جامعة الجزائر
كليــة العلوم الإنسانيــة
قسم التاريخ

نيابة الدراسات العليا
والبحث العلمي

مؤتمر طنجة 1958

(دراسة تحليلية تقييمية)

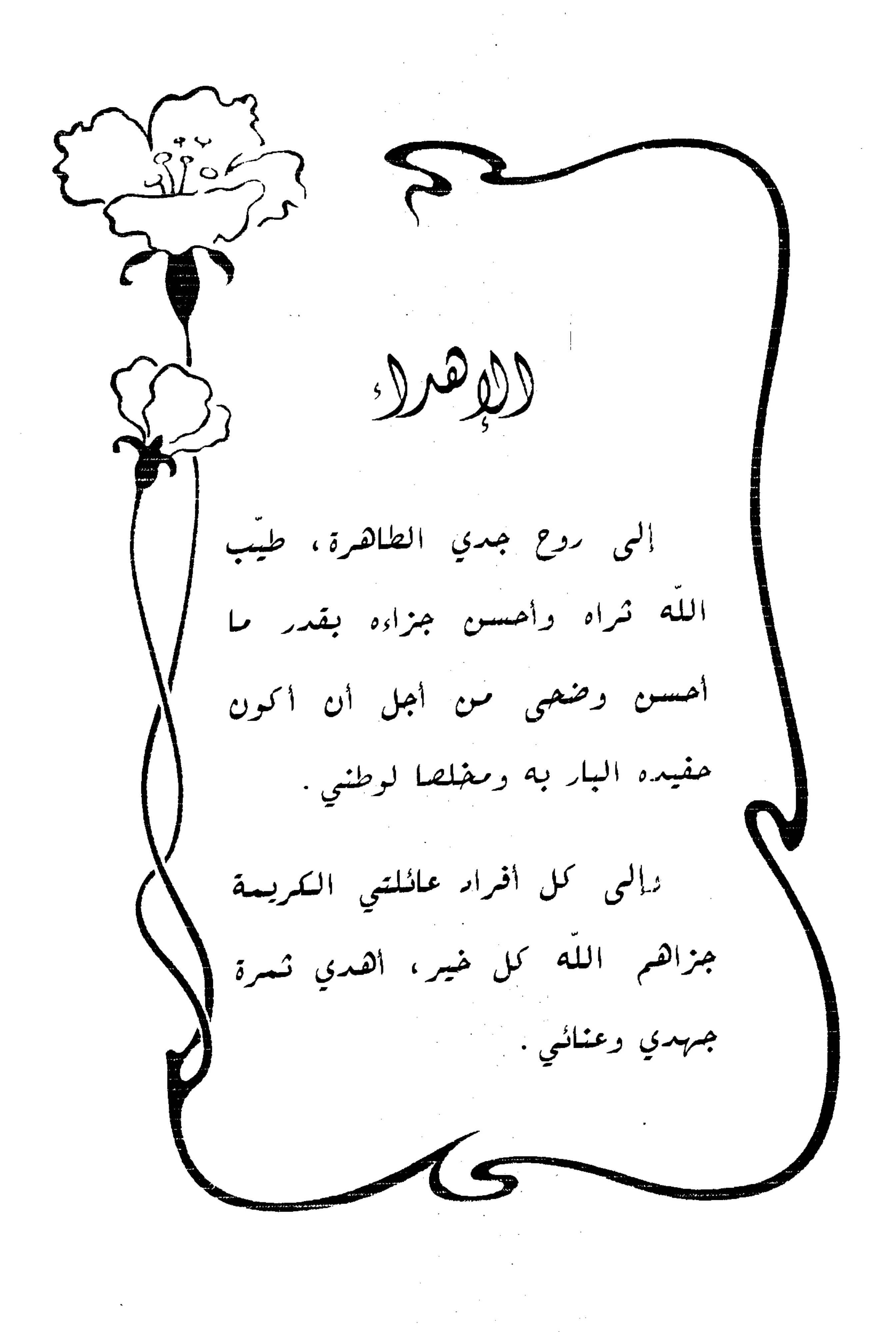
رسالــة لنيل شهادة الماجستير
في
التاريـخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطالب :
معمر العايب

تحت إشراف :
أ/بوعزة بوضرساية

ـــ السنـــة الجامعيـــة ـــ
2002 - 2001

بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

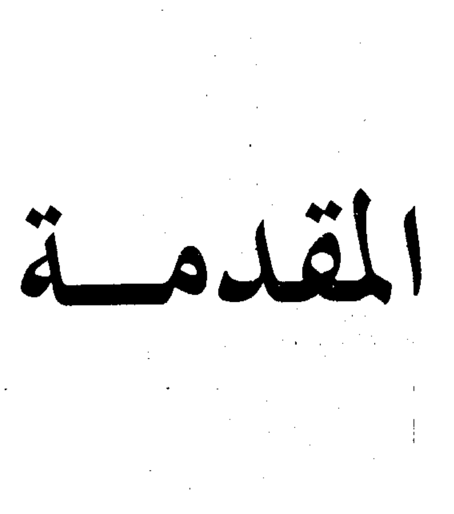
إلى روح جدي الطاهرة، طيّب الله ثراه وأحسن جزاءه بقدر ما أحسن وضحى من أجل أن أكون حفيده البار به ومخلصا لوطني.

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة جزاهم الله كل خير، أهدي ثمرة جهدي وعنائي.

كلمة شكر وتقدير

قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم : «**من لم يشكر الناس، لم يشكر اللّه، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعو، فأدعو له**».

تطبيقا لهذا الحديث، وإعترافا بالمساعدة والتفهم الذي منحني إياه الأستاذ المشرف بوعزة بوضرساية، فإني أتوجه إليه بأسمى معاني الإحترام والتقدير، وجزاه اللّه عني خير الجزاء، دون أن أنسى كل أساتذة قسم التاريخ.



المقدمة

*** مقدمة :**

لاتزال الكتابات التاريخية العربية العلمية المتخصصة المرتبطة بموضوع وحدة المغرب العربي قليلة، بالنظر إلى حجم الدراسات والكتابات الغربية التي تناولت المغرب العربي في مختلف جوانبه، وأرجع البعض هذا النقص إلى عدم تبلور مفهوم وحدة المغرب العربي كموضوع للبحث العلمي، فالنزر القليل من الدراسات والكتابات التاريخية الموجودة حول المغرب العربي لم تتناول موضوع وحدة المغرب العربي كإشكالية للبحث بقدر ما أبرزت عوامل التوحد أو تجاربه التاريخية دون توظيف للوثائق السياسية التي عبرت عن مشروع الوحدة المغاربية.

وفي المدة الأخيرة كثر الحديث على وحدة المغرب العربي من طرف مسؤولي حكومات الدول المغاربية، وحتى داخل الطبقة السياسية، فإنهم يتفقون على أهمية المغرب العربي كتكتل جهوي لا بديل عنه لمواجهة النظام الدولي الجديد، بما يقتضيه من تكتلات اقتصادية وعسكرية، ولكن في نفس الوقت لم يحاول هؤلاء البحث عن المرجعيات التاريخية للعمل الوحدوي عبر المؤتمرات المغاربية، لأن دراسة وتقييم هذه الأخيرة من شأنه أن يجنب مسؤولي الدول المغاربية من الوقوع في أخطاء الماضي ويمكنهم من بناء وحدة المغرب العربي وفق سياسات مدروسة تعي التاريخ ومصالح الدول المشتركة وتحقق مطامح شعوب المنطقة.

في هذا السياق فإن دافع اختياري لمؤتمر طنجة 1958 جاء رغبتا مني في دراسة وتقييم لآخر محاولة للعمل المغاربي المشترك أثناء مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدت على المنهج التاريخي التحليلي – الوصفي باعتبار أن مؤتمر طنجة 1958 لا يمكن فصله عن الظرف العام الذي أحاط به خاصة بعد استقلال تونس والمغرب عام 1956، واستمرار الثورة الجزائرية في عامها الرابع (1958)، والتطور الملحوظ على السياسة الفرنسية في المغرب العربي، هذا على المستوى المغاربي، أما على الساحة المشرقية، فما ميزها أثناء هذه الفترة هو بروز تيار القومية والوحدة العربية وحصوله على أولى ثمار نضاله الطويل بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، فيفري 1958، وفي نفس

الوقت لا يمكن فصل هذه المتغيرات الحاصلة مشرقا ومغربا عن الصراع الخفي منه والظاهر بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي في إطار ما سمي "بالحرب الباردة" حول مناطق النفوذ التي كانت منطقة المغرب العربي والمشرق العربي إحدى ميادينها المتنافس عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مجمل القرارات التي انتهى إليها مؤتمر طنجة جاءت ظرفية وكان هدفها هو تخليص المغرب العربي من السيطرة الاستعمارية الفرنسية والأجنبية، وذلك بمساعدة الجزائر في ثورتها لنيل استقلالها والمطالبة بالجلاء للقوات الفرنسية والأجنبية من تونس والمغرب، بالإضافة إلى هذان القرارين الظرفين فإن مؤتمر طنجة قد وضع الأسس المرجعية لشكل وحدة المغرب العربي المستقبلية بعد استكمال المغرب العربي لشروط سيادته وتمثل هذا الشكل في صيغة الاتحاد الفيدرالي كشكل مناسب لأقطار المغرب العربي.

من خلال هذه المعطيات فإن إشكالية هذا البحث ستتمحور حول ثلاث نقاط أساسية تتمثل في مرجعية العمل الوحدوي التي استند عليها مؤتمر طنجة والظروف العامة التي أدت إلى انعقاده وردود الفعل الناتجة عنه.

لقد حاولت معالجة نقاط هذا الموضوع برسم خطوطها العريضة ولو بصورة أولية، فإنها تظل من دون شك في حاجة إلى تصويب والخطة المعتمدة تتمثل فيما يلي :

مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، ومجموعة من الملاحق وقائمة بيبليوغرافية.

حاولت التطرق في الفصل الأول، إلى الأطر المرجعية التي استند عليها مؤتمر طنجة، وهي واضحة من خلال الخطب الافتتاحية للمؤتمر أو من خلال خطاب الاختتامي للمؤتمر من طرف رئيس المؤتمر علال الفاسي، فالتركيز من خلال هذه الخطب كان على مراحل العمل الوحدوي السابقة، لذلك فإني ركزت في هذا الفصل على طبيعة تشكل الحركات الاستقلالية الثلاثة في المغرب العربي الممثلة في نجم شمال إفريقيا - حزب الشعب الجزائري (الجزائر)، حزب الدستور الجديد (تونس)، حزب الاستقلال المغربي (المغرب).

وكيف كانت نظرتها إلى العمل المشترك وذلك من خلال التطرق إلى برامجها وما قدمته ميدانيا للنشاط الوحدوي، خاصة ضمن نشاط جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، أما العنصر الثاني فقد أبرزت فيه نشاط الوطنيون المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية في القاهرة ومحاولتهم لتوحيد النضال السياسي في ظل تنظيمات سياسية موحدة مثل مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي في مواجهة السياسة الاستعمارية التي طرحت مشاريع جديدة للهيمنة، وفي العنصر الأخير من هذا الفصل تناولت فيه الاتجاهات السياسية والإيديولوجية داخل لجنة تحرير المغرب العربي موضحا جوانب وخلفيات تباين التصورات السياسية بين زعماء تلك الحركات الاستقلالية داخل اللجنة والتي تعود إلى اختلافهم حول قضية أساسية متعلقة بالخيار العسكري في المغرب العربي وما ترتب عن ذلك من تخلي تونس والمغرب في التزاماتهم لميثاق لجنة تحرير المغرب العربي وقبولهم بالاستقلال المشروط، وبقاء الجزائر معزولة في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية.

أما الفصل الثاني، فقد تعرضت فيه إلى الظروف العامة التي أدت إلى انعقاد مؤتمر طنجة، ففي العنصر الأول تطرقت فيه إلى الوضع الداخلي في المغرب وتونس بعد الاستقلال وما ميزه من ظهور معارضة سياسية للنظامين الحاكمين وارتباطها بالتيار الناصري المدعم للحركات التحررية العربية بصفة عامة وللثورة الجزائرية بصفة خاصة، التي هي الأخرى ارتبطت بعلاقات متينة مع العناصر المعارضة في تونس والمغرب وبهدف تتبع نتائج هذه العلاقات المعقدة، فقد خصصت عنصرا لدراسة انعكاسات الثورة الجزائرية على تونس والمغرب على الصعيدين السياسي والعسكري.

أما العنصر الثاني من هذا الفصل فتناولت فيه سياسة فرنسا والحلف الأطلسي في المغرب العربي، محاولا إبراز أهمية هذه المنطقة بالنسبة للقوى الخارجية، إذ شكلت المنطقة بؤرة لتنافس دولي بين القطبين المتنافسين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي دفع بفرنسا والحلف الأطلسي إلى جعل منطقة المغرب العربي جبهة أمامية لمواجهة المد الشيوعي والتحرري، وفي هذا السياق حاولت إبراز تأثير القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة المغرب العربي، خاصة بعد استقلال تونس والمغرب، واستمرار الثورة

الجزائرية، حيث أصبحت تلك القواعد العسكرية تشكل مصدرا لتوتر علاقات تونس والمغرب مع فرنسا بعد عملية تحويل الطائرة المغربية واختطاف قادة الثورة الخمس في أكتوبر 1956، وقصف قرية ساقية سيدي يوسف في عام 1958، من طرف سلاح الجو الفرنسي، مما أدى بتونس والمغرب بالمطالبة بالجلاء للقوات الفرنسية من أراضيها، كما تطرقت إلى محاولة فرنسا لعزل الثورة الجزائرية عن تونس والمغرب، وذلك بإنشاء الخطوط المكهربة على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية والآثار المترتبة عنه، وأنهيت هذا الفصل بعنصر تناولت فيه الثورة الجزائرية والمغرب العربي، وذلك بالحديث عن استراتيجية الثورة الجزائرية في المغرب العربي وأبعادها وأهدافها السياسية الآنية والمستقبلية الرامية لتحقيق استقلال الجزائر أولا وتحقيق وحدة المغرب العربي ثانيا.

الفصل الثالث تطرقت فيه إلى دراسة أشغال المؤتمر، ففي العنصر الأول من هذا الفصل حاولت تتبع بداية الدعوة إلى عقد المؤتمر منذ إعلان حزب الاستقلال المغربي عن هذه الدعوة وإلى غاية انعقاده، وفي العنصر الثاني ركزت فيه على تحليل موقف جبهة التحرير الوطني من دعوة المشاركة في المؤتمر وما نتج عنه من موقفين متباينين، أما العنصر الثالث فقد عرضت فيه أشغال المؤتمر، متناولا في ذلك الوفود المشاركة في المؤتمر وجدول أعماله وحاولت بإيجاز تحليل محتوى خطب الافتتاح التي ألقاها ممثلوا الوفود، وتقديم عرض لمحتوى قرارات المؤتمر من خلال قراءة لمحاضر جلسات المؤتمر، كمحاولة لكشف الأهداف والنوايا الحقيقية التي كانت وراء عقد المؤتمر، وأنهيت هذا الفصل بعنصر رابع تناولت فيه الصدى الإعلامي الذي تركه المؤتمر.

أما الفصل الرابع فقد حاولت فيه رصد أهم ردود الفعل الدولية الناتجة عن المؤتمر، بدءا من تناول الرد الفعل الرسمي (الحكومي) لتونس والمغرب الأقصى من قرارات المؤتمر، محاولا معرفة موقف البلدين من تنفيذ قراراته من خلال التعرض إلى جلسات ندوة المهدية، ومن جهة أخرى حاولت معرفة ما كان لهذه القرارات من انعكاسات على علاقات أقطار المغرب العربي الثلاثة فيما بينها، وعلاقاتها الخارجية خاصة اتجاه المشرق العربي وعلى وجه التحديد مع مصر المتزعمة لتيار الوحدة العربية، واتجاه فرنسا التي عرفت هي الأخرى مرحلة

جديدة بعد مؤتمر طنجة التي تزامنت مع صعود الجنرال ديغـول إلى الحكـم في فرنسـا والـذي عمل على انتهاج سياسية جديدة مبدئها "فـرق تسـد" وهدفهـا القضـاء علـى كـل تقـارب مغاربي.

وأنهيت هذا البحث المتواضع بخاتمة احتوت على جملة من الاسـتنتاجات الـتي وقفـت عليها من خلال هذا البحث، ومجموعة هامة من الملاحـق المرتبطـة مباشـرة بصلـب موضـوع البحث وقائمة هامة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية وبعض وثـائق مؤتمـر طنجـة الغـير المنشورة كمحضر جلساته، والمنشورة كقرارات المؤتمر، وخطب الوفود المشاركة.

الفصل الأول / الأطر المرجعية لمؤتمر طنجة 1958

1) الحركات الاستقلالية ومشروع وحدة المغرب العربي

2) نشاط الوطنيين المغاربة بعد الحرب العالمية الثانيـــة

3) الاتجاهات الإيديولوجية والسياسية داخـل لجنـــــة تحرير المغرب العربي

قبل الحديث عن مؤتمر طنجة 1958، وما أحاط به من مستجدات جهوية ودولية لابد أن نضع حدث المؤتمر في حد ذاته في سياقه التاريخي العام، باعتباره محطة أساسية في العمل الوحدوي في المغرب العربي، فأولى ميزات المرحلة التي أنعقد فيها، أن بلاد المغرب العربي كانت قد قطعت شوطا هاما في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي الذي توج بإستقلال تونس والمغرب سنة 1956 واستمرار الكفاح المسلح في الجزائر إلى غاية 1962.

ولعل من الأسباب التي أخرت استقلال الجزائر مقارنة بالشقيقتين تونس والمغرب يرجع إلى الأزمة التي عرفها حزب الشعب الجزائري، والمتمثلة في الصراع الذي ظهر بين المركزيين والمصاليين، والذي كاد يعصف بالنضال الوطني لولا مناضلي المنظمة الخاصة (O.S) [1] الذين خططوا وحضروا لتفجير ثورة الفاتح نوفمبر 1954، ملتفين حول جبهة التحرير الوطني التي أكدت في أول بيان لها "نداء أول نوفمبر 1954"[2] عن إشعال فتيل الثورة التحريرية، والإلتحاق بركب الثورة المسلحة التي ظهرت ارهاصاتها في تونس والمغرب منذ سنة 1952.

لقد أعطى إندلاع الثورة الجزائرية، بعدا آخر للكفاح المسلح في المغرب العربي تمثل في البعد المغاربي، الذي طالما حلم به المغاربة عبر مراحل نضالهم الوحدوي وهو تعميم الثورة في كامل المغرب العربي[3] ، ومن الأسباب الأخرى التي كانت وراء تأخر العمل المسلح بالجزائر، هو طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي كان استعمارا مباشرا، منذ سنة 1830، فعلى خلاف الجزائر، لم تعرف تونس التي احتلت عام 1881 والمغرب الذي أحتل سنة 1912، تدميرا جذريا للبنيات التقليدية أو احتلال للأراضي من طرف الكولون كالذي عرفته الجزائر[4] ، في ظل الالحاق المباشر بفرنسا.

---

(1) SLIMANE CHIKH : LALGERIE EN ARMES AU LE TEMPS DES CERTITUDES, 2eme EDITIONS, CASBAH, ALGER, 1998, P 88.

(2) راجع محتوى بيان أول نوفمبر 1954، في الملحق رقم : (1)، ص 433 .

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص ص 350 - 351.

(4) بنيامين سطورا في مصالي الحاج 1898 - 1974، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 41.

فعلال الفاسي أحد دعاة العمل الوحدوي في المغرب العربي[1]، ظل متمسكا بهذه الأفكار، فكان أول الداعين إلى عقد مؤتمر طنجة ، ونجده خلال هذا المؤتمر، يثمن عمل المراحل السابقة في اتجاه الوحدة، حيث يقول :« وهكذا زادت آلامنا إيمانا بالوحدة والأمل في التحرر من الاستعمار وقد صاحب العمل للوحدة تاريخ الكفاح الاستقلالي في تونس والجزائر والمغرب، منذ كفاح علي باشا حاميه وعبد العزيز الثعالبي، وعبد الكريم الخطابي إلى عهد أحزابنا المنظمة فيما بعد الحرب الكبرى، حيث تبلورت هذه الحركة في صفوف العاملين والقادة وتحدثت بها الصحف وجاءت الثورة الكبيرة التي اندلعت من صفوف الشعب في الأقطار الثلاثة لتتوج الكفاح السياسي، فاستقلت تونس والمغرب، وانكببنا على بناء هذا الاستقلال بينما استمر إخواننا في القطر الجزائري الشقيق يناضلون ويقاسون ضربات المستعمر وسرعان ما أنجلى السراب وتجلت الحقيقة الواضحة وهي أن المغرب كل لا يقبل التجزئة، وأن استقلال القطرين مهما كان نتيجة عظيمة للكفاح الشعبي فإنه يظل فارغا من محتواه إذا ما لم يتم استقلال الجزائر [2] » .

إن الوقوف عند تصور علال الفاسي، يمكن من ملاحظة أنه قد لخص بإيجاز مراحل النضال السياسي من أجل الاستقلال، فقد تطرق في إشارات إلى أهم المحطات الرئيسية التي عرفها تاريخ الكفاح الاستقلالي، فبالرغم من استقلال تونس والمغرب، إلا أن إلتزامهم

---

[1] علال الفاسي (1910 – 1974) : ولد في جانفي 1910، بمدينة فاس ينتمي إلى عائلة عربية عريقة، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه، إلتحق بجامع القرويين عام 1927، خلال هذه السنوات تلقى تكوينا إسلاميا، حيث أصبح ينشر دعايته لصالح الأمير عبد الكريم الخطابي، عن طريق نشر الأشعار والقصائد، ونشر أولى مقالاته في جريدة الشهاب الصادرة بقسنطينة، التي أسسها عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين، في سنة 1933 لتنقل إلى إسبانيا وسويسرا أين إلتقى بالأمير شكيب أرسلان الذي كان يدعو إلى الوحدة الإسلامية بعد عودته إلى المغرب في 1934، شارك في تأسيس "لجنة العمل المركشية"" بسبب نشاطه المعادي للاستعمار الفرنسي ليتم توقيفه في نوفمبر 1937، وينفى إلى الغابون التي بقي فيه مدة تسعة سنوات. يعود من الغابون عام 1946، ويعين على رأس حزب الاستقلال، بعد مدة إقامته في مدينة طنجة قرر الاستقرار بالخارج، وفي ماي 1947، إلتحق بالقاهرة إلى جانب الجزائريين والتونسيين داخل إطار لجنة تحرير المغرب العربي التي أسسها آنذاك عبد الكريم الخطابي، بعد عودته إلى المغرب المستقل 1956 عين على رأس حزب الاستقلال في جوان 1961 يدخل علال الفاسي في الحكومة كوزير للشؤون الإسلامية ويبقى في هذا المنصب حتى سنة 1963 إلى أن يستقيل منه، توفي في 13 ماي 1974 بعد زيارة رسمية لرومانية لمزيد من التفصيل أنظر :

- BENJAMIN STRORA, AKRAM ELLYAS, LES 100 PORTES DU MAGHRAEB, EDITION DAHLAB, ALGER, NOV 1999, PP 68 - 70.

[2] كلمة من الخطاب الإختتامي لعلال الفاسي، رئيس مؤتمر طنجة 1958، نقلا عن المجاهد، العدد 23، 7 ماي 1958، ص ص 9 – 10.

بالعمل على المستوى المغاربي جعلهم يتمسكون بمبدأ الوحدة، هذا ما نجده واضحا من خلال النصوص والأدبيات السياسية للجنة تحرير المغرب العربي، ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، فأن مواثيقهم المختلفة دعت إلى الاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي الثلاثة (تونس، المغرب، الجزائر)، وأعتبرت اللجنة أن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية [1].

ويمكن استخلاص من رؤية علال الفاسي، أن الأطر المرجعية التي استند عليها المؤتمر في دعوته إلى وحدة المغرب العربي تمثلت في ركيزتين أساستين هما :

أولا : محاولة إحياء أو بعث لمشاريع العمل الوحدوي السابقة ونستشف ذلك من خلال قوله :« .... زادت آلامنا إيمانا بالوحدة، والأمل في التحرر من الاستعماى منذ كفاح علي باشا حاميا، وعبد العزيز الثعالبي، وعبد الكريم الخطابي إلى عهد أحزابنا المنظمة فيما بعد الحرب الكبرى .... » [2].

ثانيا : لقد اعتبر بقاء الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية رغم استقلال تونس والمغرب بمثابة ثغرة في المهمة التي تبنتها الجهود المشتركة منذ نهاية الحرب العالمية ونوعا من التخلي عن اتمامها بموجب الالتزامات السابقة وقد عبر الفاسي عن ذلك بقوله :« إن استقلال القطرين مهما كان نتيجة عظيمة للكفاح الشعبي فإنه يظل فارغا من محتواه إذا لم يتم استقلال الجزائر » [3].

من خلال هاتين المرجعتين التي حاول المؤتمر الاستناد إليها سأحاول في هذا الفصل تتبع طبيعة تشكل الحركات الاستقلالية الثلاثة في المغرب العربي، وكيف كان تصورها للعمل الوحدوي، وما ميز هذا العمل من ملابسات وميولات واختلافات في التصورات

---

[1] MAHFOUD KEDDACHE : HISTOIRE DE NATIONALISME ALGERIENNE, 2 EME EDITION E.N.L, ALGER, TOME 2, ANNEXE N) 49, P 983.

[2] الخطاب الاختتامي لعلال الفاسي، مصدر سابق، ص 9 – 10.

[3] نفسه، ص 9 – 10.

بإصلاحات سياسية شاملة وسرعان ما تطور الأمر إلى المطالبة بالاستقلال التام للمغرب العربي.

وقد حاول علي باشا حاميا[1] تنظيم مؤتمر من "مسلمي الحماية التونسية" و "المستعمرة الجزائرية" [2]، وقبل عدة أيام من مؤتمر فرساي 1919 أسس أخوه محمد باشا حامبا بجنيف "اللجنة التونسية الجزائرية" التي ظهرت سنة 1916 [3] لتدافع عن قضية تحرير المغرب كله، وأعلنت عن فكرة تشكيل جمهورية شمال إفريقيا، وكان علي باشا حامبا من بين أعضاء هذه اللجنة، وإقترح قيادة توجيه حملة إبتداء من القسطنطينية لتحرير المغرب العربي [4].

أثناء هذه الفترة كان الاتجاه السائد لدى النخبة الوطنية في المغرب العربي، هو الاستعانة بالدولة العثمانية من خلال الارتباط بها في إطار الجامعة الإسلامية، لمقاومة الاحتلال الفرنسي، ولكن إنهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وإلغاء الخلافة من طرف كمال أتاتورك سنة 1924، دفع الحركات الوطنية في المغرب العربي، إلى الإعتماد على إمكانياتها الذاتية مع الحرص على التنسيق بينها، لتنظيم الدعاية وشرح المطالب وتحديد الأهداف وعجل بها إلى الدخول في مرحلة جديدة في عملها السياسي [5].

---

[1] علي باشا حامبا (1876 – 1918) : ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي زاول تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي ثم عمل بإدارة هذه المدرسة، عندما تحصل على الإجازة في الحقوق بفضل مجهوده الخاص -كان عصامي- التحق بسلك المحامين، وكان لعلي باشا حامبا إلى جانب ذلك نشاط سياسي برز في جمعيتي الخلدونية والصادقية ثم في صحيفتي "التونسي" والاتحاد الإسلامي اللتان أسسهما تباعا في 1907 و 1911، وقد أصبح بدون منازع قائدا لحركة الشباب التونسي، أبعدته السلطات الفرنسية من تونس، فاستقر بأسطنبول إلى أن توفي فيها في 29 أكتوبر 1918، لمزيد من التفصيل أنظر : علي المحجوبي : الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية 1986، ص ص 147 – 155.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون : المصدر السابق، ص 85.

[3] علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية ، المغرب، ص 44.

[4] POUL BALTA, OP.CIT, P 19.

[5] محمد عابد الجابري : **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، في وحدة المغرب العربي، (ندوة)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1987، ص 18.

لقد بدأت الحركات الإستقلالية تتشكل في المغرب العربي، وكانت الثورة الريفية التي قادها الزعيم المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي[1] ، عاملا إيجابيا ومساعدا لظهور هذه الحركات الاستقلالية، ونجده وهو يخوض غمار الثورة في جبال الريف، يوجه دعوته إلى الجزائريين والتونسيين للمشاركة في كفاحه ضد الاستعمارين الفرنسي والإسباني، لكن هذه المحاولة فشلت مع استسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1925 [2] .

إن الحركات الاستقلالية في المغرب العربي بعد فشل ثورة الريف تراجعت إلى الإنزواء في العمل السياسي و لم تجد مجالا تنشط فيه إلى تلك التيارات الاستقلالية التي بدأت تتشكل منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي والتي سنحاول التعرض إليها بشيء من التحليل والتفصيل.

---

(1) محمد بن عبد الكريم الخطابي (1882 - 1963)، ورث الزعامة عن والده (عبد الكريم الخطابي)، زعيم قبيلة "ورياغل" التي تقطن جبال الريف المغربية، كان محمد باشا مثقفا، ثقافة وطنية أصيلة وثقافة أوربية واسعة إذ تلقى ثقافته الوطنية في جامع القرويين بفاس، وتلقى ثقافة أوربية من خلال اتصاله بالإسبان في شمال المغرب، ثم إنخرط في سلك الإدراة الإسبانية بمليلية، أنتخبته قبيلته خليفة لأبيه، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من حياة محمد بن عبد الكريم الخطابي، بدأها بأن أكمل ماكان قد بدأه والده فجهز حملة لقتال الإسبان وأشتبك معهم في أولى معاركه في شهر ماي سنة 1921، بعد إنهزام الإسبان أمام الخطابي وتراجعهم قرر الفرنسيون التدخل في القتال ضد الأمير لمصلحة الإسبان وتمكنت من القضاء على ثورته سنة 1925، ونفيه إلى جزيرة "رينوينون" بالمحيط الهندي وهي مستعمرة فرنسية، وفي سنة 1947 طلب اللجوء السياسي من سلطات مصر، فسمحت له بذلك حيث تابع نشاطه السياسي إذ أسهم مساهمة فعالة في أعمال لجنة تحرير المغرب العربي، وبقي في مصر إلى أن وافته المنية سنة 1963، لمزيد من التفصيل أنظر : الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979، ص ص 107 - 108.

(2) محفوظ قداش، محمد قنانش : نجم شمال إفريقيا (1926 - 1937)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 46.

٢) نجم شمال إفريقيا :

يعود تاريخ ظهور هذه الحركة إلى سنة 1926، حيث قام مصالي الحاج[1] « بتأسيس حزب نجمة شمال إفريقيا، للدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية والمعنوية والاجتماعية »[2]، إن الوثيقة الأساسية لنجم شمال إفريقيا تحدد تاريخ ميلاده بمصادقة الجمعية العامة على تأسيسه يوم الأحد 20 جوان 1926، وكان مقره بالمقاطعة الخامسة بالضاحية الباريسية، ويذهب أبو القاسم سعد الله إلى تعريفه بأنه منظمة سياسية وطنية بالمعنى المتعارف، عليه فقد ظهر في فرنسا، لا في الجزائر[3].

وطالب النجم منذ نشأته بالاستقلال التام للمغرب العربي كله، وشارك النجم في مؤتمر بروكسل ضد الاستعمار الذي انعقد ما بين 10 و 15 فيفري 1927، ومثل النجم في هذا المؤتمر مصالي الحاج، الكاتب العام للنجم والشاذلي خير الله من تونس قدم الأول مطالب الجزائر والمغرب وقدم الثاني مطالب تونس[4].

إن حضور النجم في مؤتمر بروكسل 1927، من خلال تقديمه لمطالب أقطار المغرب العربي، إنما يدل على ان النجم كان ذو بعد مغاربي، لذلك نجده يضم بين صفوفه ممثلين عن الأقطار الثلاثة، وكان له هدفان :

1- الاستقلال الكامل للمغرب العربي.

2- الدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي بفرنسا.

---

(1) مصالي الحاج (1898 - 1974) : ولد أحمد مصالي في عائلة من فقراء الفلاحين حتى نهاية الخدمة العسكرية التي قام بها في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، هاجر إلى فرنسا سنة 1923، ومارس عدة حرف، خطا خطواته السياسية الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا التي ساهم في تأسيسها الحزب الشيوعي الفرنسي بدأ صدامه مع هذا الحزب منذ سنة 1928.
يعيش 16 سنة من حياته سجينا أو منفيا، لكن صموده يؤتي أكله، أبو الوطنية الجزائرية يصبح منذ 1945، أبرز شخصية للحركة السياسية في الجزائر، ويبقى معبود الجماهير حتى نوفمبر 1954، ابتداء من هذا التاريخ يسدل تلاميذه عليه الحجاب، لكنه لا يغيب، مصالي ينشء الحركة الوطنية الجزائرية لكن جبهة التحرير رسخت أقدامها في الأرياف وعقدت تحالفات دون منازع في العالم العربي، لمزيد من التفصيل أنظر : محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، سلسلة صادر، موفم للنشر، 1994، ص ص 177 - 178.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون : المصدر السابق، ص 122.

(3) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 117.

(4) نفسه، ص 122.

الواسعة من المهاجرين الجزائريين بفرنسا، هذا الانفصال لم يمنع النجم من تمسكه بأهدافه المغاربية، وحاول التقرب إلى الجبهة الشعبية التي سيطرت على الحكم في فرنسا خلال هذه الفترة، فقدم في شهر فبراير 1936 مطالبه المستعجلة إلى الجبهة الشعبية باسم الأقطار الثلاثة، وقد وافقت عليها كل من لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن الحريات في المغرب [1].

إن نشاط النجم الواسع، اصبح يشكل خطرا على الإدراة الفرنسية، فقامت بحله سنة 1937، وقرار الحل هذا أثار موجة من الاحتجاج والاستنكار من طرف مختلف الجهات، ففي المؤتمر الذي عقده الدستور التونسي الجديد عام 1937، عبر فيه الحبيب بورقيبة، الكاتب العام للحزب في باريس لمصالي الحاج عن تضامنه مع حزبه ومع القضية الجزائرية [2].

- حزب الشعب الجزائري :

تأسس هذا الحزب عقب حل نجم شمال إفريقيا بقرار أصدرته حكومة الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937، لكن المناضلين لم يبقو مكتوفي الأيدي بل قاموا يوم 11 مارس 1937، بتقديم قانون أساسي جديد إلى محافظة الشرطة بالضاحية الباريسية، وبناء على اجتماع عقد بمنطقة "نانتير " تم الإعلان عن تأسيس حزب الشعب الجزائري، بنفس القيادة التي كانت على رأس نجم شمال إفريقيا وهي مصالي الحاج، بلقاسم راجف، أرزقي كحال، محمد سعيد سي الجيلاني[3] ، ومن الوهلة الأولى لتأسيس حزب الشعب الجزائري اعتبر ظهوره عودة للنجم بغطاء آخر وبتسمية جديدة، والملاحظ أن حزب الشعب الجزائري بقي محافظا على نفس الأهداف والمبادئ التي كان قد وضعها النجم من قبل، فبقي متمسكا بتوجهاته، إن البعد المغاربي مناديا بالاستقلال التام للمغرب العربي، هذا المطلب صادقت عليه جمعية الحزب عام 1937.

---

(1) محفوظ قداش ومحمد قنانش . المصدر السابق، ص 60.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 143.

(3) ALI HAROUN, MESSALI DE L'E.N.A AU M.N.A, APERCU, DINPARCOURS REFLEXIONS, OUVRAGE COLLECTIF, JUIN 1998, P P (5 - 62).

وقد عبر حزب الشعب الجزائري عن بعده الوحدوي، من خلال جريدة الأمة التابعة له التي كتبت في إحدى مقالاتها :« إن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا بأي شعور إن لم يكن شعور الكراهية التي بعثها في قلوبنا مائة سنة من الاستعمار، وباسم الجمهورية الفرنسية يعاني 30 مليون من الكائنات البشرية عبودية منحطة، إن وطننا هو المغرب العربي، ونحن مخلصون له حتى الموت، وإذا كانت إرادتنا في العيش أحرار تعد معاداة لفرنسا فنحن معادون لفرنسا، وسنكون كذلك للأبد[1] » .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح حزب الشعب الجزائري يدعو إلى تكوين جبهة واحدة وموحدة من التونسين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الأمبريالية[2] ، وتطور هذا التوجه ليصبح أكثر جذرية، منذ المؤتمر السري الذي عقده حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في عام 1947 بزدين[3] ، حيث تم تقديم مشروع للعمل المسلح على المستوى المغاربي، وذلك بتكوين منظمات شبه عسكرية مثلما هي في الجزائر كمرحلة أولى ثم دمج هذه المنظمات في قيادة أركان عليا واحدة تقود العمل المسلح وتعممه في كامل المغرب العربي كمرحلة ثانية[4] .

برغم من سعي أعضاء المنظمة الخاصة (O.S) إلى تنسيق العمل الثوري مع العناصر الثورية في تونس والمغرب الملتفين حول عبد الكريم الخطابي إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل بعدها منحت فرنسا الاستقلال لتونس والمغرب عام 1956 [5] ، وبذلك استطاعت ضرب هذه الجبهة الموحدة التي بدأت تتشكل خصوصا بعد اندلاع الثورة الجزائرية التي أكدت وفائها للمبدأ الأساسي الذي قام عليه التيار الاستقلالي منذ 1926، والذي ربط مبدأ الوحدة

---

(1) بنيامين سطورا : المرجع السابق، ص 183.

(2) BEN YOUCEF BEN KHADDA. LES ORIGINES DU 1ER NOVEMBRE 1954, EDITION DAHLAB ALGER, 1989, P 108.

(3) زدين قرية تقع بالقرب من دائرة العطاف بولاية عين الدفلى، للمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر أنظر :
LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE. LES EDITIONS, JEUNE AFRIQUE, 1981, MOHAMMED HARBI, P 15 - 49.

(4) محمد حربي، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي (1928 - 1954)، في وحدة المغرب العربي (ندوة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،-جانفي 1987، ص 76.

(5) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 350 - 351.

بالاستقلال لأقطار المغرب العربي، وهو المبدأ الذي استمرت جبهة التحرير الوطني متبنية له حتى الاستقلال، وعبرت عنه بوضوح من خلال بيان أول نوفمبر الذي حدد في أهدافه الخارجية على ضرورة تحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي[1]، وعملت جبهة التحرير الوطني على تكريس هذه المبادئ على أرض الواقع، فأثناء ذكرى نفي الملك محمد الخامس فإن جبهة التحرير الوطني قامت في 20 أوت 1955 بشن هجومات على الشمال القسنطيني تضامنا مع الشعب المغربي، واستمرت جبهة التحرير وفية لهذه المبادئ إذا أكدت أرضية مؤتمر الصومام على ضرورة العمل المغاربي كوسيلة لتحقيق الاستقلال التام الكامل أقطار المغرب العربي ولتحقيق الوحدة بينهم.

ب)- الحزب الدستوري التونسي الجديد :

من الدوافع التي أدت إلى ظهور هذا الحزب، هو ضعف الحركة الوطنية التونسية بعد نفي عبد العزيز الثعالبي، واستقراره بالمشرق العربي، واستمرار الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد [2]، فالحزب الدستوري الجديد هو تيارا إنشق عن الحزب الدستوري الحر الذي تأسس سنة 1920 [3] برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وحدث الإنشقاق داخل الحزب سنة 1934 بسبب الخلاف في التكوين الفكري لقادة الحزب القديم بين الفريق الذي تأثر بالثقافة العربية الإسلامية بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، والفريق الذي تأثرا بالثقافة

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني (1956 - 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 137.

[2] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية (1830 - 1956)، الطبعة الثانية، دار المعارض للطباعة والنشر تونس، 1990، ص 61.

[3] تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أحمد توفيق المدني قد كان أمينا عاما مساعدا لهذا الحزب، للمزيد من التفاصيل حول تأسيس هذا الحزب أنظر : أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، الجزء الأول، في تونس (1905 - 1925)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 343.

الفرنسية وتزعمه الحبيب بورقيبة[1]، فقد مثل حزب الدستوري الجديد تيارا عاما، أنتشر في أنحاء البلاد المختلفة التي خضعت للاستعمار، وهو يتبنى الرأي القائل بضرورة التغيير الداخلي لكي يسير جنبا إلى جنب مع المنادات بالاستقلال، لقد احتل هذا الحزب مكان الصدارة في الحركة الوطنية منذ أواخر الثلاثينات، حسب تسميته الدستوري فإنه اختار الأسلوب الشرعي والذي يؤمن بالحل السلمي السياسي في إطار التفاوض مع المستعمر لا الثورة عليه[2].

رغم هذا فإن فرنسا عاملت الحزب الدستوري الجديد، بقسوة ربما فاقت تلك التي طبقتها ضد الدستور القديم، الذي كانت شعاراته أكثر حماسا فيما يتعلق بالاستقلال السياسي.

إن المتتبع لتاريخ هذا الحزب فإنه يلاحظ أنه لم يتمتع منذ تأسيسه سنة 1934 حتى الاستقلال 1956، بالشرعية إلا لبضع سنوات، وأتبع الأسلوب الوحيد الشائع، في ذلك الوقت هو الوقوف وراء المظاهرات الطلابية، التي وقعت أعنفها سنة 1938 والتي أدت إلى حظر نشاطه حظرا كاملا، وعلى خلاف الأحزاب والمنظمات المغاربية الداعية، إلى العمل على المستوى المغاربي، فإننا نسجل غياب هذه المواقف في برنامج حزب الدستوري الجديد

---

(1) الحبيب بورقيبة (1903 - 2000) : ولد في 3 أوت من سنة 1903 بالمنستير تلقى تعليمه بمدرسة الصادقية، في عام 1924 انتقل إلى فرنسا ليواصل دراسته في الحقوق والعلوم السياسية، يعود إلى تونس عام 1928 بعد حصوله على ليسانس في الحقوق وشهادة في المحاماة في عام 1934 ، يأسس حزب الدستور التونسي الجديد في سنة 1945 يتجه إلى القاهرة ليقود الصراع ضد الإمبريالية، يعود إلى تونس سنة 1949، ليواصل نضاله ضد سلطات الحماية في تونس. في 8 جانفي 1952، أغلب قادة الحزب الدستوري الجديد يتم توقيفهم بعد أعمال العنف التي شهدتها تونس ضد سلطة الحماية هذه الأخيرة تقوم بعمليات واسعة لضغط على حركة المقاومة، في أول جوان 1955 يعود بورقيبة إلى تونس ويوقع إتفاقية بين تونس وفرنسا، وفي 20 مارس 1956 يتم الإعلان عن استقلال تونس، ويلغي بورقيبة سلطة الباي في 25 جويلية 1957، ويعلن النظام الجمهوري ويصبح رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية الإطاحة به من طرف الجنرال زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987، يعتزل السياسة ويبقى يصارع المرض إلى غاية وفاته خلال شهر أفريل 2000 لمزيد من التفصيل أنظر :

- BENJAMIN STORA. AKRAM ELLYEAS, OP.CIT, PP 103 - 107.
- PATRICK FORSTIER, HOMMOGE AU COMBATTANT SUPREME BOURGUIBA, PARIS MATCH, N° 2656 / 20 AVRIL 2000, PP 74 - 83.

(2) صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية 1977، ص 23.

الذي تميز عمله بالعمل القطري المحض، بإستثناء بعض المبادرات الشخصية التي أبداها الرئيس الحبيب بورقيبة في بعض اللقاءات المغاربية[1] .

ج) - حزب الاستقلال المغربي :

تعود أصول الحركة الوطنية المغربية إلى النهضة العربية الإسلامية، التي بدأت تصل تأثيراتها إلى المغرب العربي مع بداية القرن العشرين، فكان من أوائل دعاتها في المغرب عبد الله بن إدريس السنوسي وأبو شعيب الدكالي، ولم تكن لهما إهتمامات سياسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، ويعتبر الشيخ علال الفاسي حلقة إتصال ما بين الحركة السلفية وأول جماعة وطنية[2] .

فقد ظهر فيما بين 1926 – 1930 بالمغرب اتجاهات بين وسط الشباب المغربي إتجاه يمثل الحركة الإصلاحية بمدينة فاس بقيادة علال الفاسي وإتجاه ثاني تجمع حول حركة تسمى "أحباب الحقيقة" التي كان يترأسها أحمد بلفريج [1]، بمدينة الرباط هذا الاتجاه الأخير كان أكثر حداثة واطلاعا على أمور السياسية، والملاحظ على أن الاتجاهان لم يجدا الوسائل

---

(1) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 23.

(2) جون واتربوري : الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطيه، ط 1، دار الوحدة، بيروت لبنان 1982، ص 17.

(1) بلفريج أحمد (1908 - 1990) : ولد عام 1908 بالرباط من عائلة محافظة وعريقة، تلقى تعليمه بمدينة الرباط بعد حصوله على شهادة البكالوريا، درس بالقاهرة لمدة سنة ليلتحق بباريس (فرنسا)، أين حضر ليسانس في التاريخ ثم ديبلوم الدرسات العليا في العلوم السياسية بجامعة السربون. وفي باريس شارك في تأسيس "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا"

ASSACIATION DES ETUDIENTS MUSULMANS NORD AFRICANS (A.E.M.N.A)

حيث أصبح كاتبا عاما لها عام 1930 وبباريس أسس كذلك مجلة المغرب في جويلية 1932، وشارك في أعمال لجنة العمل المراكشية في 1934، في سنة 1944 كان من المؤسسين لحزب الاستقلال المغربي وعين أمين عاما لهذا الحزب بعد بضعة أشهر ليتم اعتقاله ونفيه إلى جزيرة كورسيكا (CORSE)، إلى أن يتم العفو عنه في عهد المقيم العام أريك لبون (ERIK LUBONNE). بعد عودته إلى المغرب في جوان 1946 يأسس في سبتمبر 1946، يومية "العلم" الصادرة باللغة العربية الناطقة باسم حزب الاستقلال. في عام 1952 يلتحق بالولايات المتحدة الأمريكية ليطالب باستقلال المغرب. بعد استقلال المغرب عام 1956 يتم تعينه وزيرا للخارجية. في ماي 1958 يعين رئيسا للمجلس الأول حكومة لحزب الاستقلال ويستقيل من هذا المنصب في ديسمبر 1958. في مارس من عام 1961 يعين مرة أخرى وزيرا للخارجية، وفي نوفمبر 1963 يعينه الملك الحسن الثاني مستشارا ممثلا شخصيا له. بقي في هذا المنصب إلى غاية عام 1972 بعد تعرض ابنه إلى التوقيف بعد هذا أعلن أحمد بلفريج عن استقالته من المنصب واعتزل السياسة إلى غاية وفاته في 14 أفريل 1990 بعد مرضا طويل. لمزيد من التفصيل أنظر : BENJAMA STORA . AKRAM ELLYAS, OP.CIT. PP 68 - 70.

لتخطي المراحل والوصول إلى مرحلة العمل النضالي مما جعل السلطات الفرنسية تستغل هذا الفراغ، وتقوم بالإعلان عن الظهير البربري في 16 جانفي 1930 [1] ، وكأول رد فعل بدأ بتنظيم مدينة فاس بقيادة علال الفاسي، عمار بن عبد الجليل، محمد بلحسن الوزاني، وأعلنوا عن تشكيل حركة تسمى "لجنة العمل المراكشي" التي قدمت مطالبها إلى السلطات الفرنسية ومناهضة الظهير البربري [2] ، هذه الحركة التي تعود إلى تأسيس حزب الاستقلال عام 1944 وتقود المغرب إلى الاستقلال سنة 1956.

تأسيس حزب الاستقلال يعود إلى نتيجة العمل النضالي المتعدد الأشكال الذي عرفه المغرب منذ أن تأسست "كتلة العمل الوطني" سنة 1934، التي أشرنا إليها سابقا، وتقديمها لبرنامج إصلاحات إلى الإدارة الفرنسية طالبت بمقتضاها الحركة الوطنية السياسية بتطبيق معاهدة الحماية على أساس إلغاء الحكم الأجنبي المباشر واحترام السيادة الوطنية [3] .

كما أن ظهور حزب الاستقلال يعود إلى الخلافات التي كانت تعرفها كتلة العمل الوطني، والتي أدت إلى إعلان وثيقة الاستقلال التي أمضاها ثمانية وخمسين شخصية، وبذلك تأسس حزب الاستقلال في 11 جانفي 1944 [4] .

لقد سيطر على هذا الحزب منذ الوهلة الأولى، المثقفون من التيار العربي الإسلامي في أوساط الطبقة المتوسطة والمحافظة على التقاليد الوطنية ومن ضمنها النظام الملكي العريق،

---

(1) يتلخص "الظهير البربري" الذي أصدرته سلطات الحماية الفرنسية بتاريخ 16 ماي سنة 1930 في فكرة واحدة هي : تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الإسلامية في "القبائل ذات العوائد البربرية" مع توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المغرب، بحيث يصبح من اختصاصها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكبي الجناية"، لمزيد من التفاصيل أنظر : - محمد عابر الجابري، يقظة الوعي العروبي في المغرب (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 33 – 68، كان الهدف من تطبيق الظهير البربري هو التفريق بين المسلمين عربهم وبربرهم وتجزئة وحدة النضال وتوجيه خصائل الثورة (الريفية) بعضها ضد بعض وكانت منطلقات الظهير البربري تستهدف فصل المسلمين البربر عن المسلمين العرب والاعتراف بكيان بربري متميز عن الكيان العربي، للمزيد من التفاصيل أنظر موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 899.

(2) ATTILIO GAUDIO, ALLAL EL FASSI AU LHISTOIRE DE LISTIQLAL, EDITIONS, ALIN MOREAU 1972, PP 34 - 38.

(3) المهدي بن بركة ، الإختيار الثوري في المغرب، ط 1، دار الطليعة، بيروت لبنان، أفريل 1966، ص 81.

(4) CHARLES ONDRE JULIEN, LE MAROC FACE AUX IMPERIALISMES (1415 - 1956), EDITIONS, J.A, 1978, P 190.

فأول ما نص عليه برنامج الحزب هو إقامة ملكية دستورية، والتشديد على مسألة وحدة الأراضي المغربية [1]

إن الخط المحافظ الذي اتبعه الحزب في برنامجه السياسي جعله يكسب تأييد الملك، فنجد أن محمد الخامس منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد مال إلى المشاركة في الحركة الوطنية واتفقت أرائه مع وجهة نظر حزب الاستقلال في كثير من الأمور فعمل على تأييد الحزب بصورة مستمرة أولا ثم صار يتعاون معه علنا [2].

بعد تطور الأحداث، التي عرفها المغرب مع مطلع الخمسينات، التي أدت إلى نفي الملك محمد الخامس سنة 1953 [3] ، هذا بالنسبة إلى نشاطه الداخلي، أما على المستوى الخارجي، فعمل ضمن الإطار المغاربي والعربي، وعلى خلاف حزب الدستور التونسي الجديد، فإن حزب الاستقلال منذ البداية أظهر تمسكه بمساندة قضايا التحرر في الوطن العربي والدعوة إلى وحدة المغرب العربي، وما يثبت هذا التوجه المغاربي أن حزب الاستقلال سخر دعايته من خلال مكاتبه المتواجدة في بعض الأقطار العربية، والدول الأجنبية لتوضيح المطامح الوطنية والمغاربية أمام الرأي الوطني، العربي والدولي[4] .

لقد عبرت جريدة "العلم" وهي الصحيفة الرسمية للحزب تعبيرا واضحا عن تعاطفها مع القضايا العربية التي برزت على الساحة من خلال توضيحها لمواقف الحزب منها عن طريق نشرها لبياناته ومذكراته التضامنية مع حركات التحرر في الوطن العربي، ونجد كذلك أن حزب الاستقلال قد لعب دورا مهما بالتعريف بالمغرب العربي في مصر وأقطار المشرق العربي، ونقل ما يجري في المشرق العربي إلى المغرب العربي من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية [5] .

---

[1] كفاح كاظم الخزعلي، مواقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية (1945 - 1956)، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، معهد الدراسات القومية الاشتراكية، بغداد العراق، 1987، ص 173.

[2] صلاح العقاد : مرجع سابق، ص 31.

[3] للمزيد من التفاصيل حول ظروف نفي السلطان محمد الخامس أنظر : روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة، الناشران، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك وداز الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1963، ص 373 - 437.

[4] كفاح كاظمالخزعلي، نفسه، ص 173.

[5] كفاح كاظم الخزعلي، نفسه، ص 173.



د) . النضال الطلابي المشترك :

إن المتتبع لتاريخ التنظيمات الطلابية المغاربية، يلاحظ أنها كانت صاحبة المبادرة في النضال من أجل وحدة المغرب العربي، كمطلب أساسي في مقدمة برامجها النقابية، فحيث ظهرت عدة تنظيمات طلابية، كانت أهمها حركة طلاب المغرب العربي التي تأسست في فرنسا من أنشط المنظمات خلال الثلاثينيات[1] ، وأسست سنة 1927 "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" (ASSOCIATION DES ETUDIENTS MUSULMANS D'AFRIQUE DU NORD) (A.E.M.A.N) وكان من بين أعضائها عدد من الطلبة الذين غدوا زعماء المغرب العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال[2] .

هذه الجمعية تعود أصولها الأولى إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، أي إلى تلك المحاولات التي قام الشباب الجزائري والتونسي من أجل إنشاء جبهة تحرير سياسية واحدة في المغرب العربي[3] حيث ظهرت كتنظيم بالجزائر في شهر مارس 1919 تحت اسم "ودادية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا"

(AMICAL DES ETUDIENTS MUSULMANS D'AFRIQUE DU NORD) ثم تغيرت تسميتها واستبدلت كلمة "ودادية" بكلمة "جمعية"[4] .

لقد جسدت هذه الجمعية في برامجها المطامح الوطنية في وحدة المغرب العربي، وهذا ما جعلها تصطدم بالإدارة الفرنسية التي أصبحت تنظر إليها على أنها جمعية سياسية وراحت تضيق عليها الخناق، ومنعتها من عقد مؤتمرها الثالث سنة 1933، وقد عقدت هذه المنظمة الطلابية، عدة مؤتمرات[5] بداية من مؤتمر سنة 1930 الذي عقد بباريس، وكان من أهم

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص 105.

(2) عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، لافوميك، الجزائر، ص 154.

(3) محمد بلقاسم ، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910 - 1954)، رسالة ماجستير، تحت إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (1993 - 1994)، ص 192.

(4) عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871 - 1962، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 45.

(5) للمزيد من التفاصيل عن هذه المؤتمرات أنظر : أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 1994، ص 308 - 320.

المشاركين فيه صالح بن يوسف [1] (تونس) وعلال الفاسي عن المغرب، وفرحات عباس عن الجزائر، ثم مؤتمر الجزائر الذي ساهم فيه الهادي نويرة من تونس، المنجي سليم (تونس)، وعبد الخالق الطريس (المنطقة الخليفية بالمغرب الأقصى)[2].

ومن أهم المؤتمرات التي عقدها طلبة المغرب العربي، مؤتمر تونس في أكتوبر سنة 1934 الذي حضره ممثلون من مختلف أرجاء المغرب العربي، والمؤتمر الخامس إنعقد في مدينة تلمسان بالجزائر في شهر سبتمبر 1935، ووجه عنايته بموضوع التربية فقد أكد في قراره بضرورة توحيد البرامج التربوية، توحيدا من شأنه أن يبعث الشعور بالوحدة القومية في المغرب العربي تلك الوحدة التي ترتكز على عقلية موحدة ودين واحد وشعور مشترك[3] ، أما المؤتمر السادس فقد حاول الإنتظام في مدينة تطوان في أكتوبر سنة 1936، وهيأ له الزعيم الوطني بالمغرب عبد الخالق طريس وخرج بتوصيات منها : إعادة الصلات بين أقطار المغرب العربي، وربط الصلات بين هذه الأقطار وبين البلدان العربية والإسلامية[4] ، وفي سنة 1937 استطاعت جمعية طلبة المغرب العربي أن تجتمع في مقرها الرئيس بباريس مع كل من الأمير شكيب أرسلان والسيد الحبيب بورقيبة الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد، ومصالي الحاج رئيس نجم شمال إفريقيا والسيد خلطي ممثلا للمغرب[5] .

---

[1] صالح بن يوسف (1910 - 1961) : سياسي تونسي من زعماء حزب الدستور الجديد، ولد في جزيرة جربة، درس الحقوق، بدأ العمل السياسي منذ شبابه في الدستور القديم أولا، ثم شارك في تأسيس حزب الدستور الجديد إلى جانب الحبيب بورقيبة، تعرض للاعتقال والنفي في الكثير من المرات (عام 1935 - 1937)، في عام 1948 على إثر مؤتمر حزب الدستور الجديد أصبح أمينا عاما للحزب، وأصبح بورقيبة رئيسا له، عين في عام 1950 وزيرا للعدل في حكومة محمد شنيق، وكان الغرض من هذه الحكومة تمهيد الطريق للوصول إلى السيادة الكاملة بشكل تدريجي، في 15 ديسمبر 1951 أوقفت الحكومة الفرنسية المفاوضات وقامت باعتقال أعضاء الحكومة بإستثناء بن يوسف الذي تمكن من الفرار إلى مصر ليعود إلى تونس في 7 أكتوبر 1955، بعد ثلاثة سنوات من المنفى ليعلن معارضته للإتفاقية الموقعة بين تونس وفرنسا، منذ هذه الفترة يصبح مطاردا من طرف السلطات التونسية في مؤتمر حزب الدستور الجديد المنعقد من 15 إلى 18 نوفمبر 1955 بسفاقص، الرئيس الحبيب بورقيبة يقوم بإقصاء اليوسفين من الحزب. لجأ صالح بن يوسف إلى طرابلس إلى أن طرد منها في 7 جانفي 1957 في 24 ماي 1957، حكم عليه في تونس بالإعدام غيابيا، بعد هذا أصبح لاجئ بمصر في 14 أوت 1961، تتم تصفيته في فرنكفورت بألمانيا بقرار من بورقيبة، لمزيد من التفصيل أنظر : موسوعة السياسة، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 548.

[2] الرشيد إدريس : "كيان المغرب وأفاقه"، في بناء المغرب العربي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية 1983، ص 17.

[3] نفسه، ص 17.

[4] نفسه، ص 17.

[5] عمار هلال : المرجع السابق، ص 15.

ظلت هذه الجمعية مطبوعة بطابع مغاربي، واضح ومستمر مجسدة وحدة المغرب العربي من أجل التحرير وميلورة "فكرة المغرب العربي"، وقامت بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية، والذين سيصبحون فيما بعد في كل من المغرب والجزائر وتونس العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاثة قبل الاستقلال وبعده [1].

مع مطلع الخمسينات سعى الطلاب المغاربة لإيجاد إطار وحدوي يجمع عملهم السياسي والاجتماعي وذلك بتأسيس منظمة طلابية واحدة تجمع شمل طلاب المغرب العربي، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل سنة 1953، وذلك بسبب ابتعاد الطلبة التونسيين عن المجموعة وتأسيسهم جمعية خاصة بهم أطلقوا عليها اسم الإتحاد العام للطلاب التونسيين[2].

إن مآل جهود الحركات الطلابية انتهى إلى بروز تنظيمات وطنية قطرية بحكم ارتباطها بالحركات السياسية الاستقلالية في أقطارها، وهو ما شكل انتكاسة أو تراجع في مواصلة العمل المشترك المغاربي.

---

[1] محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي، المرجع السابق، ص 19.

[2] عمار هلال : المرجع السابق، ص 26.

2) ـ نشاط الوطنيين المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية

أ ـ تشكيل جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية :

إن المتتبع لتطور العلاقات المغاربية، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فإنه يقف عند المنحنى الجديد، الذي ميز نشاط الحركة الاستقلالية في أقطار المغرب العربي، وذلك بتكثيف اتصالاتهم والتشاور فيما بينها، بهدف إيجاد صيغة مشتركة لتوحيد النضال السياسي المغرب العربي، وسيرنشاطهم بالقاهرة منذ إنشاء الجامعة العربية سنة 1945 [1] .

ويمكن القول أن تحقيق في سبيل النضال السياسي الموحد في أقطار المغرب العربي في هذه المرحلة لم يكن بالأمر السهل، والممكن تحقيقه إذ تطلب المزيد من المجهودات والنشاطات، ومن أجل تحقيق ذلك« فإنهم تكتلوا في "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية"، التي تأسست في 18 فيفري سنة 1944، بالقاهرة تحت رئاسة شيخ الأزهر محمد الأخضر حسين، وكاتبه الشيخ الفضيل الورثلاني، وضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي، ومن جميع هيئات والأحزاب، ووضع لهذه الجبهة قانونا أساسيا، يهدف بالدرجة الأولى إلى استقلال هذه البلاد استقلال تاما، لازيف فيه ووحدة كاملة شاملة لا نقص فيها » [2] ، غير أن بعض المصادر تؤكد أن هذه الهيئة لم تكن لها صلة مع الحركات الاستقلالية داخل المغرب العربي وأن نشاطها كان محدود[3].

وما يسجل لهذه الهيئة أنها لعبت دورا هاما، في التعريف بقضايا المغرب العربي وتوضيحها ونقلها إلى المشرق العربي، ومن خلال رعايتها المتمثلة خصوصا في "صحيفة النذير" الصادرة بالقاهرة، حيث كانت تنشر المذكرات والبيانات المساندة والمتضامنة مع قضايا المغرب العربي [4] .

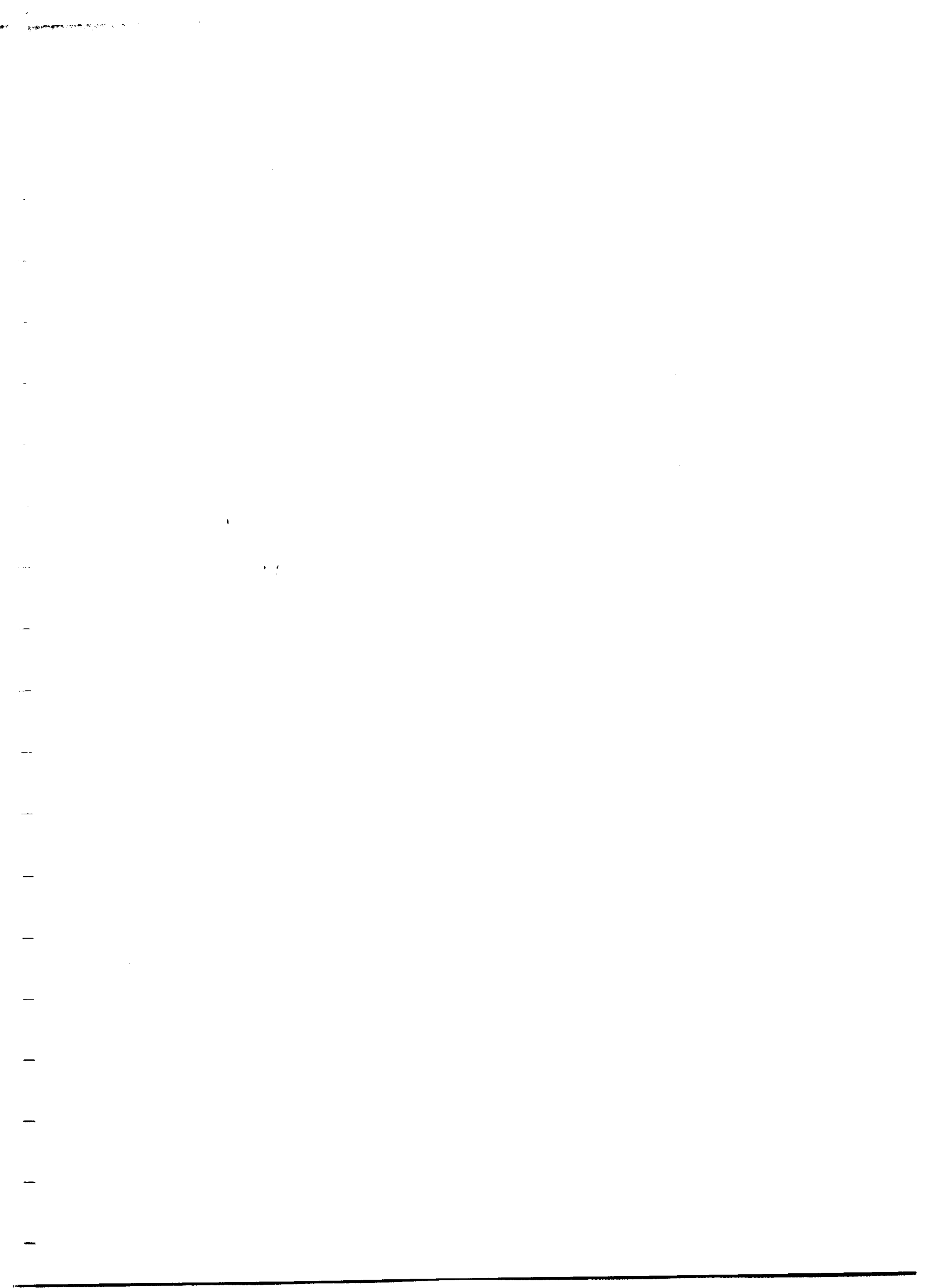
---

[1] محمد عابد الجابري : المرجع السابق، ص 20.

[2] الفضيل الورثلاني : الجزائر الثائرة، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى (بدون تاريخ)، ص 276.

[3] الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس 1981، ص 13.

[4] الفضيل الورثلاني، نفسه، ص 276.



ي - مكتب المغرب العربي بالقاهرة :

إن الأحداث التي شهدتها منطقة المغرب العربي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جعلت قادة الحركة الاستقلالية يقتنعون بعدم جدوى مسايرة الاستعمار الفرنسي بالطرق القديمة، خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945 بالجزائر، والقمع الذي شهدته قريتي زمردين وبني حسان بتونس في 30 جوان 1946، والحوداث التي شهدتها مدينة مكناس سنة 1945 [1].

منذ هذا الوقت أصبح المغاربة يفكرون بجدية في ضرورة تنسيق العمل بين الحركات الاستقلالية المغاربية، لتحقيق مشروع استقلال المغرب العربي، ومن العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا المشروع هو ظهور الجامعة العربية سنة 1945، ومساندتها لقضايا التحرر في البلدان العربية، ومنها منطقة المغرب العربي [2] التي كانت إطارا مساعدا على تنظيم مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ما بين 15 إلى 22 فيفري 1947، وشارك فيه ممثلوا الحركات الاستقلالية المغاربية في المغرب العربي، بحضور عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية، ومن أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر :

أ- تقرير الكفاح المسلح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

ب- تنسيق العمل بين الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي ولتحقيق هذا الهدف :

1- الإتفاق على غاية واحدة هو الاستقلال.

2- تكوين لجنة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح المشترك.

---

(1) جون واتربوري، مرجع سابق، ص 47.

(2) SLIMANE CHIKH : OP.CIT. P 487.

ويبقى أهم قرار توصل إليه الوطنيون المغاربة في هذا المؤتمر هو إعلانهم عن ميلاد مكتب المغرب العربي، الذي تأسس عقب هذا المؤتمر في يوم 15 فيفري 1947، ومنذ هذا التاريخ حل مكتب المغرب العربي، محل الأحزاب المغاربية الموجودة في مصر[1] .

إن الهدف الأساسي من إنشاء مكتب المغرب العربي، هو تنسيق عمل الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي، وتوحيد الخطط لتنسيق عملية الكفاح المسلح المشترك، فقد لعب دورا مهما بالتعريف بقضايا المغرب العربي في مصر وفي أقطار المشرف العربي[2] .

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد مكتب المغرب العربي، بالقاهرة على الأسلوب الدعائي، ولهذا الغرض أنشأ العديد من الفروع، ومن أبرز الأعمال التي قام بها هو ترتيب عملية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة في 30 ماي 1947، وتمت هذه العملية بسعي ومجهود الجامعة العربية[3] ، وتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي[4] .

ج). لجنة تحرير المغرب العربي :

إن مجيئ الأمير عبد الكريم الخطابي، أعطى دفعا جديدا لمكتب المغرب العربي، الذي استطاع أن يوسع نطاق دعايته للقضية المغاربية بداية من عام 1948، فقام بتأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" يوم 5 جانفي 1948، وهذا بناء على توصيات مؤتمر المغرب العربي في القاهرة السالف الذكر، وعن ظروف تأسيس هذه اللجنة قال الأمير عبد الكريم الخطابي :« وإني لمسرور جدا أن اتصالاتي برؤساء الحركات في القاهرة، قد أتت أكلها حيث أنهم كلهم تجاوبوا برغبة لندائي، وفي هذا الصدد فاتصالاتي بزعماء أحزاب المغرب العربي بشأن إنشاء "لجنة تحرير المغرب العربي" تضم كل الأحزاب التي تطالب بالاستقلال في تونس والجزائر والمغرب ... »[5] .

---

[1] الرشيد إدريس، ذكريات، مصدر سابق، ص 101 - 103.

[2] كفاح كاظم الخزعلي : المرجع السابق، ص 173.

[3] محمد علي رفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرر، الشركة المغربية للطباعة والنشر، القاهرة، ماي 1971، ص 151.

[4] الرشيد إدريس، مصدر سابق، ص

[5] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 26.

وهكذا تأسست لجنة تحرير المغرب العربي تحت رئاسة الأمير عبر الكريم الخطابي، وأعلن عن ميثاقها في معظم الصحف المصرية [1]، ومن أهم ما تضمنه هذا الميثاق :

1- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة.

2- الأحزاب المنظمة إلى "لجنة تحرير المغرب، العربي"، إن تدخل في مفاوضات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المفاوضات أولا بأول.

3- حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرر البقية.

وقد أمضى ميثاق اللجنة رئيسها الأمير عبد الكريم الخطابي، وممثلوا الأحزاب الوطنية[2] ، وأديرت من طرف مكتب تشكل من :

عبد الكريم الخطابي، رئيسا وشقيقه أمحمد عبد الكريم الخطابي، وكيل دائم والحبيب بورقيبة، أمين عام للجنة، وأمحمد أحمد بن عبود أمين للصندوق[3] ، وقد أقرت اللجنة في ميثاقها لأول مرة التعاون الإيديولوجي للمشروع، الوحداوي المغاربي، وتم تبليغ ميثاق اللجنة إلى سفير فرنسا بالقاهرة الذي أبلغ حكومته بهذا الجديد في الوقت الذي كانت منشغلة بجبهات أخرى في مدغشقر والهند الصينية [4] .

أما نشاطها فقد تميز عن نشاط مكتب المغرب العربي، الذي كان دعائيا وإعلاميا بصورة واضحة، فإن اللجنة سخرت جهودها منذ البداية للعمل السياسي والديبلوماسي، وكانت تهدف إلى أعمال أكثر ثورية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اتجاه مؤسسها عبد الكريم الخطابي الذي كان يؤمن بالعمل الثوري ضد الاستعمار [5] .

---

(1) MAHFOUD KADDACHE, OP.CIT. TOME 2, P 983.

(2) الرشيد إدريس، ذكريات، مصدر سابق، ص ص 139 – 141.

(3) نفسه، ص 141.

(4) POUL BALTA, OP.CIT. P 21.

(5) الرشيد إدريس، كيان المغرب وأفاقه، مرجع سابق، ص 17.

3). الاتجاهات الإيديولوجية والسياسية داخل لجنة تحرير المغرب العربي :

منذ سنة 1948، بدأت ملامح التباين الإيديولوجي[1] داخل اللجنة تتضح جليا، فالوطنيون المغاربة إنقسموا إلى اتجاهين، الإتجاه الأول تزعمه رئيس اللجنة محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي اتخذ الأمور بصورة أكثر جدية، وكانت اللجنة بالنسبة إليه الوسيلة الوحيدة للتحرك والنزوع نحو العمل الثوري، أما الاتجاه الثاني فتزعمه رئيس حزب الدستور الجديد والأمين العام للجنة الحبيب بورقيبة الذي بقي وفيا لمبادئ حزبه معتمدا على مجموعته الشخصية ذات النزعة القطرية [2] .

أ- الاتجاه الثوري ومحاولة تعميم الثورة في المغرب العربي :

تميز الاتجاه الأول داخل اللجنة بنظرته الثورية، كوسيلة أساسية لمواجهة الاستعمار الفرنسي في الأقطار الثلاثة، وقد تزعمه محمد بن عبد الكريم الخطابي وتبعه الوطنيون الجزائريون، بقيادة حزب الشعب الجزائري الذي أخذ يخطط للكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الأنجع في معركة التحرير، وسعى لإقناع الحزبين الشقيقين بهذه النظرة و"حاول إقامة جبهة واحدة من التونسيين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الأمبريالية" [3] ، والإلتزام بتنسيق العمل فيما بينها في جميع مراحل المعركة [4] ، وفي هذا السياق يذهب المؤرخ محمد حربي إلى القول :« أن الوطنيين الجزائريين، إتفقوا منذ سنة 1948 على ضرورة الإعلان عن عمل عسكري، ولهذا أوفد حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) سنة 1949 وفدين إلى كل من تونس والمغرب، فاتجه الوفد الأول إلى طنجة وضم شرشالي وخيضر، أما الوفد الثاني فإتجه صوب تونس وضم كل من دردور، أحمد بن بلة، وبوقادوم، وهذا لوضع استراتيجية مشتركة "لإنشاء تنظيم شبه عسكري" فإلتقى الوفد الأول

---

(1) عثمان بناني، النشاط السياسي للوطنيين المغاربة بالقاهرة في عام 1947، في النهضة والتراكم، سلسلة المعرفة التاريخية، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، 1986، ص 151 - 181.

(2) رخيلة عامر، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جوان 1999، ص 137 - 138.

(3) BEN YOUCEF BEN KHADDA. OP.CIT, P 108.

(4) عبد الحميد مهري : أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 54، الأصالة، العدد 22، 1974، ص 12.

بزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي الذي أبدى تهربا من هذا المشروع أما الوفد الثاني فاتجه إلى تونس والتقى بالكاتب العام لحزب الدستور الجديد صالح بن يوسف الذي إعتبر المبادرة نوعا من المجازفة والمغامرة المتهورة [1].

إن تطور الأحداث مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي، في تونس كان عاملا مساعدا بالنسبة لهذا الاتجاه ليحاول مرة ثانية، تجسيد مشروعه على أرض الواقع خاصة بعد انطلاق الحركة المسلحة في تونس والتي إتخذت شكل اغتيالات فردية ضد المستوطنين [2].

تزامنا مع هذه الأحداث، فإن مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي عقدا اجتماعا سنة 1952 بالقاهرة، وإتفقا على القيام بعمل ثوري مماثل لما يحدث في تونس والعمل على تعميمه، في كامل المغرب العربي، وتم خلال هذه الفترة إقصاء الحبيب بورقيبة من اللجنة وهذا بسبب سياسية القطرية، وعين بدله علال الفاسي أمينا عاما للجنة وكان قد التحق بمكتب المغرب العربي كل من محمد خيضر، أحمد بن بلة، صالح بن يوسف، وحسين آيت أحمد [3].

وتعود حقيقة الحركة المسلحة التي ظهرت في تونس إلى الإستعداد الذي أبدته بعض التشكيلات من الشباب التونسي التي كانت قد استعدت للعمل المسلح متأثرة ببعض أفكار الأمير عبد الكريم الخطابي، لكن دون أن تخرج نهائيا عن الدائرة الواسعة التي كان يبسط عليها حزب الدستور الجديد تأثيره السياسي، وكانت أفكار هذه الفئة عن الكفاح المسلح أكثر جذرية، ومرتبطة باستراتيجية موحدة للكفاح التحريري على مستوى المغرب العربي

---

(1) MOHAMED HARBI, LE F.L.N MIRAGE ET REALITE DES ORIGINES A LA PRISE DU POUVOIR (1945 - 1962), JEUN AFRIQUE. PARIS 1985. PP 54 - 55.

حول نفس الموضوع أنظر كذلك : محمد حربي "الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي (1928 - 1954)"، في وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، جانفي 1987، ص ص 76 - 77.

(2) العقاد صلاح : المرجع السابق، ص 28.

(3) فتحي الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص 22.



كله، ويؤكد السيد عبد الحميد مهري [1] هذا الطرح بقوله : "إن هـذه التشكيلة هي الـتي بدأت المقاومة المسلحة منذ شهر ديسمبر 1952، ولكنها لم تلبث أن إلتقت مع التشكيلات الرسمية للحزب [2].

حاول هذا الاتجاه مرة أخرى أن يجسد مشروعه، وتمثلت المحاولة في تكوين شبكة للتنسيق لعملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي تكون أداة لتحقيق هـذا الهدف، وعن هذه الشبكة أكد محمد بوضياف [3] بقوله ، « إن بعد إعادة تنظيم المنظمة الخاصة O.S في سنة 1952، التي أصبحت في علاقات روابط مع حركات التحرر في تونس والمغرب، حل بالجزائر يومئذا ضابطان من الريف المغربي، و هما : الهاشمي الطود وحمادي الريفي، وكان على اتصال بجهات ثلاث، الأمير عبد الكريم الخطابي، ومصالح المخابرات المصرية وبعض ممثلي حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، كلفهما الأمير عبد الكريم الخطابي بالإعداد لعمل ثوري منسق على مستوى الأقطار الثلاث، وقد اتصلا بقيادة الحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، ولكن لم يجدا التجاوب المطلوب، ولذلك اتصلا بطريقة غير رسمية بالأخ عبد الحميد مهري، عضو اللجنة المركزية للحزب. والذي نظم اتصالا بين (محمد بوضياف) وبين

---

[1] عبد الحميد مهري : من مواليد 3 أبريل 1926 بالخروب بقسنطينة عضو مناضل في حزب الشعب الجزائري، وعضو اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1953. خلال هذه السنة يحاول توحيد الحركة النضالية التحررية على المستوى الغاربي يعتقل سنة 1954 بعد عدة أشهر يطلق سراحه يلتحق بالثورة ويصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني في سوريا. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ سنة 1956، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ووزير شؤون شمال إفريقيا في الحكومة المؤقتة 1958، ثم وزير للشؤون الاجتماعية والثقافية في التعديل الحكومي الأول بعد الاستقلال يتقلد عدة مناصب عليا في البلاد. لمزيد من التفصيل أنظر : رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1999، ص 179.

[2] عبد الحميد مهري : المصدر السابق، ص 12.

[3] محمد بوضياف (1919 – 1992) :ولد محمد بوضياف يوم 23 جوان 1919 في المسيلة من عائلة عريقة، بعد الحرب العالمية الثانية يترك الوظيفة العمومية ويضع نفسه في خدمة الحركة الوطنية، يناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، ويصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة O.S بناحية قسنطينة. خلال عامي (1953 – 1954)، كان العمود الفقري لتجمع أنصار الكفاح المسلح، أختطف مع بن بلة يوم 22 أكتوبر 1956، بقي عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 – 1962). في عام 1958 يعين وزيرا للدولة ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961 يعارض بشدة هيمنة الجيش وزعامة بن بلة ويؤسس حزب الثورة الاشتراكية في سبتمبر 1962، يعتقل بوضياف يوم 21 جوان 1963، ويؤيد محاولة انقلاب العقيد محمد شعباني 1964، عاش في المغرب منفيا عاد إلى الجزائر لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، يغتال في 29 جوان 1992. لمزيد من التفاصيل أنظر : رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 135.



الضابطين المغربين، وبناء على ذلك قمت بإستدعاء ديدوش مراد ليحضر لقائه مع الضابطين القادمين من المغرب، وبحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي[1] » .

هذه الشهادة التاريخية التي جاءت على لسان أحد مفجري الثورة التحريرية، يؤكدها كذاك عبد الحميد مهري، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، ويضيف إلى شهادة محمد بوضياف أنه كان من المفروض حسب خطة هذه المجموعة أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف 1953، ابتداء من المغرب ثم تونس، ثم يلتحق الجزائريون بإخوانهم المغاربة والتونسيين، غير أن إنفجار مستودع صنع الذخيرة في الأوراس أجل الأمر إلى غاية نوفمبر 1954 [2] .

رغم هذا الحادث فإن الاستعدادات بدأت، وعقدت سلسلة من الاجتماعات في باريس، ساهم فيها زعماء حزب الاستقلال المغربي، وكان مجلس المقاومة المغربي على اتصال بالثوار الجزائريين، وهناك بعض الأدلة تشير إلى أنه كان المأمول تنسيق المعارك الأولى للجيش المغربي، مع الهجمات الجزائرية في منطقة وهران، ولقد أقسمت الجنود المغربية في الجيش الغير النظامي أن تموت في سبيل استقلال شمال إفريقيا، وأن تحارب في سبيل عودة الملك، وقد ساهم علال الفاسي في لجنة تحرير المغرب العربي مع ممثلين من الجزائر في القاهرة لإقامة مراكز التدريب والتموين والعمليات بالمغرب، فالمركز الرئيسي للتدريب، كان يقع بالقرب من الناظور في جبال الريف. تحت إشراف العباسي مسعود وعبد ا لله الصنهاجي[3] .

مع اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، من طرف جبهة التحرير الوطني، ظهرت وضعية جديدة في المنطقة حاول المتمسكون بالعمل الثوري استغلالها لتعميم الثورة في كامل المغرب العربي، وفي هذا الإطار وقعت جبهة التجرير الوطني في بداية 1955

---

[1] محمد بوضياف، في جريدة الشعب، العدد 7786 و 7787، ليومي 16 - 17 نوفمبر 1988، ص 5، حول نفس الموضوع أنظر :
- MOHAMED BOUDAIF : LA PREPARATION DU 1er NOUVEMBRE, MEMORIA N° 1, LE MAGAZINE DE L'HISTOIRE, EDITIONS RAHMA , P (3 - 29).

[2] عبد الحميد مهري : جريدة الشعب، العدد 8392، يوم 1 نوفمبر 1990، ص ص 1 - 2، وكذلك عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص 350 - 351.

[3] دوغلاس أي : أشفورد، "التطورات السياسية في المملكة المغربية"، ترجمة عائدة سليمان عارف، أحمد مصطفى أبو حاكمة، دار البيضاء، 1963، ص 218.

اتفاقا سريا وتماشيا مع ميثاق القاهرة مع علال الفاسي وصالح بن يوسف حول إنضمام ومشاركة تونس والمغرب إلى جانب الجزائر في الكفاح المسلح ضد فرنسا [1]، لكن هذا الإتفاق لم يطبق، وهذا راجع إلى قبول الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس بالاستقلال المشروط سنة 1956، وهكذا فقد فوتت فرنسا على الوطنيين المغاربة الفرصة في تشكيل جبهة كفاح مسلح موحدة، خاصة بعدما توفرت كل الإمكانيات الأساسية لإقامة هذه الجبهة من خلال تطور الأحداث على مستوى المغرب العربي كله، خاصة وأن الإستعمار الفرنسي كان يواجه حربا منهكة في الهند الصينية شغلت قسما كبيرا من قواته العسكرية [2].

ب)- الاتجاه السياسي القطري :

تزعم الإتجاه الثاني، داخل لجنة التحرير المغرب العربي، رئيس حزب الدستور الجديد، الحبيب بورقيبة الذي نشط فيما بين 1945 – 1948 بالقاهرة، لصالح القضية المغاربية وفق الوجهة القومية العربية، لكنه بعد هذه الفترة نجده قد غير منهجه، وأصبح يعمل وفق مناهجه القديمة لصالح القضية التونسية، خاصة بعد خلافاته مع رئيس اللجنة محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي فصله من اللجنة، وهذا لعدم انضباطه لروح ميثاق اللجنة، وعين بدله علال الفاسي، وما يلاحظ أن التونسيين والمراكشين كانوا خاضعين لسلطة السلطان وحزب الاستقلال، والتونسيون خاضعون لسلطة بورقيبة [3]، هذا الاتجاه بقي داخل اللجنة رغم

---

(1) POUL BALTA, OP.CIT, P 22.

(2) عبد الحميد مهري : أحداث مهدت لفاتح نوفمبر، مصدر سابق، ص 12.

(3) الرشيد إدريس، كيان المغرب وأفاقه، مصدر سابق، ص 30.

إقصاء زعيمه الحبيب بورقيبة منها، ببقاء علي البلهوان[1] ، والذي حل بالقاهرة منذ سنة 1948، وبعض الأحزاب المراكشية المحافظة، وكان غير متحمس لفكرة تعميم الكفاح المسلح في المغرب العربي، خاصة مع تطور الأوضاع في كل قطر، وانطلاق حركة المقاومة منذ سنة 1952 [2] وحصول تونس والمغرب على وعود سياسية من طرف فرنسا لإجراء مفاوضات معها تفضي إلى استقلال البلدين ونظرا لهذه المستجدات أصبح هذا الاتجاه يدعو إلى تجديد ميثاق اللجنة، وقد استطاع ممثلوا الحركات المغاربية، أن يتفقوا مبدئيا على خطة جديدة، لكن الأحداث تجاوزت محمد بن عبد الكريم الخطابي، لذا توصلوا بواسطة الأمانة العامة للجامعة العربية إلى إبرام إتفاق جديد[3]، في يوم 4 أفريل 1954 وقعه ممثلوا الأحزاب المغاربية ماعدا ممثل حزب الشعب الجزائري ، وغاب عن هذا الاجتماع رئيس اللجنة محمد بن عبد الكريم الخطابي.

فرئيس المخابرات المصرية السيد فتحي الديب تحدث عن الاجتماع الذي أكد أن روح الخطابة، طغت عليه، و أن ممثلي الأحزاب المشاركة حاولوا إظهار أحزابهم بمظهر القوة لتحقيق المعجزات، فهدف المراكشين والتونسيين كان المطالبة بالدعم بالمال حتى الاستقلال، ثم يأتي دور تحرير الجزائر، وفي هذا الاجتماع تدخل الشاب الجزائري [4] الذي فاجئ

---

[1] علي البلهوان (1909 – 1958) : هو علي بن عبد العزيز البلهوان، ولد في 13 أفريل 1909 بتونس، التحق عام 1917 بمدرسة خير الدين الإبتدائية حيث حصل فيها على الشهادة الإبتدائية، في عام 1924 ينتقل إلى الصادقية ليواصل دراسته الثانوية التي تحصل منها على ديلوم تلك المدرسة سنة 1931، تابع دراسته العليا بكلية الآداب بباريس ابتداء من عام 1932، أثناء تواجده بباريس شارك إخوانه من أبناء المغرب العربي في نشاط "جمعية طلبة المسلمين لشمال إفريقيا"، وانخرط في "منظمة نجم شمال إفريقيا"، بعد احرازه على الإجازة في اللغة والآداب العربية دخل ميدان النضال الحزبي مبكرا مع حزب الدستور التونسي الجديد منذ عام 1936، اعتقل عام 1938، كلف بعدة مهام منها الإشراف على تنظيم الحزب عام 1943، انتدابه عضوا في الديوان السياسي عام 1948، ثم موفدا للحزب في المشرق، وعضو في الوفد التونسي في منظمة الأمم المتحدة مع الرئيس الحبيب بورقيبة عام 1956، عين عضوا في الوفد التونسي في مؤتمر طنجة 1958، عين أثناء هذا المؤتمر ليكون ضمن النواب الذين كلفوا بإبلاغ قادة المغرب العربي بنتائج المؤتمر وقراراته، لكن المنية فاجاءته يوم الجمعة 10 ماي 1958. لمزيد من التفصيل أنظر : رشيد الذوادي، علي البلهوان، حياته وأثاره، الطبعة الأولى، دار عطارد، تونس 144،ص ص 22 – 28.

[2] الرشيد إدريس، مصدر سابق، ص 30.

[3] نفسه، ص 30.

[4] الشاب الجزائري هو أحمد بن بلة، الذي إلتحق بالقاهرة بإسم مستعار بعد فراره من سجن البليدة يوم 16 مارس 1952، ويصبح بجانب محمد خيضر، حسين آيت أحمد، يمثلون جبهة التحرير في الخارج لمزيد من التفصيل أنظر : رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص ص 121 – 122.

الجميع، برفضه المطلق للحزبية والتحزب الضيق وبنقد ممثلي الأحزاب في اعتمادهم على المقاومة السياسية، وأنه وإخوة له في الجزائر آمنوا بالكفاح المسلح ضد الاستعمار وما يطلبونه هو السلاح ليقاتلوا به، أما محمد خيضر [1]، فإن تدخله تطابق مع كلام زميله، وهاجم كل من يعطي لنفسه الحق في معرفة حقيقة الوضع في الجزائر، وأكد على أن أي كفاح في المغرب العربي لا يشمل الجزائر مقضي عليه بالفشل [2].

ويرجع السيد عبد الحميد مهري، موقف الطرفين التونسي والمغربي، حول قضية توحيد العمل المسلح بالمغرب العربي إلى وجود اختلاف أساسي في تصور المعركة مع الاستعمار الفرنسي مؤكدا أن هذا الاختلاف كان قائما بين هذه الأحزاب الثلاثة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [3]، فيما كان حزب الاستقلال وحزب الدستور الجديد، يعتمدان أساسا على العمل السياسي في الداخل والخارج، وخاصة باتجاه الرأي العام الفرنسي، ويميلان إلى صيغة مرنة من الوحدة بين الأحزاب الوطنية في المغرب العربي، تتجلى في مستوى الأهداف البعيدة أكثر مما تتجلى في مجال الاستراتيجية العامة للحركة [4]، كان حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعمل على توحيد المعركة في المغرب العربي واتسم هذا العمل بأكثر جذرية، حيث اقترح الوطنيون الجزائريون على شركائهم التونسيين والمراكشيين إلى تكوين منظمات شبه عسكرية مثلما هي في الجزائر [5] لكن هذا المقترح وجد الرفض من قبل تونس والمغرب، وكان من نتائجه أن انطلاق المقاومة المسلحة في المغرب العربي كان غير متزامن وغير منسق، ففي تونس بدأ بمبادرات فردية ثم توسع شيئا فشيئا إلى أن تعمم بداءا من مارس 1954، عندما دعا بورقيبة علانية من منفاه في

---

[1] محمد خيضر (1912 – 1967) : مناضل في حزب الشعب الجزائري عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أحد إطارات المنظمة الخاصة O.S ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ أوت 1956، سجن مع بن بلة بعد اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956، بعد الاستقلال عين عضو بالمكتب السياسي مسؤول جبهة التحرير الوطني ومكلف بالمالية، يستقيل بعد خلافات مع أحمد بن بلة، عارض نظام بن بلة، تم اغتياله يوم 4 جانفي 1967، بجنيف. لمزيد من التفصيل أنظر : رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 147.

[2] فتحي الديب : المصدر السابق، ص ص 24 – 25.

[3] عبد الحميد مهري، المصدر السابق، ص 12.

[4] نفسه، ص 12.

[5] MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION, OP.CIT, P 15 - 49.

مالطة الدستور الجديد للدخول في المعركة، أما في المغرب بدأت حركة المقاومة بعد خلع الملك محمد الخامس في أوت 1953 [1] .

أثناء هذه الفترة كان حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية خارقا في أزمة داخلية بين المركزين والمصاليين كادت أن تعصف بالنضال الوطني لولا أعضاء المنظمة الخاصة الذين سارعوا إلى التحاق بركب الحركة الثورية في تونس والمغرب، بعد تفجيرهم لثورة الفاتح نوفمبر 1954.

بعد انطلاق الثورة الجزائرية، تأكدت فرنسا أنها أصبحت تخوض حرب حقيقية في كامل أقطار المغرب العربي، وخوفا منها في تشكل جبهة موحدة تقود العمل المسلح يشمل كل المغرب العربي، فإنها سارعت في بدء المفاوضات مع تونس والمغرب التي انتهت بمنحها الاستقلال عام 1956، وبذلك نجحت فرنسا في تفويت الفرصة على العناصر الثورية التي كانت تؤمن بالعمل المسلح وضرورة تعميمه في كل المغرب العربي كحل وحيد لتحقيق الاستقلال التام للمغرب العربي.

أمام هذا الفشل فإن فرنسا ستعمل على توطيد حكم الدولتين الناشئتين في مواجهة المعارضة السياسية الرافضة للاتفاقيات الاستقلال، والمرتبطة بالثورة الجزائرية، فهل سيلتزم شركاء الجزائر تونس والمغرب بتعهداتهم التي التزموا العمل بها داخل لجنة تحرير المغرب العربي[2] ؟ وهل ستكون هناك دعوة أخرى للنظر في موضوع وحدة المغرب العربي ؟ وبأي شكل من الأشكال ستوظف به هذه الدعوة؟.

هذا ما سأحاول التطرق إليه من خلال دراستي لمؤتمر طنجة 1958 الوحدوي.

---

[1] محمد حربي، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي، مرجع سابق، ص 77.

[2] من بنود ميثاق هذه اللجنة : "هو أن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية".

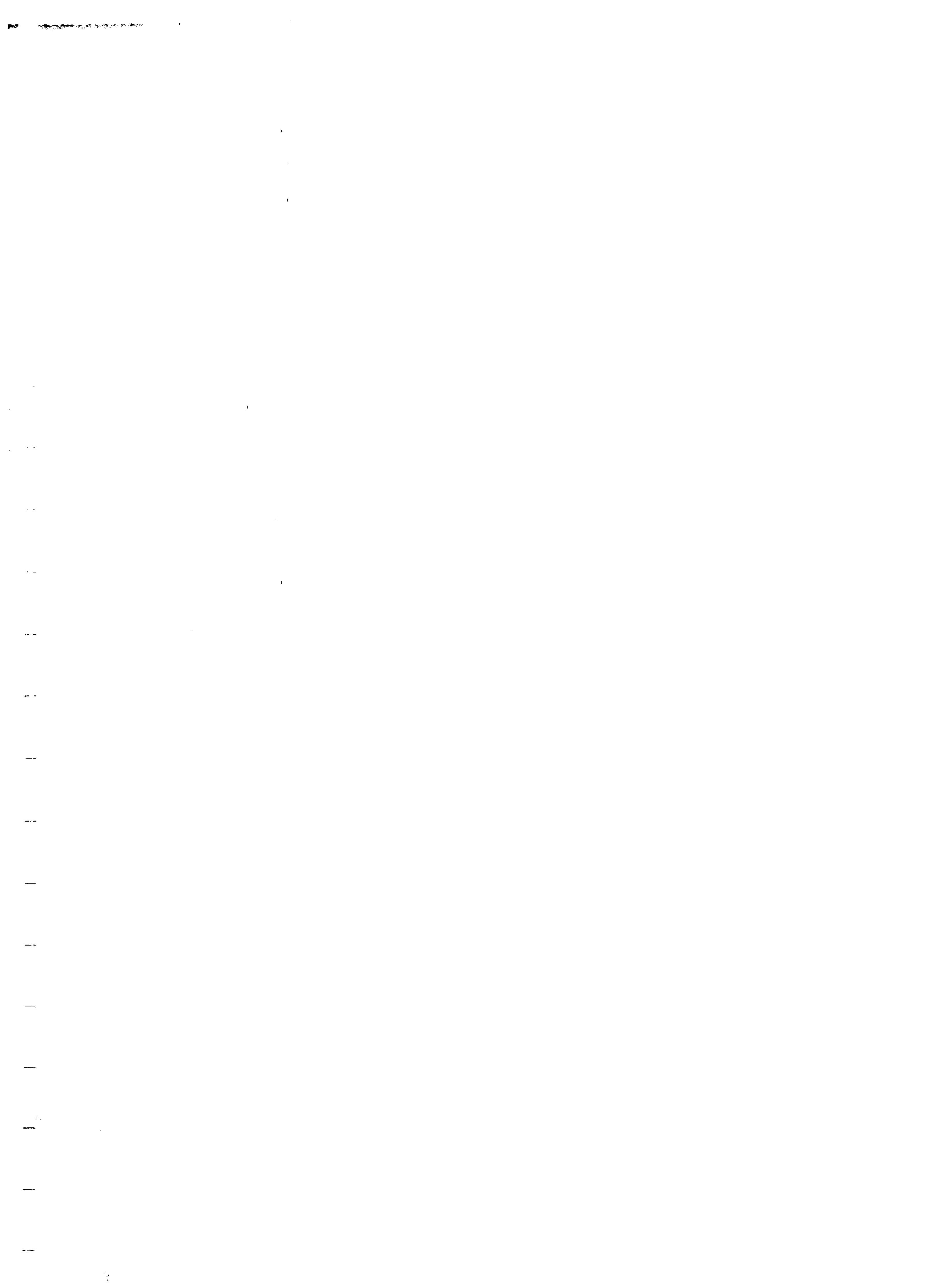


الفصل الثاني / ظروف انعقاد مؤتمر طنجة 1958

1) أوضاع المغرب العربي قبيل مؤتمر طنجة 1958

2) السياسة الفرنسية والحلف الأطلسي في المغرب العربي (1954 - 1958)

3) الثورة الجزائرية والمغرب العربي (1954 - 1958)



1) أوضاع المغرب العربي قبيل مؤتمر طنجة 1958 :

إن الدارس لتاريخ العلاقات المغاربية خلال الفترة التي أعقبت استقلال تونس والمغرب (1956 - 1958) يلاحظ أن علاقاتهما مع الثورة الجزائرية قد أصابها الفتور، إن لم نقل الجمود نظرا لطبيعة الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا القاضية باستقلال البلدين، وفق شروط وضعتها فرنسا مسبقا، ومنها أن تتولى فرنسا تسيير الشؤون الخارجية والدفاع لكلا البلادين، بالإضافة إلى أن أغلب الإطارات التقنية والعلمية المسيرة للجهاز الإداري والمؤسساتي فيهما كانت إطارات فرنسية وأجنبية، دون أن ننسى أن فرنسا قد أبقت على أهم قواعدها العسكرية في كلا البلدين، خصوصا على طول الحدود المتاخمة للأراضي الجزائرية بهدف مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني[1] .

من جهة أخرى إن فتور علاقات تونس والمغرب مع الثورة الجزائرية له ما يفسره خاصة بعد تأزم الوضع الداخلي في كلا البلدان، جراء رفع فرنسا لإعاناتها الإقتصادية والمالية وجعلها وسيلة ضغط بها على النظامين حتى لا يبديان أي إستعداد لمساعدة الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى بروز معارضة داخلية للنظامين الحاكمين أنذاك، ففي تونس ظهر صالح بن يوسف كمعارض لنظام بورقيبة وللإتفاقيات التي أبرمها مع فرنسا[2] ، أما في المغرب فإن المعارضة لم تبرز بوضوح، إلا بعد سنة من الاستقلال، وإن كانت في حقيقة الأمر معارضة بين زعامات سياسية أكثر منها حزبية بإعتبار أن حزب الاستقلال كان هو صاحب التأثير في المغرب، فالأمر الذي حدث في المغرب بعد الاستقلال مباشرة، هو الخلاف حول مصير جيش التحرير المغربي الذي أصبح يزعج القصر الملكي، كقوة موازية للجيش النظامي، لذا إتجهت إرادة القصر إلى دمج جيش التحرير المغربي في الجيش النظامي وفي نفس الإتجاه دعمت فرنسا جهود القصر لتهديم أركان جيش التحرير المغربي[3] .

---

(1) HARTMUT ELSENHANS, LA GUERRE D'ALGERIE (1954 - 1962), LA TRANSITION D'UNE FRANCE A UNE AUTRE, LE PASSAGE DE LA IVe A LA Ve REPUBLIQUE, PUBLISUD, 1999, P 468 - 469.

(2) الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص 129 - 130.

(3) عبد الرحيم الورديغي، الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956 - 1961، طبعة جديدة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب (بدون تاريخ نشر)، ص 37.

إنطلاقا من هذه المعطيات، فإن النظامين التونسي والمغربي قد إنعكفا على معالجة مشاكلهما الداخلية التي حتمت عليهما عدم فتح جبهات خارجية تولدت عنها أزمات سياسية عديدة في تلك المرحلة، حيث غدت العلاقة مع الثورة الجزائرية مصدر قلق وتوتر دفع بالنظامان البورقيبي والملكي إلى التعامل مع الثورة التحريرية بنوع من الحذر الزائد بالرغم من ضغط التضامن والمساندة الشعبية للشعبين الشقيقين.

إن تطور الأحداث في الجزائر، وإتساع رقعة الثورة وامتدادها بعد مؤتمر الصومام 1956، وبداية تأثيرها على مسار السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي، وما عرفته فرنسا من أزمات سياسية داخلية أدى إلى تدهور علاقات فرنسا مع تونس والمغرب الأقصى، وهذا بسبب انتهاك فرنسا المستمر لسيادة الدولتين والتدخل بصفة مباشرة في أوضاعهما الداخلية، رغم ما نصت عليه إتفاقيات الاستقلال الداعية إلى "التكافل المتبادل" الذي لم يحدث إطلاقا وإن حدث ففي مجالات ضيقة لصالح الرعايا الفرنسيين أو لحماية مصالح فرنسا من خطر القوات المناهضة للتواجد الفرنسي في البلدين.

إن تأزم العلاقات التونسية المغربية مع فرنسا، جعل النظامين التونسي والمغربي يتوجهان إلى الولايات المتحدة الأمريكية لربط علاقات معها، وطلب قروض مالية لتسيير شؤونهما، بعدما تخلت فرنسا عن هذه المهمة التي استغلتها للضغط على الأنظمة الحاكمة منذ البداية حتى لا تبدي أي مواقف مساندة للثورة الجزائرية[1] .

فالتحول الذي حدث في علاقات تونس والمغرب مع فرنسا يدل على أن الأحداث تطورت وفق ما رسمته الإدارة الأمريكية[2] بإعتبارها أصبحت تقدم مساعدات مالية للدولتين وفي الوقت ذاته فإن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت تأزم علاقات البلدين مع فرنسا، لتملأ الفراغ في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المد الشيوعي الذي تزعمه الإتحاد

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق، ص 37.

[2] HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT, PP 110 - 111.

السوفياتي خلال هذه المرحلة والذي غير موقفه إتجاه القضية الجزائرية منذ عام 1956 عقب العداون الثلاثي على مصر[1] .

إن سياسة تونس والمغرب اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية قد أوجدت متنفسا في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، وفق ما تقتضيه المصلحة الداخلية للبلدين ومحاولتهما التفاعل مع الثورة الجزائرية التي أصبحت تأثر على النظامين في تونس كما في المغرب بصفة مباشرة، خاصة بعدما تطورت الثورة داخليا، وكسبها للدعم العربي خارجيا وخاصة مع الحكومة المصرية، التي ساندت الثورة الجزائرية بصورة مباشرة منذ اندلاعها[2] ، هذا ما جعل النظامين التونسي والمغربي، ينزعجان من الحكومة المصرية واهتمامها الكبير بالثورة الجزائرية فأبدى تخوفهما في الكثير من المناسبات من أن تحتوي مصر الثورة الجزائرية وتوجهها حسب الإيديولوجية الثورية المعادية للأنظمة الملكية الرجعية والأنظمة التغريبية[3] ، ومما زاد في حدة هذه التخوفات هو أن مصر في هذه المرحلة كانت تحتضن زعماء المعارضة التونسية والمغربية أمثال صالح بن يوسف وعبد الكريم الخطابي، ضف إلى ذلك أن المغرب منذ سنة 1956 أصبح يواجه بصفة غير مباشرة تيارا أكثر تقدمية داخل حزب الاستقلال، ومثل هذا التيار السياسي اليساري، المهدي بن بركه الذي خلق للنظام المغربي عدة مشاكل وقلاقل سياسية معادية للتيار المحافظ داخل حزب الاستقلال ودخل في صراع مع علال الفاسي أحد أعمدة حزب الاستقلال[4] .

في هذا السياق سأحاول تحليل الأفكار التي وردت في هذه المقدمة والتي تعتبر من الدوافع التي أدت إلى انعقاد مؤتمر طنجة 1958.

---

(1) كانت حكومة غي موليه الاشتراكية تهدف من وراء تحمسها لضرب مصر إلى ضرب الثورة الجزائرية والإحتفاظ بالجزائر كما صرح بذلك رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957، أمام البرلمان الفرنسي حيث قال : "إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فيضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها". أنظر : أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1988، ص ص225، وكذلك : HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT. P 125 - 132.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954 - 1962، ترجمة كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، الناشرات مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 176.

(3) نفسه، ص 176.

(4) عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق، ص 19.

أ) المغرب :

1 • الوضع الداخلي :

من المشاكل التي واجهها النظام المغربي بعد الاستقلال سنة 1956، يمكن الإشارة إلى الخلاف، حول مصير جيش التحرير المغربي[1] الذي قاد المقاومة المسلحة فالقصر الملكي أصبح يعتبر وجود جيش التحرير المغربي، تهديدا للنظام الملكي، وأمرا يتناقض مع النظام الملكي في حد ذاته، لذا بدأ يعمل من أجل دمج جيش التحرير المغربي مع الجيش النظامي الذي بدأ الملك محمد الخامس في تكوينه مستعينا بالضباط الفرنسيين المرتبطين معه في هذا المجال بإتفاق يسمح لهم الإشراف، على قطاع الدفاع[2] .

إن موضوع دمج جيش التحرير المغربي في الجيش النظامي[3] قد أدى إلى صراع داخل الطبقة السياسية وبين الزعامات السياسية حيث تباينت مواقفهم، وأدى إلى بروز مواقف راديكالية لبعض الأعضاء في حزب الاستقلال من دعاة تصفية الاستعمار، ومواصلة العمل المسلح الموحد من أجل تحقيق ذلك الهدف.

---

(1) تم الإعلان عن تأسيس هذا الجيش بالقاهرة يوم 4 أكتوبر 1955، بعد إعلان حركة المقاومة المراكشية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بلجنة تحرير المغرب العربي،ن تكوين قيادة موحدة للحركتين تتولى الإشراف على حركة التحرير القائمة في كلا القطرين، والتي سينطوي جميع أفرادها في جيش يسمى "جيش تحرير المغرب العربي". لمزيد من التفصيل أنظر : علال الفاسي، نداء القاهرة، الطبعة الأولى، الرباط، سنة 1959، ص 91.

(2) مما جاء في إعلان استقلال المغرب الموقع في بيان مشترك بين فرنسا والمغرب يوم 2 مارس 1956 "أن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي إيجاد جيش وسلك دبلوماسي .... وستنظم هكذا تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية .."، ونص البروتوكول المرفق لهذا البيان في بنده الثاني "أن لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن ينشئ جيشا وطنيا وتقدم مساعدتها للمغرب لإنشاء هذا الجيش يبقى وضع الجيش الفرنسي في المغرب على حاله أثناء المرحلة الإنتقالية". للمزيد من التفاصيل أنظر : روم لاندو، تاريخ المغرب، مصدر سابق، ص 535 - 536، أنظر كذلك : ROGER LE TOURNEAU, EVOLUTION POLITIQUE DE L'AFRIQUE DU NORD MUSULMANE (1920 - 1961), LIBRAIRE ARMAND COLIN, 1962, P 249.

(3) أسند الملك محمد الخامس مهمة تنظيم وتأسيس الجيش الملكي إلى ابنه الأمير الحسن الذي استعان بالضباط الفرنسيين في تشكيل هذا الجيش. لمزيد من التفاصيل حول دور الأمير الحسن في تأسيس هذا الجيش أنظر : روم لاندو، الحسن الثاني ملك المغرب، تعريب بن حمان الراودي، المطبعة الملكية، الرباط، 1969، ص 62.

ج • الخلاف حول مصير جيش التحرير المغربي :

من المعارضين لفكرة دمج جيش التحرير المغربي، بالجيش النظامي الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي كان يساند فكرة تقوية جيش التحرير، والاحتفاظ بهيئته على شكله الراهن، ويرفض رفضا قاطعا تسريح أو حل جيش التحرير أو دمجه في القوات المسلحة الملكية، قبل أن تنتهي بصفة نهائية المفاوضات بين دول المغرب العربي وفرنسا، واعتبر الخطابي أن جيش التحرير المغربي الذي أنشأه مكتب المغرب العربي بالقاهرة انطلاقا من الفكرة التي قام من أجلها، إذ أنه لا يستعمل لأغاثة المغرب أو تونس لوحدها بل يستعمل أيضا لإغاثة الجزائر وتحريرها[1] .

أما الموقف الثاني، فقد تبناه الزعيم علال الفاسي، الذي كان لا يزال متواجدا بالقاهرة، والذي عقب على تصريحات عبد الكريم الخطابي، قائلا :« بأن كل واحد له الحرية في إختيار الطريق التي تناسبه ثم أن موقف عبد الكريم لا يتناسب والحالة هذه » [2] .

كما أوضح الفاسي من جهة أخرى، بأن جيش التحرير سوف لن يندثر وأن محمد الخامس لم يطالب أبدا بتوقيف المعارك، وما حدث أن جيش التحرير سيبقى خاضعا لأوامر السلطان، وقد وافق على تصريح علال الفاسي رفيقه الزعيم السياسي لشمال المغرب عبد الخالق الطريس[3] .

إن الخلاف في وجهات النظر ما بين علال الفاسي وبين عبد الكريم الخطابي، كان له أثر عميق على عناصر المقاومة وجيش التحرير خصوصا عند قرب مأموريتهم، وقد أدى هذا الخلاف إلى الإنفصال النهائي، ما بين الزعمين المغربيين[4] .

في خضم هذا الخلاف الذي كان بين قادة الحركة الوطنية المغربية حول مصير دمج جيش التحرير المغربي، فإن الحكومة الفرنسية أبدت تخوفاتها تجاه جيش التحرير المغربي،

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 19.

[2] نفسه، ص 19.

[3] نفسه، ص 20.

[4] نفسه، ص 20.

وقد عبر عن هذه التخوفات السيد "آلان سافاري" (ALAIN SAVARY) [1] كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغربية التونسية بحكومة "غي موليه"، حيث صرح :« أن جيش التحرير يضع على المغرب رهانين » وأعلن بأن الميزانية الفرنسية ستساهم في تمويل إنشاء الجيش الملكي وتأطيره ببعض الضباط الفرنسيين لمحو جيش التحرير أو إدماجه، وحول نفس الموضوع صرح الجنرال الفرنسي "دسنوفال" الحاكم للمنطقة الرابعة للمشاة القاطنة بإقليم وجدة على الحدود المغربية الجزائرية فقد قال :« بأن جيش التحرير المغربي، فقد أصبح القاعدة الخلفية للثورة المنظمة في الجزائر » [2] .

ومن خلال هذه التصريحات اتضحت تخوفات السلطات الفرنسية من جيش التحرير المغربي، مما جعلها تتعجل في دمجه والعمل على إزالته من الخريطة المغربية، مستعملة في ذلك كل الوسائل والإمكانيات، وهو ما تم فعلا حيث ساهمت فرنسا في تأسيس الجيش النظامي المغربي، بعد إعلان سان كلود "LA CELLE-SAINT-CLOUD" الخاص بالمغرب، ففي برقية موجهة في بداية ديسمبر 1955 إلى تونس والرباط من طرف الجنرال بليوت "BILLOTTE" قائد الأركان العامة "CHEF D'ETAT MAJOR GENERAL" للقوات المسلحة طلب فيها إعداد دراسات تمهيدية لتحقيق بعض المشاريع (...) وطلب كذلك إجراء دراسة المشاكل التي هي مطروحة حول مسألة تأسيس جيش وطني في تونس والمغرب، المسألة وقد طرحت على الجينرالات والقيادات العليا للجيوش البرية [3] .

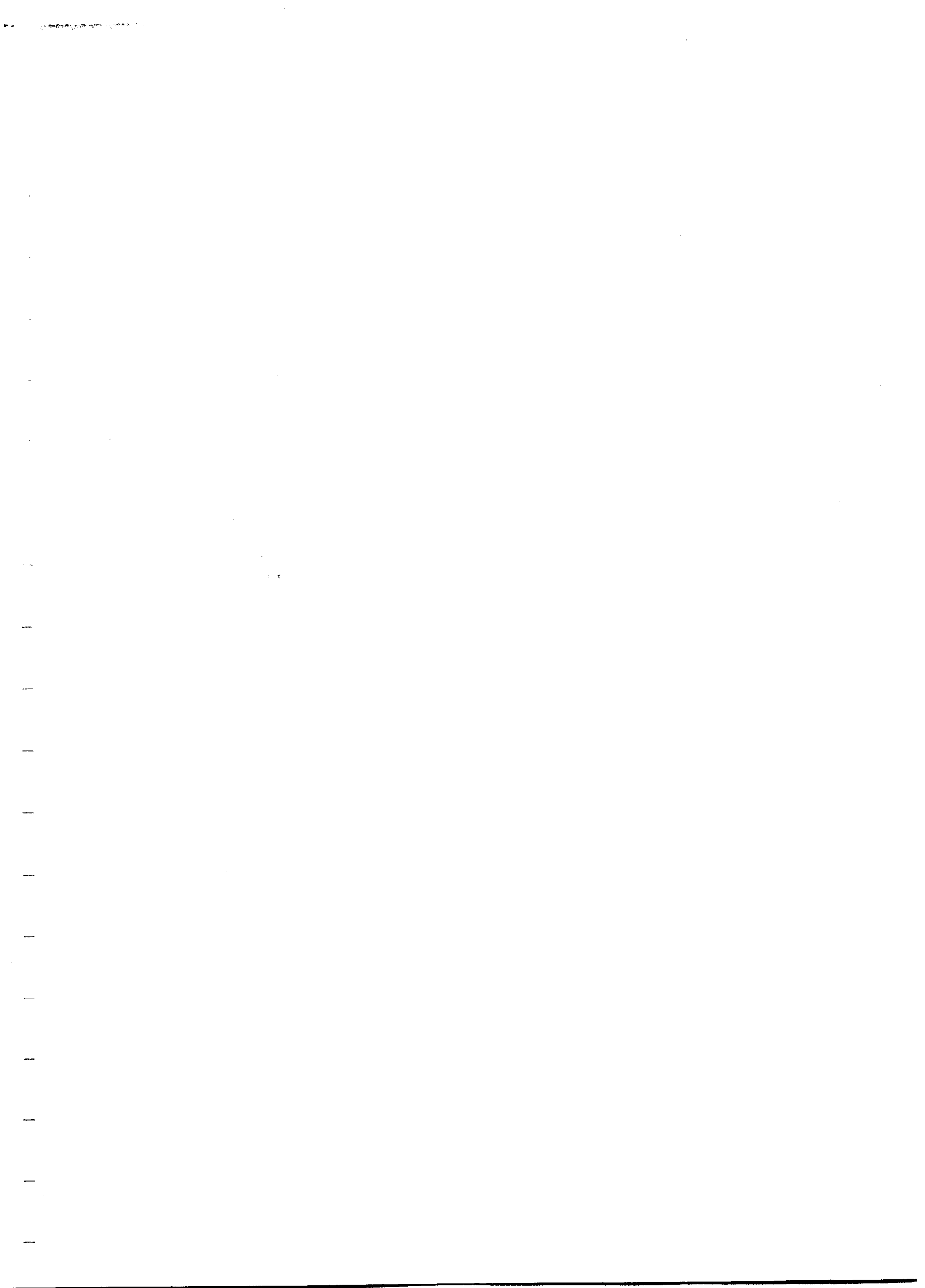
هذه البرقية تدل على تدخل فرنسا في عملية تأسيس الجيوش التونسية والمغربية، وأسهمت بقسط وافر في تأسيس الجيش النظامي الملكي وإزاحة جيش التحرير المغربي.

---

[1] للمزيد من المعلومات حول الفترة التي كان آلان سافاري (ALAIN SAVARY) كاتب للدولة المكلف بالشؤون المغربية التونسية بحكومة "غي موليه"، أنظر : JEAN BARALE, LA CONSTITUTION DE LA IV e REPUBLIQUE A L'EPROUVE DE LA GUERRE, LIBRAIRE GENRALE DE DROIT, PARIS 1964, P 272. -

[2] نفسه، ص ص 20 - 21.

[3] GENERAL BRUNO, CLRAIX (CR) : LA FRANCE ET LA RECONSTITUTION DE L'ARMEE TUNISIENNE EN 1956, IN REVEUE D'HISTOIRE DEPLOMATIQUE, N° ¾ EDITIONS A PEDONE 1996, P 284.



3 • بروز المعارضة السياسية :

بعد مشكلة دمج جيش التحرير المغربي في الجيش النظامي، عرف المغرب كذلك أزمة حكومية وتعود أسبابها إلى الصراع الذي كان داخل حزب الاستقلال المهيمن، على أهم الحقائب الوزارية، هذه الأزمة أدت إلى سقوط حكومة البكاي، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد بلافريج، ورغم من التغيير الحكومي، فإن الجناح اليساري في حزب الاستقلال واصل إنتقاداته، لأن الملك احتفظ لنفسه قيادة الجيش وتألفت نواة هذا الجناح من المهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم وبوعبيد وزير الاقتصاد، والمحجوب بن الصديق زعيم الحركة النقابية وحاول هذا الجناح إبعاد عدد من الزعماء عن قيادة الحزب، في طليعتهم علال الفاسي زعيم الحزب وأحمد بلافريج[1].

لقد تواصل الصراع داخل حزب الاستقلال بين الجناح اليساري بزعامة المهدي بن بركة الذي صرح قائلا :« ينبغي أن يتكون لدى جميع العاملين الشعور بالحاجة إلى تنظيم إنقلاب داخل الحزب لأن هذا الشعور سيجعلنا ندرك بأننا في طريق تحقيق هذا الإنقلاب[2]»وجناح محافظ بزعامة علال الفاسي، وأدى ذلك إلى انشقاق المهدي بن بركة عن الحزب وتأسيسه لحزب جديد في 29 أكتوبر سنة 1959، باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"[3].

---

(1) روم لاندو : مراكش بعد الاستقلال، ترجمة خيري حماد، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت لبنان، ماي 1961، ص ص 35 – 37.

(2) مصطفى العلوي : المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفاق الجديدة، 1984، ص 29.

(3) حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية UMON NATIONAL DES FORCES POPULAIRES (U.N.F.P) أهم وأوسع حزب سياسي تقدمي في المغرب غداة الاستقلال، تأسس بعد انشقاق العناصر اليسارية وإعلانها في 25 يناير سنة 1959، عن تأسيس حزب سياسي مستقل جديد باسم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. للمزيد من التفصيل عن هذا الحزب أنظر : موسوعة السياسة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 276.



4 • علاقات المغرب الخارجية (1956 – 1958) :

لقد ارتبطت علاقات المغرب الخارجية منذ الوهلة الأولى من الاستقلال بفرنسا التي فرضت عليه إتفاقية[1] خولت لفرنسا تسيير شؤون المغرب الخارجية، فبرغم من أن حكومة البكاي الأولى، أعلنت فور تأليفها إنتهاجها سياسة الحياد عدم الإنحياز[2] ، لكن التصريحات الدعائية شيئ والواقع أمر آخر، لذلك لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية مغربية في السنوات الأولى من الاستقلال إلا بشيئ من التجاوز، ذلك أنه كان على الحكومة المغربية، أن تمر بمرحلة إنتقالية شاقة قبل أن تملك حرية التصرف في مقدراتها الخارجية، والدليل على ذلك تأخر إلتحاق المغرب بالجامعة العربية أكثر من عامين رغم مشاركة حزب الاستقلال، في السلطة وما عرف به هذا الحزب من تحمس للفكرة العربية [3] .

نتيجة لهذه الظروف انتظر المغرب أكثر من ثلاثة سنوات ليربط علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والصين [4] ولكن رغم ارتباط السياسة الخارجية المغربية بإدارة السلطات الفرنسية، فإن العلاقات المغربية الفرنسية سرعان ما بدأت تتأزم، خاصة بعد عملية اختطاف قادة الثورة الجزائرية[5] ، وهم متوجهون إلى تونس عبر الخطوط الملكية المغربية [6] هذا الحادث تسبب في تدهور الأوضاع في المغرب، حيث انتفضت الجماهير المغربية، ضد هذه القرصنة الجوية واعتبرتها اعتداءا على السيادة الوطنية للمغرب، فراحت تهاجم ممتلكات الفرنسيين وتقوم بعدة إغتيالات في صفوفهم خاصة في منطقة مكناس، هذه الحوادث زادت

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول بنود هذه الاتفاقية أنظر نص الاتفاق الموقع بين فرنسا والمغرب يوم 28 ماي 1956 حول التمثيل الديبلوماسي الفرنسي المغربي، في روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 537 - 540.

(2) روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص 39.

(3) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 150.

(4) روم لاندو، مرجع نفسه، ص 39.

(5) قادة الثورة المختطفين هم : أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، ومصطفى الأشرف، وكانوا حينها بالمغرب في زيارة رسمية إلى جلالة الملك محمد الخامس قبل توجههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس إلا أن سلاح الجو الفرنسي بإيعاز من المخابرات الفرنسية قامت بتحويل اتجاه الطائرة المغربية إلى الجزائر وبالتالي استطاعت احتطاف قادة الثورة. لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق 1965، ص 244.

(6) محمد البجاوي، مرجع سابق، ص 244.

من تعميق الهوة بين فرنسا والمغرب، مما أدى بفرنسا إلى تجميد مساعداتها المالية الموجهة إلى المغرب الأمر الذي جعل المغرب يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليطلب منها إعانة مالية لدفع أجور الموظفين، وبلغت الإعانات الأمريكية سنة 1957 حوالي 20 مليون دولار، ارتفعت عام 1959 إلى حوالي 40 مليون دولار [1].

ب) تونس :

الوضع الداخلي :

- **بروز المعارضة السياسية :**

إن المتتبع للوضع في تونس، بعد توقيع إتفاقيات الاستقلال، فإنه يلاحظ أن الوضع في تونس، لم يكن أقل شأنا من الذي كان سائدا في المغرب الأقصى ففي تونس كان بروز المعارضة واضحا أثناء بداية المفاوضات التونسية الفرنسية، ويمكن القول أنها كانت قبل ذلك بالنظر لطبيعة التشكيلة التي كان يتكون منها حزب الدستور الجديد، فالحزب كان منقسما إلى تيارات متصارعان، أحدهما يمثل الاتجاه الاستقلالي المنادي بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي، ويمثله صالح بن يوسف الأمين العام للحزب [2]، والثاني هو الاتجاه الذي قبل بالمفاوضات وإتفاقيات 3 جوان 1955 ويمثله الحبيب بورقيبة رئيس الحزب [3].

أثناء المفاوضات طلبت الحكومة الفرنسية، من حزب الدستور الجديد أن يوجه تعليماته إلى الثوار بأن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية فوافق الحزب على ذلك وأرسل مندوبين عنه للاتصال بالثوار لإقناعهم بالطرح الفرنسي وفعلا استطاع الحزب إقناع جزء كبير من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية [4]، هذا العمل الذي قام به

---

(1) روم لاندو، مرجع نفسه، ص 40.

(2) الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 116.

(3) LAURENCE DE COCK, « LA FRANCE ET BOURGUIBA » (1945 - 1956), REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE 1996. P 263.

(4) الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 114.

حزب الدستور الجديد، اعتبره صالح بن يوسف تنازلا، يجعل تونس تفاوض من مركز ضعيف، ومن جهة أخرى فالاتفاقية التي تم التوصل إليها تعطي لفرنسا وحدها الحق في التصرف في مجال الخارجية والدفاع، وهذا يعني دخول تونس في الاتحاد الفرنسي [1].

بعد توقيع الإتفاقية التونسية الفرنسية، صرح صالح بن يوسف المعارض للإتفاقية قائلا :« إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا، وأن الحزب المتكلم بإسم الشعب التونسي العربي قبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام، ولذلك فهو يرفض أي اتفاق يقر الوضع » [2].

ومن الأطراف الأخرى التي عارضت هذه الإتفاقية، السيد الطاهر الأسود [3] قائد جيش التحرير التونسي، المكنى بقائد المجاهدين في تونس، الذي كانت له قناعة بالمبادئ الراسخة حول وحدة المصير بين قضية التحرر التونسية وقضية الجزائر والمغرب الأقصى وكامل الوطن العربي، وفائه لهذه الفكرة دفعه إلى القيام بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية بالجزائر بمنطقة سوق أهراس والسفر إلى مصر لجمع الأموال والأسلحة بهدف دعم المعارضة للإتفاقيات التونسية الفرنسية [4].

بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس عقب توقيع الإتفاقية جوان 1955 وفي الفترة التي كان فيها صالح بن يوسف يترأس وفدا مشاركا في مؤتمر باندونغ استطاع الحبيب بورقيبة مدعوما، من السلطات الفرنسية أن يواجه قوة التيار الثوري الذي يتزعمه صالح بن يوسف هذا الأخير بعد عودته إلى تونس حاول رئيس الحزب الحبيب بورقيبة إقناعه بالعدول

---

(1) محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 07.

(2) الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص 114.

(3) الطاهر الأسود : ولد بريف الحامة سنة 1910، نشط في صفوف الحزب التونسي بالحامة، ثم ساند إنشقاق 1934، تسليم عدة مسؤوليات في صلب شعبة الحامة من أهمها الإشراف على الشبيبة، شرع في تكوين أولى مجموعات الثورة المسلحة التونسية في 26 جانفي 1952، قام بعدة عمليات عسكرية جريئة في جهة الحامة، عرف بميله إلى الاستقلالية والتمسك بالمبادئ التي قامت عليها الثورة وبرفضه للحلول الوسطى، نشط في معارضة الإتفاقيات عن طريق الاتصال بالثورة المصرية، توقف عن المعارضة لهذه الإتفاقية منذ إعلان الاستقلال التام عام 1956.

لمزيد من التفصيل أنظر : عدنان المنصر، اليوسفية من خلال المصادر الشفوية، دراسة في الخطاب، الكراسات التونسية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص 170/169، جامعة تونس 1995، ص 89.

(4) نفسه، ص ص 74 - 89.

عن معارضته للإتفاقية، وعقد معه عدة اجتماعات لهذا الغرض، وأكد الرئيس الحبيب بورقيبة لصالح بن يوسف أنه قد اتفق مع المقيم الفرنسي "سيدو" على أن استقالة حكومة الطاهر بن عمار فورا، ويكلف صالح بن يوسف بتشكيل الحكومة الجديدة، مقابل أن يسكت عن مهاجمة الإتفاقيات، إلا أن صالح بن يوسف رفض هذا العرض، وأبلغ بورقيبة أن هذه الاتفاقيات « مضرة بمصلحة الوطن العليا وبقضية تحرير المغرب العربي ووحدته » [1].

بعد فشل محاولات بورقيبة لإقناع صالح بن يوسف بقبول الإتفاقية، سارع بورقيبة كعادته وبمباركة من فرنسا إلى فصل صالح بن يوسف من الأمانة العامة للحزب ومن عضوية المكتب السياسي، وأثناء انعقاد مؤتمر حزب الدستور الجديد في نوفمبر 1955 بمدينة صفاقص، وقد صرح بورقيبة أثناء هذا المؤتمر صرح بورقيبة :« بأنه لا يمكن أن يتسامح مع زعيم التيار الثوري صالح بن يوسف ولا حتى مع جمال عبد الناصر » [2] وكرد فعل على هذا الفصل، فإن أنصار صالح بن يوسف في الحزب، أخذوا في تشكيل حركة ضغط على الاستعمار والحكومة التونسية، وانضم قسم من جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود إلى المعارضين للإتفاقية وعادوا إلى الجبال مرة أخرى حيث وجهوا نداء إلى الشعب التونسي جاء فيه ما يلي :« تعلم القيادة العامة للجيش الوطني التونسي أنها كونت على بركة الله جيش التحرير الوطني التونسي ومهمته تطهير البلاد من الاستعمار وأذنابه وتوحيد النضال مع جيش التحرير الجزائري والمراكشي » [1].

عقب هذا النداء الذي ينم عن معارضة مشاريع فرنسا قررت السلطة التونسية إلقاء القبض على صالح بن يوسف، الذي فر والتحق بطرابلس ليبدأ المعارضة للنظام التونسي البورقيبي، وأثناء هذه الفترة كان لثورة 23 يوليو في مصر وتبنيها لقضية تحرير المغرب العربي

---

(1) الطاهر عبد الله، الصدر السابق، ص 120.

(2) TAHAR BEL QHODJA : LES TROIS DECENNES BOURGUIBA (TEMOIGNAGE), EDITIONS ARCANTERES, PUBLISUD 1998, P 16.

(3) الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 129.



ووحدته أثر كبير في نفوس الوطنين وأصبحت مصر والرئيس عبد الناصر نقطة استقطاب كبيرة للثورين العرب [1].

إن تأكد فرنسا من تصاعد تيار القومية العربية، جعلها تقتنع بأنها إذا لم تمنح الاستقلال لتونس، فإن التيار الثوري القومي، بدعم من جمال عبد الناصر سوف يتغلب على التيار المتفرنس في تونس، وبذلك تخسر نفوذها الثقافي والاقتصادي في هذا القطر المغاربي، لذلك سارعت حكومة "غي موليه" الفرنسية إلى منح الاستقلال إلى تونس (بموجب برتكول 20 مارس عام 1956) في نطاق التكافل مع فرنسا [2] ، وراحت تنفذ نفس السياسة التي انتهجتها في المغرب الأقصى حيث لعبت دورا مهما في إعادة هيكلة الجيش التونسي سنة 1956، وهو الدور الذي قام به الضباط الفرنسيون في إعادة تشكيل قوات الحماية القديمة، في ثوب جديد يعرف بالجيش الوطني التونسي، فالمديرية العامة للشؤون المغربية والتونسية (الخارجية الفرنسية)، أخذت هذه التحاليل للنظر في إنشاء جيش وطني تونسي يوضع تحت سلطة القيادة العامة للقوات المسلحة أو بالأحرى تأسيس جيش مشترك داخل المجموعة الفرنسية التونسية للدفاع، وكان ذلك من أهم المبادئ الأساسية لإتفاقية باريس التي منحت لتونس الاستقلال عام 1956 [3] .

• علاقات تونس الخارجية (1956 – 1958) :

كان للوضع الداخلي لتونس تأثير مباشر على علاقاتها الخارجية خاصة بعد خروج المعارضة التونسية ممثلة في صالح بن يوسف إلى الخارج وعلى وجه التحديد مصر، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتباط تونس في مجال علاقاتها الخارجية بفرنسا على أساس

---

(1) نفسه، ص 129.

(2) PHILIPPE TRIPIER , AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE, EDITIONS, PARIS 1972, P 226.

(3) GENERAL BRUNO CHAIX (C.R), OP.CIT, P 279.

اتفاقيات الاستقلال جعلها مقيدة، ولا تخرج عن فلك ما ترسمه الإدارة الفرنسية في باريس[1]، فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالمغرب العربي.

أما علاقات تونس الخارجية مع بعض البلاد العربية وخاصة مصر بدأت تتأثر بما كان يجري من أحداث داخل تونس نفسها، لتصل إلى درجة التأزم، بعدما أقدمت مصر على إحتضان المعارضة التونسية وتقديم المساندة لها في صراعها ضد النظام البورقيبي [2].

ونظرا لطبيعة تكوين الرئيس الحبيب بورقيبة، فإنه لم يقتنع بفكرة الوحدة العربية، لذلك ابتعد عن هذه الفكرة وعن المشرق العربي، وأصبح ينادي بفكرة المغرب الكبير، والذي يعني حسب رأيه عدم التخلي عن الكيانات السياسية الأربعة الواقعة بشمال إفريقيا، ومن هذا التصور يتبين أن منطلق الحبيب بورقيبة كان إقليمي أكثر منه مغاربي [3].

وبسبب السياسة الخارجية التي إنتهجها الحبيب بورقيبة إتجاه القضايا العربية، فإنه لاقى معارضة شديدة من البلدان العربية، التي كانت كثيرا ما تتهمه بالولاء للغرب، هذا ما أدى إلى عدم استقرار علاقات بلاده في معظم الأوقات مع البلدان العربية، وتخليه تونس عن مشاركة بلاده في أشغال الجامعة العربية، خاصة مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا، حيث ازدادت العلاقة تأزما [4].

هذا عن العلاقات التونسية مع البلاد العربية، أما العلاقات التونسية الفرنسية فقد عرفت الاستقرار والهدوء في السنتين الأوليتين بعد الاستقلال، وهذا راجع لكون الحكومة التونسية قد ارتبطت مع فرنسا بإتفاقيات خولت لها تسيير الشؤون الخارجية لتونس، لكن العلاقات التونسية الفرنسية عرفت تبدلات وتغيرات منذ عام 1957، نظرا لتداخل عوامل أخرى طرأت في مجال العلاقات الدولية منها تغير موقف الإتحاد السوفياتي من الثورة

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن فصول العلاقات التونسية الفرنسية خلال هذه الفترة أنظر :

- MAURICE VAISSE ET CHANTAL, LES RELATIONS FRANCE - TUNISIENNES (JUIN 1958-MARS 1962), REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE, N° ¾, EDITIONS, PEDOME 1996, P 341 - 380.

(2) الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 130.

(3) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 114.

(4) نفسه، ص 115.

الجزائرية، وبداية الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير سياستها في شمال أفريقيا وفي تعاملها مع القضية الجزائرية[1].

إن إتساع الثورة الجزائرية وتطورها بعد مؤتمر الصومام 1956، وامتدادها إلى الأراضي التونسية والمغربية كقواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، أثر على العلاقات التونسية الفرنسية، تأثيرا مباشرا بسبب فتح الأراضي التونسية أمام فرق جيش التحرير الوطني، مما أدى بفرنسا إلى الضغط على تونس وقطع معوناتها المالية عليها، وفسخ الاتحاد الجمركي القائم بين البلدين، وامتناع الحكومة الفرنسية عن تقديم أي نوع من أنواع الأسلحة إلى تونس بما في ذلك الأسلحة الخاصة بالشرطة [2].

لقد ازدادت العلاقات بين تونس وفرنسا تأزما بعدما قام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر بقصف المدنيين في قرية ساقية سيدي يوسف خلال شهر فيفري 1958 [3] بحجة ملاحقة فرق جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية، وكان رد فعل السلطات التونسية أن قامت بطرد خمسة قناصل فرنسيين من أهم المدن التونسية، وبضرب حصار على الثكنات العسكرية الفرنسية بتونس، وأصبح التونسيين منذ هذه الفترة يطرحون بإلحاح موضوع تصفية القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة بالأراضي التونسية [4].

إن تسارع الأحداث عقب أزمة ساقية سيدي يوسف التي زادت في تأزم العلاقات بين تونس وفرنسا أدى إلى تدخل مجلس الأمن الذي قرر إرسال وفد إنجليزي - أمريكي، برئاسة السيدان ميرفي MURPHY وبيلي BEELY لإعادة العلاقات بين فرنسا وتونس[5]،

---

(1) HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT, P 110 - 111.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 118.

(3) حول عمليات القصف أنظر : L'ECHO D'ALGER 09/01/1958 - 10/02/1958 - 11/02/1958.

(4) TAHAR BELQHODA, OP.CIT. P 4.

(5) حول بداية المساعي الأمريكية الإنجليزية لتسوية النزاع الفرنسي التونسي إثر عملية قصف قرية ساقية سيدي يوسف، أنظر :

- JAQUES FAUVER, GALLARD ACCEPTE LA DISCUSSION IMMEDIATE DES INTERPELLATIONS SUR LE BOUMBARDEMANT DE SAKIET, LE MONDE, N° 4061, LE 12.02.1958, P 1-2-3.

وتم تسوية الأزمة بين البلدين بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في ماي 1958 الذي أنهى الأزمة وفق مقترحات التسوية المقدمة من طرف أصحاب المساعي-الأمريكان والإنجليز [1].

إن تخلي فرنسا عن إعانة تونس بالمال والسلاح إثر توتر العلاقات بينهما، جعل النظام التونسي يتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل إلى بريطانيا لطلب المساعدات المالية، وكان لها ذلك في عام 1957، عندما منحت بريطانيا وأمريكا الأسلحة لتونس [2]، وهذا العمل أحدث أزمة في العلاقات بين دول الحلف الأطلسي، وبادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف إلى منع تونس من التحول إلى إستيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية وبالتالي فقدان صديق معروف بحبه للغرب، كما حدث في بعض البلدان العربية الأخرى[3].

لقد كانت أمريكا وبريطانيا إلى وقت قريب تدعم فرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية عن طريق الحلف الأطلسي وبطرق مباشرة وتمثل هذا الدعم في المساعدات العسكرية والدعم الدبلوماسي في جلسات مجلس الأمن بالأمم المتحدة، فمن خلال هذا التغيير المفاجئ لعلاقات تونس مع فرنسا تبين أن تونس منذ هذه الفترة أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية دولة مهمة اعتبرتها جبهة أمامية ضد الشيوعية، وأن الحبيب بورقيبة هو نموذج الذي يحقق مطامح المشروع الأمريكي في العالم الثالث [4].

إن التوجه الجديد للسياسة الخارجية التونسية جعل النظام البورقيبي يتحرر تدريجيا من فرنسا ومن ضغوطاتها، مستغلا الظرف " فتهاطلت عليهم المعونة الأمريكية خاصة بين سنتين 1957 – 1961، حيث بلغ مجموع قيمتها 239.2 مليون دينار، منها حوالي 80% في

---

(1) IRWIN WALL, « LES ETATS. UNIS LA GRAND BRETAGNE ET LAFFAIRE DE SAKIET SIDI YOUSSEF », REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE, N° 3 / 4 ED . A PEDONE, 1996, P 307.

(2) PHILIPPE TRIPIER, OP.CIT, P 227.

(3) صلاح العقاد، المرجع السابق ص 119.

(4) IRWIN WALL, OP. CIT, P 309.



شكل هيبات و 20% في شكل قروض، وللدلالة على أهمية هذه التمويلات فقد مثلت 47% من جملة الاستثمار الخام الإجمالي في الفترة المتراوحة بين 1957 – 1961" [1] .

والظاهر أن ابتعاد النظام التونسي عن فرنسا جعله يظهر بعض المواقف الإيجابية إتجاه القضية الجزائرية، خاصة بعدما أصبحت له علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي هي الأخرى راجعت سياستها في شمال إفريقيا عقب الأثار التي ترتبت عليها إزاء موقفها من القضية الجزائرية، ودعمها لفرنسا في حربها ضد الجزائر، هذه التغيرات تزيد بروزا بعد أزمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958، ومن هذه المواقف التي أبداها النظام التونسي، مطالبته بتصفية القواعد العسكرية المتواجدة على أراضيه وإيجاد حل للقضية الجزائرية[2] .

جـ- انعكاسات الثورة الجزائرية على تونس والمغرب (1956 – 1958) :

تميز موقف النظامين التونسي والمغربي من الثورة الجزائرية خلال السنتين الأوليتين بعد الاستقلال (1956 – 1958)، بالليونة مع فرنسا [3] ، وهذا راجع لإرتباطهما معها بإتفاقيات في مجال الدفاع والخارجية، "فالدولتان الونسية والمراكشية، ضاعفت اهتمامهما بتوطيد وضعهما وتحاشي امتداد النزاع إلى مجمل المغرب فمارسنا ضغوطهما على الثورة الجزائرية، وأقامتا تدريجيا رقابة دقيقة وصارمة على القواعد الخلفية للجيش التحرير الوطني في كلتا الدولتين [4] .

1) الإنعكاسات على تونس :

تأثرت تونس بإحداث الثورة الجزائرية، تأثرا أعظم شأنا وانعكست أثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا، ويرجع ذلك لعدة أسباب ومن أهمها أن

---

(1) عدنان المنصر ، الخلافات الحزبية والنقابية في تونس المستقلة، صراع قيادات أم صراع برامج ؟، الكراسات التونسية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 164، الثلاثة أشهر الثانية جامعة تونس لسنة 1993، ص 11 – 16.

(2) ROGER LE TOURNEAU, OP.CIT, P 159.

(3) إسماعيل دبش : السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر 1999، ص 109.

(4) محمد حربي : جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954 – 1962)، المرجع السابق، ص 176.

تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربي وتمر عبر أراضيها الامدادات التي تأتي معظمها من هذه الأقطار وتمركز جيش التحرير الوطني فوق أراضيها [1]، وكان رجال جبهة التحرير الوطني، الذين يعبرون الحدود يستفيدون من التموين والسكن، أما الجرحى فكانوا يعالجون في المستشفيات ويحول ذو الإصابات البليغة منهم إلى مدينة تونس، التي كانت تستخدم كقاعدة عبور للعمال الجزائريين بالميتروبول، وكانت إذاعة تونس تبث كل يوم حصة لجبهة التحرير الوطني "صوت الجزائر الشقيقة" [2].

كما كانت الحركات النقابية العمالية والتنظيمات الإجتماعية مدعمة من طرف سياسين قياديين في الحركة الوطنية التونسية، مثل صالح بن يوسف وأصبح لها دورا فعالا في تعبئة وتنظيم التعاطف والتنظيم التلقائي والطبيعي (الشعور القومي) للشعب التونسي، للنشاط المسلح لجيش التحرير الوطني، خاصة على الحدود التونسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة وبعد استقلال تونس [3].

إن القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر، اعتبرت أن التضامن الشعبي على الحدود الجزائرية التونسية، مؤشرا واضحا على وجود قاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني لدعم اللوجستيكي ومنطقة عبور للأسلحة وللإيواء وتمركز فرق جيش التحرير الوطني [4].

بعدما تأكدت فرنسا أن هذا التضامن الشعبي، سيشكل خطرا على مستقبل وجودها في الجزائر، راحت توجه موجة من الإنتقادات للنظام التونسي، وتمارس عليه مختلف الضغوط حتى يراقب ويطرد فرق جيش التحرير الوطني من الأراضي التونسية، وحتى يجد الرئيس بورقيبة مخرجا لهذه الأزمة طالب بأن توضع المنطقة الحدودية تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة، بهذا أراد بورقيبة أن يدول القضية الجزائرية [5] ويتملص من تحمل المسؤولية أمام السلطة الفرنسية.

---

(1) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 120.

(2) بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص 235.

(3) إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص 113.

(4) TAHAR BELKODJA, OP.CIT, P 38.

(5) IBID, P 38.



فالإشتباكات التي كانت تقع بين قوات الجيش الفرنسي، وجيش التحرير الوطني على الحدود التونسية، خاصة في شهر جانفي 1958 [1] ، والتي كان فيها جيش التحرير الوطني يكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر مادية وبشرية، لم يسعف القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر، إلا أن تشن غارة جوية على قرية ساقية سيدي يوسف، الآهلة بالسكان المدنيين العزل وذلك في شهر فيفري 1958 [2] .

بعد هذه الحادثة أصبحت تونس تطرح مشكل تواجد القواعد العسكرية الفرنسية بأراضيها وتطالب بجلائها.

2) انعكاسات الثورة على المغرب الأقصى :

المغرب هو الآخر تأثر بأحداث الثورة الجزائرية، خاصة بعدما أقدمت على اختطاف القادة الخمسة للثورة، بن بلة ورفقائه، التي أشرنا إليها في السابق، فقد أكدت الحكومة المغربية على تضامنها مع الجزائريين، فبعد انخراط المغرب في هيئة الأمم المتحدة أثناء دورة 23 جوان 1956، طالب السيد أحمد بلافريج بصفته رئيس الديبلوماسية المغربية، حيث دافع عن حقوق الشعب الجزائري وفي هذا الإطار طالب هيئة الأمم المتحدة، بإيجاد حلا سلميا للمشكل الجزائري [3] .

وحول نفس المسعى قام كل من محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة بعرض وساطتهما بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، حيث أصدرا في يوم 22 نوفمبر 1957 نداء إلى الطرفين المتنازعين إلى فتح مفاوضات من أجل تجسيم "سيادة الشعب الجزائري"، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقد قابلت فرنسا هذا العرض بالرفض القاطع، حيث اعتبرت الحكومة الفرنسية أن المغرب ليس بلدا حياديا في حرب الجزائر وبأنه يسدي إعانة بشرية ومادية هامة لجيش التحرير الوطني[4] .

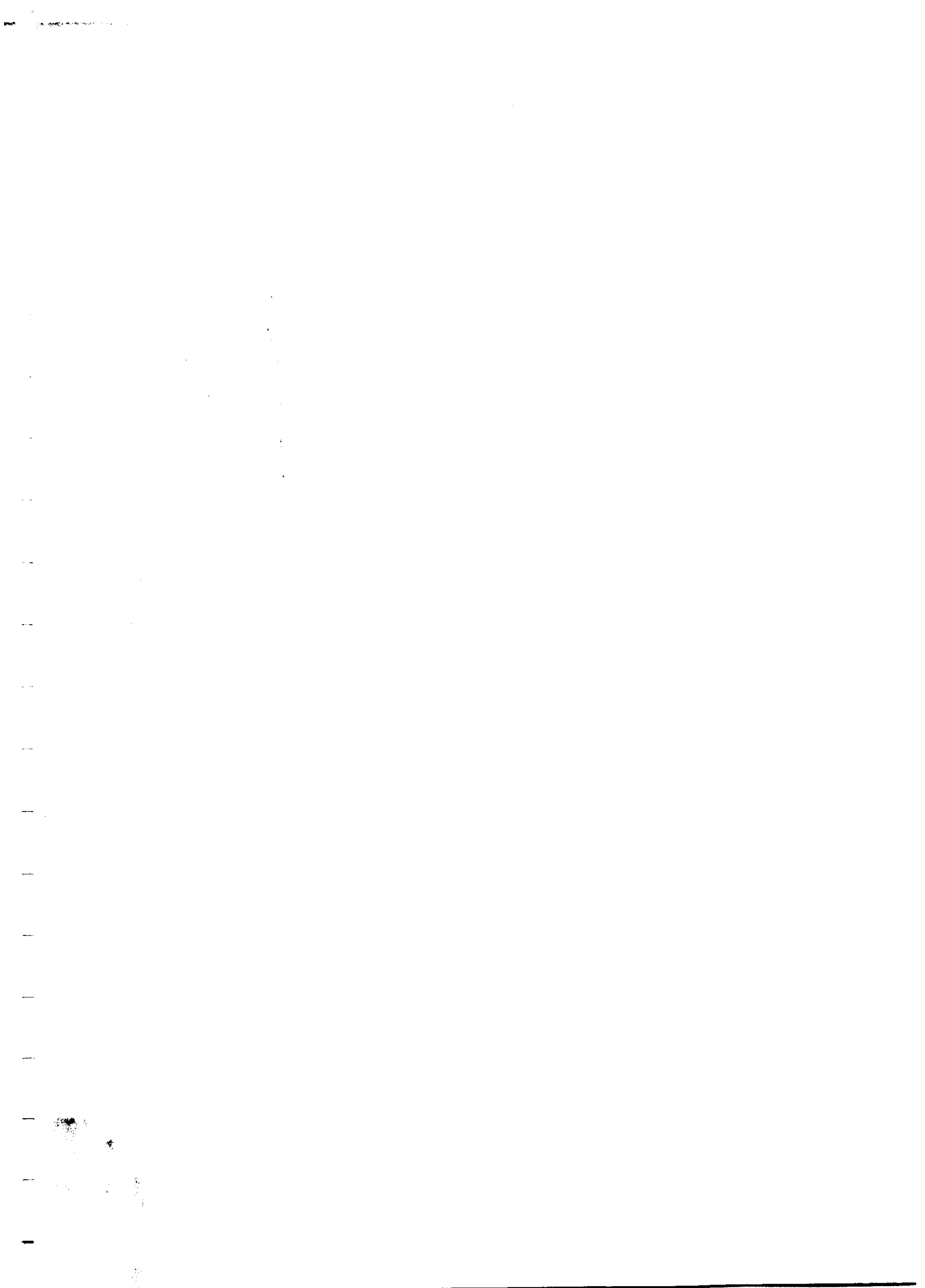
---

(1) عن هذه الاشتباكات أنظر جريدة : L'ECHO D'ALGER DU 12 AU 13 - 15 - 17 JANVIER 1958

(2) IRWIN - WALL, OP.CIT, P P 308 - 309.

(3) عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 75.

(4) "عرض الوساطة التونسية المغربية"، "بلاغ الرباط"، المجاهد، العدد 13، يوم 1 ديسمبر 1957، ص 1 - 2 - 7.



بالإضافة إلى التضامن الشعبي في المغرب مع الثورة الجزائرية، فإننا نسجل كذلك تلك المواقف، التي كثيرا ما كان يعبر عنها ملك المغرب محمد الخامس صراحة لدعمه، ومناصرته للقضية الجزائرية، ففي خطاب له بوجدة سنة 1956 :« ... أن ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة، والتلائم الشديد الذي يوجد بيننا وبسبب الجوار الطبيعي [1] » .

أما حزب الاستقلال المغربي، فألح في الكثير من الأحيان على الدعوة والتشدد ضد سياسة الاستعمارية الفرنسية، وكان يطالب بالمزيد من التأييد للثورة الجزائرية [2] .

وبخصوص الدعم اللوجيستيكي، الذي تلقته الثورة الجزائرية من المغرب، فكان بمثابة الوقود الذي يحرك الآلة، حيث شكلت الأراضي المغربية قاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى نقطة عبور تنقل عبرها الأسلحة، ففي منطقة الريف قام بن بلة، بن مهيدي، بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف بتشكيل مراكز السلاح، ومن الريف بدأت أولى عمليات إستقبال الأسلحة الواردة من المشرق العربي ومنها باخرة دينا DINA التي أهدتها ملكة الأردن إلى الثورة الجزائرية [3] ، وتذهب بعض الإحصائيات الفرنسية أن انتقال الأسلحة من المغرب إلى الجزائر بلغ خلال صيف 1956، حسب تقدير هيئة الأركان الفرنسية إلى حوالي 250 وحدة شهريا ثم ارتفع إلى 300 وحدة في شهر أوت وكانت المساعدة المغربية تتجلى كذلك أيضا في نشاط معسكرات التدريب في الناظور [4] .

---

[1] "حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي"، المجاهد، عدد 20، يوم 15 مارس 1958، ص 01 – 12.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 137.

[3] MOHAMED TEGUIA : L'ALGERIE EN GUERRE. OFFICES DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES, ALGER, 1988, P P 102 - 103.

[4] بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص 235.

د) القواعد العسكرية الفرنسية والأجنبية في المغرب العربي (1954 – 1958) :

لقد سبقت الإشارة إلى أن تونس والمغرب الأقصى قد ارتبطتا مع فرنسا بإتفاقيات خولت لها تسيير شؤون البلدين في مجالات الدفاع وأسندت للجيش الفرنسي مهمة تكوين المؤسستين العسكريتين في كل من تونس والمغرب على النمط الفرنسي، وبموجب هذه الإتفاقية أبقت على بعض قواتها في كلا البلدين[1] .

إنطلاقا من هذا التواجد الفرنسي ومن خلال قواعد العسكرية من مطارات ومراكز مراقبة بحرية، راحت تترصد للثورة الجزائرية وأصبحت بذلك تهدد الاستقلال الداخلي لكل من تونس والمغرب الأقصى، وقد بلغ مجموع القوات الفرنسية في المغرب الأقصى، حوالي 45 ألف جندي، من سلاح المدفعية والجندرمة، و15 ألف جندي ينتمون إلى سلاح الطيران موزعون على القواعد العسكرية، و2000 من جنود البحرية متمركزين، في الدار البيضاء وأخيرا يوجد 500 ضابط فرنسي يشتغلون في صفوف الجيش الملكي كإطارات للتدريب[2] .

بالإضافة إلى القوات الفرنسية المتواجدة بالمغرب فإن هذا الأخير كانت متواجدة على أراضيه كذلك قواعد جوية أمريكية، تم إنشائها عقب الحرب العالمية الثانية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بإنشاء قاعدة بحرية في القنيطرة بالقرب من الرباط، ثم قررت واشنطن بتعويض هذه القاعدة البحرية بقاعدة جوية [3] .

مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي، أتممت الولايات المتحدة الأمريكية تجهيزها لقاعدتين جويتين بشكل يسمح باستغلالهما للعمليات العسكرية في كل من سيدي سليمان والنواصر[4] .

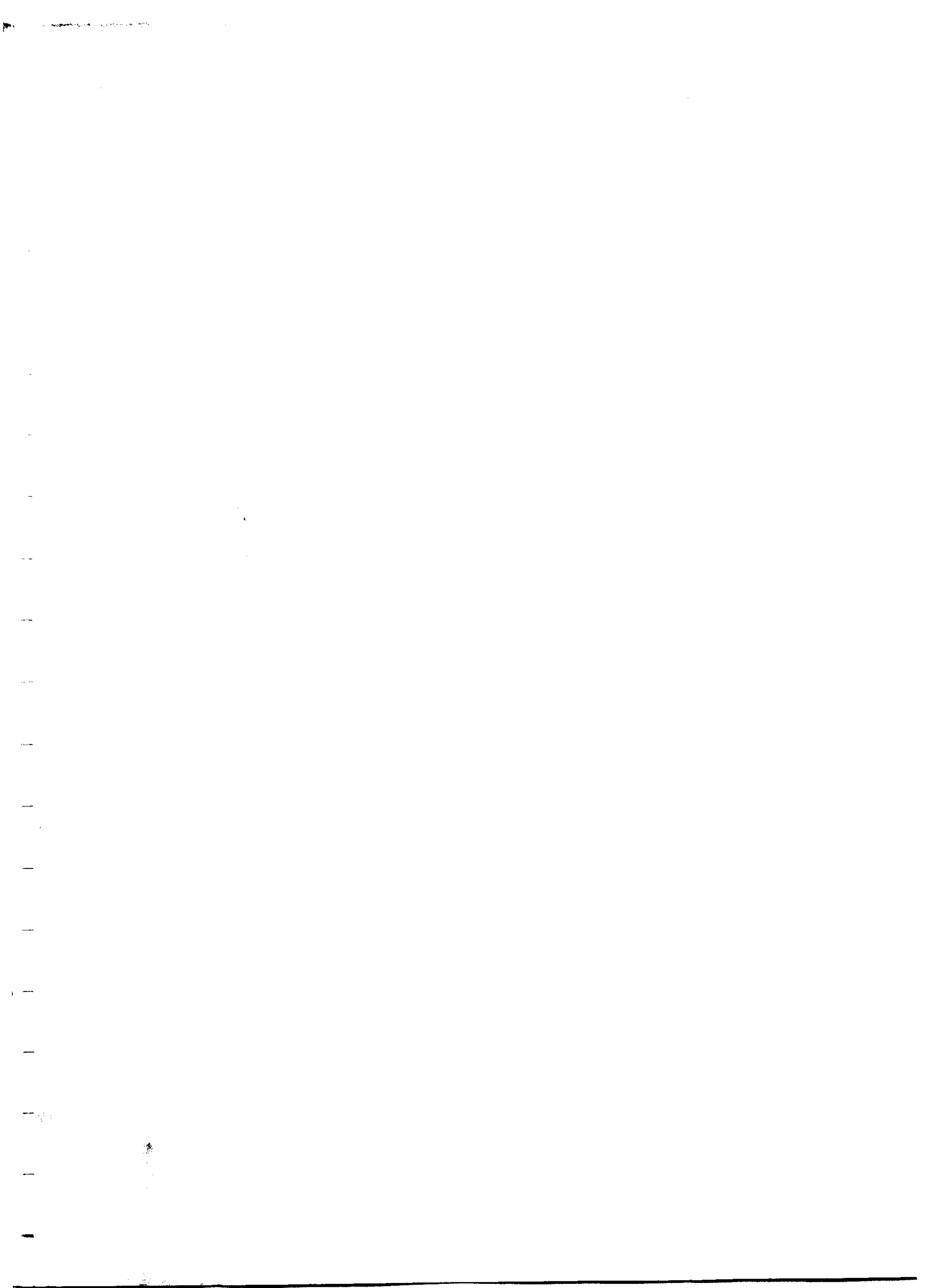
---

(1) GENERAL BRUNO CHARX (CR). OP.CIT. P 272 - 306.

(2) "قواعد الاستعمار العسكرية الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول"، المجاهد، عدد 25 ، 14 جوان 1958، ص 6 – 7، نقلا عن صحيفة ليكونوميست البريطانية.

(3) روم لاندو، تاريخ في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 240.

(4) نفسه، ص 240.



أما في تونس فإن عدد الجيش الفرنسي، فقد بلغ حوالي 22000 جندي، يحتلون مواقع استراتيجية، ففي الشمال الذي هو النقطة الحيوية الاقتصادية والسياسية بلغ تعداده حوالي 17000 من بينهم 10 ألاف في قاعدة بنزرت، التي توجد بها كذلك البارجتان البحريتان "جورج كليمنصو" و « جورج ليفيس" وأكثر من عشر سفن حربية، والتي كانت تبحر تجاه الشواطئ الجزائرية لمهام مختلفة، أما في الجنوب حيث يقيم حوالي 5000 جندي، تحت أوامر الجنرال غامبو الذي يوجد بقابس [1].

إن قضية بقاء القوات العسكرية الفرنسية، في كلا البلدين أصبح يطرح الكثير من المشاكل والأزمات، خاصة بعدما ثبت أن هذه القوات، أصبحت تتدخل باستمرار في القضايا الداخلية للبلدين وتتجاوز حدود صالحيتها، ومن هذه الخروقات عملية القرصنة التي تعرضت لها الطائرة المغربية المقلة لقادة الثورة الجزائرية، وقد أصبحت هذه القوات تراقب باستمرار المجاهدين الجزائريين على الحدود، وكثيرا ما كانت قواعدها العسكرية محطات تنطلق منها الطائرات الفرنسية لقصف مداشر وقرى جزائرية على الحدود الجزائرية التونسية وما حدث لقرية ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 إلا دليلا على ذلك[2] .

إن اقتناع النظامين التونسي والمغربي، بالتهديد الذي أصبحت تشكله هذه القواعد العسكرية، على استقلالهما وارتباط هذا المشكل بالقضية الجزائرية، فإنهما أصبحا يطالبان منذ هذه الفترة بتصفية هذه القواعد، وضرورة الجلاء منها، ففي تونس طالب الحبيب بورقيبة من الفرنسيين الجلاء من الأراضي التونسية، ونفس السياسة سلكها المغرب حيث راح يطالب هو الآخر بالجلاء[3] .

أما في الجزائر فإن السلطات الاستعمارية، لم تتوان منذ اندلاع الثورة في تدعيم الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر، بوحدات جديدة فمنذ مجيء سوستال الحاكم العام للجزائر، بلغت الوحدات العسكرية إلى 10 فيالق، مما أدى إلى إرتفاع العدد من 74000 إلى

---

(1) قواعد الاستعمار، مصدر نفسه، ص 7.

(2) IRWIN. WALL, OP.CIT, P 309.

(3) ROGER LE TOURNEAU. OP.CIT, P 291.

100000 جندي [1] ، وهذا ما يوضح أن فرنسا، أصبحت تواجه حرب شاملة ومدمرة وألح على حكومته إقناع القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية المرابطة بألمانيا إرسال بعض طائراتها إلى قواتها الجوية بالجزائر، وواصل السعي إلى إبرام إتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لبعث المزيد من الطائرات المروحية [2] ، وأقدم أيضا في شهر جوان 1955 على استبدال بعض جنرالاته [3] وعين الجينرال روبار لاكوست قائدا للقوات الفرنسية في الجزائر، الذي رفع عدد الجيوش الفرنسية إلى 500000 ألف جندي ومد الخدمة العسكرية الفرنسية إلى 25 شهرا، واستدعاء الجيوش الإحتياطية، مما أدى إلى رفع عدد الجيوش الفرنسية، إلى تسع أضعاف عما كانت عليه في نوفمبر 1954 [4] .

واستمر ارتفاع عناصر الجيش الفرنسي بالجزائر بشكل متزايد في عهد حكومة إدقار فور (EDGAR FOURE)، ففي بداية 1956 (مابين مارس – أفريل)، وصل عدد عناصر الفرق العسكرية الفرنسية إلى 185000 رجل، ليرتفع إلى 270000 جندي خلال نفس السنة [5] .

هذه الزيادة لم تتوقف ففي حكومة غي مولي (GUY MOLLET) بلغ عدد رجال الجيش الفرنسي المرابط بالجزائر إلى 276000 رجل نهاية ماي 1956 ثم وصل إلى 360000 مع نهاية شهر جوان خلال نفس السنة، فإن تجميع الوحدات العسكرية التي كانت في المغرب وتونس ساهمت في رفع عدد عناصر الجيش الفرنسي إلى 396000 رجل خلال صائفة 1957 [6] .

---

[1] حول تطور عدد قوات الجيش الفرنسي بالجزائر خلال الفترة (1954 – 1962) أنظر :

- ALISTAIR HORNE, A SAVAGE WAR OF PEACE. LONDON 1977, P 66.

وأنظر كذلك : - HARTMUT ELSENHANS. LA GUERRE D'ALGERIE, OP.CIT. P 449 - 453.

[2] لقد ارتفع الأسطول الفرنسي من الطائرات المروحية بالجزائر، بشكل ملحوظ إلى 250 وحدة، منها 204 وحدة استلمتها من الولايات المتحدة الأمريكية وكل هذه الطائرات المروحية وزعت عليها بعد اندلاع الثورة الجزائرية، لمزيد من التفصيل أنظر :

HARTMUT ELSENHANS. OP.CIT; P 121 - 122.

[3] ALISTAIR HORNE, OP.CIT, P 151.

[4] IBID. P 151.

[5] HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT, P 450.

[6] IBID; P 452.

إن هذه الأرقام تبين بوضوح سياسة فرنسا العسكرية في مواجهة الثورة التحريرية، وقد استفادة فرنسا من الحلف الأطلسي، من خلال الدعم الأمريكي العسكري في توجيه ضربات موجعة للثورة الجزائرية في السنوات الأخيرة (1958 – 1962)، إلا أن السياسة الأمريكية من خلال احتكاكها بمستجدات الأحداث التي عرفها المغرب العربي آنذاك حاولت استغلال مواطن الضعف في السياسة الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا لصالحها[1] .

2) السياسة الفرنسية والحلف الأطلسي في المغرب العربي :

لا يمكن فهم سياسة فرنسا والحلف الأطلسي[2] ، في منطقة المغرب العربي ألا بدراسة طبيعة ذلك الصراع، الذي ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يسمى "بالحرب الباردة"، حيث أصبح من المستحيل التفاهم بين هذه الدول الكبرى، على المبدأ الأساسي الذي وضعوه في ميثاق الأمم المتحدة، فأصبحت الدول الغربية تتهم الاتحاد السوفياتي بإستلائه على دول أوربا الشرقية، في هذه الأثناء دخلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في أزمة حادة داخل مستعمراتها، بسبب حركات التحرر التي أصبحت تواجهها، وازدادت هذه الأزمة بروزا مع مطلع الخمسينات،

---

(1) بعد الغارة الجوية الفرنسية على قرية ساقية سيدي يوسف، فيفري 1958، تأكد مجلس الأمن الأمريكي أن السلطات السياسية الفرنسية في باريس أصبحت غير قادرة على مراقبة والسيطرة على تصرفات قادة قواتها العسكرية في شمال إفريقيا. لمزيد من التفاصيل أنظر :
- IRWIN - WALL, LES RELATIONS FRANCO - AMERICAINE ET LA GUERRE D'ALGERIE (1956 - 1960), REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE, N°1, 1996, ED. PEDONE, P 67.

(2) حلف شمالي الأطلسي (ناتو) NATO (NORTH, ATLANTIC TREATY ORGANZATION) : هو معاهدة عسكرية وقعت في عام 1949، بين كل من بلجيكا، النرويج، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، إسلندا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، كندا، الدانمارك، لوكسمبروغ، هولندا، ولقد انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام 1952، أما ألمانيا الغربية فقد انضمت بعد اتفاق باريس عام 1955، ويلزم الحلف كل دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بالتشاور فيما بينها إذ هدد أمن أية دولة من الدول الأعضاء واعتبار أي هجوم مسلح ضد أي دولة هجوما على جميع الدول الأعضاء تواجهه كل دولة بالشكل الذي تراه مناسبا.
لمزيد من التفصيل أنظر : الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى 1981، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، من (أ – ح)، الجزء 1، ص ص 834 – 835.

وتأكد هذا بعد هزيمة جيوش فرنسا في "ديان بيان فو"[1] ، والتي أدت "بمنديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية إلى إمضاء إتفاقيات جنيف التي كرست الهزيمة السياسية والعسكرية لفرنسا في الهند الصينية، التي ستنتقل أثارها إلى دول المغرب العربي مع بداية حركة المقاومة سنة 1954 [2] فشعوب المغرب العربي، بدأت تتحرك بفعل اليقضة التي كان يعيشها العالم العربي، حيث تجندت كل من تونس والمغرب لمقاومة تطور الحماية نحو السلطة المزدوجة [3] ، وازدادت مشاكل فرنسا في هذه المنطقة تأزما مع اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954.

ومن أجل القضاء عليها، راحت فرنسا ترمي بكل ثقلها العسكري في معاركها ، ولما عجزت فرنسا في مواجهتها، منحت تونس والمغرب الاستقلال عام 1956، وفق شروط الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار، وهذا للتفرغ للمشكل الجزائري، وراح ساستها وقادتها العسكريون يفكرون في إنشاء حلف متوسطي، هذا المشروع تقدمت به حكومة "فليكس غايار" إلى البرلمان الفرنسي يوم 7 مارس 1958 [4] .

فقد جاء على لسان غايار : " أن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا المغرب لقد آن الآوان، لتنظيم مع بلدان البحر المتوسط، محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب، وهذا المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي، وفي هذه المجموعة تستعد الجزائر الفرنسية مكانتها، بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية" [5] .

---

[1] ديان بيان فو (DIEN BIEN PHU) المعركة الحاسمة التي وضعت حدا لحرب فرنسا في الهند الصينية (1946 – 1954)، دارت هذه الحرب بين القوات الفرنسية تؤازرها القوات الأمريكية من جهة وبين ثوار الفيتنام وكمبوديا ولاوس تساندهم الصين من جهة أخرى، وكانت ديابيان فو تعتبر خلال تلك الحرب من أهم المراكز الاستراتيجية لدى كلا الجانبين، وأخيرا سقطت في أيدي القوات الوطنية الفيتنامية في السابع عشر ماي سنة 1954، وتم في أعقاب ذلك الإتفاق في الحادي والعشرين من جويلية بعد جولة من المفاوضات التي أجريت في جنيف على تقسيم الفيتنام إلى دولتين شمالية شيوعية وجنوبية خاضعة للسيطرة الغربية. لمزيد من التفاصيل أنظر : موسوعة السياسة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 737.

[2] محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 7.

[3] نفسه، ص 06.

[4] يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد (بدون تاريخ نشر)، ص ص 277 – 278.

[5] محمد الميلي : مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 27.

إن مشروع حكومة غايار يتلخص في نقطتين أساسيتين هما :

1- إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي ليبيا، تونس، المغرب الأقصى من جهة وبين فرنسا من جهة أخرى.

2- إبرام حلف دفاعي خاص بالحوض الغربي للبحر المتوسط، يشمل كل من إيطاليا، وإسبانيا إلى جانب فرنسا ودول شمال إفريقيا وتقحم فيه الجزائر رغما عنها، حتى تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة خاصة في تونس وليبيا ومراكش[1].

ولدعم هذا الطرح كان لا بد من الاستنجاد كذلك بقوات الحلف الأطلسي، الذي أصبح يمد فرنسا بالمعدات الحربية المتطورة لمواجهة الثورة الجزائرية، التي اعتقد أنها حركة تحررية ذات صلات بالاتحاد السوفياتي والشيوعية، لكن الواقع كان عكس ذلك فموقف الاتحاد السوفياتي، من القضية الجزائرية كان غامضا حتى سنة 1956، كان القادة السوفيات يرغبون في وجود حكومة فرنسية، يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الإشتراكيين على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا، الدائم في الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف الحلف الأطلسي[2].

إن فشل هذه السياسة مع الحزب الاشتراكي الفرنسي، بالإضافة إلى الأزمة التي تركها العدوان الثلاثي على مصر، تسبب في تصلب الموقف السوفياتي تجاه الاستعمار الفرنسي، وأعلن المعسكر الشرقي، تأييده المطلق لجميع الشعوب المكافحة وطالب باستقلال الجزائر[3].

لقد أدى توتر العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية المغربية، وتغيير الاتحاد السوفياتي لموقفه من الثورة الجزائرية وإعلانه بمطالبة استقلال الجزائر عقب العدوان الثلاثي

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 278.

[2] حول تطور موقف الاتحاد السوفياتي إتجاه القضية الجزائرية، أنظر : HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT, P 125 - 132.

[3] جمال قنان : تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، العدد 4، سنة 1996، ص 7 - 32.



على مصر 1956، بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة سياستها في منطقة المغرب العربي، وتوضيح موقفها من القضية الجزائرية [1]، ومن المعالم التي تبين هذا التحول ما يلي :

- تقديم المساعدات المالية للمغرب وتونس.
- مساعدة تونس وإمدادها بالأسلحة عام 1957.
- المساعي التي بذلتها بعد أزمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958 لإعادة العلاقات الفرنسية التونسية.

وتتضح هذه المعالم بصورة أدق عقب التصريح الذي أدلى به "جون فوستردلاس" (JOHN FOSTER DULLES) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ندوة صحفية خصصها لحادثة ساقية سيدي يوسف، حيث قال :« إن هذا الحادث يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب... » ، هذا التصريح أنبأ بتحول ملموس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المشكلة الجزائرية » [2] .

ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الجزائرية بعد فشل السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية، إلى اقتناع أمريكا بالثروات المعدنية والبترولية للصحراء الجزائرية، ورغبتها في الحفاظ على أمن واستقرار قواعدها العسكرية بدول المغرب العربي، بالإضافة إلى أنها كانت ترفض تغلغل نفوذ عبد الناصر إلى دول المغرب العربي ودخول دول الكتلة الشرقية إلى المنطقة حتى لا تتعرض مصالحها للخطر [3] .

---

[1] علي تابليت، مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العدد 163، الجزائر 2000، ص 18 - 26 .

[2] IRWIN - WALL, LES RELATIONS FRANCO - AMERICAINE ET LA GUERRE D'ALGERIE, OP.CIT, P 67.

وأنظر كذلك : "هل هناك تحول في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر ؟"، المجاهد، عدد 18، يوم 15 فيفري 1958، ص 2.

[3] فايزة سعد : سنوات الدم تجربة الثورة الجزائرية، الروز اليوسف، جانفي 1989، ص 146.

أ- محاولة فرنسا لعزل الثورة الجزائرية عن تونس والمغرب :

بعدما أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية، الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية التي تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة، القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوربية، وتحول هذه المناطق إلى قواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر، راحت السلطات الفرنسية تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وعزل الثورة عن العالم الخارجي، وعن جارتيها الشقيقتين تونس والمغرب، فاهتدت إلى إنشاء السدود المكهربة والشائكة، والتي عرفت بخط شال وموريس على الحدود الشرقية والغربية[1].

تعود فكرة إنشاء خط موريس إلى وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الحدود الجزائرية التونسية في نهاية عام 1956 وبداية 1957، ويتراوح طوله حوالي 750 كلم من عنابة إلى تقرين ليصل إلى الصحراء الجزائرية وعلى عرض يتراوح من 30 م إلى 60 م ومن الغزوات إلى عين الصفراء بالحدود الغربية على طول نفس المساحة تقريبا[2] .

أما فكرة إنجاز خط شال فهي تعود إلى الجنرال "شال موريس" قائد القوات الفرنسية الذي أرجع سبب إنشاء هذا الخط إلى النشاط المكثف للمجاهدين خلال سنة 1958، فكان من الضروري إنشاء خط ثاني معزز لخط موريس، ويرى شال أنه بعد عام 1958 أصبح الجيش الفرنسي يتحكم في الوضع بنسبة 90% [3] .

وبفضل هذين الخطين المكهربين "موريس وشال" إستطاعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى حد كبير عزل الثورة الجزائرية، ولو مؤقتا عن جارتيها تونس والمغرب، وبالتحديد مونيها على الحدود الشرقية والغربية [4] ، فحسب مجلة "PARIS MATCH"، فقد تمكنت الإدارة الاستعمارية منذ بداية أكتوبر 1957، من خفض نسبة العبور والاختراق

---

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، 1998، ص 279 - 280.

(2) نفسه، ص 280- 281.

(3) MOURICE CHALLE, NOTRE REVOLTE PRESSE DE LA CITE, PARIS 1968, P 50.

(4) المركز الوطني للدراسات والبحث، مرجع سابق، ص 295.



إلى 80 %، وهذا ما يؤكده المجاهد الطاهر بودربالة مسؤول عسكري بالولاية الثالثة الذي صرح أنه منذ نهاية 1957 لم تصل قطعة واحدة من السلاح إلى الولاية الثالثة من القاعدة الشرقية[1] ، بالإضافة إلى هذا فإن عمليات إختراف الخطوط والعبور بقوافل التسليح، كثيرا ما إنتهت بنتائج وخيمة في صفوف المجاهدين، حيث تعرض جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر من أفريل إلى جوان 1958 إلى فقدان 6000 مجاهد إثر عمليات عبور خطي موريس[2]، وخلال نفس الفترة تقريبا (ما بين 23 مارس إلى 3 أفريل عام 1958) تمكنت القوات الفرنسية في منطقة سوق أهراس من قتل 620 مجاهد واستعادت 546 قطعة سلاح[3] .

3) الثورة الجزائرية والمغرب العربي 1954 – 1958 :

ارتبطت الثورة الجزائرية، منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954، بحركة المقاومة المسلحة في تونس والمغرب، هذه الثورة كانت حافزا مشجعا للثوريين في المغرب العربي لتعميم الكفاح المسلح في كامل المنطقة، وتوحيد الحركة التحريرية فيها، وهي الأمنية التي طالما راودت الوطنين المغاربة، منذ أربعينات القرن الماضي، فنداء أول نوفمبر 1954، نص على أن من أهداف الثورة التحريرية هو تحقيق الاستقلال في إطار الشمال الإفريقي وهي نظرة سياسية بعيدة المدى، وجدت صداها عند الملتفين حول ميثاق القاهرة الداعي إلى تنسيق وتوحيد جبهة الكفاح في المغرب العربي.

ففي هذا الإطار كانت سنة 1955 ميلاد "جيش التحرير المغربي"[4] ، الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بجيش التحرير الوطني الذي استفاد منه بالحصول، على الأسلحة والتي مكنته من فتح الجبهة الغربية، أما بالنسبة لتونس فمعارضة صالح بن يوسف لإتفاقيات الاستقلال

---

[1] نفسه، ص 295.

[2] MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, LES EDITIONS JEUNE AFRIQUE, PARIS, 1981, P 188 - 194.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث، مرجع سابق، ص 295 – 296.

[4] علال الفاسي، نداء القاهرة،مصدر سابق، ص 93 – 94.

ولسياسة بورقيبة أعلنت من جانبها عن تحالفها مع الثورة الجزائرية، وشكلت هي الأخرى عند أواخر سنة 1955،جيش التحرير التونسي الذي كانت تربطه بجيش التحرير الوطني علاقات تنسيقية وثيقة شملت مختلف جوانب التعاون بين الطرفين والتي بفضلها استطاع جيش التحرير الوطني أن يؤمن مواصلاته وبصفة مباشرة مع ليبيا هذا على المستوى العسكري [1] .

أما على المستوى الديبلوماسي، فكان حضور مؤتمر باندونغ سنة 1955 أول انتصار ديبلوماسي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني، التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، الذي تجسدت مجهوداته في تأكيد المؤتمر الأفرو آسيوي، على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس، في تقرير مصيرها وعملها من أجل حصولها على الاستقلال [2] .

مع منح الاستقلال المشروط لتونس والمغرب سنة 1956، فإن فرنسا قد تفرغت للثورة الجزائرية للقضاء عليها، فالدولتان الشقيقتان، لم تسجلا في السنتين الأوليتين مواقف إيجابية لصالح القضية الجزائرية، ويرجع ذلك إلى سببين هما : الأول موضوعي ويعود إلى ارتباط تونس والمغرب بإتفاقيات، مع فرنسا ملزمة بضرورة التنسيق معها في مجالي الدفاع والخارجية، وهذا ما جعل الدولتان تتجنبا تسجيل مواقف واضحة لصالح القضية الجزائرية تجعلها في مواجهة مباشرة مع فرنسا.

أما السبب الثاني فهو ذاتي ناتج عن طبيعة تكوين النظام التونسي ذو الميولات الغربية والنظام الملكي ذو التوجهات العتيقة المحافظة، فالنظامين اشتركا في نقطة واحدة وهي حساسيتهم من الحركات الثورية خاصة تلك التي ظهرت في المشرق العربي، وخاصة بمصر على وجه التحديد منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 بقيادة جمال عبد الناصر ومساهمته في

[1] جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1994، ص 260.

[2] العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر 1984، ص 140.

النضال من أجل التحرر الوطني ودعمه لحركة التحرر في المغرب العربي والثورة الجزائرية [1] على وجه الخصوص .

فنداء جمال عبد الناصر للوحدة العربية وتطبيقه لها كان تجربة مثيرة حسب تصور أمين هويدي [2] فالثورة الجزائرية منذ اندلاعها ارتبطت بمصر، وفي طليعتهم أحمد بن بلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، ومصر كانت قاعدة الثورة العربية ومركز قيادة النضال العربي في وجه المؤامرات الاستعمارية [3] .

لقد حاول المسؤولون المصريون الحصول على تفويض للتكلم باسم جبهة التحرير الوطني، منذ سنة 1956 لأن هذه الأخيرة لم تكن موافقة على نظرية (الدولة المحور) التي كانت الايديولوجية القومية لساطع الحصري تستلهمها من أشكال الوحدة الألمانية انطلاقا من بروسيا والوحدة الإيطالية انطلاقا من بيدمونت [4] .

هذا السبب أدى بالنظامين التونسي والمغربي، إلى الابتعاد عن الثورة الجزائرية والتحفظ في إبداء الدعم لها خاصة بعدما أصبحت في اتصالات مع المعارضة التونسية والمغربية، على حد سواء وانطلاقا من هذه المخاوف أصبح النظامان يعملان على محاولة احتواء الثورة والسيطرة عليها، وإبعادها عن تيار القاهرة، والعمل في كل الميادين لأجل ذلك، ومن هاته المحاولات العمل على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية في إطار التقارب مع فرنسا داخل المجموعة الشمال إفريقية الفرنسية، وكانت هذه المحاولات نابعة من ميولات بورقيبة للغرب، ونتيجة لهذا السبب كان هناك بعض المواقف السلبية لتونس والمغرب اتجاه

---

[1] محمد زنبير، المغرب العربي والناصرية، "الناصرية والنظام العالمي الجديد" في ندوة باريس، الطبعة الأولى، دار الوحدة، 1981، ص 136.

[2] أمين هويدي :رؤية عربية من منظور استراتيجي، ندوة باريس، المرجع السابق، ص 38.

[3] عبد الله الريماوي : المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، فيفري 1961، ص 257.

[4] MOHAMED HARBI, LE COMPLOT LAMOURI, IN CHARLES ROBERT, AGERON LA GEURRE D'ALGERIE ET LES ALGERIENS 1954 - 1962,ed, ARNAND COLIN, PARIS 1997, P 161.

الثورة الجزائرية، منها مطالبة المغرب بفتح لجنة للتفاوض حول الحدود مع السلطات الفرنسية منذ سنة 1956 [1] وما تبعها من حملة دعائية مغربية حول الحدود الجزائرية المغربية [2] .

أما في تونس فإن الحرس التونسي أصبح يراقب، ويقوم بعدة مضايقات ضد فرق جيش التحرير الوطني، في الكثير من الأحيان وباستمرار[3] حيث واجهت جبهة التحرير الوطني، هذه المواقف السلبية بتعبئة الرأي الشعبي في تونس والمغرب، الذي أبدى تضامنه الكامل مع الثورة الجزائرية[4] .

لقد استطاعت جبهة التحرير الجزائرية أن تكسب الدعم الشعبي في البلدين الشقيقين خاصة بعد مؤتمر الصومام [5] الذي رسم استراتيجية للعمل على مستوى الشمال الإفريقي، فقد نص مؤتمر الصومام وهو ثاني وثيقة رسمية للثورة الجزئرية بعد بيان أول نوفمبر 1954، على ضرورة تمتين جبهة الشمال الإفريقي كضرورة استراتيجية في الحاضر والمستقبل [6] ، ومن النقاط التي أكد عليها :

- تنسيق السعي بين الحكومة التونسية والحكومة المغربية، البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.

---

(1) MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION, OP.CIT, P 430.

(2) عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 32، وعن الإدعاءات المغربية أنظر الملحق رقم (3) من

(3) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 170 - 171.

(4) ZDRAVKO PECAR, ALGERIE TEMOIGNAGE D'UN REPORTER YOUGOSLAVE SUR LA GUERRE D'ALGERIE, IN CENTRE NATIONAL D'ETUDES HISTORIQUES E.N.A.L, ALGER 1985, P 244 - 245.

(5) مؤتمر الصومام انعقد يوم 20 أوت 1956 بقرية "إيفري أوزلاقن" بغابة "أكفادوا" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، ومن نتائج المؤتمر أنه كان في مستوى طموح الشعب وتطلعاته حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات، وعلى كل منها قيادة تنظيم أحوالها، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق والتنفيذ، لمزيد من التفصيل أنظر : أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 137.

(6) أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 - 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، ص 38.

- توحيد النشاط معها، وذلك بإنشاء لجنة تنسق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وبين جبهة التحرير الوطني.
- إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية في البلدين.
- التدخل بمختلف الوجوه والوسائل لصالح الثورة في جميع المناطق.
- الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس للقيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام والحكومة.
- التضامن بين الهيئات المركزية النقابية للبلدان الثلاثة (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد العام للعمال الجزائريين).
- التعاون الاتحادات الطلابية الثلاثة.
- تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاثة[1] .

لقد تدعمت جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام بهيئات جديدة تمثلت في المجلس اوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت تعمل على إحباط مؤامرات العدو، ومناوراته من خلال سعيها لتعميم الاتفاق بين مسؤولي الأقطار الشقيقة (تونس - المغرب)، وقد كانت الخطط التكتيكية التي تتوخاها الجبهة في هذا المجال هي تحقيق المطامح العميقة التي تحرك شعوب الأقطار الثلاثة إلى وحدتها [2] .

لقد كان أحد أبرز الأساليب الجديدة التي اعتمدتها قيادة الثورة التحريرية في سبيل إعادة بعث العمل المشترك تتمثل في محاولة استثمار نشاط التنظيمات المعاربية الإجتماعية والثقافية، ويتجلى هذا بشكل واضح في النشاطات النقابية المغاربية الداعية إلى التضامن مع الثورة الجزائرية، كمؤتمر النقابي الشمال الإفريقي، الذي انعقد بطنجة أيام 20 - 21 - 23 أكتوبر 1957، وشارك فيه كل من الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد العام الليبي للشغل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد المغربي للشغل، واندرج نشاط هذا المؤتمر ضمن

---

(1) أزغيدي، مرجع سابق، ص 137.
(2) أحسن بومالي، ص 70.

النشاطات التي تواصلها الاتحادات المغاربية الأربع من أجل توحيد الحركة النقابية الشمال إفريقية، ومشاركة العمال في تحرير الشمال الإفريقي[1] ، ومن النقاط التي خرج بها المؤتمر هي :

– تمسك الطبقات الشمال إفريقية العاملة باستقلال الجزائر.

– الضغط على الإتحادات الدولية للنقابات وبإلحاح حتى تسعى لدى الحكومة الفرنسية وجميع المنظمات الدولية لإيجاد حل للمشكل الجزائري.

– يطلب من الأمم المتحدة إدانة السياسة التي تسلكها فرنسا في الجزائر وإعلانا صريحا لحق الشعب الجزائري في الاستقلال طبقا لميادي ميثاق الأمم المتحدة [2] .

---

[1] مؤتمر طنجة النقابي، المجاهد، العدد 12، يوم 15 نوفمبر 1957، ص 8.

[2] نفسه، ص 8.



الفصل الثالث : مؤتمر طنجة

1- الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة

2- موقف جبهة التحرير الوطني من المشاركة في المؤتمر

3- عرض أشغال المؤتمر

أ- انعقاد المؤتمر

ب- محتوى قرارات المؤتمر

- قراءة من خلال محاضر جلسات المؤتمر

جـ- دراسة محتوى قرارات المؤتمر

4- الصدى الإعلامي للمؤتمر



4.1- الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة :

إن المتتبع لما رافق الدعوة إلى عقد مؤتمر ثلاثي مغاربي، من ملابسات داخلية، إقليمية، ودولية[1] ، يقف عند الخلفيات والأبعاد التي كانت وراء انعقاده، فالمحلل لتصريحات وخطب قادة النظامين التونسي والمغربي، يلاحظ إلحاحهم على توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار من الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى، كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي، وحسب هؤلاء القادة من جهة أخرى، فإن حرب الجزائر، هي العائق الوحيد أمام تحقيق هذه الوحدة، فالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أكد في هذا الإطار :« أن العقبة الكأداء هي الاستعمار في الجزائر لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا، لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة، وحين تتحرر الجزائر لن تبقى أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معقولة يمكن أن تعطلها» .[2]

أما ملك المغرب محمد الخامس، فإنه طرح نفس المشكلة التي تعوق وحدة المغرب، حيث أكد بقوله ما يلي :« أن شمال إفريقيا يكون كلا واحدا، من جهة التاريخ والجغرافيا والجنس (...) فمستقبلها مشترك، مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلائم الشديد الذي بينهما بسبب الجوار الطبيعي [3]» .

هذه التصريحات تؤكد أن قادة النظامين في تونس والمغرب قد اقتنعا على أن تحقيق وحدة المغرب العربي لا تتم إلا باستقلال الجزائر، وبالتالي كانت هذه التصريحات سندا

---

(1) تعتبر سنة 1958، سنة فاصلة على الصعيد الدولي ومن معالم هذا التحول نذكر أهم هذه الأحداث، في الاتحاد السوفياتي خروتشوف يصبح السكرتير الأول للحزب الشيوعي وهو الذي مهد لنهاية التسالينية منذ مؤتمر الحزب الشيوعي في عام 1956، أما في المشرق العربي ففي شهر فيفري يتم الإعلان عن الوحدة بين مصر وسوريا، أما فرنسا فعرفت وصول الجينرال ديغول إلى الحكم بعد حركة الإنقلابية في 13 ماي 1958، لمزيد من التفاصيل حول تطور الأحداث الدولية خلال عام 1958 أنظر : بول بالطا، كلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية ، ترجمة كامل فاعور، نخلة فريفر، دار القدس، بيروت، ص 116.

(2) المجاهد، "حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي"، عدد 20، 15 مارس 1958، ص ص1 - 12.

(3) نفسه، ص ص 1 - 12.

سياسيا ودبلوماسيا لعقد هذا المؤتمر، فهل استطاع المؤتمر أن يبلور هذه التصريحات إلى حقيقة تخرج في شكل قرارات تجد طريقها إلى التنفيذ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

إن الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة، كانت بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي الذي جاء في مقررات لجنته التنفيذية، إثر اجتماعها في مدينة طنجة يوم 2 مارس 1958، توصية بدراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وذلك بتأسيس اتحاد حقيقي وفقا للمطامح الصحيحة لجميع شعوب المغرب العربي[1].

ففكرة عقد مؤتمر ثلاثي يجمع الأحزاب الثلاثة، لم تكن وليدة عام 1958، إنما كانت فكرة راودت قادة تونس والمغرب، منذ قمة تونس في أكتوبر 1956، والتي لم تشارك فيها جبهة التحرير الوطني بعد القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة الخمسة (أحمد بن بلة ورفقائه) من طرف الطائرات الحربية الفرنسية، هذا الحادث لم يقض على الفكرة وإنما بقيت حية ليعاد السعي إليها من جديد بعد عام من ذلك ففي 20 نوفمبر 1957، عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة للتشاور وإيجاد حل للقضية الجزائرية داخل إطار التقارب الفرنسي المغاربي [2] ، الذي كان يدعو إليه الحبيب بورقيبة أثناء هذه الفترة، فالمتتبع لمساعي تونس والمغرب لإيجاد حل للقضية الجزائرية خلال هذه المرحلة، فإنه يلاحظ على أن عملهما كان يدور حول إيجاد حل للأزمة الجزائرية الفرنسية داخل إطار التقارب الفرنسي المغاربي، فبرغم من تغير اللقاءات المغاربية السابقة فإن قادة تونس والمغرب أوصوا باستمرار عقد دورات ثلاثية لمعالجة قضايا المغرب العربي[3] ، لكن هذه المرة طرأ تغيير على مستوى العمل الدبلوماسي المغاربي.

---

(1) ROGER LE TOURNEAU, TENDANCES UNITAIRES DU MAGHREB JUSQU EN 1962, IN (L'UNITE MAGHREBINE) CENTRE DE RECHERES ET D'ETUDES SUR LES SOCIETES MEDITERRANEENNES, PARIS VII, P 12.

(2) المجاهد، "بلاغ الرباط"، عدد 13، يوم 1957/12/01، ص 07.

(3) المجاهد الأسبوعي، "وقائع مؤتمر طنجة"، أفريل 1958، عدد 1186، 29 أفريل 1983، ص 29.

إن الدعوة إلى عقد مؤتمر ثلاثي، جاء عن طريق دعوة حزب الاستقلال المغربي، وهذا يعني أن المؤتمر الثلاثي سيعقد على المستوى الحزبي، حيث يكون الالتزام الحزبي داخل المؤتمر وإن كانت الأحزاب الثلاثة الحاضرة في المؤتمر تشكل الأغلبية في الهيئات التنفيذية في أقطار المغرب الثلاثة[1] .

لقد كتبت المجاهد الناطقة بالفرنسية عن مؤتمر طنجة، قائلة : "أن هذه الندوة الشمال إفريقية، ليست الأولى وإنما هي الندوة الثالثة في عضون عامين، لكن الندوتين السابقتين، تونس أكتوبر 1956، والرباط نوفمبر 1957، وجهت أساسا في خط التقارب الفرنسي الجزائري لوضع نهاية لحرب الجزائر، فإن ندوة طنجة لها معنى آخر، فهي بالنسبة للمغرب وتونس محاولة للإيجاد الوسائل لتوحيد السياسة في شمال إفريقيا وإيجاد كتلة موحدة كانشغال وحيد والحرب ضد فرنسا الاستعمارية" [2] .

وتطبيقا لقرارات اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي سبق الإشارة إليه فإن هذا الأخير، قد أوفد بتاريخ 17 مارس 1958، السيدان أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لإعداد برنامج عمل المؤتمر مع قادة حزب الدستور الجديد، وتم بتونس عقد عدة اجتماعات بين الطرفين من 19 إلى 22 مارس 1958، تقرر خلالها عقد المؤتمر بمدينة طنجة المغربية وتوجه السيدان المحجوب بن صديق وعبد الرحمان اليوسفي إلى القاهرة للقيام باتصالات مع جبهة التحرير الوطني والتنسيق معها وإقناعها بالمشاركة في المؤتمر [3] .

---

[1] نفسه، ص 29.

[2] EL MOUDJAHID, UNITE ET INDEPENDANCE DU MAGHREB, N° 22, 16/04/1958, P 412.

[3] المجاهد الأسبوعي، المرجع السابق، ص 29.



ج) - موقف جبهة التحرير الوطني من دعوة المشاركة في المؤتمر :

إن دعوة جبهة التحرير الوطني إلى المشاركة في مؤتمر طنجة، فجر رأيان مختلفان داخل قيادة جبهة التحرير الوطني، فالرأي الأول، عارض حضور الجبهة في المؤتمر على أساس أنه مؤتمر انفصالي وأن الثورة التحريرية ذات العمق العربي لا يجب عليها أن تزكي نزعة انفصالية، وهي إشارة إلى انفصال المغرب العربي عن المشرق العربي ومن ذلك حساسية النظام البورقيبي في تونس والملكي في المغرب من الثورة المصرية والوحدة العربية [1] .

فعبد الحميد مهري أحد الوجوه السياسية المعاصرة للأحداث، لا ينفي أطروحة أصحاب هذا الرأي حيث يقول في إحدى شهاداته عما أحيط بمؤتمر طنجة من ملابسات حيث أكد قائلا ما يلي : "قد يكون هذا الشاغل موجودا بالفعل عند بعض القادة لكن الاهتمامات الدافعة لعقد المؤتمر كانت أكثر اتساعا، ومعظم هذه الاهتمامات متولد عن استمرار الحرب في الجزائر، وتفاقم خطر امتدادها إلى تونس والمغرب [2] .

أما أصحاب الرأي الثاني الممثلين خصوصا في أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فرأو ضرورة حضور المؤتمر للسببين التاليين :

1- أهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية.

2- استغلال المؤتمر وتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر[3] .

ولم يتخذ أصحاب الرأي الثاني قرار المشاركة في المؤتمر إلا بعد استشارة قادة الثورة المسجونين أحمد بن بلة ورفقائه، ففي رسالة موجهة من طرف أحمد بن بلة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وهم : كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، يرد عليهم برسالة مؤرخة يوم 26 أفريل 1958 يوضح فيها رأيه حول المؤتمر، وقد أبدى في

---

(1) محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط 2، دار الكلمة للنشر، 1983، ص 51.

(2) عبد الحميد مهري، "من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، محاضرة ألقاها، يوم 12 ماي 1998، بتشاتم هاوس بلندن بدعوة من مركز دراسات شمال إفريقيا والمعهد الملكي للشؤون الخارجية، ص 02.

(3) محمد الميلي، المصدر السابق، ص 51.



الرسالة [1] تأسفه لكون المؤتمر انعقد على مستوى الأحزاب و لم يعقد على المستوى الحكومي، وأرجع هذا لكون أن الشعب الجزائري مازال يبحث عن الدعم والمساندة، وأعتبر ذلك شذوذا ناتجا عن تخلي تونس والمغرب عن تعهداتها العسكرية التي يرى أحمد بن بلة من الواجب التذكير بها[2] .

كما أكد في رسالته كذلك على أن توقف الكفاح المشترك في المغرب العربي، عجل باستقلال المغرب وتونس، لكن في نفس الوقت سبب للجزائر انعزالا عسكريا سمح لفرنسا التفرغ لها، وأعتبر أن للجزائر حكمة سياسية، حيث قبلت وساندت استقلال البلدين رغم تخلي البلدين عن تعهداتهما السابقة وأكد مرة أخرى على أن الجزائر كانت تأمل في أن البلدين الشقيقين أن يعوضا ذلك بتعهدات سياسية أكثر فعالية لصالح القضية الجزائرية، وحول هذه النقطة يرى أحمد بن بلة أن هناك دلائل تثبت أن البلدين الشقيقين أظهرا بعض التخلي عن تلك التعهدات السياسية[3] .

وعلى ضوء هذه المعطيات التي قدمها أحمد بن بلة من خلال هذه الرسالة فإنه قبل بفكرة المشاركة في المؤتمر، كهدف أساسي يكون محوره، بعث التعهد السياسي حتى تكون أكثر تماسك، فالتعهد السياسي يقصد به أحمد بن بلة هو مساعدة الجزائر في حربها ضد فرنسا، وذلك عن طريق النضال السياسي على مختلف الأصعدة الدعم الدبلوماسي – التضامن الشعبي – تقديم المساعدات المادية، والتعهد السياسي بالنسبة إليه، هو الذي يقود إلى الوحدة المغاربية وفي آخر الرسالة قدم بن بلة ثلاثة توصيات رتيسية طلب تقديمها إلى المؤتمر هي :

1- الدعوة إلى عقد ندوة ثلاثية على مستوى حكومي.

2- إقرار توصية بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

---

(1) أنظر نص هذه الرسالة في كتاب : MOHAMED HARBI ; LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, OP.CIT, P P 183 - 188.

(2) IBID, P 184.

(3) IBID, P P 183 - 188.

3- إنشاء لجنة لتنسيق بين الأقطار الثلاثة[1] .

أما السيد عبد الحميد مهري عضو لجنة التنسيق والتنفيذ والمكلف بالشؤون الاجتماعية قبل انعقاد مؤتمر طنجة، فيرى أن منظور جبهة التحرير الوطني، في المشاركة في مؤتمر طنجة كان ينطلق من مؤتمر الصومام 1956، الذي دعى إلى ضرورة إقامة علاقات مع حكومات المغرب العربي من جهة ومع الأحزاب المغاربية من جهة أخرى، وفق متطلبات حرب التحرير الجزائرية وتطورها، والتي فرضت على جبهة التحرير الوطني الحضور المكثف في المنطقة انطلاقا من أهدافها وتوجهاتها [2] فحسب هذا المنظور لخص عبد الحميد مهري أهداف جبهة التحرير الوطني في حضورها للمؤتمر في النقاط التالية :

- تمتين التضامن ما بين الشعبيين التونسي والمغربي وحرب التحرير الجزائرية.
- إثارة قضية وجود القوات المسلحة الفرنسية في كل من تونس والمغرب وتسخير هذه القوات خاصة انطلاقا من المغرب في الحرب ضد الشعب الجزائري.
- المطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب لتنشيط المعركة ضد كل مخلفات الاستعمار.
- التنديد بمساندة الدولة الغربية للاستعمار الفرنسي كتهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الاشتراكية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه منذ أوت 1957 [3] .

ومن النقاط الأخرى التي أكد عليها عبد الحميد مهري ويرى أنها ذات بعد استراتيجي ساهمت بشكل كبير في نيل الجزائر لاستقلالها نذكر :

- التمهيد لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، القرار الذي اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ، قبل شهرين من انعقاد المؤتمر [4] .

---

(1) IBID, P 184.

(2) للمزيد من التفاصيل حول شهادة السيد عبد الحميد مهري حول المؤتمر، أنظر : مجلة الحوار، العدد 12، ماي 1988، ص 44.

(3) مجلة الحوار، مرجع سابق، ص 44.

(4) عبد الحميد مهري، "من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة ..."، مصدر سابق، ص 3.

- المطالبة بعدم تسوية مشاكل الحدود بين الجزائر وجيرانها مع الحكومة الفرنسية لما يتضمنه ذلك من اعتراف بالسيادة الفرنسية على الجزائر وتأجيل بحث هذه المشاكل إلى أن تحل مع حكومة الجزائر المستقلة.
- المطالبة بالامتناع عن ربط أقطار المغرب العربي منفردة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع وإقتراح الصيغة الفيدرالية لإقامة الإتحاد بين الأقطار الثلاثة [1] .

إن اقتناع جبهة التحرير الوطني، بحضور أشغال المؤتمر والعمل على استغلاله لصالح القضية الجزائرية، جعلها تحرص على التحضير له بكل جدية، انطلاقا من أرضية مؤتمر الصومام، في شقه المتعلق بالعمل الدبلوماسي على المستوى الشمال الإفريقي ووحدة المغرب العربي، وقد استفادة جبهة التحرير الوطني من هذا التحضير الجدي للمؤتمر حيث استطاع وفدها الخارجي من تقديم جدول أعمال المؤتمر الذي تمت المصادقة عليه من قبل الوفود الأخرى، دون مناقشة [2] ، وبذلك استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجعل النقاش يطغى على مسألة حرب تحرير الجزائر، وتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية، وحول هاتين النقطتين كتبت المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني حول المؤتمر متسائلة هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة ؟ وضمن هذا التساؤل فإن جبهة التحرير الوطني تقدم إجابة واضحة حول الهدف الذي شاركت من أجله في المؤتمر بالرغم ما أحيط حوله من شكوك، فالمشاركة في المؤتمر في رأي المجاهد هي : "لكشف النقاب عن مشاكل الأقطار الثلاثة، ودراسة قضاياها، دراسة صادقة، لأن القضايا والمشاكل لم تعد اليوم قضايا ومشاكل تهم كل بلد على حدة" [3] .

أما مسألة توحيد المعركة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، كانت تدرك استحالة إقامتها، وهذا نظرا لتجربة المراحل السابقة للعمل المشترك، الذي لم تلتزم به تونس والمغرب، اللذان لم يقفا إلى جانب الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، واستسلما إلى قبول

---

(1) عبد الحميد مهري، "من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة"، مصدر سابق، ص 3.

(2) مجلة الحوار، مرجع سابق، ص 44.

(3) المجاهد، هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة ؟ العدد 22، 1958/04/15، ص 03.

الاستقلال المشروط عام 1956 [1]، هذا بالإضافة إلى طبيعة النظامين ونزوعهما إلى بناء دول ذات سيادة، زد على ذلك أن العلاقات الدولية للنظامين التونسي والمغربي كانت تفرض على البلدين الابتعاد عن التفكير في توحيد المعركة لذلك لم تحاول جبهة التحرير الوطني، طرح الموضوع بنفس الصيغة التي كانت مطروحة من قبل، واتجهت إلى محاولة توجيه واقع البلدين نحو شكل من التضامن مع الثورة الجزائرية، يحقق هدفين اثنين في آن واحد خدمة الكفاح المسلح في الجزائر وتجنب الدخول في صراع سياسي مع الحزبين [2] .

هذه المعطيات جعلت جبهة التحرير الوطني تشك في أمر تحقيق وحدة المغرب العربي المزمع الإعلان عنها في مؤتمر طنجة، الأمر الذي جعل جريدة المجاهد تأكد على هذه المسألة قائلة : « يجب ألا نفسح المجال للمجاملات والأخذ بالخاطر ونعامل بعضنا معاملة الضيوف الذين ينزل بعضهم على البعض الآخر يجتمعون ويتباحثون ويتجاملون وأخيرا يقررون ثم يفترقون والكل مؤمن بأن القرارات لا تتجاوز أن تظل حبرا على الورق» [3] .

من خلال هذه الرؤية المتبصرة التي قدمتها جبهة التحرير الوطني لمشاركتها في مؤتمر طنجة، مكنتها من حصر النقاش خلال المؤتمر حول القضية الجزائرية فإلى أن مدى استفادة جبهة التحرير الوطني من المؤتمر ؟

---

[1] محمد الميلي، مرجع سابق، ص 53.

[2] نفسه، ص 54.

[3] المجاهد، هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة، مصدر سابق، ص 3.

3) - عرض أشغال المؤتمر :

أ- انعقاد المؤتمر :

بعد شهرين من الاتصالات والمحادثات بين الأحزاب الثلاثة، تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة[1] ، وحدد تاريخ انعقاده بشهر أفريل من سنة 1958، بعد أن تم الاتفاق على تحديد التاريخ والمكان أصدر ممثلو حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي بلاغا مشتركا جاء فيه ما يلي :« أن ممثلو الحزبين نظروا، في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسهما ضرورة استقلال الجزائر »[2].

انطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أبريل 1958، واستمرت طيلة أربعة أيام "بقصر المارشان الملكي"، بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي، وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي كل من حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية[3] وقد

---

[1] مدينة طنجة، مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي للملكة المغربية، وهي نقطة وصل بين المملكة وأوربا الغربية، كانت خلال القرن الثامن عشر عاصمة المغرب الديبلوماسية، ففيها كان يقيم ممثلوا الدول الأجنبية، أول اعتراف رسمي بوضع مدينة طنجة الخاص كمدينة دولية جاء في معاهدة بين فرنسا وإسبانيا سنة 1902 إذ أعلنت الدولتان على قبول حياد المدينة نهائيا، لقد ظلت طنجة إلى العقد السادس من القرن العشرين موطنا لكثير من الحريات السياسية، ومن ثم كان يلتقي فيها الوطنيون وأصدقاؤهم الأجانب، وكانت ملجأ لسياسين من المنطقتين الفرنسية والإسبانية، وفي نفس الوقت كانت ملجأ كذلك للعملاء والأجانب وتجار الأسلحة، واسترد المغرب طنجة عام 1957، بعدما كانت مسيرة من طرف إحدى عشر دولة أجنبية. لمزيد من التفاصيل عن هذه المدينة أنظر : روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، مصدر سابق، ص ص 218 – 230.

[2] المجاهد، "طريق الوحدة المغربية"، العدد 21، يوم 1958/04/01، ص 02.

[3] LA CONFERENCE DE L'UNITE TANGER (27 - 30/04/1958), TUNISIE, SECRTARIET D'ETAT A L'INFORMATION 1958, P 09.

بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا [1] وقائمة الوفود الرسمية المشاركة [2] في المؤتمر كالتالي :

- **الوفد الجزائري :**

  - فرحات عباس
  - عبد الحفيظ بوصوف
  - عبد الحميد مهري
  - الدكتور أحمد فرنسيس
  - أحمد بومنجل
  - ملود قايد (المدعو رشيد)

- **الوفد التونسي :**

  - الباهي الأدغم
  - الطيب مهيري
  - عبد الله فرحات
  - أحمد تليلي
  - علي البلهوان
  - عبد المجيد شاكر

---

(1) جورج الراسي، وحدة المغرب من وحدة العرب، مجلة الحوار، عدد 12، ماي 1988، ص 35.

(2) من الشخصيات الأخرى التي شاركت في المؤتمر نذكر : إضافة إلى الوفد الجزائري فقد حضر ممثلي جبهة التحرير الوطني في المغرب وهم : الشيخ خير الدين، الدكتور إدريس، عبد الجليل، حسين، وضمن الوفد المغربي فقد شارك وزير موريطانيا لاجئ بالمغرب وهو حرمة ولد بابانا. للمزيد من التفاصيل أنظر : القائمة الكاملة في محضر جلسات مؤتمر طنجة في الملحق رقم (3)، ص١٤٥، - وذكر الشيخ خير الدين في مذكراته، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 187 أن الطاهر بلخوجة أمين عام إتحاد الطلبة التونسيين كان ضمن الوفد التونسي في المؤتمر – وذكر هذا كذلك بلخوجة في شهاداته حول بورقيبة في : TAHAR BELGHODJA, OP.CIT, P 165.

- **الوفـــد المغربي :**

- علال الفاسي
- أحمد بلافريج
- المهدي بن بركة
- عبد الرحيم بوعبيد
- الفقيه البصري
- محجوب بن صديق
- أبو بكر القادري

لقد افتتحت جلسات المؤتمر العلنية بقصر المارشان، على الساعة الخامسة والنصف مساء، وقد ألقى ممثلوا الوفود المشاركة خطب الإفتتاح [1]، فألقى خطاب الوفد المغربي السيد أحمد بلافريج، وخطاب الوفد الجزائري ألقاه السيد عبد الحميد مهري، وألقى خطاب الوفد التونسي السيد الباهي الأدغم، وما نلمسه من خطب الإفتتاح أن فكرة الإستقلال كانت هي المحور الذي إلتقت فيه خطب الوفود المشاركة، فبقاء الجزائر مستعمرة بعد استقلال كل من تونس والمغرب، وتعرضها لأعتى أساليب الاضطهاد والإبادة، قد جعل القيادات التاريخية لحزبي الاستقلال والدستور الجديد، تشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، المتمثلة في استمرارية الإلتزام بوعودها تجاه القضية الجزائرية، بمكتب المغرب العربي ولجنته وهي نفس المسؤولية التي ذكر بها أحمد بن بلة في رسالته التي وجهها إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قبل توجهها إلى طنجة[2] .

إن الرجوع إلى خطابات ممثلي الوفود المشاركة في المؤتمر له من الأهمية ما يجعلنا نتبين المرجعيات التي انطلق منها كل وفد والأهداف التي كان يأمل في تحقيقها فبقراءة خطب رؤساء الوفود المشاركة، ما يوضح المكانة التي حظي بها مطلب استكمال استقلال أقطار

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول خطب الإفتتاح أنظر الملحق رقم : (2)، ص ص ٨٣٧ - ١٩٩

(2) MOHAMED HARBI, OP.CIT, PP 183 - 187.

المغرب العربي [1] والتركيز على مسألة حرب الجزائر وأفاقها، وفي هذا الإطار فقد جاءت كلمة المناضل عبد الحميد مهري ممثل الوفد الجزائري في المؤتمر أكثر حدة وعمقا ومحاكمة للاستعمار وهو أمر طبيعي بالنسبة لقطر لازال يناضل من أجل استرجاع سيادته واستقلاله، وعبر عن هذه المسألة بوضوح بقوله : "إن الوفد الجزائري ليمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري، الآن بالجزائر لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله تتواصل في كل قطر من أقطاره، وأن مؤتمر المغرب العربي يمثل حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الاستعمار الفرنسي يواجه بها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حد، والمرحلة التي سيواجه بها المغرب العربي الموحد الكتلة المتواصلة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية ..."، وأن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لتخليص الجزائر من الاستعمار وهي أيضا للقضاء على ما بقي من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار التي تحصلت على حريتها واستقلالها" [2] .

أما ممثل الوفد المغربي، السيد أحمد بلافريج، فقد ركز في خطابه هو الأخر على مطلب استكمال استقلال الجزائر والتخلص من بقايا السيطرة الاستعمارية في تونس والمغرب قائلا : "أن مصير شمال إفريقيا واحد فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائر؟ فإننا ملتزمون بحكم واجبنا ومصالحنا المشتركة أن تكون لنا وجهة نظر متحدة في السياسة الخارجية ومواقف مشتركة وواحدة أمام المشاكل الدولية ... وإن وحدة الشمال الإفريقي كانت حلما من أحلام شبابنا، فأول ما فكرنا فيه يوم جمعتنا الأقدار ونحن شباب قصدنا باريس من تونس والجزائر لطلب العلم، هو أن ننشئ جمعية لطلبة الشمال الإفريقي (...) ويرى بلافريج أن وحدة الشمال الإفريقي لم تعد عواطف ولا أمنية ولكن ستغدو حقيقة، ونحن بسبيل البحث عن الوسائل العملية التي تخرجها إلى حيز التطبيق والواقع"[3] .

---

[1] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 459.

[2] للإطلاع على النص الكامل لخطاب المناضل عبد الحميد مهري أنظر ملحق رقم (2)، ص 137

[3] نص الخطاب الكامل لأحمد بلافريج، في الملحق رقم : (2)، ص 138



أما ممثل الوفد التونسي السيد الباهي الأدغم، حاول من خلال خطابه تعليل ومناقشة ظرفية إنعقاد المؤتمر والأهداف المتوخاة منه، بقوله : "إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة يعيش شمال إفريقيا في تمخض كاد يجتاز حدود الإستطاعة، وهذا التيار التحريري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد قوض أركان الاستعمار حتى أشرفه اليوم على الهلاك ... ومن جهة أخرى يساوس الظرف الدولي اهتماما بالحرب في الجزائر، بين مؤيد للحق ومناهض له سواء أكان ذلك بتأييد القوات الغاشمة، أو بالسكوت عن الإجرام"، ويقدم بوضوح رأي الوفد التونسي حول الوحدة المغاربية حيث يقول : "أن وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة ويفرضها وجوب التعاون لضمان مصالحها الحيوية وكيانها"[1] .

بعدما أنهى ممثلي الوفود الثلاثة، من إلقاء خطب الإفتتاح، فإن رئيس المؤتمر السيد علال الفاسي قام بعرض نقاط جدول أعمال المؤتمر التي احتوت على النقاط التالية :

النقطة الأولى : حرب استقلال الجزائر

- انعكاسات الحرب على المستوى المغرب العربي
- تدخل الغرب وتواطؤه مع فرنسا
- الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر
- الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل

النقطة الثانية : تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي

- المناطق التي ما تزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب.
- انسحاب القوات الأجنبية
- الوجود الفرنسي في الإدارة والاقتصاد
- المشاكل الحدودية

[1] أنظر خطاب الباهي الأدغم في الملحق رقم : (2)، ص 139



النقطــة الثالثة : الوحدة المغربية

- ضرورتها
- أشكالها
- محتواها
- المرحلة الإنتقالية

النقطــة الرابعة : الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

ب- محتوى قرارات المؤتمر :

- قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة[1] :

بعد الجلسة الافتتاحية، فإن أشغال المؤتمر إستمرت في جلسات مغلقة، لقد كانت المسألة التي تم طرحها قبل بداية مناقشة نقاط جدول الأعمال تتمثل في مدى إلتزام الوفود الثلاثة بتنفيذ القرارات، هذه المسألة طرحت من قبل وفد جبهة التحرير الوطني الذي إلتزم منذ البداية وبودون تردد في الإلتزام بتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة، وقد عمل الوفد الجزائري على الحصول من الوفد المغربي والتونسي على إلتزام حكومي من الطرفان لتنفيذ قرارات المؤتمر، من منطلق أن كلا الحزبين الاستقلال المغربي والدستور التونسي هما الحزبين الحاكمين في المغرب وفي تونس.

لكن ما يلاحظ أن الوفدين التونسي والمغربي أبدى ترددا في اتخاد قرار الإلتزام الحكومي في تنفيذ تلك القرارات متحججين في ذلك بأن التمثيل الحكومي لا يوجد غير رسمي في المؤتمر، ومن جهة أخرى حاولوا الإكتفاء بسعيهم لدى حكوماتهم لتنفيذ قرارات المؤتمر، أما علال الفاسي، رئيس المؤتمر فإنه عمل على توجيه النقاش، إلى القاعدة الشعبية أين يمكن خلق تيار شعبي مغاربي مساند لقرارات المؤتمر، مما يجبر ويؤدي بالحكومات إلى إلتزام بتنفيذ قراراته.

[1] أنظر محضر جلسات مؤتمر طنجة في الملحق رقم (3)، ص ص 140 – 165.

بعد نقاش حاد حول هذه المسألة فإن وفد جبهة التحرير الوطني وبعد إلحاحه الشديد على شركائه في المؤتمر على أهمية المسألة، فإن الوفدين المغربي والتونسي تعهدا بتنفيذ قرارات المؤتمر إما على مستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة[1] ، ولخص هذا النقاش رئيس المؤتمر بإعلانه على أن جميع القرارات التي ستصدر عن المؤتمر، ستجد طريقها إلى التنفيذ على يد الأحزاب أو على يد الحكومات[2] .

1) ثورة الجزائر التحريرية :

منذ بداية النقاش حول هذه المسألة، فإن الوفد الجزائري، حاول إبراز الخطوط العريضة للقرار الذي سيتخد لصالح الثورة الجزائرية، والذي بفضله يمكن أن تستجيب له حكومات تونس والمغرب وعلى ضوئه تقدم مساعداتها للثورة الجزائرية ماديا ومعنويا. وفي هذا الإطار حاول فرحات عباس أن يلفت انتباه ممثلي الوفدين المغربي والتونسي إلى سياسة الحلف الأطلسي في المغرب العربي[3] ودعمه الكامل لفرنسا في مواجهتها الثورة الجزائرية، وأكد على أن هذه السياسة ساهمت في إبقاء المغرب العربي، تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية الأجنبية بإعتبار أن الاستقلال الممنوح إلى تونس والمغرب هو استقلال شكلي، ويؤكد في هذا المضمون أنه لا توجد هناك حرية ممكنة إذا لم تكن هناك حرية عامة للجميع، أما مسألة الوحدة المغاربية فإنه يرى إمكانية إعادة بعثها، وذلك بتكثيف الجهود المشتركة.

تركز تدخل الوفد الجزائري على ضرورة الدعم المادي للثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت فإنه أكد لمحاوريه رفضه للمفاوضات المؤدية إلى الاستقلال المشروط على الطريقة التونسية المغربية، وألح على الوفدين على ضرورة التأكيد بشكل قطعي ونهائي على أن

---

(1) أنظر محضر جلسات مؤتمر طنجة في الملحق رقم (3)، ص ٨٤٥

(2) نفسه، ص ٨٤٤

(3) للمزيد من التفصيل حول مخططات وسياسة الحلف الأطلسي في المغرب العربي أنظر :

- HARTMUT EL SENHANS, OP.CIT, PP 109- 114.

جبهة التحرير الوطني هي المفاوض الوحيد[1] المخول لذلك، وأثناء مناقشة هذه المسألة فإن الوفد الجزائري طرح موضوع تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة على المؤتمر وعمل على معرفة استشارة المغرب وتونس حول هذا الموضوع ودعاهما للإلتزام بالإعتراف بها، وبشأن المساعدة المادية للثورة الجزائرية، فإن الوفدين التونسي والمغربي قد إلتزم بتنفيذها وفق إمكانياتهما هذا في المجال العسكري، أما في المجال السياسي والدبلوماسي فقد وافقا على إدانة الغرب في مساندته لفرنسا في حربها ضد الجزائر، بالإضافة إلى هذا فإن الوفدين أكدا على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري وأعتراف بمبدأ تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة[2] ، لكن اشترطا على جبهة التحرير الوطني قبل الإعلان عنها مراعاة الظروف العامة ودراستها والتحضير الفرصة المواتية وتوفير شروط فعاليتها، وإن كان الوفد التونسي قد أظهر تشددا في قبول مبدأ تشكيل حكومة جزائرية وقبل هذا المبدأ بعد أن وضع شروط ألح على جبهة التحرير الوطني على الأخذ بها، ومن هذه المقترحات نذكر أهمها :

- ضرورة إختيار الرجال المناسبين والمعروفين على المستوى الدولي في طاقم الحكومة المزمع تشكيلها وإختيار المقر لها.
- التأكيد على الإستشارة التونسية قبل الإعلان عن الحكومة.
- إختيار الظرف المناسب للإعلان عنها.

---

(1) كان هدف الوفد الجزائري من هذا التأكيد هو قطع الطريق أمام مناورات الحركة الوطنية (M.N.A) المصالية التي حاولت المشاركة في المؤتمر لكن رئيس المؤتمر لم يستجب لطلبها الأمر الذي جعل الأمين العام للحركة مولاي مرباح يوجه برقية لرئيس المؤتمر يحتج فيها على رفض طلبه. لمزيد من التفصيل أنظر جريدة : LE MONDE, 28 AVRIL 1958, P 2.

(2) بخصوص موضوع تشكيل الحكومة المؤقتة فإن السيد عبد الحميد مهري ممثل وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طنجة "يذكر أن جبهة التحرير الوطني لم تطلع الحكومتين التونسية والمغربية على القرار الذي إتخذته قبل شهرين من انعقاد المؤتمر حول إنشاء حكومة مؤقتة، حيث فضلت إطلاعهم على هذا القرار عن طريق الإيحاء بأن يكون المؤتمر هو الذي يوصي بإنشاء حكومة جزائرية، وقد لجأ الوفد الجزائري إلى هذا الإخراج الملتوي حتى تضمن إنطلاق الإعترافات بها بمجرد الإعلان عنها. للمزيد من التفاصيل أنظر : عبد الحميد مهري، "من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة"، مصدر سابق، ص 3. وأنظر كذلك : شهادة مولود قايد عضو الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة، في مجلة الحوار، مرجع سابق، ص 46.



2) تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي :

إنطلق الوفد المغربي والتونسي في معالجتهما هذه النقطة من اقتناعهما بنقائص وسلبيات إتفاقيات الاستقلال الموقعة مع فرنسا وما ترتب عنها من أثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع والسياسة في البلدين، ومن سلبيات هذا الاستقلال هو بقاء التواجد الفرنسي في الإدارة والأجهزة الحساسة المسيرة للدولتين الناشئتين.

لذا اتفقا الوفدان على ضرورة وضع استراتيجية للتخلص من الوجود الفرنسي بكل أشكاله من البلدين ولو تم ذلك عبر مراحل، وأكد الطرفان أن الظرف مناسب للمطالبة بجلاء القوات الفرنسية، خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف، وما تبعها من تفاعلات دولية بعد المساعي البريطانية الأمريكية. لحل الأزمة التونسية الفرنسية وفي هذا الإطار اعتبر الوفد التونسي، أنه عن طريق هذه المساعي تم عرض مطلب جلاء الفرق الفرنسية دوليا وربط القضية الجزائرية بما يجري في تونس والمغرب وهذا من النتائج الإيجابية لهذه المساعي، حيث تم توقيف نشاط الفرق العسكرية الفرنسية في تونس وبداية جلائها من الجنوب أولا مما سمح بتوفير حرية كاملة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية للإتصال بالعالم الخارجي، حيث أصبح لا يوجد عسكري فرنسي، في المعابر الحدودية، ولكن من جهة أخرى فإن الوفد التونسي أوضح أن الإنسحاب الذي تم هو إنسحاب جزئي لبعض الفرق العسكرية، من المناطق الحدودية، ومع بقاء البعض الأخر في بعض المدن خاصة في قاعدة بنزرت. وكشف الوفد التونسي عن سبب هذا البقاء الذي أرجعه إلى المشروع الذي تقدمت به فرنسا والمتمثل في إقتراحها بفكرة الدفاع المشترك الذي قبلته الحكومة التونسية بشرط أن تتم تسوية القضية الجزائرية[1]، لكن فرنسا رفضت ربط القضيتين ببعضهما البعض.

---

[1] تمثل هذا المشروع في الحلف المتوسطي الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني.



وأثناء مناقشة مسألة الجلاء فإن الوفد المغربي استغل هذه المسألة للمطالبة المؤتمر بإصدار توصية تعلن عن ضم موريطانيا إلى المغرب بعد إستقلالها، وأكد الوفد المغربي بأنه يملك وثائق إدارية وسياسية تؤكد ذلك[1] .

عند انطلاق الوفد الجزائري، في مناقشة هذه النقطة فإنه ثمن مجهودات التونسيين في هذا الإطار وأعتبر الجلاء في طريقه إلى الزوال، وفي نفس الوقت حذر البلدين من مغبة الإنضمام إلى الحلف المتوسطي (غرب البحر المتوسط)، بإعتباره عاملا مشجعا لبقاء الفرق العسكرية الفرنسية في شمال إفريقيا، أما عن الوضعية في المغرب الأقصى فالوفد الجزائري سجل التأخر الملحوظ على بقاء القوات الفرنسية مرابطة على المناطق الحدودية مقارنة بتونس، حيث لا تزال هذه الفرق العسكرية الفرنسية موجودة على الحدود. مما سببت لفرق الجيش التحرير الوطني خسائرا في صفوفه، وفي هذا الشأن فإن السيد عبد الحفيظ بوصوف قدم تقريرا عن هذه الوضعية[2] وذكر بأن جيش التحرير الوطني لم يقم بالرد عليها لأنها متواجدة على أراضي شعب شقيق بمعنى احترام السيادة المغربية، لذا طلب من الوفد المغربي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لإبعاد هذه الفرق العسكرية من المناطق الحدودية، واستدراجها إلى الوسط ورد على عرض السيد بوصوف، السيد عبد الرحيم بوعبيد على هذه القضية الذي أعلن بصراحة عن جهله لهذه الوضعية على الحدود وطلب بتشكيل لجنة ثنائية جزائرية مغربية في الحال لوقف نشاط الفرق الفرنسية ووافقه في هذا السيد علال الفاسي.

أما مسألة الحدود التي كان يلح عليها الوفد المغربي فإن الوفد الجزائري وعلى لسان السيد فرحات عباس الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني ترفض بشكل قاطع، ما أقبلت على

---

[1] احتضنت المملكة المغربية خلال هذه الفترة المعارضة الموريطانية المتمثلة في الوزير اللاجئ حرمة ولد بابانا الذي أعلن مبايعته للملك محمد الخامس، ومنذ هذه الفترة فإن المغرب وضف هذا اللاجئ الموريطاني في إستراتيجية المغرب لتحقيق حلم المغرب الكبير، للإشارة فإن هذا اللاجئ قد شارك في مؤتمر طنجة. لمزيد من التفاصيل أنظر : الملحق رقم (3)، ص ٨٤ ٥

[2] للمزيد من التفصيل عن هذا التقرير أنظر : MOHAMED HARBI. OP.CIT. P 429 - 445 .

فعله فرنسا إذ لا توجد مشكلة اليوم حول الحدود[1] والأهم هو أن تقوم بتسوية المشاكل المستعجلة أي إستقلال الجزائر ثم نسوي ما هو بين البلدين الشقيقين.

عند مناقشة مسألة إدانة السياسة الغربية (الحلف الأطلسي) في مساعدتها لفرنسا، فإن الوفد التونسي أبدى تهربا في المشاركة في صياغة هذا القرار، حيث صرح الباهي الأدغم بصريح العبارة ما يلي : "إننا نتأسف عن عدم قدرتنا المشاركة في الإدانة"، الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة نص هذا القرار بعد تعديلات طفيفة لمصطلحاته، وتحفظ الباهي الأدغم على كيفية صياغة مسألة موريطانيا وتجاهلها تماما، لكن مع إلحاح الوفد المغربي أمام عبد الله فرجات، فإن الباهي الأدغم اقترح إدماج هذه المسألة ضمن الهيمنة الكولونيالية.

3) الوحدة المغاربية :

إن المتمعن لمحاضر جلسات المؤتمر، يجد أن الوحدة المغربية لم تطرح كإشكالية بدليل أن الوفود الثلاثة لم تحضر أرضية عمل لمناقشة هذه النقطة.

ولعل هذا ما يفسر الدخول المباشر في صميم الموضوع بتحديد شكل الوحدة المنشودة ومجالاتها والمؤسسات التي تجسدها، واعتمد الوفود المشاركة تدخل عبد الرحيم بوعبيد الذي حدد في كلمته مجالات العمل الوحدوي ومؤسساته من خلال النقاط التالية :

[1] بخصوص هذه المسألة يذكر مقرر الوفد الجزائري، في مؤتمر طنجة المرحوم المجاهد مولود قاسم (المدعو رشيد)، أن المهدي بن بركة قام في كواليس المؤتمر بتوزيع خريطة حزب الإستقلال للمغرب العربي وفيها مراكش الكبرى التي تمتد شرقا إلى عين صالح بالجزائر وجنوبا إلى نهر السينغال، هذه المناورة التي تهدف إلى إثارة مشكل الحدود مع الجزائر "استفزت" إلى حد ما وفد جبهة التحرير الوطني، وأثناء تشاور أعضاء الوفد الجزائري طرح أحمد بومنجل ثلاثة إحتمالات : هل نواصل المشاركة في المؤتمر ؟ أم نقاطع ؟ أم نتجاهل الأمر ؟ أخذ الوفد الجزائري في النهاية بالموقف الأخير وعندما طرحت المسألة في المداولات أجاب رئيس الوفد بما يلي : "الحدود الفرنسية يمكن النظر فيها، لكن لسنا مؤهلين الآن بالحديث في هذه المسألة، فعندما تستقل الجزائر يمكن أن نتحدث مع المغرب"المستقل حول مسألة الحدود أسوة بالبلدان المجاورة الأخرى" ومع ذلك أعاد بن بركة الكرة محاولا إصدار توصية في الموضوع من المؤتمر، لكن بوصوف إعترض على ذلك بقوة وهكذا تجنب المؤتمر الخوض في هذا الموضوع الشائك. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر : مجلة الحوار، العدد 12، ماي 1988، ص 46.

أ- السياسة الخارجية :

حيث اقترح بوعبيد وضع تصور مشترك يأخذ بعين الإعتبار الحقائق التالية :

- المغرب العربي جسر بين أوربا وإفريقيا.
- المغرب العربي ملتقى بين أوربا والعالم
- المغرب العربي جزء من العالم العربي

ب- التعاون الإقتصادي :

اقترح بوعبيد تكوين جبهة مشتركة لإستغلال ثروات المنطقة وتحويل منتوجاتها، ويدعو إلى موقف محدد وواضح من الوحدة الأوربية والسوق الأوربية المشتركة وتجميع ما أمكن من الأوراق الرابحة في حالة التفاوض معها، لاسيما أن هذه السوق بدأت تحيط نفسها بسلسلة من الإجراءات والحواجز.

جـ- مؤسسات المغرب العربي :

يقترح بوعبيد إنشاء مجلس استشاري من مهامه النظر في المصالح المشتركة لأقطار المغرب العربي وإصدار توصيات بشأنها للحكومات المعنية هذه النقاط الثلاثة التي وردت في مداخلة بوعبيد كانت محورا لنقاش تشعب إلى نقاط أخرى.

على صعيد السياسة الخارجية، جاء تدخل الباهي الأدغم مكملا وموضحا أكثر لمقترحات الوفد المغربي بلسان عبد الرحيم بوعبيد يشير الباهي الأدغم إلى ضرورة تنسيق أن لم نقل توحيد السياسات الخارجية للأقطار المغربية.

نوع من عدم الإنحياز بالدعوة إلى تجنب الوقوع بين المطرقة والسندان بين القوى المتنازعة في العالم وتجنب سياسة الإنضمام إلى الأحلاف العسكرية والكف عن التصرفات الفردية التي تضربا لمجموعة.

ويثني فرحات عباس رئيس الوفد الجزائري على الباهي الأدغم بشأن النقطة الأخيرة موضحا أكثر بقوله : "ينبغي أن تتفادى كل من تونس والمغرب أسلوب الإنضمام الفردي إلى الأحلاف العسكرية كما يجري في الشرق الأوسط"[1] .

وفي نفس السياق يضيف عبد الحميد مهري : "بأنه لا يمكن لأي قطر أن يعقد - بصفته عضوا في الإتحاد - التزامات إنفرادية" ويجيب الباهي الأدغم بخصوص الإلتزامات التي يشير إليها مهري : "أن تونس عاقدة العزم على عدم إبرام أي اتفاق دفاعي مع أي طرف لا فرنسا ولا الحلف الأطلسي ولا الحلف المتوسطي مادامت الجزائر لم تسترجع استقلالها ..." مستثنيا إمكانية التحالف مع ليبيا والمغرب، ونفس التطمين قدمه الوفد المغربي، بتعهده بالعمل طبقا للتوضيح الصادر عن الإخوة التونسين.

على الصعيد السياسية الإقتصادية فإن الوفدين التونسي والمغربي قد إختلفا في تحديد شكل نظام التنمية الذي يتبع في القطرين عبد الرحيم بوعبيد من جهته حاول إستبعاد هذا المشكل بتفاديه الإختيار إذ يقول صراحة : "لسنا ملزمين بإختيار هذا النظام أو ذاك"!.

لكن الباهي الأدغم يرى أن لا مفر من الإختيار وأن ذلك يستدعي مواجهة نزيهة وشريفة بين ممثلي الأقطار الثلاثة حول بعض القضايا مثل طريق التنمية والتعاون مع العالم ..." وفي نظر رئيس الوفد التونسي أن التفاهم حول النشاطات الإقتصادية وتوظيف الوسائل المشتركة إلى أبعد الحدود، مرهون بنتائج المواجهة المطلوبة، ويعبر مهري عن تخوفات الوفد الجزائري من إحتمال تباين طرق التنمية -كما أشار إلى ذلك الباهي الأدغم - وإختيار الأقطار الشقيقة المستقلة طرقا يمكن أن تجرنا معها رغما عنا، لذا يدعو إلى ضبط منهاج عام للسلوك المشترك في السياسة والإقتصاد.

أما مؤسسات الإتحاد المغاربي المنشودة فقد حظيت بإهتمام أكبر وأثارت جدلا واسعا بين الوفود الثلاثة مرجعه إختلاف وجهات النظر - في البداية - حول مسألتين :

1- من يحدد مضمون الوحدة : المؤتمر أم المؤسسات المنبثقة عنه.

---

[1] المقصود هنا هو حلف بغداد.

2- مدى صلاحيات هذه المؤسسات.

بخصوص النقطة الأولى يرى الباهي الأدغم أن المؤسسات المنبثقة عن المؤتمر هي التي تحدد مضمون الوحدة ومجالات تطبيقها، كما تشكل إطارا ملائما لتبادل الرأي والتنسيق، "فالهيئات المشكلة هي التي يتعين عليها أن تناقش مسائل التوجيه السياسي والإقتصادي ... ، وفي نطاقها تتم مراجعة أرائنا واستبعاد ما يفرق بيننا" لكن مهري يطرح منهجية معاكسة تتمثل في الإتفاق أولا على بعض النقاط التي تؤدي بنا إلى الوحدة المنشودة : سياسية دبلوماسية – إقتصادية، وكان الجدل أكثر حدة حول النقطة الثانية المتعلقة بصلاحيات المؤسسات الإتحادية يميل الباهي الأدغم إلى إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الإستشاري الذي جاء في إقتراح بوعبيد عند الشروع في مناقشة النقطتين الثالثة والرابعة من جدول الأعمال – فالمجلس في نظره يمكن أن ينسق ويعين ويوصي الهيئات التنفيذية، وتعقيبا على كلمة الباهي الأدغم فإن عبد الحفيظ بوصوف تساءل عن صلاحيات هذا المجلس الإستشاري وموقعه من الحكومات مضيفا بصريح العبارة : "لا نريد هيئة على شاكلة الجامعة العربية لا فعالية لها ولا سلطة"، يجيب الباهي الأدغم على هذا التساؤل موضحا : "أن المجلس يمثل الشعوب وليس الحكومات، وبإمكان الشعوب أن تضغط على البرلمان، وبناء على ذلك ستجد الحكومات نفسها مضطرة لمراعاة توصيات المجلس، بالإضافة إلى الرأي العام الشعبي الذي يلزم الحكومات بإحترام هذه التوصيات ويعيد بوصوف الرد في إتجاه معاكس لما ذهب إليه الباهي الأدغم : "إذا كان الجهاز لا سلطة له، ولا وسائل لتنفيذ قرارات، فلا أرى جدوى من وجوده، لأنه سيعود بنا إلى إجتماعات الجامعة العربية ونتائجها، ويتساءل بوصوف : "ما هي القضايا التي يمكن أن تطرح عليه".

أمام هذا التباين في الطرح طلب الوفد الجزائري رفع الجلسة للتشاور وبعد تمام الساعة، إستؤنفت الأشغال وتقدم مهري باسم الوفد الجزائري ليعلن عن :

– موافقة الوفد على صيغة الأتحاد المغاربي.
– مساندته لإقتراح إنشاء مجلس استشاري كهيئة إتحادية.
– موافقته على عقد لقاءات دورية بين الهيئات التنفيذية للبلدان الأعضاء.

بهذا الموقف يتم الإنسجام بين الوفود الثلاثة إلى حد ما، ويتدخل رئيس المؤتمر علال الفاسي ليقترح -إضافة إلى المجلس الإستشاري- أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، مهمتها الحرص على تطبيق قرارات المؤتمر، والقيام بمختلف المساعي الممكنة، على أن يكون مقرها بطنجة.

ويعترض الباهي الأدغم على الإقتراح الأخير، أي تعيين مقر دائم للأمانة، -مادامت الجزائر لم تستقل بعد- ويقترح أن تنقسم الأمانة إلى لجنتين فرعيتين تقيم الأولى بتونس والثانية بطنجة، هذا الإقتراح حظي بالقبول، وكانت خلاصة القرارات بخصوص المؤسسات الإتحادية :

- إنشاء مجلس إستشاري.
- التوصية بإجراء مشاورات دورية على مستوى الحكومات
- إنشاء أمانة دائمة تتكون من لجنتين فرعيتين قوام كل واحدة ثلاثة أعضاء تونسيان وجزائري بتونس ومغربيان وجزائري بطنجة.

اختتمت أشغال المؤتمر، يوم الأربعاء 30 أفريل، بخطاب ألقاه رئيس المؤتمر علال الفاسي لخص فيه بصورة شاملة أهداف المؤتمر، حيث قال : "في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيما طالما تشوقت إليه أذان المغاربة وخفقت قلوبهم وهوت إلى حديث أنفسهم، ذلك هو خير نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية، لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معان وما يشتمل عليه من أفاق، وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليس مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعة..."[1] ، من خلال هذا الخطاب أراد رئيس المؤتمر تحديد الأهداف التالية :

1- تثمين العمل الوحدوي في مراحل الكفاح الاستقلالي في المغرب العربي وإعادة بعثه من جديد.

---

[1] أنظر نص الخطاب الإختتامي في الملحق رقم : (4)، ص ٨66

2- ارتباط مؤتمر وحدة المغرب العربي –مؤتمر طنجة– مع تيار الوحدة العربية[1]

3-وضع الأسس الحقيقية لتحقيق وحدة المغرب العربي.

4- دراسة جوانب القضية المغاربية والمتمثلة في :

أ– المطالبة بالاستقلال للجزائر.

ب– جلاء الجيوش الأجنبية من شمال إفريقيا.

5- الإعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي والوحيد للشعب الجزائري.

بعد أربعة أيام من أشغال مؤتمر طنجة، فإنه انتهى إلى ثلاثة قرارات هامة[2] ، كانت في مستوى تطلعات الشعوب المغاربية، وقد صيغت هذه القرارات في شكل نصوص وكانت كالتالي :

أ) قرار حول حرب التحرير الجزائرية :

عالج هذا القرار طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها وأثارها على الوضعية في شمال إفريقيا وفي العالم، وهذا ما أشار إليه نص القرار الأول المتضمن "حرب التحرير الجزائرية" إلى المجهودات التي بذلتها تونس والمغرب الأقصى لإيجاد حل سلمي بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، ومن النقاط التي عالجها هذا النص كذلك سياسة العنف والاستفزاز الفرنسية اتجاه تونس والمغرب إثر تضامنها مع الثورة الجزائرية وبالرجوع إلى هذا القرار نجده قد تفرع إلى ثلاثة قرارات فرعية صيغت في الفقرة الثانية هي :

---

(1) أكد مرة أخرى زعيم حزب الاستقلال، ما قاله أحمد بلافريج في خطابه الإفتتاحي على أن مؤتمر المغرب العربي ليس محاولة انفصالية، وهنا يؤكد علال الفاسي بقوله : "من خطأ الرأي أن يظن أن تجنب هذا التيار أو نخرج من مجراه على أن ذلك ليس من مصلحتنا ولا يتفق مع رغبتنا فالتيار العربي الإسلامي، الذي يجري من المشرق مهما كانت الدواعي والظروف الحادقة به سيظل تيارا عربيا إسلاميا ..."، لمزيد من التفاصيل راجع نص الخطاب الإختتامي لعلال الفاسي في الملحق رقم : (4)، ص ٨66

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه القرارات راجع الملحق رقم (5)، ص ٨٧٢

1- تقرر أن تقدم الأحزاب السياسية التونسية والمغربية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل المساندة من طرف شعوبها وتأييد حكومتها.

2- التأكيد على كون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

3- توصية بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بعد استشارة تونس والمغرب الأقصى.

ب- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي :

لقد صيغ هذا القرار في فقرتين، ففي الفقرة الأولى منه تم التذكير بوضعية المغرب وتونس من جراء القيود العسكرية والاقتصادية المفروضة عليها من طرف فرنسا لذا فإن الفقرة الأولى من نص هذا القرار احتوت على قرارين فرعيين :

1- استنكار استمرار وجود القواعد الأجنبية في تونس والمغرب الأقصى.

2- المطالبة بكل إلحاح من فرنسا أن تكف من استعمال قواتها العسكرية المتواجدة على التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري.

أما الفقرة الثانية من نص هذا القرار، فإحتوت على قرارين فرعيين الأول تمثل في :

1- توصية للحكومات والأحزاب السياسية للتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية.

2- تأكيد كفاح سكان موريطانيا في مقاومتهم التحريرية والتأكيد على ضرورة التحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية.



جـ- قرار حول توحيد المغرب العربي :

لقد صيغ نص هذا القرار في فقرة واحدة، فبعد التذكير بأهمية المؤتمر لشعوب المغرب العربي، فإن المؤتمر قرر أن يعمل لتحقيق هذه الوحدة واعتبر أن الإتحاد الفيدرالي [1] أكثر ملائمة في واقع البلاد المشتركة في هذا المؤتمر، ولهذا فإنه إقترح :

أ- أن يشكل في المرحلة الإنتقالية مجلس أستشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب الأقصى وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

ب- يوصي المؤتمر بضرورة الإتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحلين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

جـ- يوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية.

د- يقرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرارته وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بستة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس وتجتمع الكتابة (الأمانة) دوريا في إحدى العاصمتين (تونس أو المغرب) بالتناوب، ويعقد أول إجتماع خلال شهر ماي.

---

[1] الاتحاد الفيدرالي (FEDREAL UNION)، نظام سياسي يقوم نتيجة ترابط بين دولتان أو أكثر بقصد التقارب والتوحيد وينتج عنه إذابة الشخصية القانونية الدولية المستقلة عند الأطراف المعنية لتقوم مكانها شخصية دولية قانونية جديدة تحتكر السيادة في الدولة المعنية داخليا وخارجيا وينشأ عن هذا قيام حكومة مركزية تناط بها مهام محددة تشمل جميع أراضي ومواطني الدول الاتحادية، مالية واقتصادية وعسكرية وسياسية ...الخ، وأخرى إقليمية تتمتع بإقرار العديد من السياسات والمسائل الداخلية الخاصة بالأقاليم، ويعود في جذوره إلى نظام الولايات المتحدة الذي قام بهدف التوفيق بين الرغبة في الوحدة والحفاظ على التنوع والتميز الذاتي على الصعيد الحكم المحلي في آن معا. للمزيد من التفاصيل أنظر : موسوعة السياسة، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 53.

بالإضافة إلى هذه القرارات فإن المؤتمر، أصدر تصريح مشترك حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية لفرنسا لمجابهة التحرير الوطني مذكرين هذه الدول أن الشعب المغاربي قد ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول على النازية في الحرب العالمية الثانية [1] .

4) الصدى الإعلامي للمؤتمر طنجة :

تقاس مدى أهمية المؤتمرات ونجاحها بما يعطي لها من أهمية إعلامية، فهي وسيلة لتبليغ قراراتها إلى الهيئات المعنية، وإلى الرأي العام الذي يشكل ضغطا جماهيريا يجبر هذه الهيئات ولو معنويا للإلتزام بتنفيذ هذه القرارات، فكيف تناولت وسائل الإعلام قرارات مؤتمر طنجة ؟.

لقد حظي مؤتمر طنجة أفريل 1958، بتغطية إعلامية واسعة طيلة الأربعة أيام من أشغاله من مختلف الصحف القوية الحضور آنذاك، إذ كان حضور الصحافة العربية والدولية كثيفا، فقد تابع أشغال المؤتمر أكثر من 150 ممثلا للصحافة العالمية [2] .

ومن أبرز الصحف التي غطت أشغال المؤتمر سنعرج على ذكر بعض النماذج التي تابعت أشغال المؤتمر وعلقت عليه، فجريدة "الحياة البيروتية" الصادرة في أول ماي 1958، كتبت في افتتاحيتها قائلة : "إن القرارات التي صدرت عن المؤتمر يمكن أن تكون شبه رسمية لكون المشاركين فيها هم من جهة حزبين في يدهم الحكم في المغرب وتونس ومن جهة أخرى هيئة تقود الثورة الجزائرية، ومقرارات المغرب العربي تساندها وتقويها مقرارات أكرا بعد المصادقة عليها فإن كثيرا من المسائل المتعلقة الآن لموقف فرنسا ومن جهة أخرى لموقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومهما يكن من أمر فقد ساء فرنسا انعقاد مؤتمر طنجة كما يظهر" [3] .

---

[1] أنظر هذا التصريح في الملحق رقم : (5)، ص 175

[2] جورج الراسي، المرجع السابق، ص 35.

[3] المجاهد الأسبوعي، "وقائع مؤتمر طنجة، أفريل 1958"، مرجع سابق، ض 25.

أما الصحافـــة الفرنسيـــة فقد تحدثـت عـــن المؤتمر، فكتبـت "جريـــدة لاكـروا" (LA CROX) الصادرة بتـاريخ 2 مـاي 1958 قائلـة : "فموقـف الولايـات المتحـدة الـتي لم تظهر منقبضة من التوتر الذي حصل في طنجة هو إحدى الدروس الأساسية التي يجـب على الحكومة الفرنسية المقبلة أن تتلقنه، فإن أرادت أن تتجنب المـأزق فعليهـا أن تحـدد في أقـرب وقت ممكن سياسة عامة لإفريقيا الشمالية وأن تعرف أنه من المستحيل فصل القضايا المغربية والتونسية عن المشكل الجزائري" [1] .

وذهبت جريدة "لومانيتي" (L'HUMANITE) إلى أبعد مـــن هـــذا حيث كتبت في عـــددها الصادر يوم 2 ماي 1958 قائلة : "في طنجة قضي على مراوغـات دعـاة الحـرب حول الإختلافات الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية، إذ توطد توطدا وثيقا تضامن شعوب المغرب العربي، فالمغاربة والتونسيون قررو تـأييد إخوانهـم الجزائريـين بصفـة فعالـة، فتوصيـة مؤتمر طنجة الخاصة بتأليف حكومة جزائريـة، تمنـح لجبهـة التحريـر الوطـني سـلطة دوليـة لا جدال فيها أكبر التي بيدها لحد الآن" [2] .

وفي نفس السياق كتبت جريدة "لوموند" (LE MONDE) في عددها الصـادر يـوم 3 ماي 1958 قائلة : « هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي، في الحرب وضدنا وكل ما هو اليوم "توصيات" ستجسد غدا في مؤسسات سياسيـــة وثقافيـــة وإقتصاديـــة ستقوم بتمثيـل 23 مليون من المسلمين» [3] .

أما الصحافة الأمريكية فهي الأخرى دلت بدلوها وتحدثت عن المؤتمـر حيـث كتبـت جريدة "نيويورك تايمز" (NEW YORK TIMES)، ما يلـي :« البرنـامج الـذي حـدد في طنجة يسير قدما أكثر مما كان منتظرا، إذ أن فرنسا توجـد في الحقيقـة موضوعـة أمـام الأمـر

---

[1] المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة 1958، مرجع سابق، ص 25.

[2] نفسه، ص 28.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر المقال الإفتتاحي في :

LE MONDE, « LE FRONT DU MAGHREB », N° 4129, 3/5/1958, P 1.

وكذلك مقال حول الأزمة الوزارية في فرنسا وعلاقاتها بندوة طنجة بعنوان في :

LE MONDE, « DE LA GRISE MINISTERIELLE A LA CONFERENCE DE TANGER », 3/5/1958, P 1

الواقع، إذ أقبلت الحكومة الفرنسية المقبلة التفاوض على أساس هذا البرنامج فهناك حظ لإستيباب السلم في الجزائر، والإحتفاظ بإفريقيا الشمالية لفائدة أوربا، وإذا ألحت في اعتبار نفسها مرتبطة مع الجزائر حسب القوانين النظرية التي تجعل من هذا القطر جزءا من فرنسا فإنها ستصطدم بتوسيع الحرب وبأزمة في علاقاتها مع تونس والمغرب[1] » ، وأضافت نفس الصحيفة قائلة :« ينبثق في مؤتمر طنجة عامل ينبئ بتطورات مثمرة وذلك يظهر في تأسيس مجلس استشاري الأقطار المغرب العربي كمرحلة أولى نحو إقامة نظام تعاهد وثيق » [2] .

في آخر هذا الفصل يمكن القول، أن القرارات التي إنتهى إليها المؤتمر جاءت في مجملها عاكسة للظروف التي كان يعيشها المغرب العربي، خلال هذه الفترة، وعلى وجه الخصوص تطور حرب التحرير الجزائرية في عامها الرابع، وتأثيراتها العكسية على تونس والمغرب الأمر الذي جعل ذات صلة بموضوع حرب التحرير الجزائرية، أو عالجته بصفة مباشرة، وما يمكن ملاحظته على هذه القرارات في صياغتها الأولى أنها رتبت حسب الأولوية لكل قرار وجاءت كالتالي :

1- قرار حول حرب التحرير الجزائرية.

2- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي.

3- قرار حول توحيد المغرب العربي.

بالإضافة إلى إصدار تصريح مشترك حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية لفرنسا لمجابهة حرب التحرير الجزائرية، فمن خلال هذا التصريح المشترك لقادة الوفود المشاركة في المؤتمر، أعطى لهذا الأخير بعده الدولي، خاصة بعد التغطية الإعلامية الواسعة له والتي تجسدت في حضور الصحف القوية أنذاك، فهل ستجد هذه القرارات طريقها إلى التطبيق؟ هذا ما سأحاول التطرق إليه في الفصل الرابع.

---

(1) المجاهد الأسبوعي، المرجع السابق، ص 28.

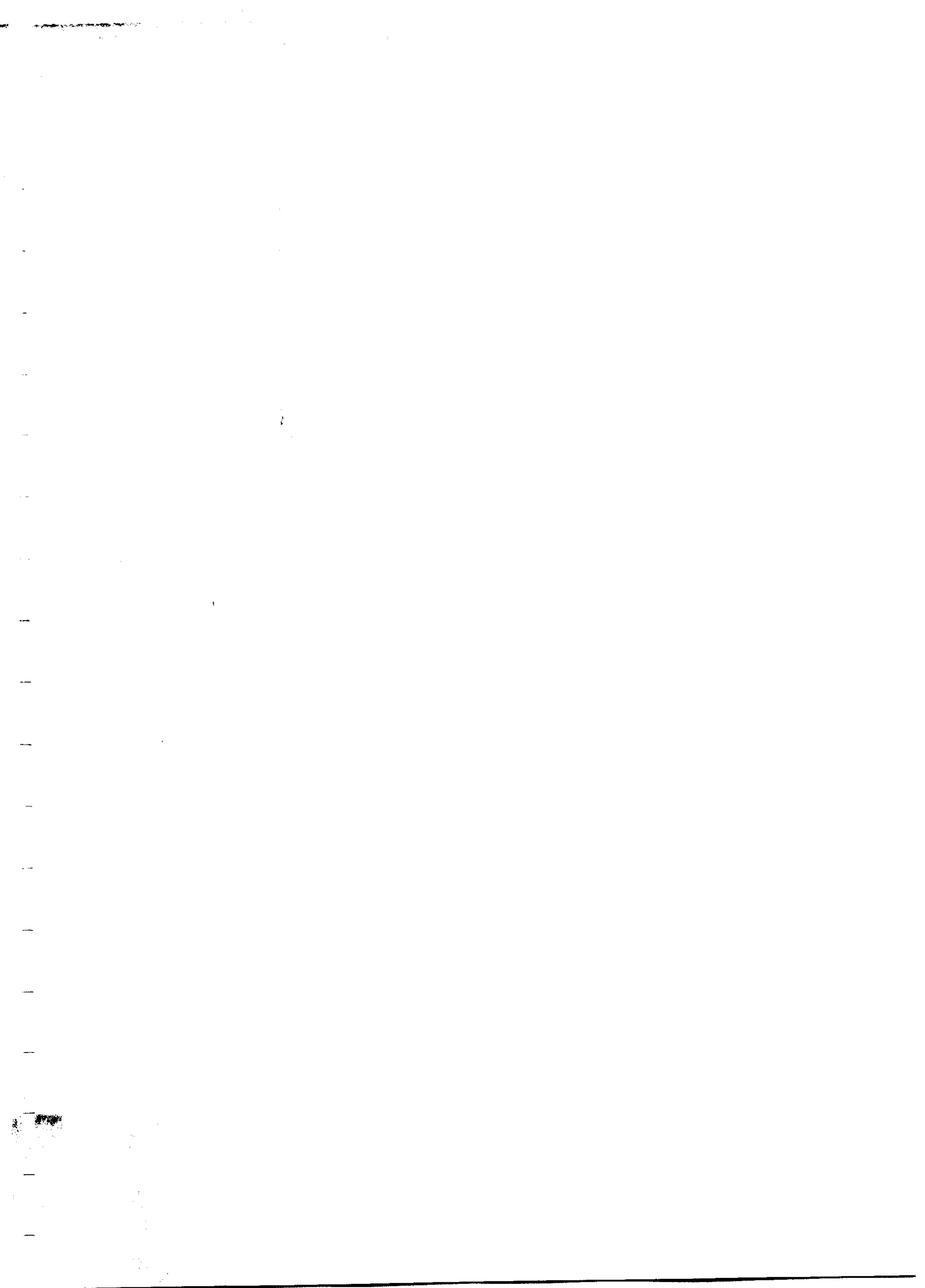
(2) المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الرابع : مؤتمر طنجة وردود الفعل

أ- رد فعل دول المغرب العربي تونس والمغرب الأقصى

ب- رد فعل تيار الوحدة العربية

جـ- رد فعل فرنسا في المغرب العربي بعد مؤتمر طنجة



لا يمكن تقييم النتائج التي انتهى إليها مؤتمر طنجة، إلا بدراسة الظروف المستجدة التي رافقت المؤتمر والمرتبطة ارتباطا وثيقا بمجريات الأحداث في منطقة المغرب العربي.

فالحدث الأول، كان عربيا وتمثل في قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فيفري 1958، أي قبل شهرين من انعقاد المؤتمر، الأمر الذي جعل بعض الأوساط العربية تنظر إليه على أنه مجرد محاولة من المغرب وتونس لإحتواء تيار الوحدة وإبعاده عن التأثير الناصري[1] .

أما الحدث الثاني فقد كان فرنسيا وتمثل في عودة ديغول إلى الحكم عقب الحركة التمردية التي قادها جينرالات الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13 ماي 1958، أي قبل أقل من شهر على انعقاد المؤتمر، وسلوك ديغول سياسة جديدة في المغرب العربي، التي كان لها تأثير مباشر على تطبيق قرارات طنجة[2] .

والحدث الثالث والأخير كان مغاربيا وتمثل في انعقاد الندوة الثلاثية بمدينة المهدية التونسية 18-19-20 جوان 1958 [3] ، والتي كان مؤتمر طنجة أوصى بعقدها لتطبيق قراراته.

---

(1) فتحي الديب، مصدر سابق، ص413، وأنظر كذلك :

- BENJAMIN STORA. ZAKY DAOUD, FERHAT ABBAS UNE AUTRE ALGERIE, EDITIONS CASBAH. ALGER 1995, P P 288 - 189.

(2) محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ....، مرجع سابق، ص 54.

(3) MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION...., OP.CIT, P P 414 - 496.

1) رد فعل المغرب العربي :

• المغرب الأقصى وتونس :

إن ملامح التغيير في سياسة المغرب الأقصى وتونس في التعامل مع قرارات مؤتمر طنجة بدأت تتضح وتتجلى منذ انعقاد ندوة المهدية الثلاثية[1] التي أوصى المؤتمر بعقدها لتنفيذ القرارات المتفق عليها في مؤتمر طنجة.

قبل انعقاد هذه الندوة، قامت الصحافة الفرنسية وبإيعاز من سلطات باريس الرسمية بشن حملة إعلامية لتقييم الصف المغربي مركزة على عدم مشاركة الطرف الجزائري، أن هذه الندوة المزمع عقدها بتونس ستعقد على المستوى الحزبي وبودن مشاركة جبهة التحرير الوطني[2] ، فالسلطات الفرنسية إذن من خلال صحافتها الاستعمارية، كانت تعمل على زرع الشك بين الأطراف الثلاثة، والعمل على دفع عقد هذه الندوة على المستوى الحكومي، وهذا حتى تستطيع أن تتحكم في سياسة البلدين وتوجهها كيفما شاءت، عكس مؤتمر طنجة الذي انعقد على المستوى الحزبي، والذي خلق تيارا شعبيا مغاربيا مساندا لقراراته، الأمر الذي صعب على فرنسا مراقبة هذا التيار والتحكم فيه وما كانت تخشاه أيضا هو وجود كتلة مغاربية موحدة، كان لمؤتمر طنجة الفضل في تكوينها.

انعقدت هذه الندوة بمدينة المهدية التونسية، أيام 18 - 19 جوان 1958، بعد شهر من المشاورات بين قادة الهيئات التنفيذية الثلاث، فحسب جدول أعمال الندوة فإنها جاءت لتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة، فالمحلل لمحاضر جلسات هذه الندوة يلاحظ أن التونسيين والمراكشين، أبدو تهربا بشأن مساعدة الجزائر في ثورتها ضد فرنسا، وأرجعوا ذلك إلى أن امكانيات البلدين المحدودة لا تسمح بتوفير هذه المساعدة، فمسألة الوفد الجزائري للممثلي

(1) MOHAMED HARBI, OP CIT, P. 414

(2) المجاهد، "مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى"، عدد 26، 1958/07/02، ص 1 - 9.

تونس والمغرب إذ ما تمت مناقشة موضوع مساعدة الجزائر من طرف الحكومتين، فكانت الإجابة سلبية من ممثلي الوفدين، وهذا ما يبين بوضوح نية النظامين من المؤتمر[1] .

من النقاط التي ناقشتها الندوة كذلك قضية جلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب، فكان الرد من التونسيين بأن فرنسا قبلت مبدأ الجلاء لكن اشترطت أن يتم وفق رزنامة محددة وأن تحتفظ بقاعدة بنزرت، في إطار إتفاقية بين الطرفين مما اضطر الوفد الجزائري إلى طلب الإطلاع على محتوى وثيقة الإتفاقية، لكن الوفد التونسي رفض تسليمها واكتفى بتعليل هذا الرفض بأن محتواها تم عرضه أثناء مناقشة موضوع الجلاء[2] ، هذا الخلاف الذي ظهر حول هذه النقطة يدل كذلك على غياب الثقة بين الأطراف الثلاثة وتردد الطرفين المغربي والتونسي في تنفيذ قرارات طنجة، ويظهر هذا التردد بوضوح عندما حاول وفد جبهة التحرير الوطني إصدار بيان مشترك يدين سياسة الإدماج التي يريد ديغول تطبيقها في الجزائر، فعند صياغة هذا البيان نجد أن شركاء جبهة التحرير الوطني، أبدوا ترددا في إبداء موقف واضح من ترك بعض المجالات الديبلوماسية التونسية والمغربية، لتتحرك من خلالها لإجراء مفاوضات بين الجبهة والجينرال ديغول[3] .

وبالتالي فإنه من خلال هذه الندوة حاول الوفدان التونسي والمغربي ممارسة الضغط على جبهة التحرير الوطني حتى تلين موقفها وتقبل بالاستقلال المشروط وفق ما ترسمه الإدارة الفرنسية، ويتضح هذا أثناء مناقشة النقطة المتعلقة بتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، لأن التوصية،التي أقرها مؤتمر طنجة توصي بإنشاء حكومة جزائرية،بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس، فوفد جبهة التحرير الوطني أراد معرفة معنى مصطلح الإستشارة لأنها كانت تدرك مدى اختلاف تونس والمغرب حول مفهوم هذه الاستشارة[4] .

بالنسبة للوفد المغربي رأى أن الاستشارة حول موضوع تشكيل حكومة جزائرية هو دراسة مشتركة من لدن بعض الأعضاء لعوامل اتخاذ قرار الإعلان عن الحكومة الجزائرية مثل

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع محاضر جلسات ندوة المهدية في الملحق رقم(8)، ص ص ١٧٦ - ١٨٤

(2) MOHAMED HARBI, OP.CIT, P 417 .

(3) IBID, P P 418 - 421.

(4) IBID, P 425.

تحديد مقرها، اختيار التوقيت المناسب، مراعاة نتائج صبر الأراء، وأعتبر ممثل المغرب أن اختيار رجال الطاقم الحكومي لا يعني المغرب مطلقا، لكن أكد على ضرورة الاتفاق المشترك على قرار تاريخ الإعلان عليها، أما تونس فكانت تنظر إلى الاستشارة إلى أبعد من ذلك وهو مناقشة تشكيلة ذات الحكومة وترى أن الخارج يولي أهمية بالغة لهذه التشكيلة وأن الأشخاص مهمون كثيرا فيما يخص الخارج[1] .

أما مسألة الوحدة المغربية والهياكل الفيدرالية للمجلس الإستشاري والكتابة الدائمة)، التي أوصى المؤتمر بتشكيلها فإن الندوة لم توليها الاهتمام أثناء المناقشات واكتفى المجتمعون بتعيين أعضاء الكتابة الدائمة، وللإشارة فإن المغرب لم يعين ممثليه في هذه الهيئة بالإضافة إلى تحديد أعضاء الجمعية الاستشارية بـ 30 عضو من كل دولة عشر أعضاء، ونلاحظ أن محضر جلسات الندوة لم يحتوي على مناقشات هذا العنصر مما يدل على أن المجتمعين لم يولو أهمية لمسألة الوحدة المغاربية[2] .

بعد القراءة السريعة لمحاضر جلسات ندوة المهدية، نجد أن تونس والمغرب قد أظهر تراجعا واضحا في التعامل مع قرارات طنجة وأبديا تهربا في تنفيذ قراراته، فهل الظروف الجهوية والدولية المستجدة التي أعقبت المؤتمر خاصة مع عودة ديغول إلى الحكم في فرنسا هي التي أدت إلى هذا التراجع ؟ أم أن هناك أسباب وخلفيات أخرى كانت عائقا لتطبيق قرارات المؤتمر ؟ هذا ما سأحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

1) رد فعل تيار الوحدة العربية من المؤتمر :

إن معرفة موقف هذا التيار من المؤتمر، لايتأتي إلا بدراسة العلاقات العربية – العربية خلال هذه الفترة، فالظرف العربي الذي تمت فيه الدعوة إلى مؤتمر طنجة، شهد بداية

---

(1) IBID, P P 425 - 426.

(2) المجاهد، عدد 44، 14 جوان 1959، ص

الوحدة بين سوريا ومصر، وكانت الأمال في قيام وحدة عربية من الخليج إلى المحيط قد بلغت أقصاها[1] .

لقد تزعمت مصر تيار الوحدة العزبية[2] ، خلال هذه الفترة، وهي التي تبنت في نفس الوقت الموقف العربي من المؤتمر بكل وضوح ورأت أنه مجرد محاولة لاحتواء الثورة الجزائرية،من طرف تونس والمغرب وإبعادها عن التأثير الناصري، وهذا ما أدى في هذه المرحلة إلى تأزم العلاقات المصرية التونسية، وكان مصدر هذا التأزم هو اختلاف طبيعة تكوين رئيسا البلدين، فجمال عبد الناصر، المؤمن بالقومية العربية رفع شعار محاربة الاستعمار في المنطقة العربية ورفض الأحزاب التقليدية والأنظمة التغريبية أما الحبيب بورقيبة فكان معاديا للأنظمة التي تبنت القومية العربية والتيار الناصري، وكان يدعو إلى إقامة دولة على النمط الغربي[3] .

هذا الخلاف الايديولوجي كان تأثيره واضحا على عناصر قادة الثورة التحريرية الذين انقسموا بدورهم إلى طرفين الأول مدين للقومية العربية ولمصر في مساعدتها للثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا[4]، الطرف الثاني والذي ظهر بعد مؤتمر الصومام ومنطلقاته فرنكفونية قريبة من الاتجاه البورقيبي، لقد أدى تأزم العلاقات المصرية التونسية مرة أخرى إلى التأثير المباشر على علاقات الثورة الجزائرية مع البلدين الشقيقين، وظهرت تداعياته على أحداث الثورة التحريرية،التي أصبحت في موقع تجاذب بين تونس والقاهرة وبالتالي فإن مؤتمر طنجة كان محل ريب بالنسبة للحكومة المصرية،التي رأت أن الوحدة المغربية المزمع القيام بها في طنجة ما هي إلا مسألة عامل تكتيكي من طرف تونس والمغرب لاحتواء الثورة وإبعادها عن مسارها الطبيعي القومي العربي[5] .

---

(1) محمد الميلي : المرجع السابق، ص 2.

(2) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر : صغير مريم، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة ماجستير معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1994، ص ص 62 – 63 .

(3) SIMONE CROS, LA POLITIQUE DE CARTHAGE A BANDOU AU SAVEGARDE DE L'UNION FRANCE - TUNISIENNE, PLON, 1958, P 95.

(4) صغير مريم، مرجع سابق، ص ص 69 – 70 .

(5) LAKHDAR BEN TOBBAL, FRAGMENTS DE MEMOIRES, NAQD N°4, JAN-MARS 1993, PP 3-9

وهذا الموقف عبر عنه السيد فتحي الديب بهذا التصريح قائلا : "... أثر اتمام الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) في نفوس حكام تونس ومراكش اللذين اعتبروا خطرا داهما يهدد كيانهما خاصة إذا ما استقلت الجزائر بمعاونة القاهرة وتم أي نوع من الارتباط بين قادة الثورة الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة، فعمل البلدين بكل الأساليب والوسائل أملا في احتواء قادة الكفاح الجزائري إلى مخططاتهم"[1] .

لا نستطيع تأكيد أو نفي الإدعاءات المصرية إلا بدراسة طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية والعلاقات الجزائرية التونسية أو بصيغة أخرى الثورة الجزائرية وتأثيرها على العلاقات المصرية التونسية، فالمتتبع لتطور مسار الثورة الجزائرية، يلاحظ بروز خلاف ايديولوجي بين بعض عناصر قادة الثورة التحريرية –وقد أشرنا إليه سابقا – وظهر هذا الخلاف مباشرة بعد انعقاد مؤتمر الصومام، وجاء نتيجة رفض بعض قادة الثورة لتطبيق قراراته التي اعتبروها انحرافا عن مبادئ الثورة التحريرية [2] .

وقد مثل هذا الطرف مجموعة من المجاهدين الأوائل منهم السادة أحمد بن بلة أحد قادة الثورة المكلف بالدعم اللوجيستيكي للثورة وعلي محساس مسؤول جبهة التحرير الوطني في تونس، فالسيد أحمد بن بلة أكد هذا التوجه بقوله : "أن الثورة قد تعرضت لمؤامرة استهدفت التيار القومي العربي الاسلامي من طرف بعض الشركاء ذو الميول الجهوية البربرية الذين كانوا يبحثون على وضع يدهم على الثورة"[3] .

أما الطرف الثاني فقد أراد فرض نفسه بتنفيذ قرارات مؤتمر الصومام، ومثل هذا الطرف السيد عبان رمضان والمشاركين معه في مؤتمر الصومام، وابتداء من هذه الفترة دخل الطرفان في صراع حول التوجه الجديد الذي أراد عبان رمضان فرضه "توسع هذا الخلاف

---

(1) فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 361 – 362.

(2) MABROUK BELHOCINE, LE CORURIER ALGER - LE CAIRE (1954 - 1956) ET LE CONGRES DE LA SOMMAM DANS LA REVOLUTION, EDITION CASBAH , ALGER 2000, PP 197 - 198.

(3) AHMED BEN BELLA, ITINERAIRE, EDITION MAINTENANT 1987, P 174.

خصوصا بعد اختطاف قادة الثورة الخمس (أحمد بن بلة ورفقائه) من طرف سلاح الجو الفرنسي، بتاريخ 23 أكتوبر 1956 [1].

بعد هذه العملية تدهورت حالة جبهة التحرير الوطني في الخارج مما أدى بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى إعادة تنظيم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، وكانت الفرصة مواتية للسيد عبان رمضان عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في التخلص من أهم المعارضين لمقرارات مؤتمر الصومام، لذا سارع إلى تعيين الدكتور الأمين دباغين رئيسا للوفد الخارجي بالقاهرة وعين العقيد. عمر أوعمران مساعدا مكلفا بالدعم اللوجستيكي[2] .

كما أعاد تنظيم لجنة جبهة التحرير الوطني في تونس كذلك، بعد الخلافات التي ظهرت بينه وبين علي محساس الرافض لمقرارات مؤتمر الصومام والقيادة الجديدة[3] ، والذي عبر عن هذا الرفض في اجتماع ترأسه يوم 8 مارس 1957 في مزرعة المقراني بسوق الأربعاء، وحضره قادة البؤرة المتوترة أمثال الأزهر شريط، عباس لغرور، وعبد الحي، ومحمد سماعي، وعمار العسكري (بوقلاز)، والحاج لخضر، ومحمد عواشرية، كما حضره ممثلين عن لجنة التنسيق والتنفيذ وهما : محمود الشريف وعمار بن عودة، وقد أعلن علي محساس خلال هذا الاجتماع حملة شعواء على لجنة التنسيق والتنفيذ، ذكر فيها أنه سيطلب من الحبيب بورقيبة عدم الاعتراف بمزهودي كممثل سياسي للثورة في تونس لكن تلك الحملة لم تؤت ثمارها كما كان يأمل محساس، نظرا لعدة أسباب أهمها رد الفعل السياسي من طرف الحبيب بورقيبة تجاه محساس الذي كان يخفي موقفا سوف تظهر خلفياته الحقيقية في سياق سياسة بورقيبة اتجاه خطان متمايزان في نظرتهما للأهداف النهائية للثورة الجزائرية، وهكذا تبخرت أمال محساس في قلب موازين القوى لصالح مجموعته في مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ

---

(1) محمد البجاوي، مصدر سابق، ص 244.

(2) MABROUK BELHOCINE. OP.CIT. P 207.

(3) حول خلاف علي محساس مع عبان رمضان، أنظر : MABROUK BELHOCINE. OP.CIT. P P 208 - 209.

التي قام مندوبها بتونس عمر اعمران بإبعاده من تونس إلى فرنسا ليتولى تنظيم شبكة الدعم اللوجيستيكي في أوربا [1] .

لقد تعمقت هذه الخلافات خاصة بعدما تم فتح المجال للتيارات السياسية الأخرى التي لم تلتحق بالثورة بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، منها انضمام فرحات عباس إلى جبهة التحرير الوطني في إحدى المناصب القيادية (عضو بلجنة التنسيق والتنفيذ)، الأمر الذي رأت فيه مصر ظهور تيار قوي قريب من توجهات النظام البورقيبي، الذي كان يعمل على إيجاد حل للقضية الجزائر داخل إطار التقارب الفرنسي الشمال الافريقي وذلك بخلق وتشجيع تيار تفاوضي داخل جبهة التحرير الوطني[2] .

و خلال هذه الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر طنجة، أصبح التيار لا يمر بين قيادة الثورة والحكومة المصرية التي كانت مستائة من مشاركة الجبهة في المؤتمر وكذلك من سيطرة تيار فرحات عباس على قيادة الثورة ومحاولته الإنفراد بسلطة القرار، وهنا إشارة إلى عبان رمضان عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الذي يدعم تيار التفاوض[3] .

لقد عرفت سنة 1958 تأزما شديدا في علاقات جبهة التحرير الوطني مع الحكومة المصرية مما أدى بهذه الأخيرة إلى وقف مساعداتها من الأسلحة والذخيرة[4] حيث ذكر

---

(1) جبلي الطاهر، "القاعدة الشرقية 1954 – 1962"، رسالة ماجستير، تحت إشراف الدكتور جمال قنان، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ديسمبر 2000، ص ص 70 – 71.

(2) HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT, P 96.

(3) جاء في مذكرات السيد علي كافي أن عبان رمضان (1920 - 1957) عضو لجنة التنسيق كانت له اتصالات سرية مع العدو الفرنسي لم يكاشف بها زملاؤه في القيادة حتى اكتشفوا بمجهوداتهم ووسائلهم الخاصة وعندما حامت حوله الشكوك أدت بزملائه في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى استدراجه إلى المغرب وهناك تمت محاكمته ونفذ فيه الحكم : لمزيد من التفصيل أنظر : مذكرات علي كافي، دار القصبة للنشر 1999، ص 123.

(4) GILBERT MEYINIER, LES ALGERIENS VUS PAR LE POUVOIR EGYPTIEN PENDANT LA GUERRE D'ALGERIE, NAQD N° 4, 1993, P 16.

المجاهد لخضر بن طوبال أحد قيادي لجنة التنسيق والتنفيذ[1] أن الحكومة المصرية حاولت استغلال الأزمات الداخلية التي كانت تعرفها الثورة خلال سنة 1958، خاصة بين قادة الولايات في الداخل مع الحكومة المؤقتة واستطاعت أن تجد الثغرة التي يمكن بها إعادة بسط نفوذها على الثورة الجزائرية، وتمثلت هذه الثغرة في خلافات بعض قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، الذين تم نفيهم إلى مصر وسوريا ولبنان بعد خلافاتهم داخل قيادة العمليات العسكرية[2] .

ومن هؤلاء المنفيين محمد لعموري الذي حاول تنظيم انقلاب على الحكومة المؤقتة وذلك بالإعتماد على المخابرات المصرية وعلى أنصار صالح بن يوسف في تونس[3] لكن هذه المحاولة الإنقلابية تم إحباطها عند اجتماع العقيد محمد لعموري بمجموعته بمدينة الكاف التونسية[4] بعدما علم كريم بلقاسم وأعضاء الحكومة المؤقتة بهذه المحاولة[5] ، حيث

(1) IBID. P 16.

(2) قيادة العمليات العسكرية COMMONDEMENT DES OPERATIONS MILITAIRES (C.O.M) في أفريل سنة 1958، تم تشكيل قيادة العمليات العسكرية، وتنقسم إلى قيادة العمليات الشرقية على التراب التونسي ووضع على رأسها العقيد أمحمدي السعيد وبعض قيادات الولايات، الأولى والثانية مثل محمد لعموري، عمار بوقلاز، وبن عودة وأوكلت لهما مهمة الإشراف على الولايات الأولى والثانية والثالثة وقيادة العمليات العسكرية الغربية على التراب المغربي، ووضع على رأسها العقيد هواري بومدين وصادق دهيلس، وكلفت بالإشراف على الولايات الخامسة، الرابعة، السادسة، وكان مقرها بمدينة وجدة المغربية لمزيد من التفصيل أنظر :

MOHAMED HARBI, LE COMPLOT LA MOURI, IN CHARLE REBERT AGERAN LA GUERRE D'ALGERIE ET LES ALGERIENE (1954 - 1962), ED. ARMAND COLIN, PARIS 1997, P 158.

(3) JACQUES DUCHEMIN, HISTOIRE DU F.L.N. COLLECTION L'ORDRE DU JOUR, LA TABLE RONDE, P 284 - 286.

(4) اجتماع العقيد محمد لعموري بجماعته في مدينة الكاف التونسية كان يوم 12 أكتوبر 1958 بحضور العقيد نواورة والرائدين بلهوشات وصالح سوفي من الولاية الأولى ومحمد الطاهر عواشرية قائد القاعدة الشرقية خلفا لعمارة بوقلاز إلى جانب أحمد درايه وشويشي العيساني ومحمد شريف مساعدية، لمزيد من التفصيل أنظر : جبلي الطاهر، مرجع سابق، ص 71.

(5) جاء في مذكرات السيد علي كافي أن اكتشاف المؤامرة كان بفضل المناضل الليبي سالم شلبك الذي لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة حيث تحرك وأبلغ القيادة بما سمعه من لعموري عندما كان في ضيافته ، لمزيد من التفصيل أنظر : مذكرات علي كافي، مصدر سابق، ص 218.

حاصرهم وألقى عليهم القبض الحرس التونسي وتم تسليمهم إلى الحكومة المؤقتة بطلب منها التي تلقت دعما كليا وسريعا من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[1] .

هذه الحادثة فتحت أزمة سياسية في علاقات جبهة التحرير الوطني مع الحكومة المصرية التي حاولت أن تبعد تهمة تورط أجهزة مخابراتها في انقلاب لعموري، وأرجع مسؤول مخابراتها فتحي الديب في مذكراته أن حملة الاتهامات والإدعاءات التي شنها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على الحكومة المصرية مردها لاكتشاف أجهزته لتورط عبد الحفيظ بوصوف وبن طوبال واتصالهم بمحمد لعموري في القاهرة[2] .

إن استمرار توتر العلاقات بين الحكومة المصرية، وجبهة التحرير الوطني أدى بقيادة هذه الأخيرة إلى نقل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى تونس، وكرد فعل على هذا الإجراء رفضت الحكومة المصرية دعم الحكومة المؤقتة بالأسلحة ولم يقبل الرئيس جمال عبد الناصر مقابلة الوفد الجزائري لمدة تسعة أشهر، رغم تدخل شخصيات مهمة قريبة منه [3] ، ونظرا لأهمية مصر بالنسبة للثورة الجزائرية، فإن قيادة الحكومة المؤقتة حاولت إعادة علاقاتها مع القاهرة، وذلك بإعتماد تكتيك جديد الضغط على القاهرة، تمثل في إستمالة الرأي العام العربي، ضد الحكومة المصرية[4] .

إن أهم نتيجة يمكن الخروج بها من هذا العنصر أن مؤتمر طنجة قد انعقد في خضم أزمة داخلية حادة عرفتها قيادة جبهة التحرير الوطني)والتي تعود بوادرها إلى ما بعد مؤتمر الصومام الذي أفرز مجموعتان متناحرتان، وحول هذا الإنقسام الذي ظهر جاء في شهادة المرحوم بشير خلدون الذي أكد فيها على وجود المجموعتان المتناحرتان ومن ورائهما من ناصر هاته أو تلك يقف أحدهما على حد نقيض من الآخر إذ اعتبر خصوم لعموري أن المؤامرة التي دبرت ضد الحكومة المؤقتة في نوفمبر -1958 حملت في طياتها بذور الخيانة

---

(1) عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1996، ص 113.

(2) فتحي الديب، مصدر سابق، ص 414.

(3) LAKHDAR BEN TOBBAL, OP.CIT, PP 7 - 8.

(4) IBID. P 8.

وعندما اتهم عناصرها بالتعامل مع دولة أجنبية (المخابرات المصرية)، بينما أعتبر الطرف الأخر أن ما قام به لعموري لم يكن سوى محاولة لإعادة تقويم خط سير الثورة التحريرية بعد أن تبين تواطئ قادتها مع العناصر المشبوهة الداخلة عليها في انحرافها وزيغ شديدين عن ميثاقها[1] .

وحسب الطروحات السابقة يمكن أن نضع قضية لعموري في سياق صراع أيديولوجي بين التيار الوطني والتيار التغريبي، ونعتبر أن الثورة الجزائرية ابتداء من سنة 1956 إلى سنة 1960، كانت محل استقطاب شديد وتجاذب ورغبة في الإحتواء من قبل مصر وتونس[2] .

---

[1] في السنوات الأخيرة كان لبعض المجاهدين الذين عايشوا القضية مواقف جريئة أزاحت بعض الغموض وكشفت أبعاد كانت مجهولة مثل المرحوم بشير خلدون الذي يعتبر قضية لعموري حركة تصحيحية قام بها العقداء، بعدما إنحرفت الحكومة المؤقتة عن جادة الصواب، المزيد من التفصيل أنظر : شهادة المجاهد بشير خلدون في الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 227.

[2] جبلي الطاهر، مرجع سابق، ص 163.

2) رد فعل فرنسا بعد مؤتمر طنجة :

أ- موقف فرنسا من قرارات مؤتمر طنجة :

لا يمكن معرفة موقف فرنسا بقدر كافي من مقرارات مؤتمر طنجة إلا بمعرفة سياستها الجديدة التي طبقتها في منطقة المغرب العربي بعد عودة الجينرال شارل ديغول [1] إلى الحكم، الذي أضفى على سياسية حكومته في المنطقة طابعه الخاص، فأنتهج في كل قطر من أقطاره سياسة مغايرة مبنية على "مبدأ فرق تسد" الذي كان هدفه هو كسر البعد التضامني مع الثورة الجزائرية الذي أقرته قرارات مؤتمر طنجة.

إن موقف فرنسا من المؤتمر وما خرج من قرارات قد لخصته الصحافة الاستعمارية بكل وضوح والتي لا تنطق إلا بإيعاز من السلطات الاستعمارية "فمجلة إسيري" وهي الأكثر تطرفا للاستعمار ولسان حاله الرسمي كتبت، تحذر من مما جاء في المؤتمر من قرارات متعلقة بمساعدة الثورة الجزائرية من طرف تونس والمغرب حكومة وشعبا، وهذا التخوف ترجعه لاعتقادها الراسخ أن قادة جبهة التحرير الوطني ليسوا من الطراز الذي يمكن الاستهزاء به لأنه بين أيديهم من الوسائل والعزيمة ما يكفيهم لتحقيق أهدافهم [2].

وحول نفس الموضوع اقترحت المجلة على الحكومة الفرنسية إنتهاج سياسة جديدة في المنطقة « وذلك بالبحث عن الرجال الذين يبنون للمستقبل وينجحون بالنظر إلى المستقبل من أجل انتصارات صغيرة محلية ومن بين هذه الانتصارات المحلية الصغيرة نجد نجاح التعاون الفرنسي المغربي ولكن طنجة قضت على ذلك النجاح وحتمت على فرنسا أن تواجه المغرب العربي برمته لا أن تواجه كل جزء على حدى »[3].

---

[1] شارل ديغول (1890 - 1970) قائد عسكري ورجل دولة فرنسي، مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة، وأبرز قادتها في القرن العشرين، لعب دورا حاسما في انقاذ بلاده مرتين، المرة الأولى إثر هزيمتها العسكرية في بداية الحرب العالمية الثانية، والثانية عند تدهور أحوال الجمهورية الرابعة، تحت تأثير الحرب الفيتنامية الفرنسية (1945 - 1954)، والثورة الجزائرية (1954 - 1962)، أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في جوان 1958، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1969، للمزيد من التفاصيل أنظر الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 675.

[2] المجاهد، "العقلية الفرنسية ومؤتمر طنجة"، عدد 26، 2 جويلية 1958، ص 3.

[3] نفسه، ص 3.

ب- رد فعل فرنسا على عهد ديغول :

لقد تزامن انعقاد مؤتمر طنجة مع عودة الجينرال ديغول إلى الحكم في فرنسا بعد الحركة الإنقلابية التي قادها جينرالات الجيش الفرنسي بالجزائر، بقيادة الجينرال "جاك ماسو" في 13 ماي 1958 [1]، وإن أغلب المتتبعين لتطورات السياسة الفرنسية خلال هذه الفترة كانوا يتوقعون عودة الجينرال ديغول إلى الحكم، وهذا لرغبة أغلب المسؤولين الفرنسيين والرأي العام الفرنسي لعودته، بعد التدهور الكبير الذي أصبحت تعيشه مؤسسات الجمهورية الرابعة، ففي مقال نشره "موريس دوفيرجيه" في جريدة لموند (LE MONDE) بعنوان متى؟ جاء فيه ما يلي :« بعد حديث مع مانديس فرانس وفرنسوا ميتران، لم يعد المهم أن نعرف ماذا إذا كان ديغول سيعود إلى الحكم، لكن المهم أن نعرف في أي وقت وبأي شرط يعود » [2]، وتتضح رغبة الفرنسيين في عودة ديغول بشكل جلي فيما كانت تكتبه مجلة إسبري ذات الميول الاستعمارية -المشار إليها سابقا- مناشدة بصراحة إلى اللجوء إلى الجينرال ديغول[3] .

وعن ظروف عودته إلى الحكم كتب ديغول في مذكراته قائلا :« ... في شهر 1958، أي عشية تمزق الأمة الفاجع، وأمام إضمحلال نظام مسؤول مبدئيا عن الوضع الراهن، فقد اضطر ديغول إلى تسليم زمام مصير البلاد، بعد أن بلغ حينه الأفاق وإنما كان مجردا من أي وسيلة بإستثناء شرعيته... » [4]، أمام هذا الوضع المتدهور استلم ديغول مقاليد الحكم في فرنسا وراح يعمل منذ البداية على إعادة بناء المنظومة السياسية الفرنسية، وذلك بإعلانه عن الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة[5]، وهذا مباشرة بعد قيامه بجولة إلى المستعمرات الفرنسية بإفريقيا، وعرض عليها الاستقلال إما عن طريق اقتراع

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن هذه الحركة التمردية أنظر :

- POUL GERIN, L'ALGERIE DU 13 MAI, 3e EDITION, GALLIMARD, 1958, P 230.

(2) جان لاكتور، ديغول، ترجمة إبراهيم الحلو، دار النهار للنشر، بيروت 1969، ص ص 143 - 144.

(3) نفسه، ص 144.

(4) شارل ديغول، مذكرات الأمل، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، لبنان، 1971، ص 25.

(5) للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر : LEON NOEL, DE GAULLE ET LES DEBUTS DE LA Ve REPUBLIQUE (1958 - 1965) COLLECTION ESPOIR, PARIS, 1976.

للدستور الذي سيطرح في 28 سبتمبر 1958، أو في أي وقت تشاء بعد الانضمام إلى المجموعة الفرنسية الإفريقية، لكن الجزائر لم تحظى بهذا الخيار، وإنما تقرر أن تشترك في الاستفتاء، فالحكومة الفرنسية عندما قررت إجراء الاستفتاء جعلته يدور في الأقاليم الإفريقية الداخلة في الاتحاد الفرنسي حول السؤال التالي :« هل تريد البقاء في الاتحاد أم تريد الاستقلال ؟ » ، أما الجزائر فكان السؤال الموجه هو نفس السؤال في الأقاليم الفرنسية وهو :« هل توافق على الدستور أم لا؟ » ، ومن خلال هذا الاستفتاء يفهم أن ديغول أراد أن يقول للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر وإنما هي مطاردة لأناس خارجين عن القانون[1]، وأن الجزائر جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي.

1- تفعيل السياسة الاستعمارية في الجزائر :

كان هذا التفعيل في وضع سياسة للقضاء على التضامن المغاربي الذي تحقق في مؤتمر طنجة، والعمل على تحقيق التعبئة العامة للشعب الفرنسي من أجل تصعيد الحرب في الجزئر[2] ، فأثناء زيارة ديغول للجزائر أكد لمستقبليه في وهران يوم 6 جوان 1958 من الأوربين أنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية ويكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار، فاعتمد في سياسته تجاه الجزائر بالجمع على وسيلتين هما مضاعفة المجهود الحربي ووضع مشاريع ذات صبغة إجتماعية[3] .

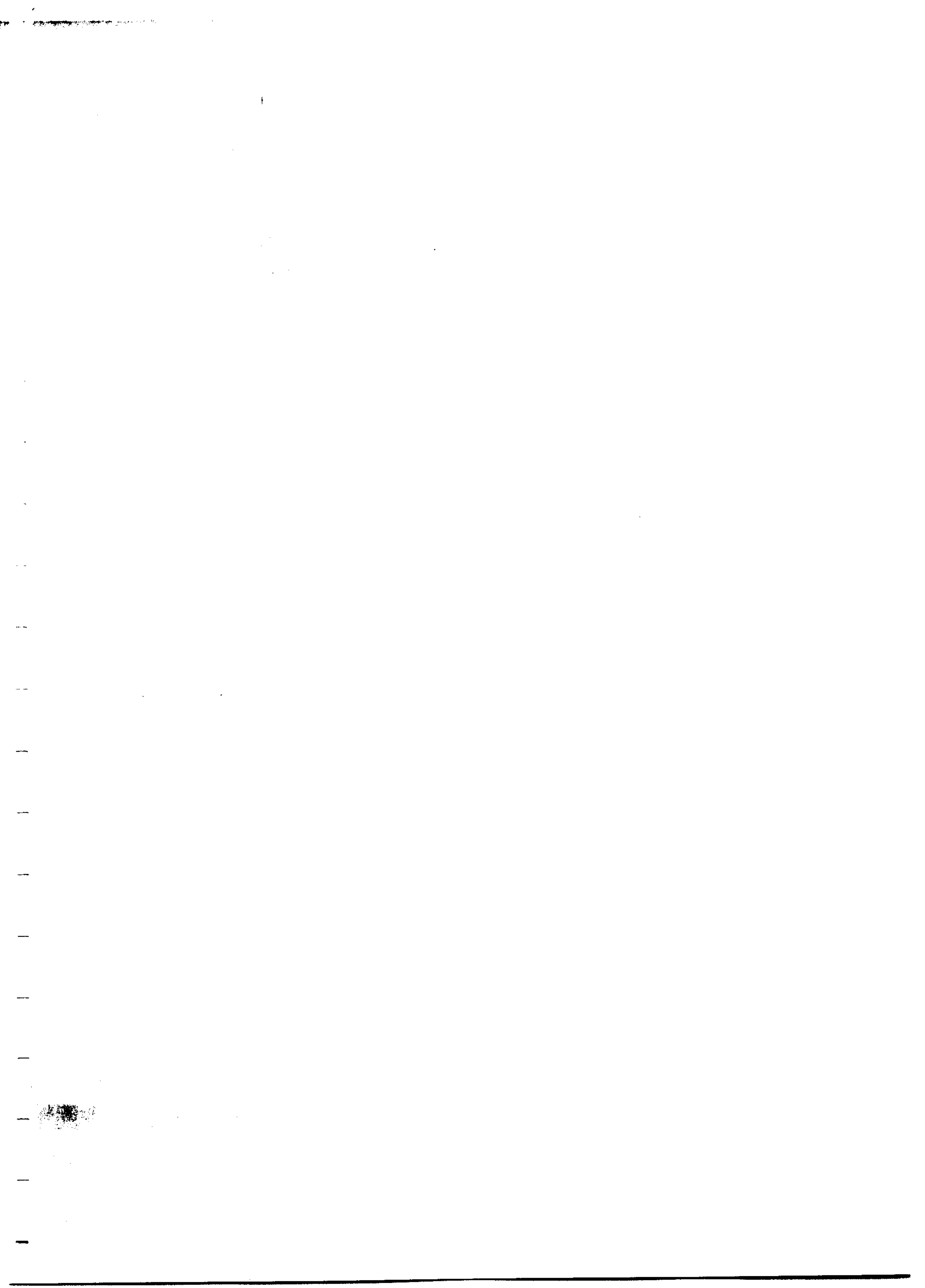
---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 110.

[2] حول تطور الرأي العام الفرنسي اتجاه الثورة الجزائرية، أنظر :

CHARLES ROBERT AGERON, L'EVOLUTION DE L'OPINION PUBLIQUE FRANCAISE FACE A LA GUERRE D'ALGERIE, IN CENTRE NATIONAL D'ETUDES HISTORIQUES COLLOQUE INTERNATIONAL D'ALGER "LE RETENTISSEMENT DE LA REVOLUTION ALGERIENNE", 24 - 28 NOV 1984, ed. ENAL 1985, P P 161 -169.

[3] أزغيدي، مرجع سابق، ص 86.



أ- المشروع العسكري (مشروع شال) :

منذ تولي ديغول الحكم، أسند قيادة القوات الفرنسية إلى الجينرال شال الذي أعد مشروعا جديدا للقضاء على الثورة الجزائرية، ويقوم هذا المشروع أساسا على أن جيش التحرير الوطني مايزال في مرحلته الأولى وأن قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولايات الأخرى، وعلى هذه القاعدة بنت القيادة الفرنسية تخطيطها بأن الولاية الرابعة لن تتدخل في الأمر عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة، وقد سطر الجينرال برنامجه حسب الخطة الثانية، والمتمثلة في :

أولا : تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والولاية الخامسة فجبال الظهرة، وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

ثانيا : تهدئة الولاية الثالثة وأخيرا تهدئة الولاية الثانية[1] .

إلى جانب هذا حاول ديغول جر قادة الثورة في الداخل إلى سياسته الجديدة والمتمثلة في تسليم أنفسهم إلى القوات الفرنسية في إطار ما أعلن عنه يوم 23 أكتوبر 1958، بما سمي "بسلم الشجعان" (PAIX DES BRAVES) ، وكان هدفه زرع الشقاق والخلاف بين قادة الثورة في الداخل والخارج وإرغام الحكومة المؤقتة لتفاوض مع فرنسا من مركز ضعف [2].

ومن خلال هذه الإجراءات القمعية التي أدخلها الجينرال ديغول على المؤسسة العسكرية يمكن استنتاج أن ديغول كان كسابقيه يريد الوصول إلى حل عسكري للقضية الجزائرية بالقضاء عليها ورفض كل تفاوض مع جبهة التحرير الوطني وأصبح يدعو إلى فرض الإدماج [3] .

---

(1) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 176.

(2) M'HAMED YOUSFI. LES OTAGES DE LA LIBERTE. PRESSES DE SERRA GRAPHIC. ROUIBA, ALGERIE, P 39.

(3) محمد الميلي، مرجع سابق، ص 73.

ففي الكثير من المناسبات عبر ديغـول عـن الإدمـاج حيـث صـرح :« بأنـه سيجعل الجزائريين فرنسيين (...) ويعمل على إيجاد جنسية فرنسية واحدة لكل سـكان الجزائـر وفي 4 جويلية 1958 وجه خطابا للجزائريين قائلا سندمج الجزائر تماما في فرنسا [1].

وقد ردت جبهة التحرير الوطني على سياسة ديغول في عـدة مناسـبات، فقـد أدانـت سياسة الإدماج في بلاغ مشترك بين الأقطار الثلاثة أثناء انعقاد ندوة المهدية في جوان 1958، كما رفضت كذلك مشروع الصلح الذي قدمه ديغول في إطار ما سماه "سلم الشجعان" [2].

كمـا حـددت جبهـة التحريـر الوطـني بصفـة قطعيـة شـروطها القائمـة علـى أسـاس الإعتراف بالاستقلال التام للجزائر بدون قيد أو شرط [3] بالإضافـة إلى المشـروع العسـكري فإن ديغول قد عزز ذلك المشروع بمشروع اقتصادي حمل في ظاهره أهدافا اجتماعية لكن في باطنه كان يصب في القضاء على الثورة، وهو مشروع قسنطينة.

ب- مشروع قسنطينة :

أثناء زيارة ديغول إلى الجزائر يوم 3 أكتوبر 1958، ألقى خطابا بمدينة قسنطينة أعلـن فيه عن مشروعه الذي عرف "بمشروع قسنطينة" الذي يمتد مـا بـين 1959 إلى 1963، وهـو مخطط خماسي ، يعتمد هذا المشروع أساسـا علـى الـثروات الباطنيـة للصحـراء الجزائريـة الـتي عـزرت فرنسـا استغلالها لهذه الـثروات منـذ عـام 1957، وذلـك بتخصيـص وزارة للصحـراء وتأسـيس المنظمـة المشـتركة للاسـتغلال الـثروات الصحراويـة

---

(1) شارل ديغول، مرجع سابق، ص25.

(2) المجاهد، "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، عدد 32، 19 نوفمبر 1958، ص ص 6 - 7.

(3) « PLAN DE CONSTANTINE (1958 - 1963), DIRECTION DU PLAN ET DES ETUDES DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMENT EN ALGERIE RAPPORT GENERAL, JUIN 1960, P XIII.

وقـد [1] (L'ORGANISATION COMMUNE DES REGIONS SHARIENES) (O.C.R.S) استغل ديغول هذه الهيئة ذات الطابع الاقتصادي، وحاول في الكثير مـن المناسبات استدراج الدول الإفريقية للإنضمام إلى هذه الهيئة من خلال التلويح لها بعدة مشاريع تشترك فيها هـذه الدول منها : موريطانيا، ومالي، والنيجر، وتـونس، والمغـرب الأقصى لإستغلال الثروات الصحراوية [2] .

وحتى تكثف فرنسا مجال استثماراتها البترولية في الصحـراء الجزائريـة، فـإن ديغـول أصدر قانون البترول (CODE DE PETROL)، الـذي يمنـح امتيـازات واسـعة للشـركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء الجزائرية[3] .

إن جلب الاستثمارات الأوربية الغربية على الخصوص كـان غرضـه سياسـي بدرجـة الأولى وهذا حتى تبدل هذه الدول موقفها مـن فرنسـا في حربهـا ضـد الجزائـر وحـول هـذا القانون كتبت صحيفة النيويورك تايمز (NEW YORK TIMES) في عددهـا الصـادر يـوم 23 نوفمبر 1958 ما يلي :« ... إن هذا القانون خطوة هامة إلى الأمـام في تطـور الصحـراء الـتي يمكـن أن تصبـح منبـع ثـروة منتجـة لا بالنسـبة لفرنسـا فقـط ولكـن بالنسـبة لحلفائهـا وشركائها في العالم » [4] .

---

(1) انشئت هذه المنظمة بعد إصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء، وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957، ويـرى واضعـوا هـذا القـانون الذي جاء في 13 مادة أن الهدف المتوخى من إصدار هذه الهيئة هو العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمنـاطق للجمهوريـة الفرنسية وهي الجزائر ، موريطانيا، السودان، التشاد، النيجر وفيما بعد تونـس والمغـرب، للمزيـد مـن التفـاصيل أنظـر : سلسـلة الملتقيـات "فصل الصحراء الجزئرية في السياسة الاسـتعمارية الفرنسـية"، المركـز الوطـني للدراسـات والبحـث في الحركـة الوطنيـة وثـورة أول نوفمـبر 1954، سنة 1998، ص ص 262 – 263.

(2) HARTMUT ELSEHANS, ECHEC D'UNE STRATEGIE NECOLONIALE, IN CENTRE NATIONAL D'ETUDES HISTORIQUES, LE RETENTISSEMENT DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, OP.CIT. P 295.

(3) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

- GEORGES AUDARD, UNION FRANCAIS, RENE GULLIARD, PARIS, 1958, P P 135 - 145.

(4) الغالي العربي : "السياسة الفرنسية لفصـل الصحـراء وردود الفعـل الوطنيـة والدوليـة"، سلسـلة الملتقيـات، فصـل الصحـراء في السياسـة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 263.

2- تغيير السياسة المنتهجة مع تونس والمغرب :

بعد أن وطد ديغول سلطته، وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والغربي حول سياسته في المغرب العربي بدأ في وضع عدة مشاريع موضع التنفيذ لضرب التضامن المغاربي الذي أكده في مؤتمر طنجة، والذي أكسب الثورة الجزائرية مزيدا من تضامن شعوب المغرب العربي معها فالمؤتمر بما تركه من صدى إعلامي واسع، أصبح هاجسا يهدد المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي [1].

على ضوء الظروف المستجدة في المنطقة أدرك ديغول أن الاستمرار بتطبيق نفس السياسة المنتهجة مع تونس والمغرب، يؤدي إلى وقوع أزمة بين فرنسا ودول المنطقة الأمر الذي جعل ديغول يغير سياسته مع تونس والمغرب، فالسياسة الفرنسية في المنطقة كانت قائم على التلويح بإعادة الاستعمار في تونس والمغرب وعدم احترام استقلال البلدين[2] .

كما عمل ديغول كذلك على إقامة علاقات جديدة مع تونس والمغرب مبنية على أساس احترام استقلال البلدين قانونيا وعمليا، حيث أسرع إلى توجيه رسالتين، الأولى إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، أكد له فيها على ضرورة تسوية المشاكل العالقة بين تونس وفرنسا [3] .

أما الرسالة الثانية فقد وجهها إلى ملك المغرب محمد الخامس أكد له فيها على عزمه في إقامة وتنمية علاقات تعكس الصداقة بين الشعبين ومع الحكومة المغربية [4] ، فالملاحظة التي يمكن استنتاجها أن لهجة الرسالة الأولى تختلف عن الرسالة الثانية فبينما اتسمت إحداهما بلهجة تنم عن الرغبة في التقرب كانت الأخرى تنم عن التعالي وكان من الواضح

---

(1) عن الصدى الإعلامي للمؤتمر أنظر الفصل الثالث.

(2) في عهد الجمهورية الرابعة هددت الإدراة الفرنسية كل من تونس والمغرب بإعادة الاستعمار في حالة ما بقيت الدولتين تتسامحان مع فرق جيش التحرير الوطني، وأصدرت أوامر بملاحقة ومتابعة فرق جيش التحرير الوطني على الأراضي التونسية والمغربية، ففي 1 سبتمبر 1957، أمر وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس"، قواته بإجتياز الحدود التونسية في إطار ما أطلق عليه حق المتابعة، لمزيد من التفصيل أنظر : يحي بوعزيز ، مرجع سابق، ص 224.

(3) MAURICES VAISSE ET CHANTAL MORELLE, « LES RELATIONS FRANCO - TUNISIENNES , OP.CIT, PP 341 - 380 .

(4) عبد الحميد مهري، "من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة"، مصدر سابق، ص 4.

أن اختلاف الأسلوب يهدف إلى القضاء على بذور التقارب الذي يمكن أن يحدث بين تونس والمغرب حول تصفية القواعد الفرنسية [1] ، وهو أحد القرارات التي خرج بها مؤتمر طنجة، فقد استغل ديغول هذا المطلب وجر النظامين إلى مفاوضات أفرغت المطلب من محتواه فلم ينتظر ديغول طويلا حول مطلب تونس والمغرب القاضي بجلاء القوات الفرنسية، حيث في السابع من شهر جوان تم البدأ في تنفيذ الاتفاقيات التي تما اقتراحها منذ 3 جوان على رئيس البلدين والتي تنسحب الجيوش الفرنسية بموجبها من أقاليمها باستثناء مرفأ بنزرت في تونس ومدن مكناس، ومراكش وأغادير ومرفأ ليوتي، والقنيطرة بالمغرب الأقصى [2] .

وبهذه السياسة الجديدة استطاعت الديبلوماسية الفرنسية أن تؤجل انسحاب فرنسا من القاعدة الاستراتيجية من بنزرت، أما في المغرب فالجلاء كان مجرد إعادة انتشار تكتيكي بعد مؤتمر طنجة، وحول هذا الموضوع جاء في كتاب المؤرخ محمد حربي ما يلي :« أن تحركات فرق الجيش الفرنسي في المغرب كانت تجري عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، وكان غرضها هو الحشد المكثف الكافي لإرضاء الأوساط الرسمية في المغرب وإحداث حملة دعائية على نجاح الجلاء [3] .

1- إثارة المشاكل الحدودية :

استغلت فرنسا مطامح النظامين التونسي والمغربي في الحصول على مكاسب ترابية على حساب الأراضي الجزائرية (الحدود المتاخمة للدولتين)، قبل بلوغ الجزائر إلى الاستقلال، حيث شكلت عدة لجان للحدود في كلا الدولتين وكان غرضها الدخول مع فرنسا في مفاوضات حول الحدود الجزائرية مع الجارتين [4] .

بالنسبة للمغرب فإن مجلس وزرائه، وبإقتراح من السيد أحمد بلفريج وزير الشؤون الخارجية قرر إنشاء لجنة في 2 مارس -1958 وكانت تأمل في عقد اتفاق مع الحكومة

---

[1] محمد الميلي، مرجع سابق، ص 73.

[2] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 62.

[3] MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ...., OP.CIT, P 434.

[4] GEORGES ANDRAD, OP.CIT, P 229.

الفرنسية وجرت بينها عدة اجتماعات منتظمة في باريس كما في الرباط، وقد عبر وزير داخلية المغرب آنذاك أن المشاكل الفرنسية المغربية مصدرها عدم ضبط الحدود[1]، ونفس الرغبة كانت عند النظام التونسي الذي أصبح هو الآخر يطمح في كسب بعض الأقاليم الجزائرية المتاخمة للحدود التونسية خاصة بعدما تم اكتشاف البترول في الجزائر، وعن المطامح التونسية كتب الجينرال ديغول في مذكراته قائلا :« إن قضية الجلاء من مرفأ بيزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي، فقد كان همه منصرفا بشكل خاص إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية وقد كانت حجة الحبيب بورقيبة حول هذه المطالب أن تخطيط الحدود بين الصحراء وجنوب تونس قد تم قديما بشكل مبهم وقابل للجدل » [2] .

إن قبول فرنسا للتفاوض حول الحدود مع تونس والمغرب، لم تكن سوى مناورة أجاد لعبها ديغول، وهذا لإبعاد الدولتين عن كل تضامن مع الثورة الجزائرية، وجعلهما تدخلان في صراع مباشر مع جبهة التحرير الوطني، التي كانت ترى أن تسوية المشاكل الحدودية مع البلدين لا تتم إلا بعد أن تحقق الجزائر استقلالها التام، والدليل على أن فرنسا استعملت المفاوضات حول الحدود بغرض إبعاد التقارب الذي حدث في مؤتمر طنجة بين تونس والمغرب لمساعدة الثورة التحريرية، ما جاء في مذكرات ديغول، حيث وضح بكل صراحة سياسته حول الوحدة الترابية للجزائر قائلا :« إن تنمية تنقيبا عن البترول في الصحراء واستثمارنا له، سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الأخرين، أرضا تعود في وضعنا الحالي إلى الجزائر » [3] .

---

(1) MOHAMED HARBI, OP.CIT, P 433.

(2) شارل ديغول، المصدر السابق ، ص 114.

(3) شارل ديغول، مصدر سابق، ص 114.

2- التلويح بالتعاون الاقتصادي :

بالإضافة إلى هذا فـإن ديغـول أصبـح يدعـو إلى إشـراك الدولتـين في بعـض المشـاريع الاقتصادية، ففرنسا كانت تدرك جيدا أهمية التنمية الاقتصادية لدولتين حديثتا النشأة ومدى اختلاف النظامين في تصورهما لشكل هذه التنمية[1] ، وكان غرض فرنسا من عرضهـا هـذه المشاريع الاقتصادية على البلدين، هو ربطها مع فرنسـا بمصالح اقتصادية، وبالتـالي تسـتطيع فرنسا أن تبعد البلدين عن كل تقارب وتضامن مع الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار عرضت فرنسا على تونس والمغرب الدخـول في المنظمـة المشـتركة لإسـتغلال الأراضـي الصحراويـة (O.C.R.S)، وضمن هذه الاستراتيجية استطاع ديغول جر تونس إلى إبرام اتفاقية مع إحدى الشركات البترولية الفرنسية تسمح بموجبها تونس لهـذه الشـركة تمريـر أنبـوب البـترول مـن حقل أيجلي بالصحراء الجزائرية عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخـيرة، بغـرض تصديـره، وهذه الإتفاقية كانت محل احتجاج ومعارضة شديدة من طرف جبهـة التحريـر الوطـني الـتي اعتبرتها خرقا لمقرارات مؤتمر طنجة[2] .

لقد تم عرض هذا المشروع على المغرب ثم ليبيا مـن قبـل، لكنهمـا رفضـا ذلكجملة وتفصيلا بحجة أنه يتناقض وروح التضامن مع الثورة الجزائرية وحدة المغـرب العربـي الـتي تم إقرارها في مؤتمر طنجة، وفي هذا الإطار يرى البعض أن موقف تونس والمغرب من المشروع الفرنسي الخاص بالإنضمام إلى المنظمة المشتركة للاستغلال الثروات الصحراوية (O.C.R.S) فقد أظهر في بداية الأمر تأييدا وموافقة ضمنية للمشروع مع أمل تلبية بعض مطالب الدولتين الترابية في الصحراء الجزائرية لكن تحت تأثير الانتصارات الديبلوماسية التي حققتهـا الحكومـة

---

[1] أثناء جلسات مؤتمر طنجة التي خصصت لبحث مسألة الوحدة المغاربية، طرحت مشكلة التنمية الاقتصادية، و خلال هذه الجلسات ظهر تباين واختلاف واضح حول الطرق التنموية لكل بلد لمزيد من التفصيل أنظر الفصل الثالث.

[2] حـول احتجاج جبهـة التحرير الوطني على هذه الاتفاقية أنظر : المقال الافتتاحـي تحت عنوان "الخبز المسموم"، المجـاهد، عـدد 27، يوم 22 جويلية 1958، ص ص 1 – 5.



المؤقتة في المحافل الدولية وبصفة خاصة إرغام فرنسا على الدخول في مفاوضات علنية معها أظهر أنهما غير مستعجلتين على هذه المطالب[1] .

وبفضل هذان العاملان الاقتصادي والسياسي استطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تقضي على هذا التقارب المغاربي، حيث سرعان ما توترت العلاقات الجزائرية التونسية بعد إمضائها لاتفاق أنبوب حقل إيجلي وتأزمت علاقات الجزائر مع المغرب مرة أخرى وكان مصدر ذلك قضية الحدود، حيث قامت عدة اشتباكات على الحدود المغربية وبناء على شهادة المجاهد عبد الغني عقبي التي جاء فيها ما يلي :« أن الأطماع التوسعية المغربية بدأت بالتواطئ مع فرنسا حيث قام علال الفاسي مدعوما بفرق الجيش المغربي وحزب الاستقلال بالقيام باشتباكات مع جيش التحرير الوطني، وبدأ المغاربة يطالبون بثلث القطر الجزائري » [2] ويؤكد هذه الحقيقة كذلك السيد عبد الحميد مهري الذي أكد بدوره أن صدامات مؤسفة وقعت في الحدود الجزائرية – المغربية خلال شهر أوت 1958 وكان سببها طرح موضوع الحدود من جديد [3] الذي تم الفصل فيه في مؤتمر طنجة، كما تمت الإشارة إليه سابقا.

بالإضافة إلى هذه الخلفيات هناك أسباب كامنة في طبيعة النظامين التونسي والمغربي وقد سبقت الإشارة منذ البداية إلى أن وحدة المغرب العربي المنشودة في مؤتمر طنجة لم تكن سوى خطة اتفق النظامان على حبكها لاحتواء الثورة الجزائرية وإبعادها عن التأثير القومي العربي، ويظهر هذا في نوايا البلدين في تحقيق الأهداف التالية :

---

(1) HENRI ALLEG ET (AUTRES), DES COMPLOTS DU 13 MAI A L'INDEPENDANCE UN ETAT VIENT AU MONDE, TEMPS ACTUELS, TOME 3, PARIS 1981, P 352.

(2) شهادة المجاهد عبد الغنى عقبي (المدعو سي عمار)، ضابط بالولاية الخامسة التاريخية، مسجلة في الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، أيام 18 – 19 جوان 1996، ولاية النعامة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1998.

(3) عبد الحميد مهري، من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة، مصدر سابق، ص 4.

فمن جانب تونس كانت تعمل على ما يلي :

1. تشجيع وخلق تيار قريب من التوجهات النظام البورقيبي داخل قيادة جبهة التحرير الوطني، وظهر هذا بشكل واضح أثناء جلسات مؤتمر طنجة وتكرر في ندوة المهدية عند مناقشة التوصية المتعلقة بإنشاء حكومة جزائرية التي أوصى بها مؤتمر طنجة، حيث طلب الوفد التونسي من جبهة التحرير الوطني على ضرورة استشارته بخصوص الأشخاص الذين سيشكلون طاقم الحكومة المؤقتة.

2. الضغط على جبهة التحرير الوطني لقبول مخطط بورقيبة الذي يهدف إلى التفاوض مع فرنسا داخل إطار التقارب الفرنسي الشمال الإفريقي (أي قبول الاستقلال المشروط).

3. إبعاد الثورة الجزائرية عن التأثير القومي العربي.

أما المغرب فإن أهدافه، فقد تجلت في استغلال المؤتمر بمحاولة الحصول على مكاسب ترابية عل حساب جيرانه (الجزائر، الصحراء الغربية، موريطانيا) قبل وصولها إلى الاستقلال حيث حاول المغرب إصدار توصية حول تسوية المشاكل الحدود الجزائرية المغربية لكن وفد جبهة التحرير الوطني حسم هذا المشكل مهددا بالإنسحاب من المؤتمر إذا حاول المغرب إثارة هذا المشكل وأقنع الوفدين بأن يكفا عن التفاوض مع فرنسا حول الحدود وأكد بصفة قطعية أن تسوية المشاكل الحدودية لا يكون إلا مع الحكومة الجزائرية المستقلة.

في الوقت نفسه استطاع المغرب أن يصدر توصية، توصي بإلحاق موريطانيا بالمغرب مباشرة بعد استقلالها، وهذا ينم عن نوايا المغرب التوسعية كذلك.

أما عن الظروف المستجدة التي أعقبت المؤتمر، وكانت سببا مباشرا في تعطيل تطبيق قراراته، تمثلت في سياسة فرنسا الجديدة في منطقة المغرب العربي بعد عودة ديغول إلى الحكم، والتي أثرت على مناقشة هذا القرارات ندوة المهدية، حيث أظهر فيها شركاء جبهة التحرير الوطني تراجعا في تطبيق قرارات المؤتمر وبفضل هذه السياسة استطاع ديغول ضرب

قرارات طنجة من خلال استعمال المناورة المبنية على مبدأ فرق تسد وذلك بإستعمال قرارات المؤتمر نفسها والمتمثلة فيما يلي :

1. قبل التفاوض حول مطلب الجلاء القوات الفرنسية من البلدين وفق برنامج محدد حيث استطاع أن يؤجل جلاء الجيوش الفرنسية من القواعد الاستراتيجية الهامة من البلدين.

2. إنشاء لجان مشتركة لتسوية الحدود مع تونس والمغرب وهذا تلويح للبلدين بالإستفادة من مكاسب ترابية قبل بلوغ الجزائر استقلالها وبذلك استطاع أن يثير المشكل الحدودي من جديد وسبب توترا شديدا في علاقة جبهة التحرير الوطني مع المغرب خاصة في شهر أوت 1958.

3. دعوة البلدين إلى إقامة تعاون اقتصادي مع فرنسا والانضمام إلى المنظمة المشتركة للاستغلال الصحراء (O.C.R.S)، وفي هذا الإطار استطاع ديغول جر تونس إلى إبرام إتفاقية اقتصادية مع الشركة البترولية الفرنسية بخصوص نقل البترول من حقل إيجلي عبر التراب التونسي مما رأت فيه جبهة التحرير الوطني عملا مناقضا لقرارات طنجة، وأدت هذه الاتفاقية إلى توتر العلاقات بين تونس وجبهة التحرير الوطني.

ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت في عدم تطبيق قرارات مؤتمر طنجة هي الظروف الداخلية التي عرفتها مجموع أقطار المغرب العربي الثلاثة في ذلك الظرف بالذات، حيث شهد المغرب أزمة داخلية داخل جهازه التنفيذي مصدره الصراع الإيديولوجي الذي ظهر في صفوف حزب الاستقلال بين علال الفاسي زعيم تيار المحافظ داخل الحزب، والمهدي بن بركة زعيم التيار اليساري الذي انشق عن حزب الاستقلال وأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (U.N.F.P) .

أما الثورة الجزائرية فقد عرفت هي الأخرى خلال هذه المرحلة أزمة داخل مؤسساتها الثورية في البداية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وبعض قيادة الولايات في

الداخل خاصة مع قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، ثم انتقل هذا الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهؤلاء القادة وكانت نهايته بالقضية الشهيرة والمعروفة "بقضية لعموري" التي كان لها تأثير سلبي على مصداقية أجهزة الثورة (الحكومة المؤقتة) وسببت توترا في العلاقات بين جبهة التحرير الوطني مع الحكومة المصرية.

بالنسبة لتونس فهي الأخرى شهدت تدهورا لأوضاعها الداخلية نتيجة لمعارضة صالح بن يوسف لنظام بورقيبة، وارتباط هذه المعارضة بعلاقاتها مع الثورة الجزائرية منذ إنطلاقها، وتأثير هذه الأخيرة على تونس بسبب التواجد المكثف لفرق جيش التحرير الوطني فوق أراضيها، الأمر الذي أدى بالسلطات العسكرية الفرنسية إلى ممارسة عدة ضغوطات على تونس بالنظر إلى هذه المصاعب الحزبية والسياسية والعسكرية والديبلوماسية التي عرفتها أقطار المغرب العربي الثلاثة، فإن البعض يعتبر مؤتمر طنجة هو محاولة لصرف الأنظار عن هذه المصاعب.

هذه تقريبا أهم الأسباب التي أعاقت تطبيق قرارات مؤتمر طنجة، لكن برغم هذه العراقيل، فإن جبهة التحرير الوطني قد استفادت من المؤتمر على أكثر من صعيد لصالح قضيتها، وهذا نظرا لتحضيرها الجيد له، وقد استطاعت كذلك أن تحقق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1. إصدار توصية بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتهيئة الرأي العام الدولي والعربي للإعتراف بها، حيث يرى البعض أن هذه التوصية التي أصدرها مؤتمر طنجة كانت ضرورية لعدة أسباب خاصة وأن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة غير معلنة تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية، والضغط عليها لإجبارها على الاعتدال في مطالبها، وربما كان هذا الهاجس من أجل قطع الطريق أمام كل المناورات.

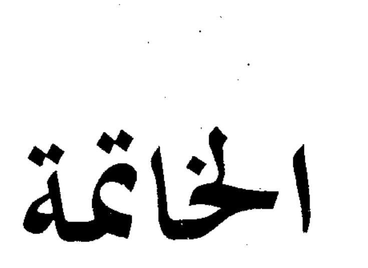


2. حسم موقف الجزائر من المشكل الحدودي بين جيرانها المغاربة والتونسيين على أساس أن تسوية هذا المشكل لا تتم إلا مع الحكومة الجزائرية المستقلة، وفي الوقت نفسه أكدت بصفة تحذيرية للبلدين مغبة التفاوض مع فرنسا حول الحدود.

3. خلقت تيار شعبي مغاربي متضامن مع الثورة التحريرية ومساندا لجلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب.

4. تعزيز مكانة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في تونس والمغرب.

أكدت جبهة التحرير الوطني بصفة نهائية أنها هي الممثل الشرعي والوحيد والرسمي للشعب الجزائري، وهذا بعد المحاولات المتعثرة التي قامت بها الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) (M.N.A) لإنشاء تنظيم لها في تونس والمغرب وتمت تصفيتها في المهد قبل أن تتمكن من الوقوف على قدميها .


الخاتمة

* الخاتمـة :

كتقييم أخير لهذا البحث المتواضع - والذي دون شك لا يخلو من النقائص -، لكـن هذا لا يمنع من استخلاص بعض النتائج منه، التي تنير الطريق أمام الباحثين إلى بعض المسـائل التي مازالت لم تأخذ حظها من الدراسة والتمحيص.

فأهمية موضوع مؤتمر طنجة، تبرز في كونه حدثا مغاربيا جاء في ظـرف كـان لا بـد أن يكون فيه إجماع مغاربي لإيجاد حلول للمشاكل المتشابكة والمشتركة، التي كانت تعيشـها الأقطار الثلاثة للمغرب العربي وعلى رأس هذه المشاكل تأتي القضية الجزائرية.

من جهة أخرى أعتبر المؤتمر من طرف العديد من الباحثين، على أنه محاولة من طرف تونس (على وجه الخصوص والمغرب الأقصى لإحتواء الثـورة الجزائريـة وإبعادهـا عـن التيـار الناصري وعن مشروع الوحـدة العربيـة الشـاملة، لذلـك كـان مؤتمـر طنجـة فرصـة لتونـس والمغرب الأقصى لفرض بديل مناقض لمشروع الوحدة العربية، وتمثل هذا المشروع في الإتحاد المغاربي، الذي أقره مؤتمر طنجـة في إحـدى قراراتـه علـى إعتمـاد صيغـة الشـكل الفيـدرالي لتحقيق وحدة المغرب العربي.

هـذه الخلفيـات كـانت سـببا مباشـرا في تعطيـل تنفيـذ قـرارات المؤتمـر إلا في بعــض الإستثناءات المحدودة، كالتوصية المتعلقة بإنشاء حكومـة جزائريـة مؤقتـة الـتي علـى إثرهـا تم الإعلان عنها في شهر سبتمبر عام 1958، والجلاء الجزئي لبعض القوات الفرنسية من تونـس والمغرب الأقصى، أما القرارات الأخرى فلم تجد طريقها إلى التنفيذ.

أما مسألة الوحدة بين أقطار المغرب العربي، الـتي دعـى إليهـا مؤتمـر طنجـة، لم تـولى بالإهتمام من طرف الشركاء المغاربة، حيث إكتفـوا أثنـاء جلسـاته بتحديـد شـكل الوحـدة بإعتماد صيغة الإتحاد الفيدرالي، وإقتراح إنشاء هيئات تنفيذية (مجلس إستشاري وكتابة دائمة للمؤتمر)، دون مناقشة الوسائل العملية لتحقيق هذا الإتحاد، ويتأكد هـذا أثنـاء نـدوة المهديـة حيث لم يتوصل الأطراف الثلاثة حتى إلى تعيين أعضاء الهيئات التنفيذيـة الـتي أوصـى المؤتمـر بتشكيلها، الأمر الذي يفتح المجال إلى تأكيد تلك الخلفيات الـتي كـانت وراء إنعقـاد المؤتمـر، والتي أشرنا إليها سابقا.

في الأخير يمكن القول أن وحدة المغرب العربي لا يمكنها أن تتحقق بأي شكل من الأشكال إذا لم تبتعد عن التوظيف السياسي الظرفي وتجاوز حكام المنطقة لسياسات القطرية الضيقة وضرورة إنفتاح الأنظمة الحاكمة في أقطار المغرب العربي على المفاهيم الجديدة للنظام العالمي الجديد بما يقتضيه من تكتلات سياسية ، إقتصادية وعسكرية.

إن القيمة التاريخية لدراسة مؤتمر طنجة في تصوري في خاتمة هذه المحاولة تكمن في إمكانية إعتباره من بين أهم الفرص الضائعة في مسيرة التوجه الوحدوي المغاربي الطويلة والتي إستلهمت جذورها، من تجارب تاريخية مشتركة بعيدة تجسدت على إمتداد عقود النصف الأول من القرن العشرين خلال المعركة المصيرية التي خاضتها حركات التحرر الوطنية في المغرب العربي.

الملاحق



الملحق رقم (01)

بيان فاتح نوفمبر 1954 [1]

«أيها الشعب الجزائري،

«أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

«أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بان نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الاساسية، التي دفتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

«فنحن نعتبر، قبل كل شيء، أن الحركة الوطنية- بعد مراحل من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية- في الواقع- هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا مذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخر الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الاحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الاحداث، الامر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه انه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

(1) المرجع: وزارة الإعلام و الثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) الجزائر، ش، و، ن، ت، 1979.

إن المرحلة خطيرة!

«أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة، أن يمنح أدنى حرية.

«ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم:
جبهة التحرير الوطني

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

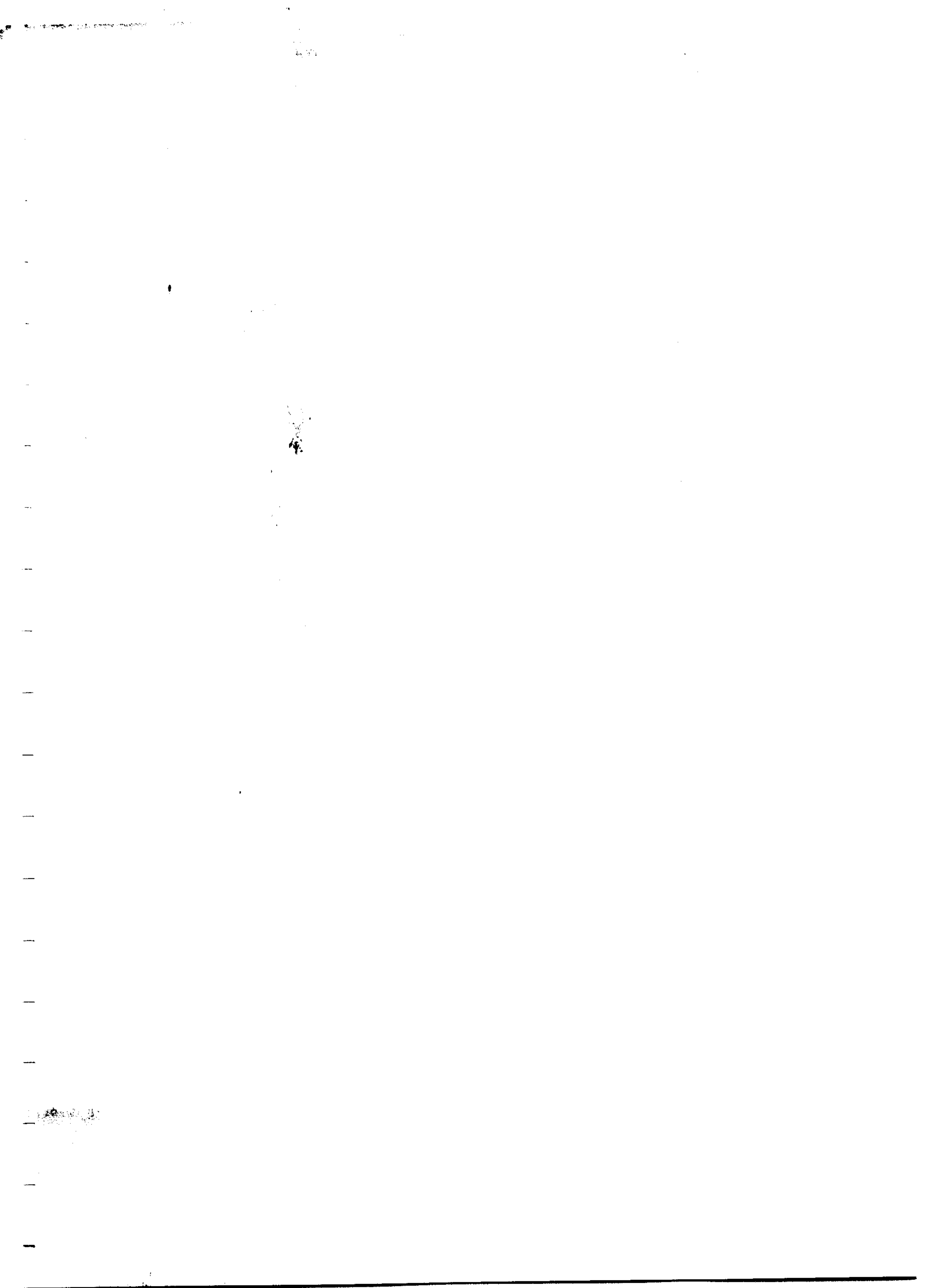
1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.



الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية.

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح :

«انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

«إن جبهة التحرير الوطني، لكي حقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل خلفائنا الطبيعيين.

«إن هذه مهمة شاقة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية». وحقيقية أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

«وفي الأخير وتماشيا للتاويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

.../...



وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت او اقتصادية، والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الامر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الاصلية ويعتبرون بذلك كاجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

«أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته؛ إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

«أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

.../...



الملحق رقم (02): خطب الإفتتاح لممثلي الوفود في مؤتمر طنجة [1]

السيد عبد الحميد مهري - ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية (خطاب في الإفتتاح).

بسم الله الرحمان الرحيم

سادتي،

باسم جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثلة لإرادة الشعب الجزائري المكافح أحيي وفود الأقطار الشقيقة التي جمعها هذا المؤتمر التاريخي، مؤتمر وحدة المغرب العربي على مثل سامية تتصل بقانون الرسالة التي اضطلعت شعوبنا بها وكافحت من أجلها عشرات السنين وهي تحرير المغرب العربي من الإستعمار وتحقيق الوحدة بين أقطاره الثلاثة وتمكينه في المساهمة لتحقيق الرفاهية لسكان أقطاره وحفظ سلامة العالم وأن الوفد الجزائري لشاعر كل الشعور بأهمية هذا المؤتمر وبالمسؤولية التي ستحملها بحضوره وهو مطمئن كل الإطمئنان إلى أن نتائج هذه المناقشة الأخوية الواسعة ستكون نقطة تحول في تاريخ المغرب الحديث.

إن الوفد الجزائري يمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة منذ ما يقرب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية والإستقلال ولكن الإستعمار الفرنسي الذي يحاول الإبقاء على نظام إستعباد الشعوب واستغلالها، تسانده في هذه الحرب مع الأسف بالمال والسلاح دول عظمى كان المفروض عليها بحكم تقاليدها العريقة ومكانتها الدولية أن تكون نصيرة للحرية في كل مكان وحرمة السلام في العالم.

ومع هذا فإن الحرب القائمة الآن في الجزائر لا تهم الجزائر وحدها ولكنها في الواقع هي معركة تحرير المغرب العربي كله قدر لها أن تتواصل في قطر من أقطاره.

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي ليعد حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الإستعمار الفرنسي يواجه فيها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة والمرحلة التي سيواجه فيها المغرب العربي الموحد الكتلة المتراصة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية لأنفسهم كما يريدون الحرية لغيرهم من الإنسانية جمعاء.

إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لإتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص في الجزائر من الإستعمار الفرنسي وهي أيضا ضرورية للقضاء على ما تبقى من مظاهر السيطرة الإستعمارية في الأقطار الشقيقة التي تحصلت بفضل كفاحها على حريتها وإستقلالها. وما زلنا مقدمين على تحقيق هذه الوحدة ونحن في غمرة الكفاح، فانها ستكون إن شاء الله وحدة دائمة ومثمرة.

إننا نخطئ، إذا تناولنا وحدة المغرب العربي من وجهة الحاضر فقط كما نخطئ، إذا تناولناها من وجهة المستقبل دون ربطها بحقائق الحاضر مهما كانت هذه الحقائق مجحفة. غير أن السرعة التي يمتاز بها سير التاريخ في هذا العصر تجعل من الصعب التمييز بين الماضي والحاضر. ولهذا فإنه يمكننا أن نخرج من هذا المؤتمر المبارك بقرارات عملية لتحقيق وحدة المغرب العربي دون أن نكون خائفين من الوحدة.

إسمحوا لي أيها السادة أن أختم كلمتي بتوجيه التحية والإحترام إلى جلالة الملك سيدي محمد الخامس عاهل المملكة الشريفة المغربية وإلى فخامة الرئيس السيد لحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية فبفضل توجيهاتهما الحكيمة وبفضل إهتمامهما بهذا المؤتمر أمكن لنا أن نلتقي اليوم على هذا الصعيد الأخوي وننظر للمستقبل بعين الإطمئنان والسلام عليكم ورحمة الله.

---

(1) المصدر: المجاهد، عدد 23، يوم 7 ماي 1958، ص 8-7

السيد أحمد بالافريج- ممثل المغرب (خطاب في الإفتتاح):

تعرضت حركتنا لمقاومة منسقة من طرف الإستعمار فكلما تقاربت أهدافنا وتجاوبت طرق العمل لتحرير بلادنا وجد الإستعمار خطته لمقاومة حركتنا فكانت امالنا والامنا واحدة وكل ذلك من الأسباب التي جعلت أفكارنا تتقارب وحركتنا تأخذ طابعها المتقارب المتجاوب وحينما توحدت أهدافنا الإستقلالية في هذه الأقطار كان أول ما فكرت فيه إقامة ميثاق يوحد أهدافنا الرئيسيه على أن تعمل كل حركة حسب الظروف المحيطة بها وحسب الوسائل التي تملكها للتحصل على إستقلال القطر الذي تنتسب إليه وكل أخ يأخذ بيد أخيه كما ورد في نفس الميثاق.

والان وقد تحررت تونس والمغرب وبقيت الجزائر تكافح كفاحا مجيدا في سبيل الهدف المشترك وجب على القطرين معا أن يساعداها على الوصول إلى تحقيق إستقلالها حتى يتحقق إستقلال هذا المغرب العربي بأجمعه. ووحدة الشمال الافريقي الذي يجتمع هذا المؤتمر لإقرارها هي حلقة في مجموعة الدول العربية لأن بلادنا تكون الجناح الأيسر من بلاد العروبة وسيعزز هذا الجناح بوحدة البلاد العربية المكافحة في سبيل التحرر.

ان بلادنا مقبلة على عمل عظيم لإستكمال تحريرها من الإستعمار فلا بد لنا أن نوحد جهودها لنستطيع مجابهة الإستعمار .

السيد الباهي الأدغم- ممثل تونس(خطاب في الإفتتاح):

أيها السادة لهذا المؤتمر إمكانيات كثيرة إذ جمع بين حركات تحريرية متمثلة قوية مناضلة تعبر عن عزم شعوبنا على توحيد المغرب العربي. ولهذا المؤتمر وسائل فعالة(فحكوماته مستقلة تدافع عن مقرراته في المحافل الدولية ولأقوالها وأفعالها صدى في العالم) (وشعوب تعد بالملايين لها بأس وقوة وتجارب في الكفاح) لها ماضي قريب في النضال قد مارست الإستعمار وسبرت غوره وأطلعت على ظاهره وخفاياه وقد هداها الكفاح إلى معرفة مشاكلها وتقدير إمكانياتها. إذن فالنتائج الإيجابية التي يحتم علينا الوصول إليها رهينة عزمتنا وإخلاصنا وتفهمنا للواقع. فكان من الضروري وضع المعضلات من مشاكلنا الكبرى وضعها الواقعي وفي نصابها الحقيقي بكل وضوح وهي كما لا يخفاكم متداخلة ومتشعبة وقد توفقنا لتحديد جدول أعمال يحتوي على مشاكلنا الحيوية المستعجلة وهي وإن جزأناها تكون ضربا من الوحدة لما يربط بين تلك الأجزاء ربطا واقعيا محسوسا رغم المظاهر المتنوعة. ففي الجزائر شعب يعني وحرب إستعمارية ترمي إلى السيطرة عليه أو إبادته وفي البعض الآخر من أقطارنا رواسب إستعمارية متعددة وقوات أجنبية مرابطة وتنازل نفوذ في بعض الميادين وضغط إقتصادي ومالي ناتج عن الروابط الإستعمارية الإقتصادية السابقة. إذن في المغرب العربي وضع فاسد حان تحريره باستخدام الوسائل الناجعة لتلك الغاية. وباهتداء إلى إيجاد حلول تقتبس من الواقع وترتكز عليه.

وإن كنا لا نريد إتخاذ قرارات عدوانية ضد أي كان فإننا نعتقد أن الوقت قد حان ليتخذ المسؤولون الحقيقيون على السلم في العالم مسؤولياتهم كاملة تجاه نوايانا وأهدافنا المشروعة.

إن الحل أن نعمم الحكمة في ميدان الملابسات الدولية فلا يمكن أن نهمل النتائج الملموسة التي تحصلت عليها بعض أقطار المغرب بواقعية الحق ومناصرة دولية ثابتة. هذه المناصرة يتحتم إستخدامها لإجتياز المرحلة الحاسمة في سبيل تحرير الجزائر على أنه لا ينبغي أن يؤول بنا مرعاة المناصرات الخارجية إلى الإطمئنان وحسن الظن بمن ساندوا بصفة سافرة أو مقنعة في إعانة الطغيان الإستعماري وحرب ترمي إلى إبادة شعب شقيق حتى ولو كانت تلك المساندة بالسكوت عن الإجرام. وفي الإطمئنان أيضا مغالطة خطيرة لها مفعولها بالنسبة لشعوبنا ولبقية العالم أيضا. فكيف ينكر أيها السادة المسؤول السياسي في هذا العصر ما ستؤول إليه الحيرة والقنوط في شعوب تئن تحت الحديد والنار بينما تردد قادتها ثقتهم في القيم وترجيح الرشد والعدالة. فالواقع الملموس كفيل بتكذيب الأماني مهما كانت مشروعة ومقدسة. لذلك نحذر العالم والمسؤولين عن هذا التطور الخطير الذي يقود حتما إلى الحل الذي نريد تجنبه في مناهجنا السياسية.

الملحق رقم (03): محضر جلسات موتمر طنجة [1] (وثيقة غير منشورة)

مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي

CONFÉRENCE DE TANGER POUR L'UNITÉ DU MAGHREB ARABE

du 27 Avril au 30 Avril ☆ 1958

DELEGATIONS

1°-Délégation Algérienne
- Ferhat Abbas
- Boussof
- Mehri Abdelhamid
- Dr. Francis
- Ahmed Boumendjel
- Mouloud-Rachid Gaïd

DrDris-Adbjelil-Hocine-Cheikh Kheiredine-

2°-Délégation Tunisienne
- Bahi ledgham
- Tayeb Mehiri
- Abdallah Ferhat
- A. Telili

Ali Ballahouane
- Abdelmadjid Chaker.

3°-Délégation Marocaine
- Allal El Fassi
- Belafridj
- Mehdi Ben Barka
- Bouabid
- Fkih Basri
- Mahdjoub Ben Seddik
- Bey ? (Ministre mauritanien réfugié au Maroc)
- Kadri

------ooooo------

Ouverture de séance pleinière au Palais Marshan à 17 h 30

Discours d'ouverture:

Belafridj (Maroc

Mahri (Algérie)

El Bahi Ledgham (Tunisie)

Cloture de la séance d'ouverture à 18 h.

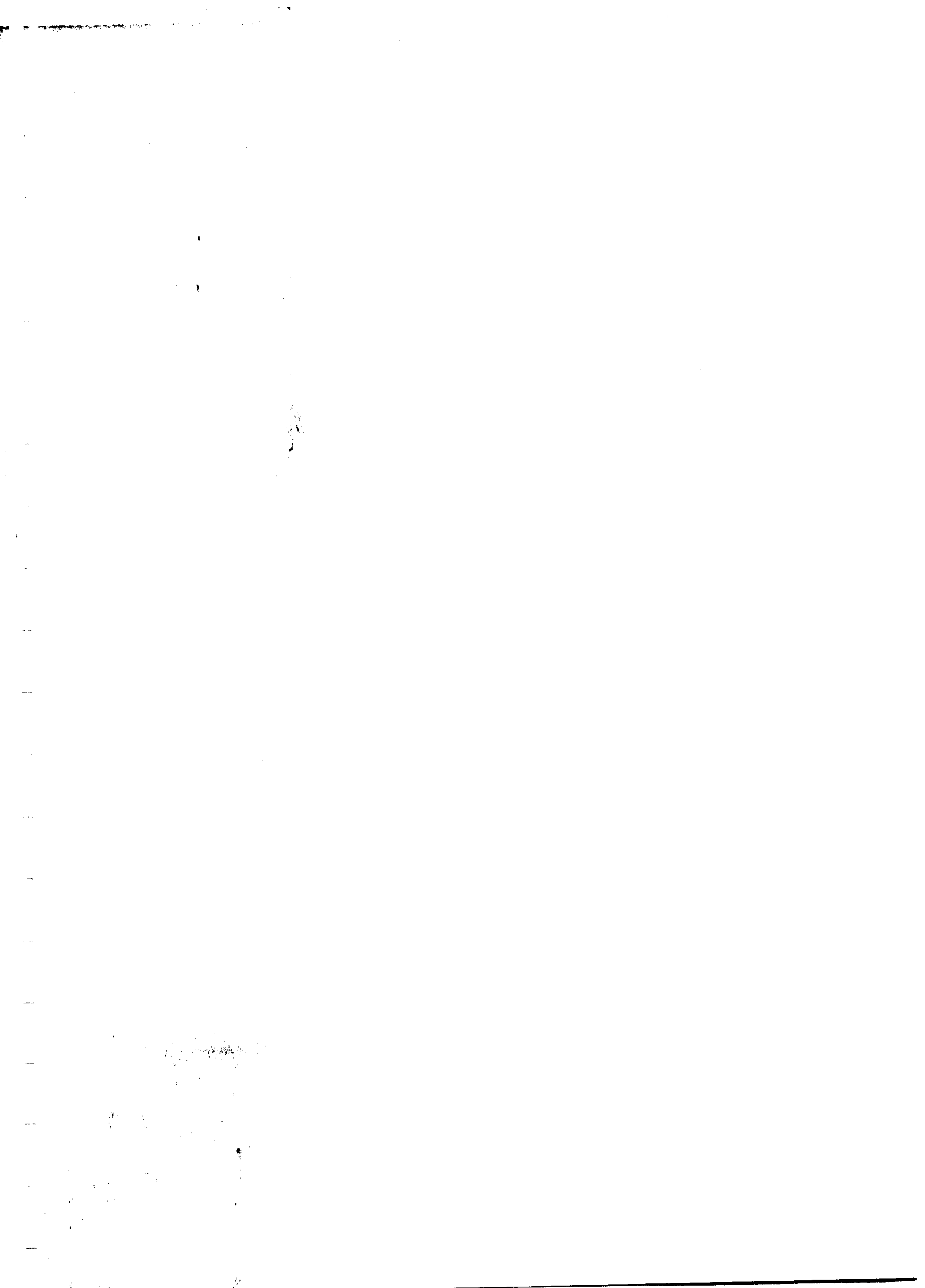
Séance des Travaux à huit clos -18h 30

---

(1) المصدر: مولود قايد المدعو رشيد، مقرر الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة.

* سلمت لي هذه الوثيقة من طرف الكاتب الصحفي محمد عباس، الذي تحصل عليها من المجاهد المرحوم مولود قايد (المدعو رشيد)، بعد أن أجرى معه حوار حول مؤتمر طنجة، و نشر هذا الحوار في مجلة الحوار. العدد 12،شهر ماي 1988، فله مني جزيل الشكر و التقدير.

يتبع ../..



[illegible] (Directive)

Développement de la première question.

[illegible] La Guerre d'Indépendance de l'Algérie.

a)- Ses répercutions sur le plan Nord Africain.
- Guerre larvée multiforme dans le N.A.
- Pression économique et autre de la France.
- Incidents de frontières - Sakiet-Sidi-Youcef.-. Fesnan.
- Echec des "bons offices".
- [illegible] d'équilibre permanent qui entrave la Solidarité totale et sans réserve des pays N.A.

[illegible] Complicité et Interventions de l'Occident.

- Condamnation de la Politique Occidentale.
- La cessation de l'aide de l'Occident à la France.
- Intervention des pays du Maghreb auprès de l'O.T.A.N. (réunion du 4 Mai)
-

[illegible] Moyens pratiques pour réaliser, hâter, aider l'Indépendance de l'Algérie

- Politique.

/- Un principe : Indépendance totale de l'Algérie seul moyen de rétablir la Paix dans le Maghreb.

/- Identité de vue sur la solution du problème Algérien.

/- Le F.L.N. expression de la volonté du peuple Algérien : unique et exclusif représentant.

[illegible] Ces trois points devront faire l'objet d'une note et diplomatique des Gouvernements indépendants du Maghreb aux Gouvernement Français et étrangers.

/- Reconnaissance du Gouvernement Algérien qui serait constitué par le F.L.N.

/- Aide Politique - Militaire - Financier.

c)- Les mesures d'application.

.../...

Président de séance:Allel El Fassi
-Allocution brève de bienvenue -Salutations aux combattants au Roi,au Président Bourguiba-Regrette que les Lybiens ne soient pas présents à la présente séance-Exprime l'espoir d'un succès totale de la Conférence.

Bouabid prend la parole pour "brosser " un tableau succint de la situation générale en A.N.
-Politique extérieure
-Algérie
-Position économique ,l'A.F. devant les clans économiques (Marché commun,C.E.D. etc...)

-Il exprime le voeu de discuter en premier lieu la politique extérieure des pays N.F.

Mehri:pose diverses questions
-Les décisions prises en Conférence sont elles celles des Gouvernements?
-Les questions relatives aux relations étrangères possédent leurs places au 3ème Point de l'Ordre du jour-Il pense qu'il n'y a pas lieu d'intervertir l'ordre établi.

El Bahi:
-Le Gouvernement Tunisien fera de son mieux pour appuyer les décisions de la Conférence,cependant il faudrait faire une distinction entre le Gouvernement et le Parti.
Le Gouvernement n'est pas présent à cette Conférence.Les membres présents feront l'impossible pour qu'ils agissent sur leur Gouvernement et l'obligent à agit en conséquence.

Bou Abid: est d'accord avec Si El Bahi
-Le Sultan a rappelé que le Gouvernement Chérifien fera de son mieux pour appuyer,aider l'Algérie combattante- C'est une garantie.

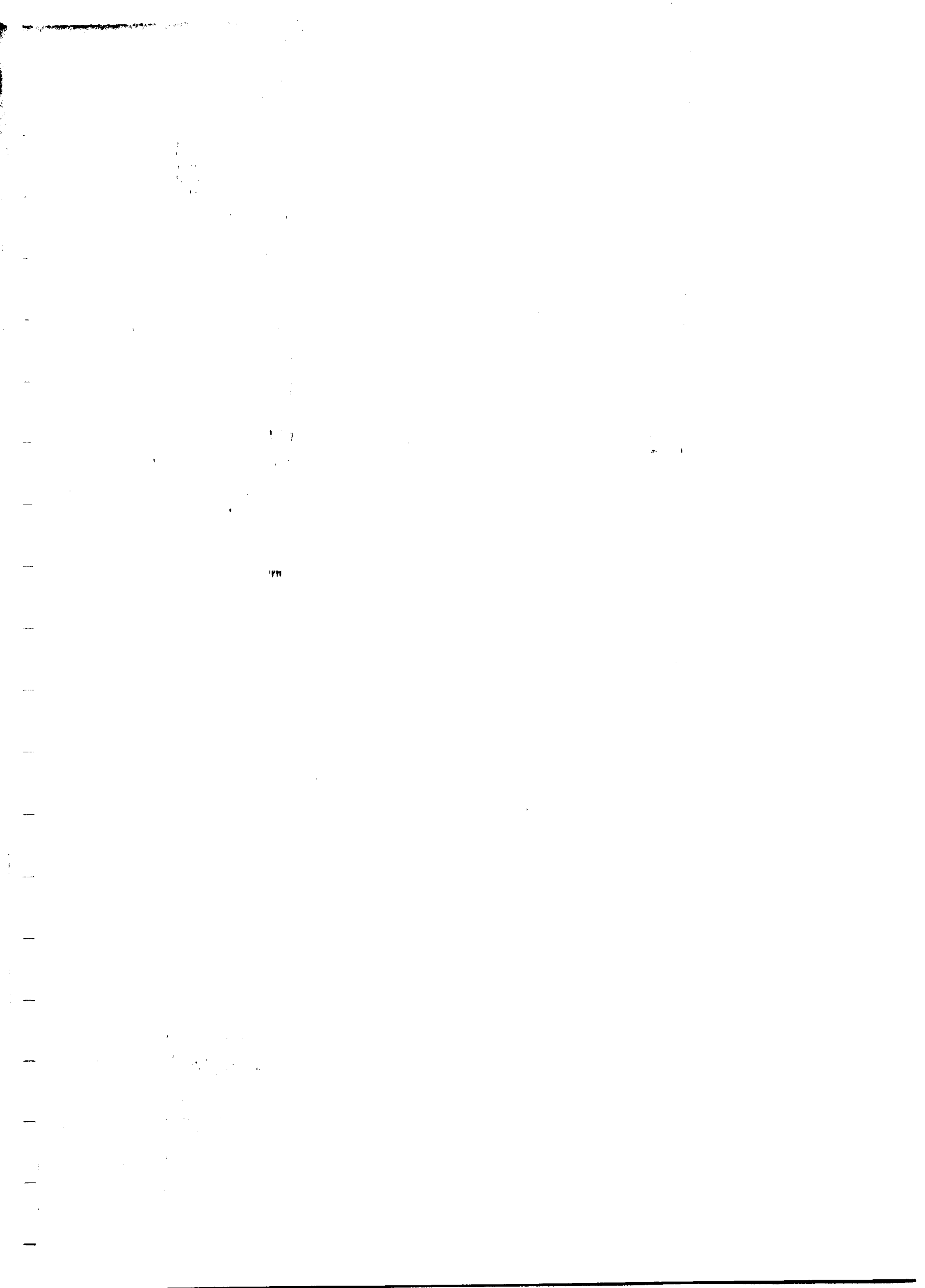
F.Abbas :Je n'ai pas bien saisi les interventions,dans le détail, des frères El Bahi et Bouabid (ceux-ci s'étaient exprimés en arabe classique
-Lorsque le C.C.E.a accepté d'assister à cette Conférence,il a engagé la responsabilité de l'Algérie tout entière.
-Nous avons demandé la réciproque et insister pour qu'à cette Conférence assistent des représentants des Gouvernements.
-Nos responsabilités sont immenses et sommes conscients de nos actes-Nous sommes les représentants ,peut être ,du futur Gouvernement algérien ,c'est à dire ,d'une autorité qui engage la Nation Algér.

Mah.Ben Seddik; fait une mise au point
-Nous avions déjà débattu cette question et étions d'accord que les personnes qui prendront des décisions ici feront en sorte qu'elles seront appliquées par le Gouvernement.

El Bahi pose à son tour la question:
-Est-ce-que les membres du C.C.E. ici présents s'engagent à appliquer les décisions de la Conférence.

OuiF.LN- OUI.

..../...



Boussof.

Si bien
-Nous avons/compris, a la lumière, de ces exposés, que les Gouvernements s'engagent à faire leur les Décisions de la Conférence.

-C'est noto point de vue aussi.

-nous voulons sortir d'ici, avec des idées nettes et précises, chassant toute équivoque.

-Si non nous ne traiterons que des généralités et les résultats seraient platoniques sans aucune éfficacité pour notre action et notre lutte.

El Bahi renouvelle sa question

Mahri:

-Le F.L.N. ici présent représente l'Organisme suprème

-Les délégations marocaines et tunisiennes quoique comportant des membres du Gouvernement se trouvent, si je puis dire, en état d'irresponsabilité, puisqu'ils possédent au-dessus d'eux une autorité qui peut réfuter ou modifier les décisions prises.

-Cette Conférence doit dégager des vues et prendre des décisions irréfutables et engager les Gouvernements.

Bou Abid:

-Les représentants présents s'engagent à respecter et à faire ~~respecter~~ réaliser les décisions de la Conference.

Allal El Fassi

-La lutte actuelle doit engager le Peuple, faire appel à la base; c'est donc les Partis qui s'engagent.

Boumedjel:

-Les Partis T. et M. peuvent s'engager, mais pour des raisons constitutionnelles et diplomatiques, ils voudraient en faire seulement des recommandations.

-Nous avons le droit de vous demander de vous engager et engager le Gouvernement.

-Nous pouvons, par exemple, considérer certaines décisions comme des engagements secrets et confidentiels, mais pour des raisons diplomatiques, bous faire des clauses pour l'opinion étrangère

Allal El Fassi: accepte la proposition de Boumendjel.

El Bahi :

-Engage mon parti, donc mon Gouvernement puisque c'est le Parti qui est au Gouvernement. Mais nous pouvons être changeé, des modifications peuvent survenir; c'est donc une question de confiance.

-Il y a des engagements moraux auxquels personne ne peut échapper, attendons donc que les Travaux soient avancés pour délimiter les décisions sur lesquelles on puisse prendre des engagements.

Boussof

-La Conférence est appelée à prendre de décisions; il faut dès maintenant des engagements sinon qu'elle utilité y a t il à se perdre dans des exposés et discussions sans fin?

.../...

qui prendra naissance après nos Travaux.

-Les engagements ou les décisions qui génèreraient les Gts ne doivent pas être prises à cette Conférence afin d'aboutir à des résultats positifs.

Mehri:

-Il y a des décisions que l'opinion publique ne connaitra pas ,~~xxxxxxxx~~ si nous devions les tenir secrètes,qu'elle garantie aurions-nous alors?

-Si les décisions ne doivent engager que les partis,nous devons,à notre tour ,les soumettre à tous les membres du C.C.E.

Ben Barka

-Je déclare que toutes les ~~xxxxx~~ décisions prises ici,sont exécutoires sous toutes les formes possibles;nous n'avons pas d'organism supérieur à qui nous référer.

-Certaines décisions le seront par le Gouvernement d'autres p par le Parti lui-même.

-Nous nous engageons sollenement à les exécuter soit par le ~~xxx~~ canal du Parti soit le canal du Gouvernement

Tayeb Mehiri:

-Toute décision prise en commun sera exécutée tant par ceux qui sont au Gouvernement que par ceux qui ne le sont pas.

Abbas : d'accord

-Nous sommes en Coférence de frères ;l'habileté consiste à ne pas avoir de l'habileté.

-Les membres du C.C.E. engagent tous les membres du C.C.E.

Allel El Fassi: Résume la discussion et conclue:
Toutes les décisions prises sront mises à éxécution par le Parti et par le Gouvernement /.

Allel El Fassi: Reprenons l'ordre du jour et établissons un emploi du temps pour liquider toutes les questions dans les délais prévus, c'est à dire en trois jours.

Division du Travail établi-

Discussion des questions portées à l'ordre du jour.

ORDRE DU JOUR:

1°-La Guerre d'Indépendance de l'Algérie

a)-Ses répercussions sur le plan N.A.
b)-L'intervention et la complicité de l'Occident
c)-Les moyens pratiques pour réaliser, aider, hater l'Indépendance de l'Algérie (politique-militaire-financier)
d)-Les mesures d'applications de ces moyens.

2°-Liquidation des séquelles de la domination coloniale dans les pays du Moghreb

a)-Les zones opérationnelles françaises dans le Moghreb
b-L'évacuation des troupes étrangères
c)-L'implantation française dans les divers ~~xxxxxxx~~ branches des Administrations nationales, et l'économie nationales
d)-Les problèmes des frontières

3°-L'Union Moghrébine

a)-Sa nécessité
b)-Ses formes
c)-Son contenu
d)- La Phase préparatoire de transition

4°-Organisme permanent d'exécution des décisions de la Conférence (délais

(Voir annexe sur le détail des points soulevés à la première question de l'ordre du jour- points à développer au cours de la discussion par la délégation Algérienne)

-------oooooo-------

Point I de l'Ordre du jour:

LA GUERRE D'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE

Abbas: expose le point de vue algérien

-La colonisation de l'A.N s'est faite par étapes successives La France a fait un travail de grignotage. C'est une leçon à retenir, nous ne devons pas permettre le renouvellment de cet état de choses.

-La France a été libérée par les Alliés. Elle aurait dû comprendre que sa libération est dûe aux territoires d'A.N. Mais son attitude n'a pas variée, sa conception n'a pas évoluée.

-Elle a accordé une indépendance mitigée à la T. et au M.

-En Algérie, la guerre continue de plus en plus dure, plus meurtrière. Nous évaluons les victimes entre 600.000 et I million Quatre ans de guerre ~~fxxxxxxx~~ provoquent des ruines innombrables Nous nous demandons comment allons reconstruire et comment vousallez

-C'est une guerre larvée que celle que nous subissons (Skiet Sidi-Youcef, incidents à la rontière Lybienne(Fezzan)-Bombardement au Maroc etc...)

-Il n'y a pas de liberté possible si celle-ci n'existe pas pour tous. Il y a eu une unité du Moghreb, nous pouvons la restaurer et faire comme nos ancêtres.

-Nous avions subi l'invasion et subi des revers parceque à cette époque, il n'y avait pas assez de population, assez d'hommes pour la défendre, il n'y avait pas d'hommes qui pensaient à cette unité. Aujourd'hui tous ces éléments existent, il suffit de vouloir pour pouvoir

-Les distances n'existent pas à notre époque. L'effort commun est nécessaire (matériel, politique et finandier)

-L'Algérie est une partie de votre chaire-La liberté de l'Algérie est une partie de votre Liberté.

Mahri :Reprend l'exposé de la question en reprenant point par point ~~les paragraphes prévus~~ les paragraphes prévues pour la Ière Quest (voir annexe -Guerre d'Indépendance de l'Algérie)
Mehri s'attache au développement des points politiques et laisse le soin à Boussof de traiter les questions militaires.

Boussof

-Ce n'est pas une guerre de front qui se déroule, ~~xxxx~~ mais des opérations de guérillas basées sur l'appui des populations. Les armes dont dispose notre armée et les moyens divers pour faire face à l'armée française ne nous suffisent pas. ~~Quand~~ Nous avions consenti et accepté tous les sacrifices que nécessitent cette guerre, nous étions persuadé, par ailleurs que nous aurons des alliés à l'Est et à L'Ouest et que la Tunisie et le Maroc ne ménageront aucunement leur appui.

-A Tunis, toutes les portes sont ouvertes, l'Algérie est chez elle, l'Algérien se meut à son aise et dispose de tous les pays de lutte.

-Au Maroc les portes sont à peine entrouvertes; l'aide est ~~la~~ largement insuffisante. Les frontières sont occupées par les troupes françaises (suivent des détails de cette occupation-voir annexe)

Nous demandons en conclusion que la Conférence se prononce pour l'évacuation totale des zones frontalières

Allel El Fassi :

-Le Gouvernement marocain a demandé à plusieurs reprises l'évacuation des troupes étrangères.

-Il fait remarquer que cette question figure au 2ème de l'Ordre du jour "les séquelles de l'impérialisme"

El Bahi:

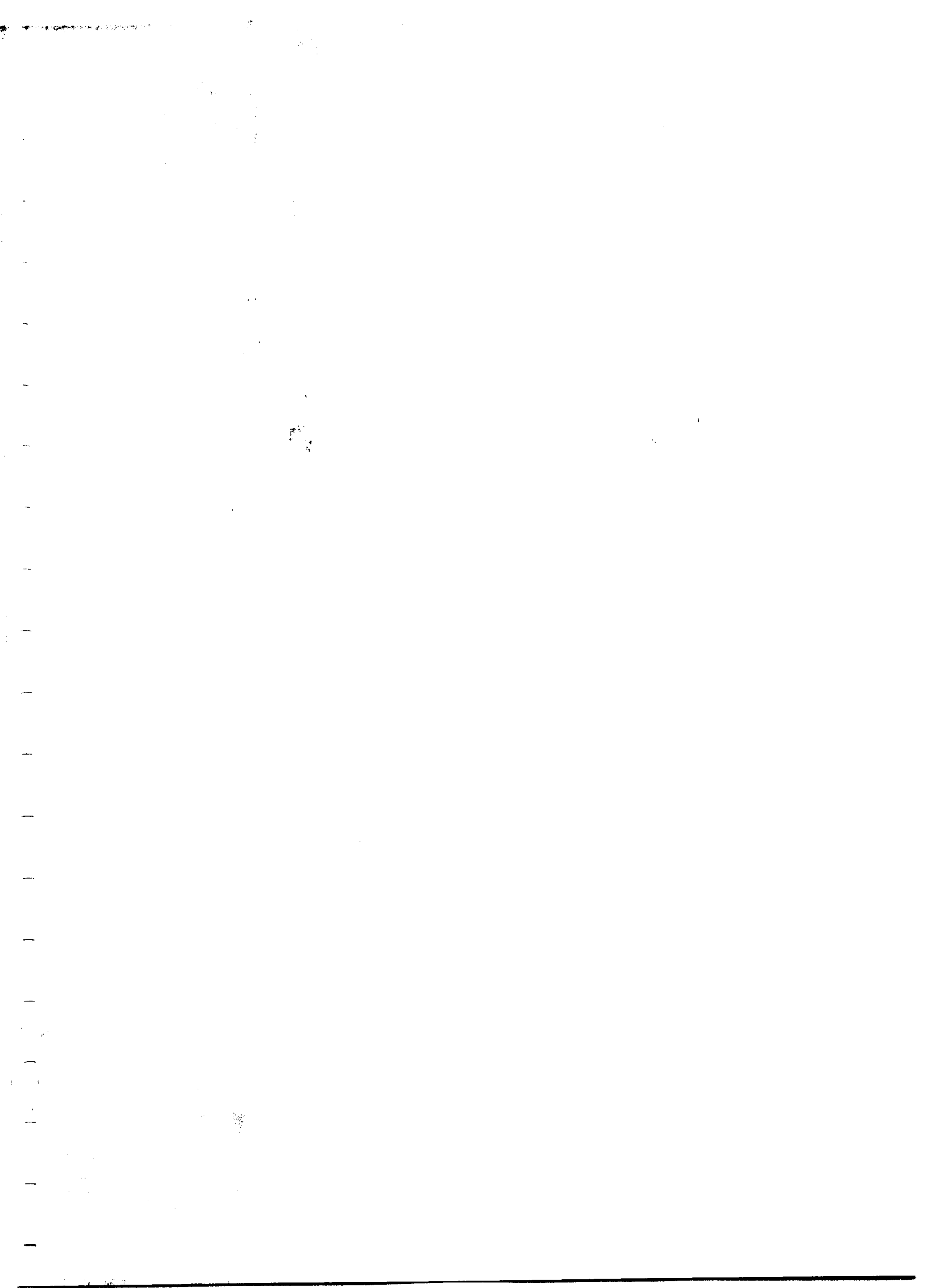
-Nous sommes d'accord avec nos frères algériens.

-Nous sentons et comprenons parfaitement les sacrifices consentis par nos frères; nous sommes témoins de tous les événements dont parle notre frère. Nous avons vu les réfugiés envahir la Tunisie, fuyant la répression et les massacres de l'armée française.

-Nos villages frontaliers ont eu souvent à se plaindre de ces exactions, et subit parfois les représailles.

[illegible] une position commune dans ce domaine.

.../...



-La lutte est entre le peuple algérien et la Fra nce,celle-ci possède des moyens et l'Algérie n'en possède pas.

-Nous sommes avec le peuple algérien et ses responsables dans le pis comme dans le bien

- -Certaines nations aident la France.Nous avons condamné et condamnons avec énergie cette aide,eles nations qui la pratique.Nous devons appuyer cette position ,sans laisser le moindre doute,entant que Gouvernement,en tant que Parti et aussi en tant que Peuple.

-Vous connaissez l'activité menée par notre Gouvernement et notre parti pour faire dégarnir nos frontières des troupes françaises Je pense que les résultats obtenus dans ce domaine sont positifs.

-En ce qui concerne le F.L.N.,nous n'avons jamais essayé de jeter du doute sur sa représentativité;nous n'avons jamis eu des relations qu'avec le F.L.N.Il est pour nous l'unique représentant du Peuple algérien.

-En ce qui concerne le gouvernement algérien ,nous demandons des explications sur ce point avant de nous prononcer.

Boumendjel

-L'indépendance de l'Algerie est en même temps celle du Maroc et de la Tunisie.Pour nous et pour vous c'est un problème de doctrine,un problème fondamental.Ce n'est pas une tactique;le Moghreb est un terme légué par nos ancêtres,il ne nécessite pas un effort pour trouver une doctrine ,une ligne commune pour cet ensemble moghrebin;il suffit de revenir aux sources,à l'indépendance de nos pays.

-Il s'agit aujourd'hui de déterminer les moyens pratiques de hater, et réaliser l'Indépendance de l'Algerie;c'est à vous homme du Gouvernement à rechercher ces moyens et si la guerre dure c'est parceque nos moyens propres sont limités et très restreints.Noustenons depuis près de quatre ans contre une armée puissante,sur le plan infanterie ,nous avons à faire à la première armée du monde.

Lorsque nous demandons de prévoir des moyens pratiques,c'est à vous à les rechercher et à les mettre à la disposition de tous.

-Une identité politique dans tout le Moghreb s'impose;c'est l'indépendance que nous voulons.Il se peut qu'on veulle reprendre le tr ptique de Mollet;ce n'est point là une tactique,une méthode ou une solution ,l'unique solution est l'Indépendance,nous désirons que l'on se prononce là-dessus sans équivoque.

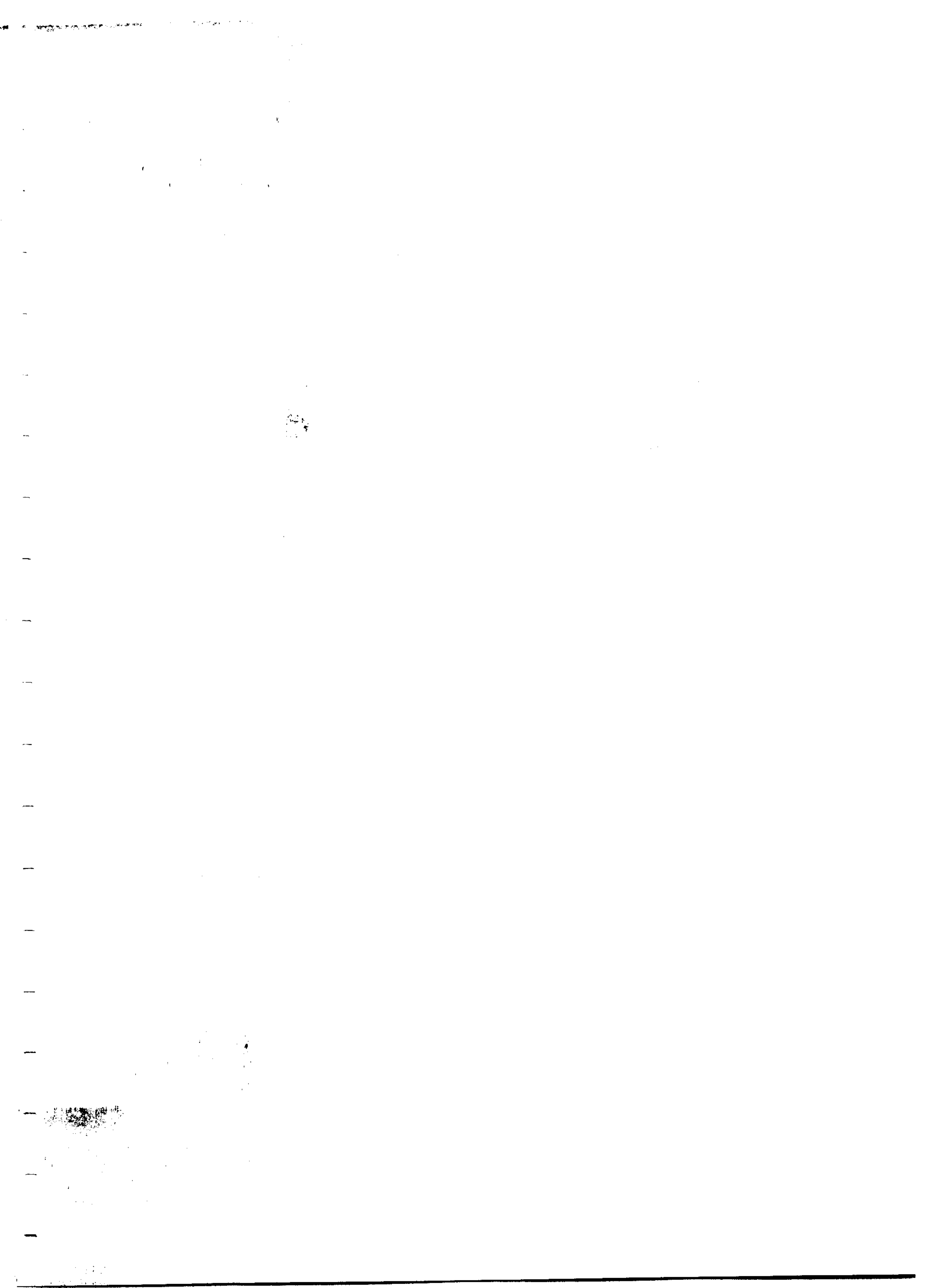
-Nous désirons aussi qu'il soit dit fermenment que le F.L.N est le seul négociateur possible.

-Quant à la reconnaissance eventuelle d'un Gouvernement algérien,nous vous demandons de mettre ce point à l'étude et nous donner votre point de vue.

L'évolution de la guerre d'Algérie impliquera certainement la formation d'un gouvernement algerien,sa reconnaissance par les pays frères tels que la Tunisie et le Maroc se posera.

-Je reviens ,et j'insiste sur l'aide que vous pourrez apporter pour hater notre indépendance,j'insiste sur la nécessité de bien préciser les moyens afin que l'engagement pris soit respécté dans son intégrité.

(un communiqué de presse fut rédigé à l'issue des débats de cett



(deuxième journée-Lundi 28 /4/58)
Reprise du point I de l'ordre du jour -Algérie)

Président Allel El Fassi celui-ci après avoir résumé les travaux de la veille passe la parole à Bou Abid

Bou Abid:

-Nous approuvons entièrement les interventions des frères algériens. Nous disons comme eux que l'A.N est un tout géographiquement, historiquement, humainement; l'Algérie ne peut être séparée du reste. Nous sommes d'accord pour son Indépendance et offrons notre appui total.

-En ce qui concerne les moyens ,ils dépendent uniquement de nos possibilités. Nous ferons en sorte qu'elles totales.

-Quant à la politique à l'égard de l'Occident, nous demandons la condamnation de cette politique qui consiste à accorder de l'aide à la France pour l'encourager à continuer une guerre de destruction et d'extermination en Algérie. Nous demandons une position nette et précise contre cette attitude. Nous sommes donc d'accord avec vous sur ce point

-Nous sommes d'accord ,aussi ,sur la représentativité du F.L.N comme étant l'unique représentant du peuple algérien.

- -Quant au Gouvernement algérien, nous sommes prêts à le reconnaître si vous pensez que c'est unmoyen de hater l'Indépendance; je pense que cela peut être un moyen. Le Maroc est prêt à le reconnaître, cependant ,il y a des circonstances sur lesquelles il faudrait compter qu'il faudrait étudier ;nous ne sommes pas contre le principe ,mais sommes pour déterminer l'opportunité et les conditions pour une efficacité

Belafridj: demande si les "Bons offices" demeurent toujours comme un moyen à utiliser pour mettre fin à cette guerre.

El Bahi:

-C'est toute l'A.N. qui empatit de l'aide de l'Occident à la France.

-Il fait l'historique de l'aide faite à l'Europe (plan Marshal-O.T.A.N. etc...)-L'armée française en A.N est alimentée par l'O.T.A.N.-l'Algérie est incluse par la France dans ce Pacte.

-Nous sommes d'accord avec nos frères algériens qui demandent la condamnation des Nations occidentales qui aident la France dans sa guerre coloniale. Mais il ne suffit pas de prononcer une condamnation seulement ,il faudrait agir en conséquence, non seulement sur l'Amérique mais aussi sur toutes les Nations qui l'aident même par leur silence, c'est une complicité équivaut à une aide effective.

-Il s'agit de mobiliser l'opinion mondiale et les rapprocher de notre Cause. Nous avons senti le manque d'informations dans certains pays ,l'hostilité d'autres, ceci, à mon sens est dû au manque de propagande.

-Le problème réel est l'évacuation totale des forces françaises de l'Algérie. Tant qu'elles y seront, elles seront ravitaillées en armes et vivres. Notre lutte contre la France est d'obtenir l'évacuation des troupes de notre sol. Pour cela il nous faut coordonner nos efforts en vue de persuader les Nations occidentales de la nessecité d'une telle chose ,et de les convaincre de considérer nos mouvements nationaux qui luttent pour leur indépendance.

../..

-Nous ne voulons pas condamner tout un bloc parceque l'un de ses membres est gangréné. Nous avons à lutter contre la France.

-Il faudrait, je le répète, lutter contre la complicité du silence organisée par la France autour de la question algérienne.

-nous pouvons affirmer, tout de même, qu'il y a un renversement total de l'opinion, il faut l'exploiter; je crois qu'il existe dans l'opinion américaine; mais je n'y croirai, cependant, que lorsqu'il aura des actions qui suivraient ce mouvement d'opinion.

-La création de l'Unité N.A. est un renforcement de nos moyens pour aboutir à nos objectifs communs.

-Les événements qui se déroulent dans le monde nous intéressent tant qu'ils servent ou susceptibles de nous servir; il faut les exploiter pour relancer notre Cause, l'opinion évoluera et obligera à modifier l'attentisme, elle ~~xxxxxxxxxxxxxx~~ même détériorera cette complicité de silence échaffaudée par la France.

-Pour répondre aux frères algériens, je dis que nous ~~xxxxx~~ affirmons solennellement que nous voulons l'indépendance de l'Algérie et rejetons tout autre formule.

-Quant au Gouvernement Algérien, c'est à dire un organisme juridique, il s'agit de préparer une instance légale dans le domaine international.

-Il faudrait que les responsabilités soient situées, que les algériens mettent leurs élites aux responsabilités, qu'ils soient connus de tous afin que les étrangers n'aient plus d'appréhentions. Ma délégation appuie la promotion d'un Gouvernement Algérien; il est à notre sens, le couronnement fatal et objectif de la lutte que le peuple mène pour son indépendance. Le mot indépendance entraine inéluctablement la Constitution d'un Gouvernement.

-Il importe que sa composition nous soit communiquée, car nous pensons pouvoir vous donner quelques conseils, compte tenu de notre expérience.

-Que nous soyons d'accord sur le moment où ce gouvernement prendra le pouvoir et quels pouvoirs il prendra. Il y a aussi sa forme les relations diplomatiques avec les pyas qui le reconnaîtront-son siège. Nous devons nous consulter sur l'opportunité de reconnaitre tel ou tel pays et d'y envoyer une représentation diplomatique.

-Nous sommes d'accord pour la constitution d'un gouvernement mais il faut le préparer sérieusement. Nous sommes prêts à vous proposer des formules dans l'intérêt de l'orientation commune.

-En ce qui concerne l'aide mat riel notre pays s'est toujours prêté à la liberté totale de passage des armes. Quant à l'achat, vous le savez, nous éprouvons des difficultés pour l'achat des nôtres. Je ne peux donc prendre d'engagement de ce côté.

Nous avons réussi à internationaliser le problème des réfugiés et certains organismes internationaux apportent leur aide.

Nous avons ouvert tous nos hopitaux et fournissons tous les médicaments nécessaires.

Quant à l'aide financière, vous connaissez nos possibilités

Mehri: Nous constatons que s'il existe accord unanime sur certains points d'autres appellent des éclaircissements.

-Complicité de l'Occident
-Gouvernement provisoire
-Les "bons offices"

.../...

-<u>En ce qui concerne "les Bons offices"</u>,nous l'avons déjà traité cette question hier au cours de notre exposé.La délégation Algérienne constate l'échec total de cette éventualité puisque le gouvernement français ainsi que la délégation française à l'O.N.U. n'agissent en faveur de cette éventualité.Il n'y a aucun espoir à repr endre cette question;les conséquences ont été la détérioration des rapports franco-tunisiens.Ces mêmes "bons offices "ont eu recours à d'autres "Bons offices pour essayer de régler leur différend.Nous ne rejetons pas toute initiative que dicteraient les circonstances,mais ce sera uniquement à la lumière de nos décisions prises à cette Confér

-<u>En ce qui concerne les rapports avec l'Occident et son attitude dans le conflit franco-Algérien</u>,nous demandons la condamnation d'une politique;le bloc occidental n'est pas sans fissure,il y a des divergences,des réserves sérieuses contre cette politique(certains américains,parti travailliste anglais,norvège etc..)

Nous condamnons l'O.T.A.N qui offre des moyens de guerre coloniale à la France,certaines puissances occidentales,en plus de l'Amérique.Quant aux puissances de l'Amérique latine,elles ne sont que des satellites de L'A.;elles calquent leurs positions sur celles de l'Amérique du Nord.

Nous pouvons condamner cette politique sans faire le jeu du communisme.

Vouloir atténuer ou trouver des circonstance atténuantes à cette politique serait commettre une erreur profonde.Nous pouvons situer notre problème dans le monde occidental même,sans porter atteinte en quoi que ce soit à notre position dans le contexte général de la politique occidentale actuelle.

-<u>En ce qui concerne la formation d'un gouvernement provisoir</u> le F.L.N n'envisage pas cette éventualité à la légère;aucun aspect du problème ne nous échappe.Elle s'inscrit dans l'évolution normale de la lutte du peuple algérien.Nous voulons l'inscrire aussi dans le "Moghreb arabe".

Cette éventualité nous a été suggérée par vous-même ,d'ail -leurs.La formule actuelle a été jugée insuffisante et peu efficace devant l'opinion internationale, comme vous le disiez bien

Il faut cependant une préparation sérieuse de l'opinion internationale,c'est un moyen efficace à notre sens.

Il n'est pas question pour nous de vous faire une surprise Nous n'écartons pas des consultations sur les préparatifs et les condi -tions nécessaires.

Nous demandons que la <u>Conférence suggère la formation éventuelle d'un Gouvernement Algérien</u>-nécessité de l'Union du Moghreb arabe.

<u>Abbas:</u>

-C'est l'attitude du Maroc et de la Tunisie qui compte dans la question algérienne.Ce n'est ni Moscou,ni Wasington qui influe -ront efficacement sur l'issue de cette guerre;au dessus d'eux il y a Dieu.

Nous demandons aux autres de fournir un effort,faisant d'abord notre propre effort.

Je remercie Bou Abid pour sa déclaration "le F.L.N. est l'unique représentant de l'Algérie".Le F.L.N. n'est pas un Parti,c'est

..../...

un creuset où se sont fondus toutes les forces vives du pays. Il représente donc authentiquement le Peuple algérien. A la libération, il sera un parti qui aura ses responsabilités, qui battira le pays dans le contexte N.A.

Je remercie notre frère Bahi Ledgham pour l'exposé qu'il a fait sur le Gouvernement provisoire alg rien; le frère Bahi a exposé notre point de vue

Quant à une rencontre dans le genre de celle d'Aix -les Bains ou de celle entre Tunisiens et Français, elle ne peut se concevoir pour nous. Les uns et les autres avaient leur personnalité; tant que nous ne serions pas des Algériens nous ne pouvons rencontrer les Français; il faudrait donc qu'ils nous reconnaissent d'abord comme tels, c'est à dire qu'ils reconnaissent notre indépend nce et notre souveraineté.

Nous avons déjà un premier él ment de notre souveraineté c'est notre Armée de Libération Nationale. La re onnaissance d'un Gouvernement Algérien constituera un second attribut. Nous sommes très sensibles à l'opinion des T. et M. et des Arabes; nous attachons beaucoup d'importance à celle de nos maquis. Soyez persuadés que nous ne ferons pas un Gouvernement fantôche.

Mahdjoub Ben Seddik

-La délégation marocaine est satisfaite de l'identité de vue qui se dégage petit à petit des débats.

-la nécessité de coordonner nos efforts pour la construction du Maghreb.

-L'identoté de vue de placer le problème N.A. dans le contexte international, en face des deux blocs. Nous devons condamner leur politique d'une manière telle qui obligerait, peut être, ces nations qui aident la France, à modifier leur position. Contraindre l'Occident à choisir entre la liberté et la servitude. Je pense qu'il faille arriver à une identité de vue sur ce point, je crois qu'elle se dessine actuellement et l'accord sera parfait, j'en suis persuadé.

El Bahi

-Nous sommes bien d'accord sauf, peut être, sur les formules; nous devons considérer cela une machine de guerre qui doit accélérer le processus qui doit mener l'Al rie et le Maghreb à l'Indépendance.

Il nous faut donc trouver une formule qui puisse tout de même une issue d'une retraite éventuelle.

-En ce qui concerne le Gouvernement Algérien, nous sommes d'accord sur le principe et après consultations.

Il faudrait se mettre à pied d'oeuvre immédiatement-étudier un agenda-établir une coordination pour fixer le moment et les circonstances favorables ains que la constitution propre de ce gouvernement

Boumendjel résume les conclusions et précise

Au tant il est facile de condamner la politique occidentale, autant il est difficile de découvrir une politique de rechange; mais nous sommes tous d'accord pour la condamnation de la politique occidentale à l'égard du problème alg rien.

Nous sommes aussi tous d'accord sur la création d'un Gouvernement algérien, évidemment après consultation des gouvernements frères

Quant à l'aide militaire, c'est à vous à nous dire quels sont vos possibilités et vos moyens, nous étudierons ensuite les mesures d'application de ces moyens.

.../...

Mahdjoub Ben Seddik
-La constitution d'un Gouvernement s'inscrit dans l'évolution des choses. Nous sommes d'accord pour sa constitution, mais nous devons déterminer l'opportunité et le moment où il faudra le rendre public.

Abbas.
-Le principe en a été retenu par le C.C.E et les maquis le demandent. Nous l'avons déjà situé dans le contexte algérien. Nous sommes à la 3ème phase, c'est pour cela que nous vous le soumettons. Evidemment cela vous posera des problèmes au moins vis à vis de la France.

Mahdjoub:
-Il faudrait des conditions favorables et positives pour sa reconnaissance. Il faudrait arriver à déterminer le moment opportun pour le reconnaître pour qu'il y est efficacité ~~tant~~ à la fois dans le contexte N.A et international.
-Quant à l'aide militaire, il appartient au C.C.E. à le faire un Comité de coordination serait, peut être, constitué et il aurait pour l'une de ses tâche d'étudier rapidement les moyens proposés.

Boumendjel voudrait connaitre les initiatives de chacun des pays frères pour la contribution à la libération de tous. Il faudrait vous installer dans un côté coopératif.

Mehri reprend l'idée de la constitution d'un Gouvernement algérien.
Le gouvernement à proclamer comporte, certes, des avantages et des inconvéniants. nous tenons compte de la stabilité dans chacun des pays frères.
Il s'agit de voir s'il faudrait le proclamer par surprise, ou après les négociations ou le garder secret, ou lancer l'idée pour voir venir l'adversaire, surveiller ses réactions; il se peut, peut être, que sa constitution ne serait pas nécessaire.
Nous aurons à envisager toutes ses éventualités.

…/…

II-Deuxième point de l'ordre du jour:

LIQUIDATION DES SEQUELLES DE LA DOMINATION COLONIALE DANS LES PAYS DU MAGHREB

Bou Abid:

-Les événements de Sakiet -Sidi-Youcef nous ont offert une occasion propice à notre demande d'évacuation des troupes au Maroc Cette évacuation est d'ailleurs bien comprise des Français.Mais,il y a un processus ,des délais.Le problème qui se pose ,pour nous ,est la manière de cette évacuation et dans quels délais.

-Dans un domaine autre domaine,il existe d'autres difficultés aussi épineuses que celles qui précédent.Il s'agit du domaine économique En effet,l'A.N était une terre d'implantation.La situation héritée porte une empreinte de cette occupation.Il nous faut des efforts immenses pour la reconversion et dégager une conception nouvelle de notre économie.Nous devons coordonner nos efforts communs pour aboutir à un résultat positif.

Nous devons evisager comment résoudre les problèmes sociaux qui se posent à nous et présenter une économie de remplacement et des moyens de parvenir à une reconstruction.

Trouver dans lespays frères du Maghreb la même conception ,des moyens communs pour faire face aux difficultés.

Trouver une orientation ou une conception commune pour faire évacuer ces troupes.

Les problèmes des séquelles coloniales sont un problème à part,différent du problème militaire.

Dégager les moyens de solidarité et efficaces pour nous aider à faire évacuer les troupes du Maroc (françaises ,espagnoles et américaines) qui sont l'héritage d'une situ--ation particulière.

Chaque décision doit être bien étudiée pour ne pas obliger les adversaires à s'associer contre nous.

Sur le plan M.A,les marocains vont vous demander une aide ,peut être ,plus grande et plus efficace.

Nous souhaitons que la Conférence se prononce pour une solidarité entière pour l'évacuation des troupes étrangères

Nous avons encore des Territoires occupés par l'Impérialisme Le populations du Sud,notamment la Mauritanie ont exprimé leur ratta--chement à leur Patrie.Nous avons des documents politiques,administratifs qui font foi que la Mauritanie est partie intégrante du Maroc;les populations mauritaniennes le demandent;des ministres mauritaniens d'un gouvernement sous le régime français sont venus rejoindre RaBAT. Il n'y a donc qu'une partie du Maroc qui est libre (lazone espagnole et française).

Nous demandons que la Conférence se prononce sans équivoque pour le rattachement de la Mauritanie à la Patrie.

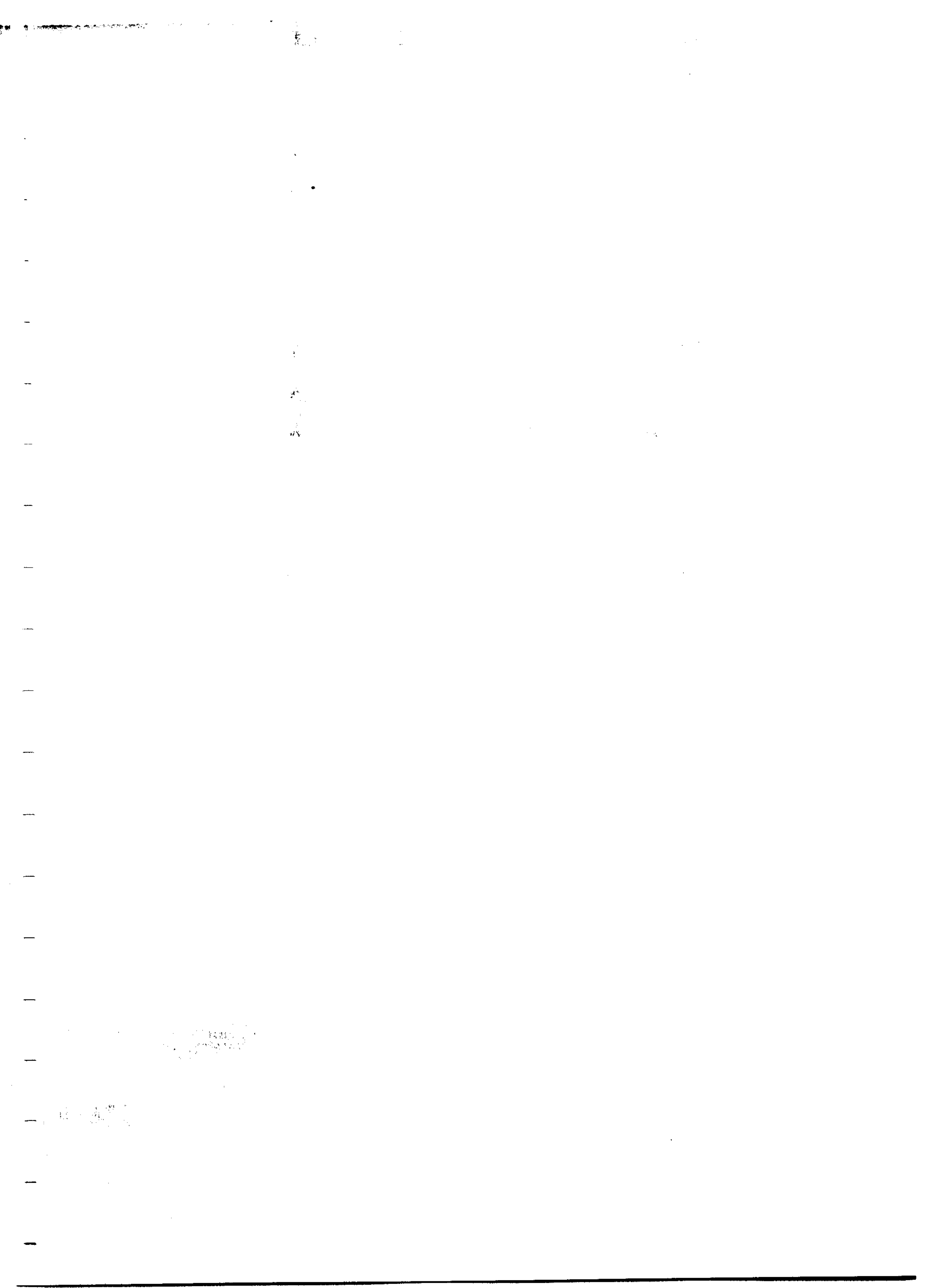
El Bahi:

-Nous avons eu beaucoup de difficultés à l'Indépendance.

Rentrés de France avec un papier déclarant que la Tunisie est indépendante et que tous les actes antérieurs devraient être revisés

Dès notre arrivée,nous avons essayé de faire appliquer

.../...



à la lettre ce que contenaient les textes.

La France craignant que la guerre d'Algérie ne se répercute et entraine les pays aux deux ailes à concrétisé cette indépendance. Ce fut la course aux reconnaissances. Nous avons pris nos affaires étrangè-res et c'est ainsi que c'est engrainée les question qui a affirmé notre position au concert des nations.

-Dans le domaine économique et financier, la gestion des en-treprises etc... nous nous trouvons devant une situation identique que celle du Maroc. Les tactiques et les moyens propres ont été nécessaires à chacun de nous. Il fallait tout changer, tout modifier dans diverses administrations(la Police, la Gendarmerie, la justice etc...)
Dans la justice nous avons élargi le champ d'action pour permettre de trancher tous les différends.
Cependant/dans certains services publics des Français demeurent à cause des techniciens (aéronautique civil)

-Nous devons, à mon sens, établir une hiérarchie dans l'élimination de ces séquelles.

-Une reconversion totale et rapide de notre économie ou de notre système peut gêner, entraver notre développement.

-Evidemment, tant que les troupes françaises se trouvent dans notre territoire, nous ne pouvons agir librement.

-Il y a une interconnexion entre la présence des populations françaises et l'économie.

Depuis que nous sommes déclarés pour l'Algérie, nous subissons une pression intolérable de la part des Français (suppression des crédits et du prêt prévus. Ce qui nous oblige à restreindre notre action et qui provoque du chomage et une diminution des salaires.

-Les fluctuations de la monnaie française ont aussi causé des préjudices à notre économie parceque nous sommes toujours rattachés à la zone franc. Nous avons imprimé des billets et préparé une monnaie tunisienne, nous cherchons une couverture à cette monnaie, la France s'oppose à cette émission. Nous avons créé une Banque avec un milliard de dépôt de l'Etat tunisien et un milliard de dépôt américain, c'est un facteur qui nous permet de faire du chantage et forcer des négocia-tions dans ce domaine.

-En ce qui concerne l'évacuation des troupes, le gouverne-ment tunisien a demandé l'évacuation des troupes, mais celui s'opposait pour prétextant la sécurité des français, la guerre d'Algérie la défense du monde libre. Nous avons rejeté tout cela et avons engagé des négociations. Ais la France était décidée à rester en A.N
Avec nos faibles moyens, notre petite armée nous ne pouvions obliger les français à quitter notre sol. Mais après le rapt des frères algérie nous avons commencé "des accrochages" avec nos très faibles moyens (police, population, militaires). Nous avons posé pour principe: la défense aux troupes françaises de se rendre en Algérie pour combattre nos frères algériens. Le problème d'évacuation s'est posé d'abord dans le Sud, et nous nous sommes efforcés d'obtenir cette évacuation pour permettre les communications entre l'Algérie et le monde extér-ieur(ravitaillement, acheminement etc..).

Nous avons obtenu l'évacuation de tous les postes fronta-liers; actuellement aucun militaire français ne s'y trouve. La route est libre. Il existe encore, cependant quelques soldats dans certaines villes.

../...

-Il ya le cas de Bizerte:à ce sujet voici de quoi il s'agit grosso modo.

La France a fait une proposition de défense commune.Nous avions accépté cette proposition à la condition qu'elle entraine le réglement du problème algérien.La France a refusé de lier les deux ques-tions;ils conservent alors les noeux stratégiques (radars ,aérodromes) Mais l'affaire de Sakiet a remis tout en question.

-Notre demande d'évacuation totale des troupes françaises a entrainé les "Bons offices";les Français avaient accépté ce proccessus puis se sont recusés.

Les "Bons offices "ont permis de poser l'évacuation totale ~~xxxxxxxxxxxxxx~~.Il ya eu deux plaintes à l'O.N.U celle des Français et la nôtre.

Ainsi Par Notre activité diplomatique et notre position ,nous sommes arrivés par des moyens simples et empiriques à bloquer l'activité des troupes françaises et à poser le problème dans toute son acuité. Cela nous a permis,en outre,avec les incidents de frontières à ratta-cher le problème algérien à l'évacuation des troupes.

Nous avons dit aux "Bons offices " que nous ne sommes pas neutre dans le problème lagérien.Ils nous ont proposé l'installation d'observateurs neutres aux frontières ,nous avons refusé de nous rendre complices d'un étouffement et d'une guerre contre nos frères.

Donc ,dans nos pays,les séquelles sont intimement liées à la guerre d'Algérie.Nous ne pourrons les éliminer que lorsque nous aurions trouvé des formules qui effacent cette disparité dans nos moyens,je veux parler de ceux de nos frères marocains et les nôtres.

Il faut essayer de coordonner nos efforts.

Mettre en accord nos violons.D'ailleurs chaque fois que cela s'est fait il y a au succès.

Il faut mettre fin à ce mythe de la disparité que les Français tentent d'exploiter.

Nous ne nions pas la presence des espagnols et des américains et celle des Français ,elle a son importance.Bizerte a aussi son importance.Mais il existe une nécessité de confrontation des points de vue et la recherche des moyens communs pour tenter de résoudre toutes ces questions.

Ben Abid

-Nous sommes d'accord,il faut à tout prix lever l'équivoque qu'il n'y est pas de divergences ,de rivalités,ou de diversion.

Nous devons cherher à tirer le meilleur parti pour résoudre nos problèmes.

Je reconnais que nous n'avons pas eu de contacts suffisants pour coordonner nos moyens et tirer profits des circonstances.

-Je voudrai insister sur le cas particulier du Maroc;Notre appareil économique et administratif est immense,nous ne disposons pas de cadres pour le faire marcher.

Nous nous sommes dits :ou il faut partir à zéro,ou bien éta-blir une reconversion progressive.

Partir de Zéro serait impossible.50.000 fonctionnaires au début ,il ne reste plus que 15.000 ,nous ne pouvons aller plus vite mais nous avons établi un programme de formation de cadres.

La présence des pays qui possédent des intérêts présentent un caractère particulier de notre problème.

Il faut,en résumé,coordonner nos myens,aligner nos concep-

./...

Mehri:

-Coordonner vos efforts (T. et M.)

-L'évacuation des Troupes se pose pour toute l'A.N.

-La présence de la police française, de la gendarmerie dans le territoire est aussi importante que la présence des troupes

-L'utilisation des bases occupées par les troupes françaises contre l'Algérie. En Tunisie ces Bases tendent à disparaitre; au Maroc, elles existent toujours, cette utilisation nous cause préjudice. Les troupes qui y stationnent font des incursions continuelles en Territoire algérien; elles y reviennent pour récupérer leurs forces. Etant donné qu'elles se trouvent en territoire frère, il nous devient impossible de les poursuivre.

Nous demandons que la Conférence prenne une décision s'opposant par tous les moyens à l'utilisation des Bases frontalières contre l'Algérie.

-Prévoir pour l'Administration des Cadres et hater la formation de ces cadres.

-Interdir l'utilisation des ports.

-Le Pacte de Défense de la Méditerranée occidentale est pour nous un subterfuge pour maintenir la présence des troupes en A.N.

Nous voudrions connaître votre opinion là-dessus

Boussof expose la situation militaire dans les Zones frontalières et insiste sur les dégâts qu'elles provoquent en Terrotoire algérien ces troupes que ne peut atteindre parce qu'elles jouissent de l'utilisation d'un terrain d'un peuple frère.

(voir -les Grandes lignes suivies au cours de l'exposé en annexe

Bou Abid:

Le problème d'évacuation des frontières se pose avec priorité après l'exposé du frère Boussof.

Boussof conclue qu'il faudrait immédiatement entreprendre les opérations nécessaires pour : regrouper ces forces loin des frontières; faire évacuer les Centres; Défendre l'utilisation de ces forces contre l'Algérie.

Bou Abid Prétend qu'il ignorait totalement cette situation le long des frontières et demande qu'une commission algéro-marocaine se constitue immédiatement pour informer de l'Activité des troupes françaises.

Allel El Fassi :

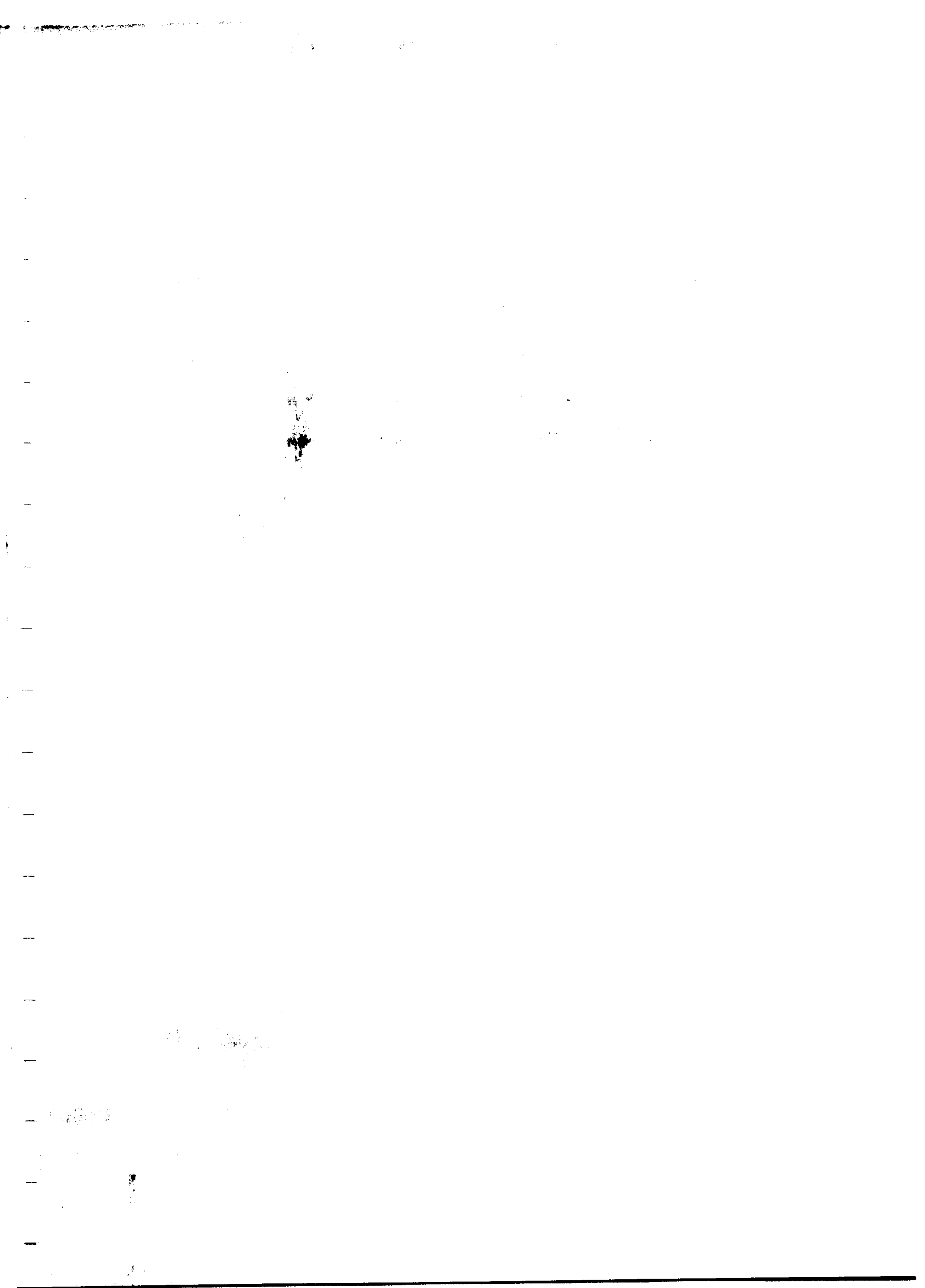
Nous ferons tout ce qui est en notre possible pour atteindre les objectifs signalés par le frère Boussof.

Abbas

Il faut voir ce qui relève de la stratégie M. et T. pour l'Indépendance de leur pays; nous voudrions tirer, évidemment, des leçons de notre expérience.

L'exposé de El Bahi fut très complet. Mon témoignage est que la Tunisie fait le maximum pour nous aider, je tombe pas là dans le piège des Français qui flatte les uns et les autres pour entretenir la division et exploiter des situation; loin de moi est cette équivoque qui serait, d'ailleurs, indigne d'un frère. La Tunisie, dis je, s'efforce, par des moyens divers d'obtenir l'évacuation des troupes françaises de son territoire. Elle

.../...



Dès le début ,les Tunisiens nous ont dit apporter les armes et nous nous occuperons de leur acheminement dans tout le terrotoire jusqu' au frontières algériennes.Ils ont employé toutes les formes légales pour cela (camoins de la garde,ambulance du croissant rouge etc...) Je dis aux frères marocains ,vos difficultés nous les connaissons,mais il y a des chodes qui nous font tort.

La présence des troupes américaines et espagnoles ne gênent point l'Algérie,ce sont les troupes françaises qui attaquent no-tre pays;mais évidemment,dans le contexte marocain cette présence des troupes autres que françaises a son importance;mais dans le contexte qui nous intéresse actuellement ,beaucoup moins;parceque c'estàla France que nous avons à faire.

Bou Abid interrompt "La présence des troupes américaines et espagnoles est un problème aussi capital que celle de Troupes françaises."

Abbas Il faut sérier les questions,donner l'importance à certaines problèmes plus qu'à d'autres.

En ce qui concerne les frontières nous n'acceptons pas ce qu'a fait la France,donc pas de problèmes aujourd'hui;nous devons avant tout régler les problèmes urgents,c'est à dire l'indépendance de l'Algérie;ensuite nous les réglerons en paysfrères.

Mahdjoub:

Il faudrait discuter en M.A afin d'éviter des heurts ou créer des différends ;le mieux est d'établir un ordre de priori-té dans les séquelles du colonialisme.

El Bahi

Pas d'égoisme nationale-il y a un critère M.A.

L'Algérie compte sur ses voisins

LA Tunisie ne comptait pas sur les autres pour prendre les armes.Quand j'avais vu Messali,il n'était pas d'accord sur l'éventuali-té de notre révolution par les armes.

Le Maroc comptait sur la Ligue arabe.

Chacun,donc ,avait commencé avec ses propres moyens et ne pensait pas à une aide voisine.

Aujourd'hui les problèmes d'actualité se posent sous un as-pect autre.A Tunis ,nous avons commencé par consolider notre position ,affirmer notre souveraineté;c'est pour cela que nous avons entrepris une aide progressive et ascendante à l'Algérie.(passeports,Gardes nationaux ,D.S.T.,Acheminement des armes etc...).

Le Maroc aide certes,mais j'ignore le va et vient des troupes françaises à la frontière.Je pense qu'il faille établir un plan stratégique pour remédier à cet état de choses. Nous faisons confiance à l'organisme qui naîtra de cette Conférence pour étudier et mettre à exécution les moyens de remédier à cette situation.

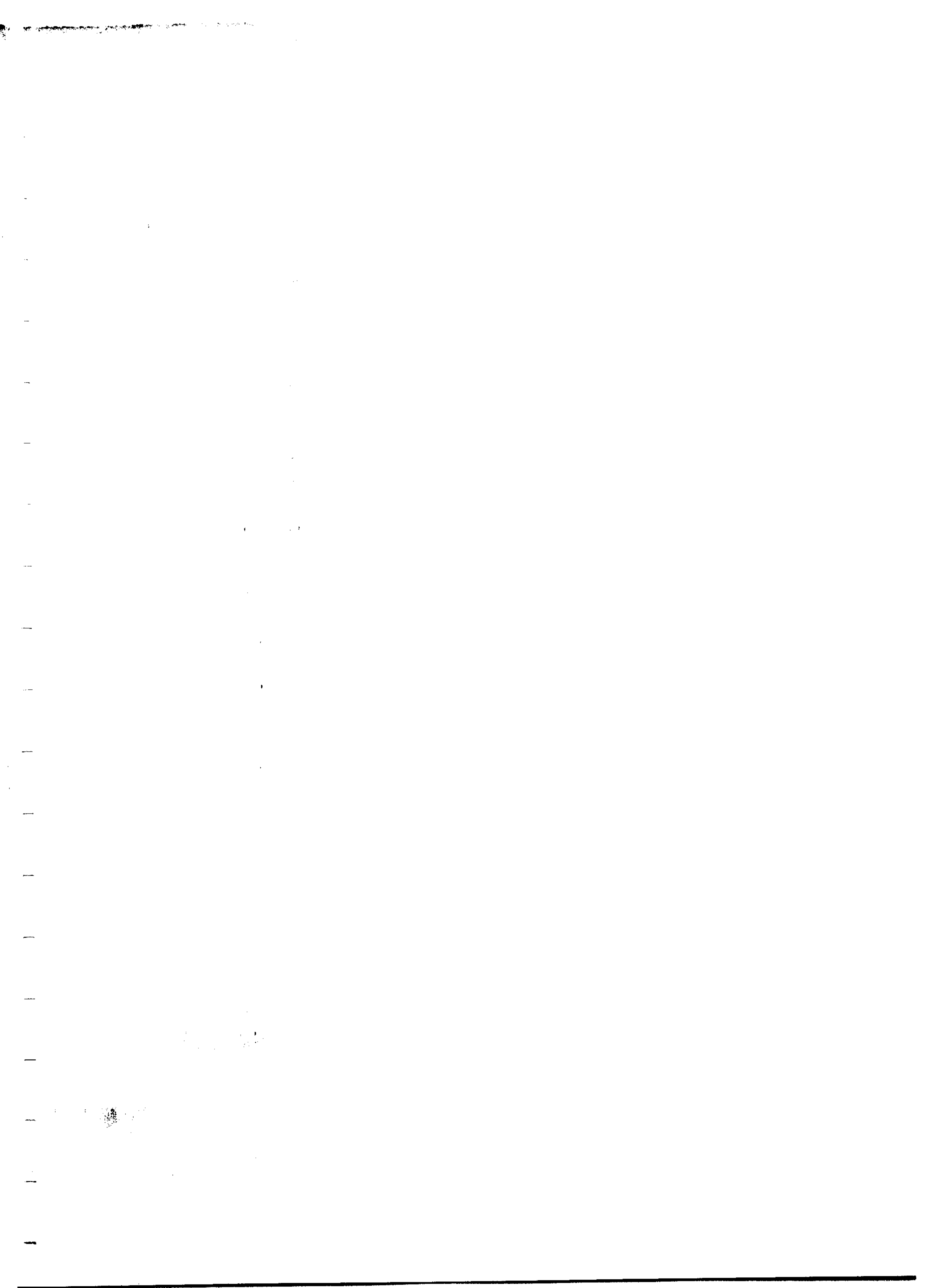
Boumendjel

-Il y a disparité des politiques intérieures;il faudrait essayer de mettre un terme à cela.

-Je comprends les raisons internes de cette disparité (occupation de Trois puissances pour le Maroc etc...)

Je constate qu'il se pose ,aussi,un problème d'information puisque les frères marocains semblent ignorer la situation réelle à leurs frontières.

../...



Le problème M.A. est arrivé à un pourrissement tel que l l'Impérialismeentreprend une guerre multiforme;il faudrait arriver à détromper la France qui croit avoir réussi à diviser le M;et la T.

De cette Conférence doit sortir un organisme ~~au~~ d'action qui efface cette disparité ,lequel pourrait établir un ordre d'urgence dans le cadre d'une stratégie commune.

Nous demandons aux Marocains d'adopter unepolitique dyna-mique ,une politique qui s'aligne sur l'ensemble M.A.

Bou Abid:

-Les exposés semblent avoir été faits pour dégager les in-suffisances de notre poilitique.

La comparaison entre notre politique et celle des tunisie est un peu sommaire.Leur action pour aider l'Algérie est louable,nous les remercions et les félicitons.Mais notre situation est différente; l'achomînement des armes ne se pose pas dans la même façon qu'en Tuni

Il y a entre nous quelques malentendus,une certaine incompréhention,j'espère qu'elles disparaitront.à la lumière des conf-rontation des situation réciproques.

La séance est suspendue.

Elle est reprise à 0h 30 sous la présidence de Allal El

Boumendjel:

Fait lecture de la Résolution finale sur le point de l'ordre du jour (Algérie)

El Bahi:

n'est pas partisan de fusionner les motions sur l'Algérie et sur la condamnation de l'Occident,quoique toutes deux sont intimement liées,il considère que pour une question d'opportunité il valait mieux les dissocier.

Mahri rappelle qu'il avait parlé d'une condamnation politique ,~~xttémue~~ ~~cettexcondamnation~~ sans toute fois fair le jeu du communisme.

La motion tunisienne présente une forme qui n'atténue pas seulement la condamnation,c'est presque une propagande.Nous ne pouvor nous associer à cette ~~position~~ attitude,car lapolitique de l'Occident n'a pas é été toujours une politique de paix,il n'y a qu'à rappeler (Suez, aide aux Français dans la Guerre d'Algérie)

El Bahi

-Je voudrai relever les insersions du frère Mahri selon lesquelles ils réflètent une certaine propagande pour les occidentaux Qu'est-ce-que l'O.T.A.N? celui-ci ne nous intéresse pas.C qui nous intér esse ,ce qui est notre souci c'est le sang qui coule en Algérie,au Ma-roc ,et peut être demain en Tunisie.Notre politique occidentale a été payante.Nous en prenons l'entière responsabilité;c'est grâce à cette politique que la Tunisie et la Lybie permettent le passage des armes pour l'Algérie

~~L'Algérie~~ La Tunisie est prête à faire des concessions de sa souveraineté pour hater l'Indépendance de l'Algérie.Il importe d'utiliser tous les moyens pour atteindre tous les objectifs.
Notre politique est payante ;elle provoque des torts à la réputation de la France.(crises multiples,éclatement de l'O.T.A.N.Il n'y a donc pas de slogans ,de propagande.Ma délégation regrette de ne pouvoir s' associer à une condamnation,mais nous acceptons de dénoncer l'aide et inviter à reviser la conception des occidentaux.

../..

Il faudrait dissocier les deux motions :celle de l'Algérie et celle de la partie occidentale.(accord des délégations)

Reprise de la discussion sur la partie concernant la politique occiden
-Pas d'accord sur le mot condamnant
-suspension de séance et revision du texte
-lecture du nouveau texte (c'est le texte tunisien qui ser de base,il est repris et légerement modifié)
-adoption du nouveau texte après de légères modification en séance)

Discussion du texte sur l'Algérie (adopté après quelques modifications dans les termes).

Discussion de la Résolution sur le point 2 de l'ordre du jour (évacuation des troupes étrangères -les séquelles)-adoptée-

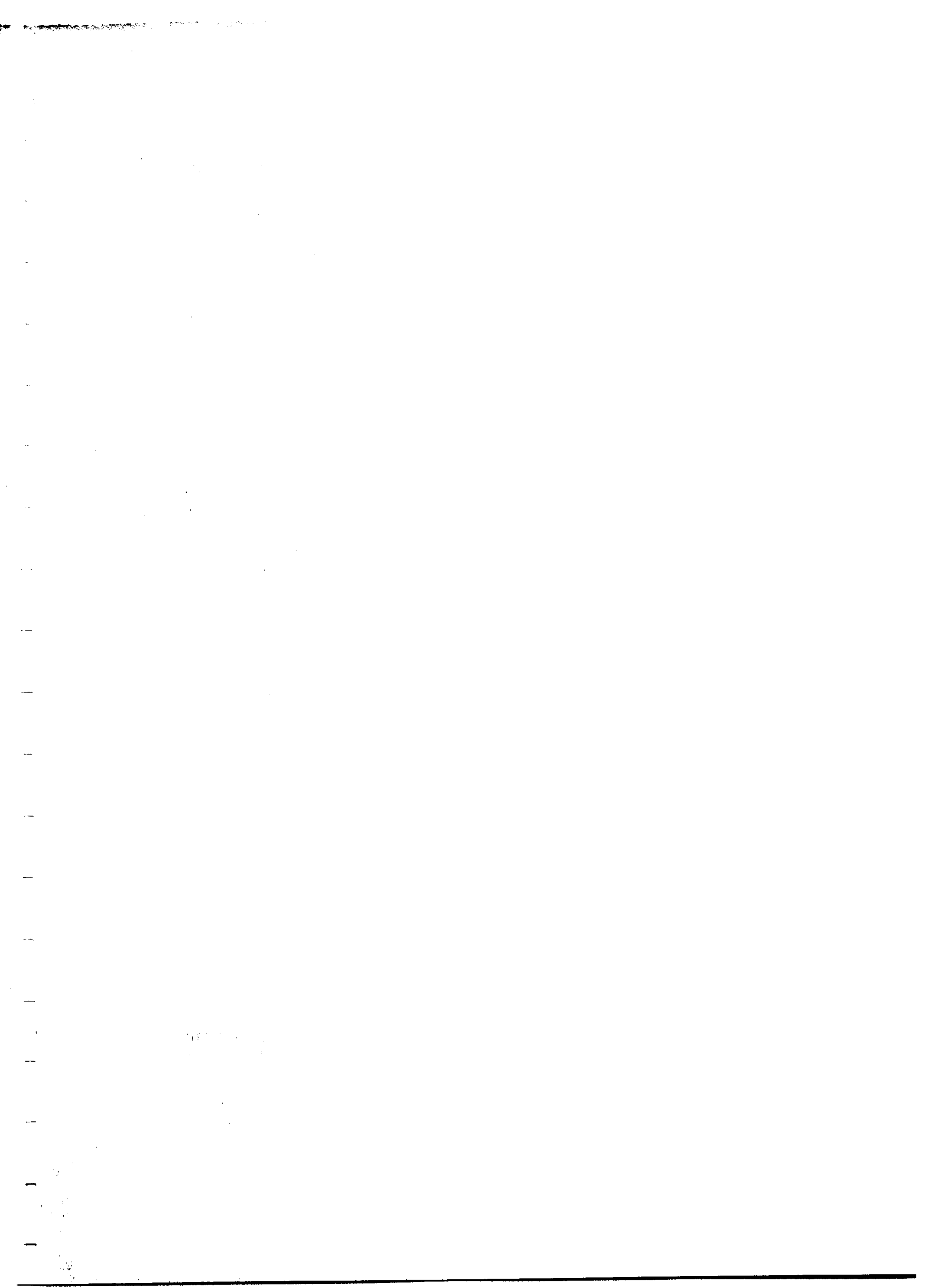
Discussion de la Résolution sur la Mauritanie

Si El Bahi fait des réserves sur la présentation de cette question.il l'ignore totalement.Devant l'insistance de la délégation marocaine qui s'appuie sur la présence de Abdallah Ferhat lors de sa rédaction,El Bahi propose de l'intégrer alors dans la résolution traitant des séquelles do colonialisme- (accord de la délégation marocaine)

Reprise du texte précédent qui est adopté après l'inclusion du paragraphe relatif à la Mauritanie.)

La Séance est levée à 3 h45-(du matin)

../..



(journée du Mardi 29)

III-Point III et IV de l'ordre du jour :l'Union Moghrébine

B

Belafridj:la délégation marocaine n'a rien de spécial à communiquer
El Bahi : aussi
Youssef : rappelle qu'hier nous avions rédigé une motion,comportant un t texte d'ordre général destiné à l'opinion ,sur l'aide.nous proposons un texte annexe comportant des détails destiné à la Conférence seulement.

Mahrisur ce point 3 de l'ordre du jour nous n'avons point de texte concernant un projet éventuel de"l'Union Moghrébine";nous pensons discuter
Bou Abid.Je me propose de jeter des idées générales sur ce sujet.Car c'est une question très importante et l'opinion mondiale attend avec curiosité les résultats.Nous devons mettre des jalons de cette unité, arrêter en commun une ligne directrice,ouvrir en quelque sorte les portes pour l'avenir.

-Il y a trois points sur lesquels je voudrai attirer votre attention

1°Nous avons la politique étrangère:
-dégager une conceptioncommune
-nous ne pouvons rester isolés
-nous sommes un pont entre l'Europe et le reste de l'Afr. un carrefour entre l'Europe et le reste du monde.
-Nous sommes aussi un monde arabe.
-Il se peut que le Maroc se trouve obliger de prendre une position qui pourrait ,peutêtre gêner ou être contraire à celle de T et d d' Alger.

2°-Economie pour consolider notre indépendance:

Nous sommes en face d'une Europe unie,devant un Marché Com-mun qui se constitue,il y a aussi les rapports entre l'Europe avec le reste de l'Afrique.

Devant ces problèmes,il est nécessaire que l'A.N ait une attitude nette et précise.

Nous devons déterminer quels sont nos intérêts dans toutes ces conjonctures.Nous ne sommes pas obligés d'opter pour tel ou tel système.

En ce qui concerne le Marché commun ,les pays intérrésés s'entourent d'une barrière pour empêcher l'infiltration des produits des puissance non participantes;cela devient une spécialistaion quand on constate le processus envisagé.

Nos pays sont des producteurs de matières premières et un vaste marché de consommation,ce n'est pas une zone fermée.il faudrait former un front commun pour une exploitation commune de nos richesses et une transformation de nos produits.Nous ne pouvons pas constituer une zone fermée,parceque ,pays neufs ,nous avons besoin de technique, de machines,et de certains produits manufacturés qui ne sont fabriqués qu'en Europe par exemple;mais nous devons nous montrer très vigilants et tout en étabissant une économie nationale,réunir des atouts suffisants pour négocier ,s'il y a lieu avec une Europe unie.

3°-En ce qui concerne l'organisme du Moghreb ,nous propos-ons la constitution d'une Assemblée consultative à l'echelon N.A discut-tant des intérêts communs,allant jusqu'à donner des recommandations aux

.../...

Mehri Propose un ordre pour le bon déroulement de la discussion
-Forme possible de l'Union du Maghreb;à partir des insti-
-tutions nationales, dégager certaines lignes directrices.
-Discuter de la phase transitoire
-Se mettre d'accord sur ceratins points qui doivent nous mener vers l'unité projetée.(politique, diplomatique ,économi

El Bahi

L'exposé du frère Bou Abid est précis, il jette dans notre esprit une lumière bienfaisante, ce sont, en effet, des problèmes d'actualité qui nous tiennent à coeur.

-Je passe sur la nécessité de l'Union de l'A.N, c'est compréhensible, c'est pour nous une question d'ordre vital. L'union M.A n'est pas seulemnt un concept d'ordre juridique; il faut permettre à la réalité de se dégager et assooir les formes juridiques pour jeter les bases de cette réalité.

-Pas d'isolement ,nous sommes d'accord. La situation géo-graphique de l'A.N. nous oblige à des relations avec le reste du monde. Nous somme ,un peuple qui évolue et dont la population croît chaque anné ;il nous faut donc des efforts à fournir pour rejoindre la caravane humaine.

Notre infériorité économique et militaire, mais susceptible d'évolution rapide, nécessite des efforts communs. mais il ne faut pas se laisser prendre entre l'enclume et le marteau, être comprimés et etouf-fés par les forces antagonistes qui s'exercent dans le monde. Il faut mettre de l'ordre dans nos intérêts supérieurs. Par dessus nos affinités de consanguinité qui nous lient, il y a l'instinct de conservation qui nous lie aussi. Il y a donc une nécessité de coordonner, sinon d'unifier notre politique étrangère dans son orientation. Cesser d'agir individuel-lement et éviter de causer, peut être , préjudice à la communauté

-Le progrès à réaliser dans cette Conférence, en matière de politique générale est:

a)-étendre le champ de consultation
b)-de s'entendre sur nos activités économiques
c)-mettre en commun nos moyens dans la mesure la plus large.

Ceci appelle une analyse très poussée, une confrontation loyale et honnête entre M.A. et T. sur certains problèmes. (le problème de la voie à suivre, la coopération économique avec le reste du monde)

Le problème n'est donc pas tant de donner un contenu de la forme éventuelle de l'organisme qui sera chargé de coordination, mais rechercher les formes les plus souple et propres dans lesquelles la coordination doit se faire.

-Rechercher les compétences de ces organismes
-Il y a deux Etats souverains qui ont un rôle à jouer dans le domaine international
-observer certaines limitations dans les formes construc-tives.
-Prévoir des représentants algériens qualifiés dans ces institutions.
-Sur le plan des exécutifs, je me demande, s'il n'y aurait pas intérêt à mettre l'émanation des gouvernements.
-L'assemblée consultative pourrait coordonner ,désigner ou recommander un exécutif.

../...

Bousof: Demande quelles seraient les attributions de cette assemblée co
-ltative et de son attitude vis à vis des gouvernements. Nous ne voudri
pas d'un organisme, à la ligue arabe, sans aucune efficacité, sans
aucune autorité.

El Bahi donne des éclaircissements sur les idées de son exposé.

-Mettre en commun des moyens et déterminer la voie à la lumière des faits et circonstances, à suivre en commun.

-C'est une représentation des peuples et non des gou-vernants, ils ont donc une autre mission, ils ont les possibilités de pr-sion dans leur parlement, les gouvernements seront ainsi contraints de tenir compte des recommandations, il ya en outre l'opinion populaire qui agira et obligera les gouvernements à tenir compte de ces recom-mandations.

- -Il faut prévoir déjà sa composition, son siège et même sa première réunion.

Mahri n'est pas satisfait des explications, il demande à approfondir la qu question par une discussion plus large.

Abbas: Cette question est d'importance, mais elle n'est pas étudiée suffisa ment. Les idées g n rales e xprimées sont valables.

-S'unir pour être forts; être forts pour faire entendre notre voix dans le concert de nations.

-Nous qui sommes unis par la religion, la race, les meours etc... personne ne peut nous reprocher cette union.

-L'Algérie est en guerre, la situation n'est donc pas la même que la vôtre. Vous avez des obligations qui ne sont pas toujours semblables aux vôtres. Le départ sur la bonne voie ne se fera que lorsque l'algérie sera indépendante. Ce que nous ne devons pas faire ou plutôt ce que la Tunisie et le Maroc ne doivent pas faire, c'est ce qui se passe au Moyen-Orient; adhérer à des pactes individuellement causeraient des ennui Il faudrait aborder cette union dans l'optique que vous avez présenté ave un correctif que présente la situation de l'Algérie.

Mahri

-Nous nous sommes réunis ici parceque

-Necessité d'unifier le Maghreb arabe

-il y a disparité que signalait justement le frère El Bahi voire les pays frères indépendants s'engager dans une voie et nous entrai-ner malgré nous. Ces voies qui peuvent être divergentes dans les domaines politiques et économiques.

-Nous désirons tracer une ligne de conduite générale commu-ne dans ces deux points essentiels.

Bou Abid : J'ai proposé les points précités afin d'ouvrir une discussion et dégager les points communs. nous devrions procéder par ordre pour être clairs.

El Bahi:

-Je pensais que c'était l'organisme à créer qui devrait discuter les questions d'orientation politique et économique.

-Je constate chez nos frères algeriens quelques rétisances quant à l'organisme, parcequ'il existe de la disparité dans nos conception de la politique générale et autre; c'est là, à mon sens, une raison

.../...

Boussof: Si cet organisme n'a pas d'autorité et qu'il ne possède pas de moyens pour faire exécuter les décisions prises, je ne vois pas du tout son utilité, ce serait revenir aux réunions de Ligue arabe et leurs conséquences.

Quelles seraient les questions qui lui seraient soumises?

La délégation algérienne demande une suspension de séance pourse fixer sur la position à prendre.

Suspension de séance à 13h 30

Reprise de la séance à 14h30

Mahri: Après délibération au sein de notre délégation noud déclaronsque
-I° nous sommes pour l'Union Moghrébine
-2°Une Organisation fédérale (Constitution d'un comité fédéral -reste à déterminer sa composition, ses attributions son siège et ses moyens d'action) -assemblée consultative par exemple.
-3°Nous spécifiant qu'aucun pays N.A ne devra s'engager seul en tant que membre du Moghreb
-4°-Rencontre à l'échelon exécutif

El Bahi Je constate que les points développés par le délégations tunisienn~~es~~ et marocaine ont été retenus par la délégation algérienne Cependant en ce qui concerne les engagements ,je voudrai savoir de quels engagements s'agit il, des engagements antérieurs ou futurs? à cette Union Moghrébine.?

Mahri Il s'agit des engagements futurs

El Bahi

Nous proposons de réunir une assemblée consultative dans quatre semaines pour commencer les travaux d'ensemble. Etes-vous en mesure d'assister à cette réunion?

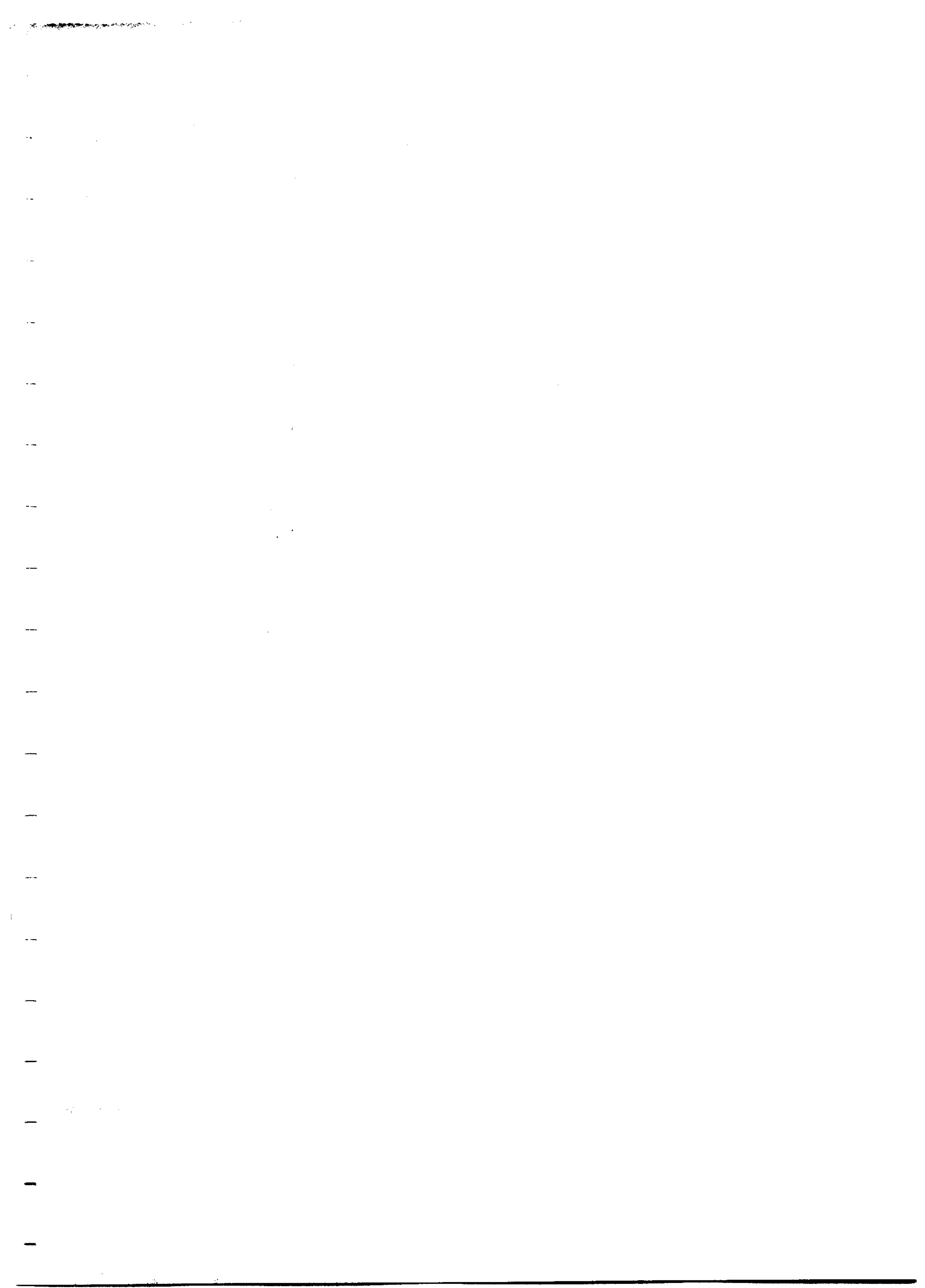
Cette assemblée aura pour mission d'étudier l'orientation politique, économique ,et les moyens d'action et même faire un choix.

Boumedjel résume et précise qu'il s'agit donc:
-de la création d'une Assemblée Consultative quisera chargée d'étudier divers es questions et fera ensuite des recommandations à l'échelon exécutif.
-Rencontre à l'échelon exécutif pour la mise en exécutions des décisions et recommandations de la précédente assemblée.

El Bahi je précise en outre en ce qui concerne les engagements auxquels fait allusion le frère Mehrique:
-La Tunisie est décidée à ne faire aucun accord de défense avec personne ni la France, ni l'O.T.AN, ni entrer dans aucune sorte- de Pacte mediterranéen ,tant que l'Algerie n'est pas indépendante sauf avec la Lybie ou le Maroc.

Bou Abid: Le Maroc s'engage à agir comme viennent de le spécifier les frères tunisiens.

..../...



El Bahi propose pour consolider cette union et éviter la naissance de germes de défiance qu'un accord secret et bilatéral soit fait entre le Maroc et la Tunisie dans le même sens.

Cette proposition est considérée comme inutile

Texte final adopté:

La conférence recommande aux gouvernements membres de l'Union de ne pas engager le destin de l'A.N dans les domaines extérieurs et de défense jusqu'à l'installation des institutions fédérales.

Suspension de séance à 19 h -reprise à 22 h
(Rédaction de la Résolution du point 3 de l'ordre du jour).

A l'Ouverture de la séance
El Bahi explique les fonctions des organismes créés.

-Propagande en faveur de l'Algerie.

-Montrer que cette Union entre dans le Cadre des Nations Unies-Faire un instrument de progrès et de Paix-Permettre à l'Algérie à cette évolution et ce progrès.

Les mesures prises en cette occasion ont une valeur conséquente dans l'ordre politique et pratique.

-Politique: en faire une réalité vivante

-L'organisme d'exécution: un Comité suprême (les membres étant choisis à l'échelon le plus élevé)ayant la faculté de convoquer la Conférence et le Contrôle.

-Ses fonctions faire netrer les mesures pratiques (réfugiés, militaires....)

Il importe, en outre, de prévoir une périodicité de réunion de ce Comité supérieur et des Compte-rendus à ses membres.

Boussof: Il me semble que le rôle reservé à ces organismes est trop étendu.

-Prévoir un organisme supérieur et des organismes locaux, et des commissions de contrôle nécessite un personnel innombrable, étant donné le peu de travail qu'il y aurait à faire, je ne vois pas la raison de les multiplier ainsi. Je pense qu'avec de commissions mixte cela suffira largement.

Mahri. Les Algériens possédent énormément de travail en d'autres secteurs, nous avons peu d'hommes disponibles qui pourraient se consacrer à ce travail de commissions.

Il faudra ~~vous~~ envisager une Assemblée consultative et un organisme de la Conférence, si non je crains qu'il ~~y~~ aurait un chevauchement de fonction. Il y ~~aurait~~ aurait trop de personnel à employer. A mon sens il serait préférable de prévoir pour entamer les travaux des organismes à personnel réduit, l'un à Tunis, l'autre au Maroc.

Les organismes principaux, je le répète, seraient:

-l'Assemblée Consultative
-la Commission d'éxécution des décisions de la Conférence.



Allel El Fassi:
Je propose la créationd'unsecrétariat permanent de la Conférence de 6 membres qui veillera à l'application des décisions de la Conférenc et entreprendrait les diverses démarches.
Ce Secrétariat siégera à Tanger.

El Bahi s'oppose à ce que il soit désigné un siège permanent ,tant qu'Alger n'est pas indépendant.Il propose que ce secrétariat soit scindé en deux sous-comités ,l'un siégeant à Tunis ,l'autre à Tanger.

Proposition adoptée

Conclusion des décisions
-Assemblée Consultative dont le nombres d es membres reste à déte erminer
-Consultation à l'échelon des Gouvernements

-Secrétariat permanent pour l'exécution des décisions de la Conférence de Tanger-6 membres en deux sous -comités de Trois
à Tunis:2 Tunisiens et un Algérien
à Tanger: 2 Marocains et I algérien.

Cloture de la séance à 23 heures 30

Séance de cloture Mercredi/à I2 h
Allel El Fassi est chargé de prononcer le discours de cloture.

.../...

الملحق الرابع (04): الخطاب الإختتامي للمؤتمر ألقاه السيد علال الفاسي. [1]

السيد علال الفاسي -ممثل المغرب ورئيس المؤتمر الخطاب الاختتامي-

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . إخواني سادتي :

في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيم طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت له قلوبهم. ذلك هو خبر نجاح .. في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق هذه الوحدة: إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم فيما يحمله من معان وما يشمله من آفاق . وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي صنعه الإستعمار وسيعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعة .

لقد قضى المؤتمر ثلاثة أيام وهو منكب على دراسة جوانب القضية المغربية ولم يخطر بباله من أول مرة أن يبحث هل هذه الوحدة ممكنة أم لا هل إن الشعب في المغرب العربي سيقبلها بمصادقة التأسيس أم لا وإنما كان يبحث في العراقيل الاستعمارية التي يجب تذليلها والوسائل الإيجابية لتحقيقها . ولم تمض شهران على الدعوة التي صدع بها بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في المؤتمر يوم 2 مارس 1958 حتى كان هذا المؤتمر ينعقد وينجح في أن يتخذ هذا القرار التاريخي العظيم... ذلك أن وحدة المغرب العربي شيء [illegible] في النفوس [illegible] في الذهنيات بتدعيم التاريخ العميق الذي سجل على صفحاته سطورا من نور ومثلا عليا في الحضارة أنتجها المغرب المتحد في مختلف العصور ، وقد نقض الإستعمار الإسباني والتركي أولا ثم الفرنسي أخيرا أن يوزع مغربنا ، ولكن الوحدة العميقة لاتؤثر فيها آفات الدهور ولا أحداث المستعمرين ولذلك فإن كل ما وقع من دسائس الفاتحين الأجانب ومكرهم لم يزد إلا أن عرفنا بأنفسنا وقربنا من حقيقة أمرنا .

(1) المصدر: المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958، ص 8 -10.

وهكذا زادت الامنا إيمانا بالوحدة والأمل في التحرر من الإستعمار وقد صاحب العمل للوحدة تاريخ الكفاح الإستقلالي في تونس والجزائر والمغرب منذ كفاح عمار باشا حانبه الثعالبي وماء العنين -وعبد الكريم - إلى عهد أحزابنا المنظمة فيما بعد الحرب الكبرى- حيث تبلورت هذه الحركة في صفوف العاملين والقادة وتحدثت بها الصحف وجاءت الثورة الكبيرة التي إندلعت من صفوف الشعب في الأقطار الثلاثة لتتوج الكفاح السياسي .

فاستقلت تونس والمغرب - وانكببنا على بناء هذا الإستقلال بينما إستمر اخواننا في القطر الجزائري الشقيق يناضلون ويقاسون ضربات المستعمر وسرعان ما انجلى السراب وتجلت الحقيقة الواضحة وهي -أن المغرب كل لا يقبل التجزئة، وأن استقلال القطرين مهما كان نتيجة عظيمة للكفاح الشعبي فإنه يظل فارغا من محتواه إذا لم يتم إستقلال الجزائر .

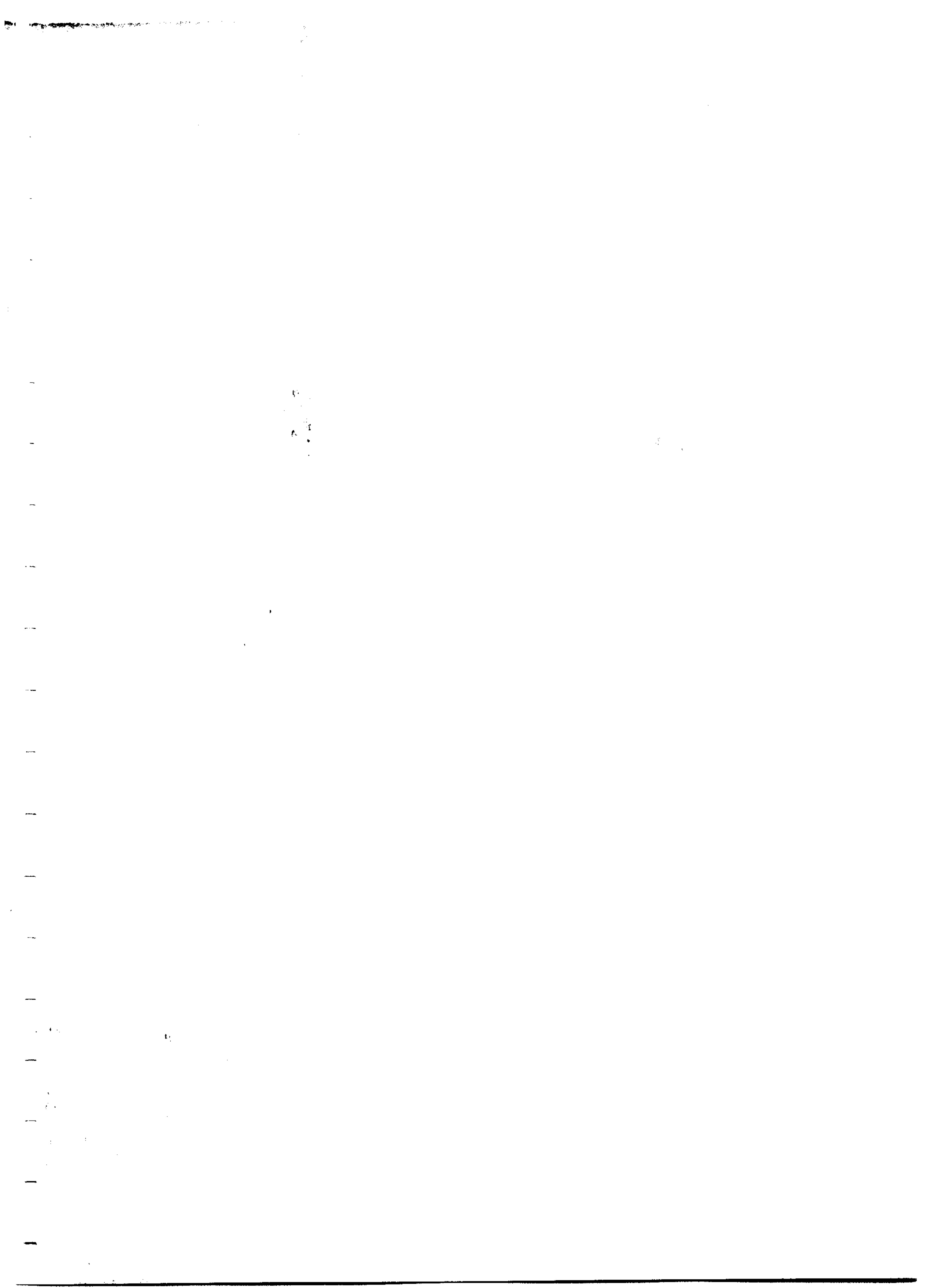
نعم ايها الاخوان تلك هي الحقيقة التي وإن تجاهلتها الظروف السياسية في بعض الاحيان فإن الواقع الجزائري يذكرنا في كل الأوقات - إن إهتمام كل مواطن ومواطنة في المغرب العربي بإستقلال الجزائر والهموم التي تكسو حياتها اليومية من أجل ما يجري في الجزائر خير ما يذكرنا بالحقيقة التي لا تلين وهي- أننا كل لا يمكن أن يتجزأ وتلك هي الأمنية والمجد لاخواننا الجزائريين الذين صمدوا للقيام بالواجب وحدهم .

لقد كان ثباتهم في الكفاح خير باعث للحقيقة المغربية من مرقدها- وإني لأتوجه باسمكم إلى أرواح شهداء القطر الشقيق محييا لهم باسم المؤتمر ، بل باسم الشعب المغربي جميعه معاهدا الله لهم على أننا سنواصل العمل من أجل المثل العليا التي ضحوا في سبيلها كما أوحيي ضحايا الإستعمار الفرنسي في تونس وجنوب المغرب فبدماء هؤلاء الشهداء [يسطر] القدر... وحدتنا ...

كما أحيي إخواننا الجزائريين المعذبين المعتقلين المخطوفين- وأتوجه بالتحية إلى (ملائكة الليل) الذين يعملون في (الأوراس) والقبائل - وفي كل جبل وتل ومنبسط وسهل متحدين مدافع الإستعمار وطائرات الظالمين...

وأتوجه لإخوانكم الذين ما ينفكون يطيرون بين أنحاء العالم يبشرون بقضية الحرية في الجزائر ويبحثون عن وسائل تدعيمها في كل مكان - إنهم أصدقاؤنا قادة جبهة التحرير الجزائرية المنبثقة عن صميم الشعب الجزائري والتي أسست على إرادة من الشعب وضرورة الكفاح فضمت كل العناصر على إختلاف نزعاتها وأهوائها- هؤلاء الذين طالما تعاونت معهم في شتى ميادين العمل منذ بدأنا الكفاح من أجل القضية المقدسة- لقد عاشرتهم في القاهرة والشام وفي أوروبا وفي أمريكا وكنت دائم الاعجاب بنشاطهم وانكبابهم على أشغالهم في صوفية ليحققوا للجزائر ما تصبوا إليه-إنه من أؤلئك الذين إذا أرادوا أراد الله.

نعم أيها الإخوان-لقد أعجبت بقادة جبهة التحرير منذ أن كان لي شرف الحضور معهم ساعة تأسيسها وجسم قبل ذلك في مختلف الحركات التي كانت تعمل في سبيل تحرير الجزائر ولكنني وإخواني اليوم عرفتهم أكثر في هذا المؤتمر الذين كانوا فيه نورا لنا ونبراسا لقد رأيت فيهم من ضروب الشهامة وروح العزة وقوة التفكير ونصاعة الحجة وعظيم الإخلاص وصدق الوطنية وجميل المعاشرة ولطف المعاملة ووضاحة المقاصد ونبل الغايات والترفع عن الحقد والايمان بالنجاح والطاعة في السلوك ما جعلني أزداد إعجابا بهم وما جعلني أتيقن في أن قضية يعمل لها هذا الشباب الكريم لا بد أن تنجح، وأن وطننا يحتوي على مثل هؤلاء الرجال المقتدرين الأكفاء لا يمكن أن يبقى تحت الاستعمار.



اتخذناه من قرارات ليس إلا تعبيرا عن إرادة شعبنا ، ولذلك لا غرابة أن نكون حرسين أن نقرر في أول ما يجب القيام به لتحقيق الوحدة - تأسيس مجلس إستشاري منشق عن المجلس التأسيسي (بتونس) والمجلس الإستشاري (بالمغرب) ومجلس الثورة الجزائرية . ذلك لأننا أردنا أن تكون هذه الوحدة مبنية على أساس شعبي وأن يصعد إليها من القاعدة حتى تقوى دعائمها ويشتد أساسها وأن نكل إلى الشعب نفسه مواصلة العمل لإتمامها . على أن المؤتمر سيستمر في كتابته العامة لبذل الجهود لإتمام الرسالة التي بدأ بها . وأن وحدة المغرب العربي التي إنبثقت اليوم من بين أيدينا المرتبطة مع سير التاريخ وداخلة في التيار العام بهذه النهضة الجارفة التي يتلألأ منارها في العالم العربي فنحن كأمة عربية وإسلامية لا يمكن أن نبقى في معزل عما يجري في عالمنا ومن خطأ الرأي أن يظن أحد أن نتجنب هذا التيار أو نخرج من مجراه . على أن ذلك ليس من مصلحتنا ولا يتفق مع رغبتنا ، فالتيار العربي الإسلامي الذي يجري من المشرق مهما كانت الدواعي والظروف والحادقة به سيظل تيارا عربيا إسلاميا تسيره إرادة الشعب العربي الإسلامي ويعبر عما يختلج في أنفسهم من أماني وأحلام . ولذلك فإني أحيي باسم المؤتمر جميع المجاهدين من أجل الوحدة في العالم العربي . ولقد كان بودنا أن يحضر معنا كما كان متوقعا وفد ليبيا القطر الشقيق الذي هو جناح العروبة في المغرب . ولذلك فقد قرر المؤتمر أن يترك الباب مفتوحا لإخواننا الليبيين وإني باسم المؤتمر أوجه الدعوة ولا أشك في أنهم سيلبونها وهم في ذلك إنما يلبون نداء - السنوسي الكبير وعمر المختار .

وإن غاية عملنا من أجل الوحدة هو إعادة الحياة المغربية لمجراها الطبيعي . إننا نريد أن نتحد لنقوم قبل كل شيء بتحرير أنفسنا واستكمال إستقلالنا لنصل معا داخل وطننا في أمن واستقرار لخدمة هذا الشعب المغربي الذي طالما تألم من عصور الإنحطاط وعصور الإستعمار وهو في حاجة قصوى إلى الإطمئنان والحرية والرفاهية والعدل الإجتماعي .



إن أعظم حجة للجزائر على الذين ينكرون عليها حظها في الحرية متهمينها بالعجز عن تسيير شؤونها وتدبير أمورها أن هولاء الأفذاذ لصالحون لتسيير وقيادة أي بلد في العالم ....

ولقد توجت دعوتنا لعقد المؤتمر بتبريك صاحب الجلالة الملك المعظم المجاهد محمد الخامس حفظه الله- فقد أعلن جلالته في الحين في غير لبس ولا غموض دعوته الكريمة الى توحيد أقطار شمال إفريقيا بل أن جلالته سبق الحوادث فقد صرح في خطابه التاريخي أن يكون التوحيد في شكل فيدرالي وذلك ما أقر المؤتمر العمل به لأنه الذي يتفق مع الواقع من المجموعة المغربية ولا غرابة أن نرى ملكنا... يسبق الحوادث ويكون في طليعة المكافحين فذلك ماعرفناه من جلالته منذ أن قادنا إلى شاطئ النجاح ووجهنا في كل مادعانا إليه من كفاح .

أما فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة ذلك الرجل الذي عشرناه في السراء والضراء وعرفنا فيه المجاهد الموفق والشخصية المؤمنة بالتحرر والوحدة والمثل الذي لا تؤثر فيه تألبات الإعداء ولا تصلبات الخصوم، فقد بارك هو الآخر تلك الدعوة المباركة وأسرع في تأييدها بما عرف عنه من حزم وتوثب يدل على أن ما أصبح يشغله من مركز الدولة عظيما ومقاليد الشعب التونسي الثائر لم ينسه أبدا أنه الرجل المجاهد الزعيم المسؤول والدستوري الأول .

وهكذا حقق أمل الأمة فيه رجا ها منه - وإن مؤتمرا يجتمع تحت رعاية هولاء الكبار وتسيره النفوس المؤمنة المخلصة لا يمكن إلا أن يصل إلى ما وصل إليه مؤتمرنا من نتائج وأعمال . إن من حسن حظنا أن نكون نحن الذين كلفنا من طرف هيئاتنا في الأقطار الثلاثة لتمثيلها بداخل المؤتمر - وقد أدينا واجبا وأتممنا الرسالة التي خلقنا لأدائها - إن ذلك لمن دواعي إغتباطنا وفخرنا وإن ما

إننا لا نتحد ضد أحد ولا نريد أن نصل لمعاداة أحد ولا حتى أولئك الذين مايزالون يستثمرون أرضنا لا نكافحهم إلا بقدر ما تدعو إليه ضرورة تحريرنا إننا لا نرغب أكثر من إستقلال الجزائر وما بقي من أرض المغرب وجلاء الجيوش الأجنبية عن شمال إفريقيا ثم بعد ذلك نحن مستعدون لنمد اليد إلى كل من ذوي النيات الحسنة لنتعاون معهم على ما فيه خدمة السلم وازدهار الحضارة متمسكين في ذلك بحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة تلك هي رسالتنا وتحقيقها هو أملنا وسلوتنا في الحياة .

وإنني لأ وجه من هذه الدار المباركة نداءا حارا لفرنسا طالما منعنا أن ترجع لنفسها وتعرف مصلحتنا فتعلن حالا استقلال الجزائر وتنهي الحرب الإستعمارية بها - أن ذلك خير لها وأحد على مستقبل علاقاتها مع أقطار الشمال الإفريقي ومع سائر العالم العربي .

إن المغرب المتحد اليوم لا يمكنه أن يقبل ببقاء أي شبر بالجزائر أم غيرها تحت النير الأجنبي . هذه الحقيقة يجب أن يعرف العالم عزمنا على جعلها أمرا واقعا .

أيها الإخوان أعلن باسمكم بداية البعث المغربي المتحد واختتام مؤتمر طنجة أعلن باسمكم بداية وحدة الشعب المغربي - عاش المغرب الكبير - عاش محمد الخامس- عاش لحبيب بورقيبة- عاشت جبهة التحرير الجزائرية.

الملحق رقم (05): نصوص قرارات مؤتمر طنجة [1]

1)- قرار حول حرب التحرير الجزائرية :

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الإستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر وآثارها على الحالة في شمال إفريقيا وفي الميدان الدولي وبعد أن سجل اتفاق أعضائه إتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم وسجل أعضاؤه التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر على الملأ حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والإستقلال، الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لأن الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤدي إلى نتيجة وإن الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لأن حسن إستعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر باستعمال سياسة العنف والإستفزاز إزاء تونس والمغرب التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفقاؤه وفي العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية وعملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله وتكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلام في شمال إفريقيا وفي العالم.

يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل إستقلاله كامل مساندة شعوبهاوتأييد حكوماتها، ونظرا لما تحظى به قضية إستقلال الجزائرمن تأييد وعناية لدى الشعوب وقادتها، ونظرا لكون التفاف الشعب

الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع أنواعها فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس.

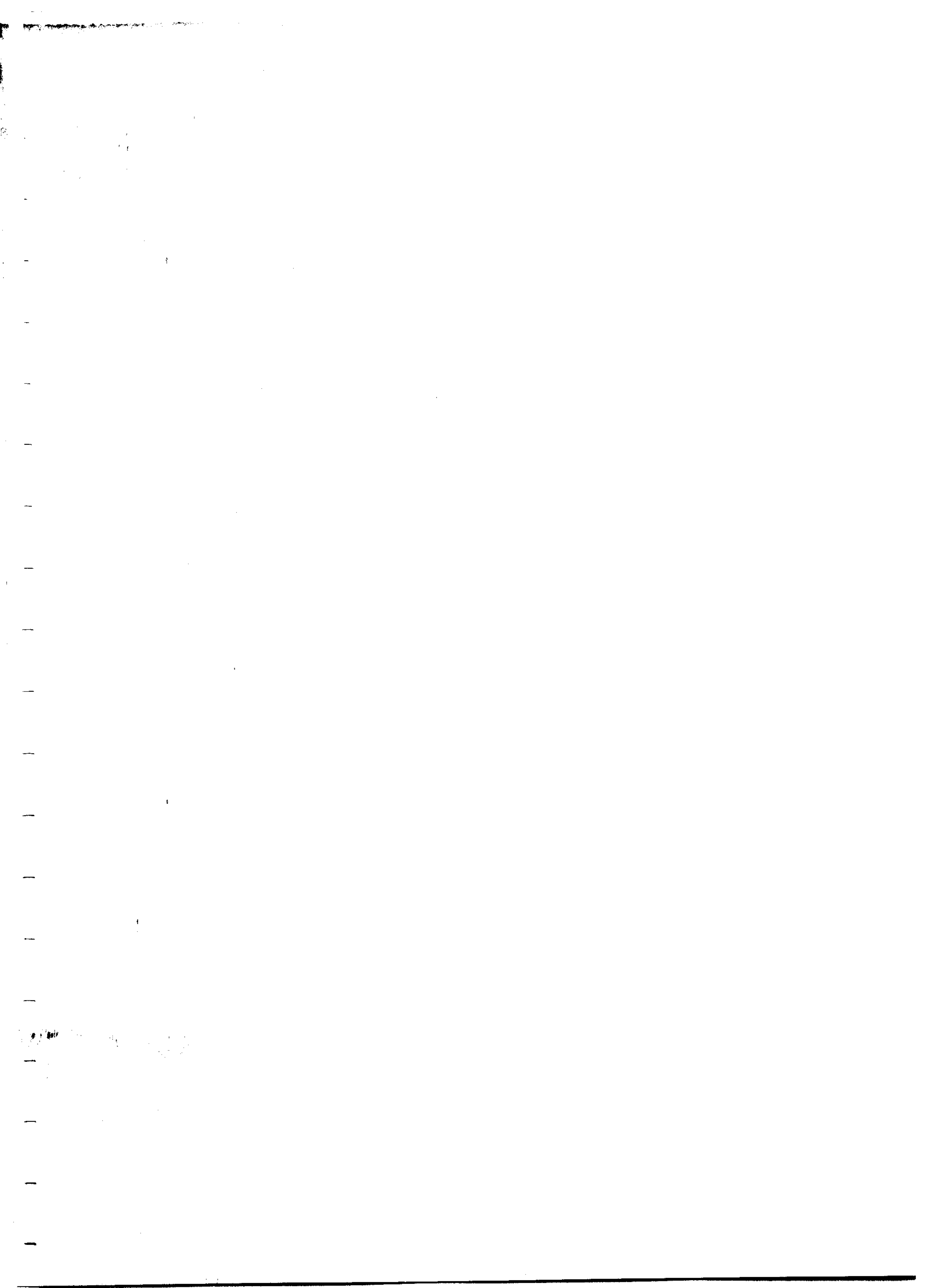
(1) المصدر: المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958، ص 11.



ط) - **قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي**

ان مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس وبحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والإقتصادية التي مازال يتحملها المغرب وتونس، وبعد أن قدر المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الإستعمار يستنكر إستمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة، يطالب بكل إلحاح ان تكف القوات الفرنسية حالا عن إستعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري.

ويوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية، ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان موريطانيا من أجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية كما يعبر عن الأماني العميقة لهؤلاء السكان، فان المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها.



3- قرار حول توحيد المغرب العربي:

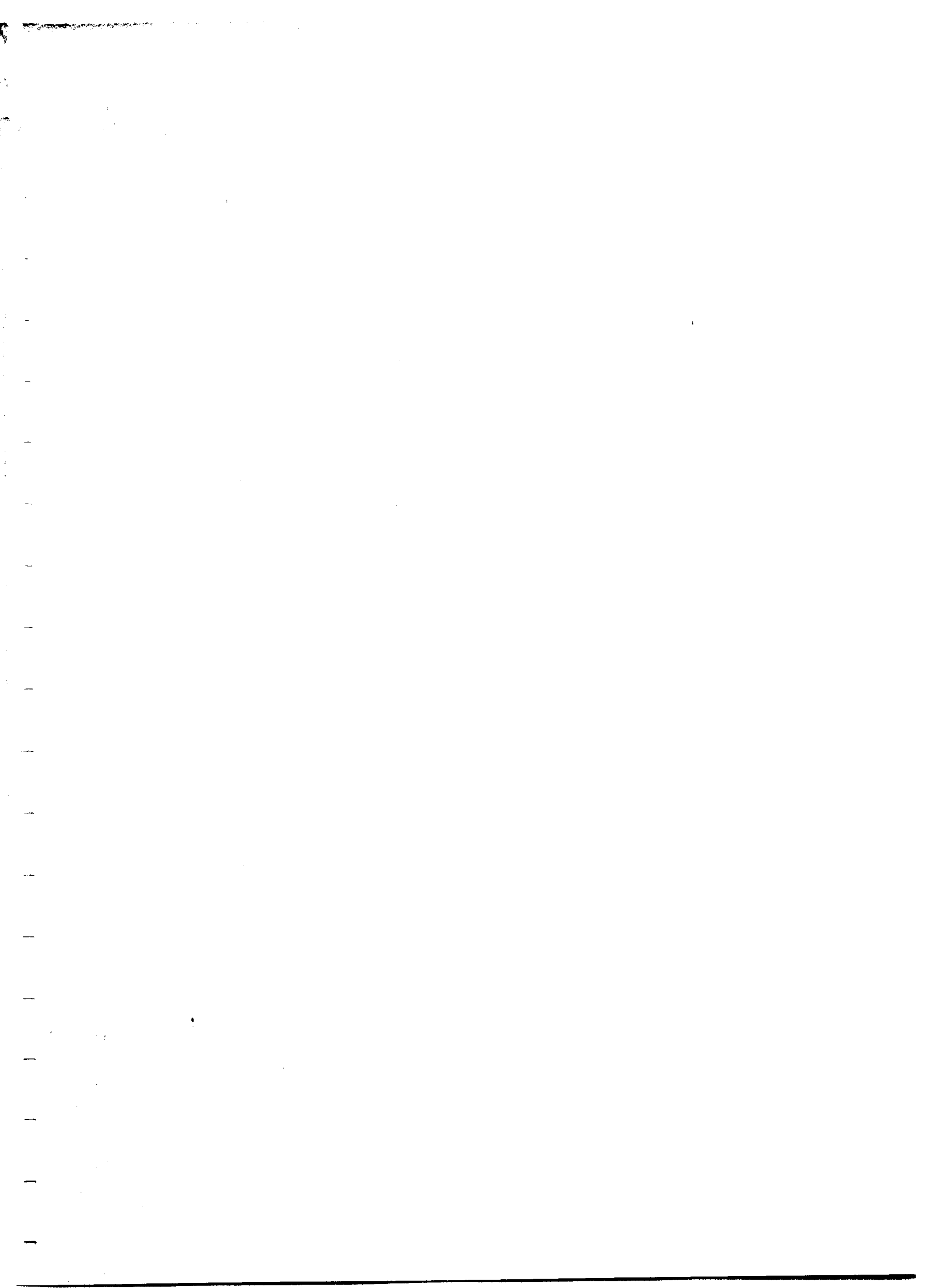
إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة (27-30 أفريل 1958) الذي نشعر أنه يعبر عن إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتسيير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم، تقرر أن يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل (الفيدرالي) أكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر:

. أن يشكل في المرحلة الإنتقالية مجلس إستشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

. ويوصي المؤتمر بضرورة الإتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي والدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الإستشاري للمغرب العربي.

. ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.

. الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي: قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتولف هذه الكتابة من ستة أعضاء، بصفة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين، أحداهما بالرباط والثاني بتونس - وتجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، ويعقد أول إجتماع خلال شهر ماي.



الملحق رقم (06): تصريح حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب التحرير [1]

تصريح حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب التحرير

نظرا للإعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الأطلسي في الحرب الإستعمارية الجارية في الجزائر، ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على إستفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في إنتصار هذه الدول، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية ويهدد السلم العالمي فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27-28-29-30 أفريل 1958 تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجه نداء علنيا وملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الإستعمارية.

---

(1) المصدر: المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958، ص 11.

الملحق رقم (07): محاضر جلسات ندوة المهدية (1)

PROCES-VERBAUX DE LA CONFERENCE TRIPARTITE NORD-AFRICAINE DE TUNIS [1]

17, 18, 19 et 20 juin 1958. SOURCE : archives privées.

PROCES-VERBAL DE LA SEANCE DU 16 JUIN 1958

La séance est ouverte à 20 h 15 :

Etaient présents :

Tunisie :

Bahi Ladgham, vice-président du Conseil ; Saddek Mokadem, secrétaire d'Etat aux Affaires étrangères ; Tayeb Mehiri, secrétaire d'Etat à l'Intérieur ; Ahmed Tlili et Abdel-Madjid Chaker, membres du Bureau politique du Néo-Destour.

Maroc :

Ahmed Balafredj, président du Conseil ;
Abderrahim Bouabid, vice-président du Conseil.

Algérie :

Ferhat Abbas, membre du CCE ;
Krim Belkacem, membre du CCE;
Abdelhafid Boussouf, membre du CCE;
Le commandant Kaci, chef de la base FLN de Tunis ;
Ahmed Françis, Ahmed Boumendjel et Aït Ahcène, membres de la délégation extérieure du FLN;
Rachid Gaïd, secrétaire national de l' UGTA.

Il est procédé tout d'abord à la désignation d'un président de séance et d'un secrétariat composé de 2 membres.

M. Ferhat Abbas et désigné pour présider la séance. MM. Ahmed Tlili et Aït Ahcène comme secrétaires.

M. Ferhat, président, ouvre la séance en donnant la parole à M. Bahi Ladgham qui demande que les travaux soient secrets et que certaines mentions ou précisions ne soient pas notées sur le procès-verbal. L'accord étant réalisé sur ce point, il est passé à l'ordre du jour.

M. Boussouf propose l'ordre du jour suivant qui est adopté.

Ordre du jour :

1. Application des décisions de Tanger [2]
a. de l'aide à l'Algérie
b. de l'évacuation des troupes d'occupation
c. de la condamnation de la politique de De Gaulle en Algérie
d. de la position commune à l'ONU
e. du gouvernement algérien.

2. Etude de la mise en place des organismes prévus par la conférence de Tanger.
a. Secrétariat permanent
b. Assemblée consultative.

Le Président ouvre la discussion sur le point 1 a) de l'aide à l'Algérie en donnant la parole à M. Boussouf.

M. Boussouf expose que lors de la conférence de Tanger, des décisions ont été prises en ce qui concerne l'aide à l'Algérie, aide financière, aide aux réfugiés algériens, aide matérielle. La délégation algérienne aimerait connaître si ces décisions prises à Tanger

(1) المصدر: Mohamed Harbi, Les archive de la révolution Algérienne. Les éditions Jeune Afrique. Paris. 1981. pp 414-426.

../..

ont été discutées au sein des gouvernements tunisien et marocain, et dans quelle mesure elles auraient commencé à être exécutées. Il y a plus de deux mois que la conférence de Tanger s'est terminée et il est possible qu'après nous êtres séparés cette fois-ci, nous n'ayons plus l'occasion de nous réunir avant 2 ou 3 mois. C'est pourquoi la délégation algérienne attache une grande importance à ces informations.

La parole étant donnée à M. Bouabid, ce dernier expose qu'il lui est difficile de donner des informations précises quant à la question des réfugiés tout d'abord. Le problème des réfugiés est un problème qui doit être réglé quotidiennement et sur place entre les représentants algériens et représentants marocains. Il est difficile de parler d'une manière générale. Le principe de l'aide aux réfugiés étant admis par les autorités marocaines, il suggéra que l'application en soit laissée aux membres du secrétariat permanent. Abordant la question de l'aide financière, M. Bouabid indique que les moyens financiers de l'Etat marocain sont limités. Mais il appartient aux représentants algériens de nous indiquer leurs besoins ; il est évident que l'installation des secrétaires permanents aurait permis d'aller beaucoup plus vite dans ce domaine. Que les représentants algériens nous fassent connaître leurs demandes et nous sommes prêts à les examiner.

M. Krim Belkacem intervient alors pour demander si au sein du gouvernement marocain, la question de l'aide à l'Algérie a été abordée et discutée. Dans l'affirmative, quelles sont les décisions qui auraient été prises ?

M. Bouabid indique que cette question n'a pas été abordée dans le détail au sein du gouvernement marocain, tout au moins en ce qui concerne les modalités d'application et d'exécution, cependant une commission dont il est le président a été chargée de la question des réfugiés.

M. Boumendjel ayant demandé si les décisions prises à Tanger concernant la situation existant dans certaines parties du Sud ont été exécutées, M. Bouabid répond en indiquant qu'il y avait eu un commencement d'exécution mais qu'il lui était difficile d'en préciser l'importance. Après l'intervention de MM. Boussouf et Krim sur cette question, la parole est donnée à M. Bahi Ladgham.

M. Bahi Ladgham aborde tout d'abord l'aspect financier de l'aide à l'Algérie. Il indique que l'installation des secrétaires permanents aurait fait évoluer les choses beaucoup plus rapidement, le principe de l'aide financière étant admis, il reste à étudier les modalités d'exécution. Ces modalités étant essentiellement d'ordre technique, il serait beaucoup plus pratique de laisser au soin des secrétaires permanents d'étudier le volume et les modalités d'application de cette aide. Les ressources financières de l'Etat tunisien sont limitées, mais nous pensons qu'il appartient aux représentants algériens de nous indiquer ce qu'ils attendent de nous dans ce domaine.

M. Boussouf indique qu'il est difficile aux représentants algériens de fixer le volume de cette aide financière. Prenant l'exemple des pays arabes du Moyen-Orient, il indique que ces derniers ont accepté d'inscrire dans leur budget et de prévoir une aide financière de 5 et même 7 % du volume de ce budget[3]. Les gouvernements tunisien et marocain peuvent-ils en faire autant ? Il est évident que le CCE a établi le budget de guerre de la revolution algérienne. Ce budget, évalué suivant les dépenses effectuées l'an dernier et celles effectuées depuis le début de cette année, s'élève à la somme annuelle de 12 milliards de francs français[4]. Cette somme comprend les dépenses militaires et les dépenses nécessitées par l'aide que nous devons apporter à notre peuple que 4 ans de guerre totale commencent à épuiser, économiquement parlant.

M. Krim intervient alors pour attirer l'attention des responsables marocains et tunisiens sur l'urgence et la nécessité d'une aide importante. Les gouvernements tunisien et marocain qui disposent d'armées nationales savent ce que coûtent l'équipement et l'entretien d'un soldat. Or l'armée algérienne se compose de plus de 140 000 soldats [5]. L'entretien de cette armée exige par conséquent des sommes considérables. Il est en



outre indispensable d'améliorer constamment l'armement de nos soldats. Beaucoup n'ont encore que des armes de chasse ou des vieilles armes de guerre. Il faut de plus leur faire parvenir des munitions en quantités toujours plus grandes. A côté de cette armée régulière, il y a les moussebilines toujours plus nombreux. Les moussebilines sont également à entretenir et à armer. Enfin, dans nos montagnes et nos maquis, il n'y a pas seulement que les soldats et les supplétifs, il y a aussi, et cela en nombre toujours plus grand, les civils qui se sont réfugiés auprès de l'armée de libération, qui vivent avec elle et qu'il est indispensable d'entretenir et d'équiper, car une grande proportion est en mesure de porter les armes. M. Krim signale enfin que les familles des milliers d'Algériens détenus dans les prisons et les camps de concentration sont à la charge de la révolution algérienne. Après avoir insisté sur l'urgence d'une aide immédiate et importante, il précise que le chiffre des victimes de la guerre dépasse 600 000 personnes.

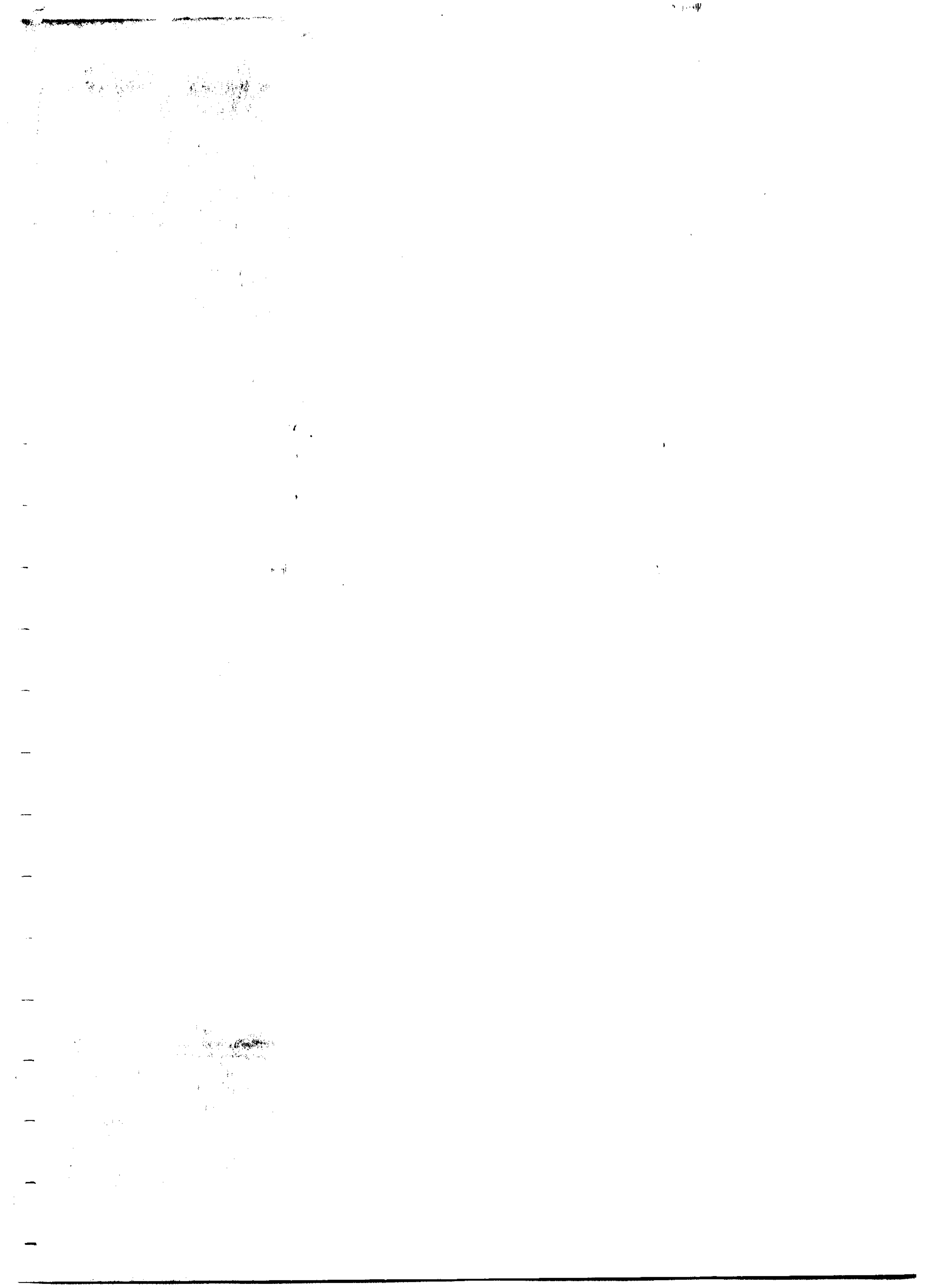
M. Boussouf intervenant précise que la France a entrepris une véritable guerre économique contre le peuple algérien. L'armée française, délaissant le combat contre l'armée algérienne, porte actuellement tous ses efforts sur les populations civiles. Une infrastructure, les Sections administratives spéciales, a été mise en place. Les SAS regroupent les populations civiles autour des camps militaires, où elles leur font des distributions de vivres, dans le but de les séparer de l'armée algérienne et d'éviter que cette dernière puisse se ravitailler. Nous devons répondre à cette offensive économique en apportant une aide minima au peuple. Ce dernier a pendant 4 ans subvenu aux besoins de l'armée de libération et même aux besoins extérieurs. Mais maintenant ses possibilités s'épuisent. Il n'a plus rien à donner. La terre n'est plus labourée, l'ouvrier ne travaille plus chez les Français, des régions entières sont démunies de tout. Il est donc indispensable de ravitailler l'intérieur. Les difficultés d'acheminement ne permettent pas de faire parvenir cette aide sous forme de denrées. Ce qu'il faut, c'est faire parvenir de l'argent.

M. Bahi Ladgham poursuit alors son exposé. Il indique que l'aide des autorités tunisiennes aux réfugiés algériens s'effectue quotidiennement.

M. Mehiri intervient alors pour préciser cette question. Il indique que les réfugiés algériens en Tunisie dont le nombre s'élève à près de 130 000 se sont installés dans les régions frontalières. Les régions frontalières sont parmi les plus pauvres de Tunisie et leurs habitants sont dans une situation économique critique. Le gouvernement tunisien avait donc, non seulement à pourvoir aux besoins des réfugiés mais aux besoins de tous ceux qui se trouvaient dans ces régions, Algériens comme Tunisiens. M. Mehiri signale qu'une solidarité totale s'est établie entre ces deux catégories d'habitants. Cette solidarité s'est manifesté dans les distributions de vivres, comme dans les bombardements français. Les réfugiés algériens ont partagé avec les habitants tunisiens des régions frontalières le pain disponible comme ils ont subi ensemble les effet des bombardements et des attaques françaises. M. Mehiri signale ensuite l'œuvre accomplie par le gouvernement tunisien sur le plan international. Les différents organismes internationaux s'occupant des réfugiés ont été alertés. Des commissions internationales sont venues en Tunisie pour examiner la question. Des dons assez nombreux sont arrivés venant de divers pays. Il termine en indiquant qu'il n'y a pas actuellement de difficultés majeures sur cette question.

M. Bahi Ladgham continuant alors son exposé précise que dans le domaine de l'aide matérielle de la Tunisie à l'Algérie, il n'y a pas de difficultés en cours.

Après que M. Krim ait précisé que la question des armes était vitale pour la révolution algérienne, et après un échange de vues sur cette question, M. Abbas demande si le Croissant rouge marocain a réellement fait le maximum sur le plan de l'aide à apporter aux réfugiés algériens. Les organismes de l'ONU qui disposent de crédits aux réfugiés



ont-ils été saisis d'une demande par le Croissant rouge marocain. M. Francis apporte alors quelques précisions sur cette question et il est convenu que le Croissant rouge marocain saisira officiellement le Haut commissariat aux Réfugiés qui siège à Genève.

Le Président indique alors que l'ordre du jour appelle la discussion sur le point I b) : de l'évacuation des troupes d'occupation.

La parole est alors donnée à M. Bahi Ladgham qui évoque le problème de l'évacuation. Après Sakiet Sidi Youssef, le recours à l'ONU et les bons offices[6], nous étions parvenus à un accord sur l'évacuation dans le cadre de ces bons offices. Cet accord accepté par le gouvernement Gaillard a été remis en cause par la chute de ce dernier. Le gouvernement de Gaulle vient d'accepter un accord beaucoup plus favorable pour nous. Cet accord prévoit l'évacuation des troupes françaises de toute la Tunisie, Bizerte excepté. Cette évacuation devra se faire suivant un calendrier qui a été accepté et qui porte sur 4 mois. Après cette évacuation qui sera terminée donc dans 4 mois, le gouvernement tunisien s'est engagé à ouvrir avec la France des négociations sur le statut provisoire de Bizerte. Le gouvernement français a d'autre part accepté le principe qu'il ne pourrait y avoir désormais de soldats français en Tunisie sans l'accord du gouvernement tunisien. M. Bahi Ladgham estime que cela est très important pour l'avenir.

M. Boussouf indique alors que le CCE voudra certainement avoir des informations sur la manière dont les négociations ont été menées. Il demande en outre si le gouvernement marocain a été tenu au courant de ces négociations.

Mr. Bahi Ladgham tient à préciser que cet accord sur l'évacuation ne comporte ni clause secrète, ni contrepartie. Il précise que les aérodromes seront aussi évacués et les installations de radars (sauf celle de Bizerte) fermées. Il indique que cela est très important et qu'il a été difficile de l'obtenir.

M. Balafredj précise que le gouvernement marocain a été tenu au courant de ces négociations.

Reprenant la parole, M. Bahi Ladgham indique que les incidents aux frontières sont quotidiens et que si les autorités tunisiennes n'en parlent pas, c'est essentiellement pour des questions d'opportunité. Ces incidents aux frontières ne cesseront qu'avec la fin de la guerre d'Algérie.

La parole est alors à M. Bouabid qui fait un exposé sur l'évacuation des troupes d'occupation au Maroc. Il indique qu'au Maroc la situation est beaucoup moins avancée, bien que le principe de l'évacuation ait été admis. Nous avons estimé plus utile de poser en premier le problème de l'évacuation du Maroc oriental, en tirant argument du fait que les événements d'Alger du 13 mai étaient une menace pour la sécurité du Maroc. Certains postes du Maroc oriental ont été évacués, mais il y a évidemment une question de calendrier qui se pose. Nous nous heurtons aux mêmes difficultés de négociation que le gouvernement tunisien. En effet les Français veulent que la question des bases aéronavales et des aérodromes soit discutée avant l'évacuation. Nous pensons que le traité sur l'évacuation conclu entre la France et la Tunisie aura des répercussions sur le problème de l'évacuation au Maroc. Si les Français refusent d'admettre au Maroc ce qu'ils viennent d'admettre en Tunisie, il y aura des événements et il ne sera plus question de notes diplomatiques.

M. Bouabid termine en signalant qu'il y a au Maroc un facteur qui n'existe pas en Tunisie et qui est la présence des troupes espagnoles, présence que les Français veulent utiliser comme moyen de chantage.

M. Boussouf intervient alors pour demander aux représentants marocains et tunisiens de ne pas relâcher leur vigilance car la bataille pour l'évacuation n'est pas terminée. Les Français sont capables de ne pas exécuter leurs promesses. La bataille pour l'évacuation doit se poursuivre et les dirigeants comme les peuples marocain et tunisien doivent rester prêts à toute éventualité.

…/…

L'accord est réalisé sur ce point.

Le Président lève la séance après qu'il ait été convenu que la prochaine séance de travail aurait lieu le lendemain 19 juin à 18 heures.

PROCES-VERBAL DE LA SEANCE DU 19 JUIN 1958

La séance est ouverte à 19 heures.

Le Président de séance, M. Abbas, rappelle l'ordre du jour et ouvre la discussion sur : « de la condamnation de la politique de Gaulle en Algérie ».

M. Boussouf intervenant indique que la discussion sur le point de l'ordre du jour portant sur l'évacuation n'était pas terminée. Il souhaiterait que la délégation algérienne puisse prendre connaissance du texte de l'accord intervenu entre les gouvernements français et tunisien.

M. Bahi Ladgham répond que le contenu de cet accord avait été donné pendant la séance de travail de la veille. Mais sur le plan formel, je [Bahi Ladgham] refuse de montrer le document. Et d'ailleurs je [Bahi Ladgham] voudrais connaître la raison pour laquelle ce document est demandé. Nous [tunisiens] n'avons jamais exigé de pareilles choses pour les activités du CCE.

M. Boussouf indique alors que la délégation algérienne est prête à fournir toutes informations désirées sur les activités du CCE. Si nous demandons à prendre connaissance de ce document, c'est pour pouvoir informer le CCE. Nous pensons que depuis Tanger nous constituons un même corps, et que, l'accord intervenu entre la Tunisie et la France étant du domaine des relations extérieures, il était normal qu'un pareil document puisse être porté à notre connaissance.

Après que M. Mehiri ait demandé pourquoi le document n'avait pas été exigé la veille, M. Bahi Ladgham poursuit en indiquant qu'il ne voyait pas l'opportunité de discuter d'une pareille question, qu'il estimait qu'il serait plus utile de discuter de l'Algérie, problème beaucoup plus brûlant et beaucoup plus urgent.

M. Boussouf insiste pour que ce document soit produit. Nous voudrions savoir, indique-t-il, si oui ou non nous avons le droit de lire un pareil document.

M. Ladgham : Ce n'est pas une question de droit mais d'opportunité. Formellement, je me refuse à produire un pareil document. Je vous ai donné hier tout le contenu. Il ne comporte qu'une page avec une grande marge.

M. Boussouf : Nous pourrions le lire ?

M. Ladgham : Non.

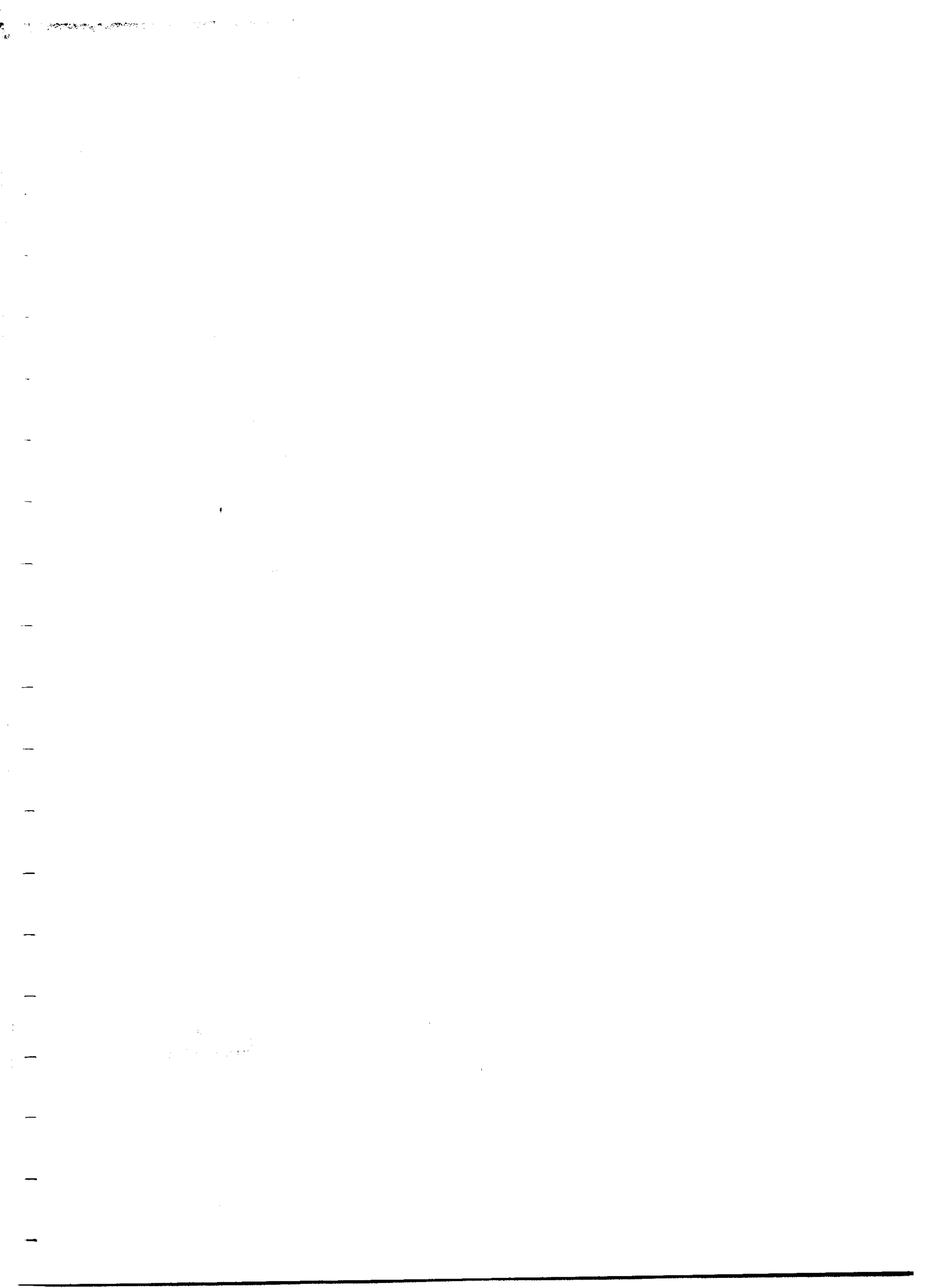
M. Abbas intervient alors : M. Ladgham dit que ce n'est pas une question de droit mais d'opportunité et que connaissant le contenu, il n'est pas nécessaire de lire le document. Mais la demande de M. Boussouf est parfaitement légitime, car, il est d'usage qu'un pays adresse la copie d'une note à ses alliés avant de l'envoyer au pays destinataire. Lorsque la France veut envoyer une note à M. Kroutchev, elle en adresse d'abord la copie à ses alliés anglais et américains.

M. Ladgham : Oui, l'échange de documents est normal, mais le moment est inopportun.

M. Boussouf : Hier, vous nous avez indiqué que le gouvernement marocain avait été tenu au courant des négociations franco-tunisiennes. En a-t-il été de même pour le CCE?

M. Bouabid : A Lausanne, MM. Abdellah Ferhat et Ahmed Tlili ont fait un exposé sur l'état des négociations franco-tunisiennes. Moi-même, ai fait un exposé sur l'état de l'évacuation au Maroc. Donc le CCE a été tenu au courant.

../...



Après confirmation par M. Abbas, il est passé à la discussion du point suivant de l'ordre du jour : « de la condamnation de la politique de Gaulle en Algérie ».

M. Boussouf : Après son arrivée au pouvoir, de Gaulle a fait des discours en Algérie où il définit sa position : intégration de l'Algérie à la France. Le CCE a répondu quant à lui par un communiqué. Nous pensons qu'il serait utile qu'il y ait à la fin de cette conférence un communiqué fixant une position commune à l'égard de cette politique de De Gaulle.

M. Krim : J'appuie la demande formulée par Boussouf contre la politique d'intégration qui est celle de De Gaulle, il est indispensable qu'il y ait une réponse nord-africaine où l'indépendance de l'Algérie serait clairement exigée.

M. Balafredj : Réaffirmer les principes de Tanger, c'est réaffirmer l'indépendance de l'Algérie, puisque cette dernière y est contenue.

M. Ladgham : Avant de songer à la rédaction, il faut se mettre d'accord au préalable sur les principes.

M. Bouabid : Nous sommes ici des responsables politiques qui avons l'obligation de voir loin. Et, en politique, il faut toujours laisser une marge d'appréciation et il n'est pas nécessaire d'être toujours très net et très précis. Il est évident que nous sommes tous d'accord pour condamner la politique d'intégration, mais il serait utile d'adopter une formulation qui témoigne d'une volonté positive, sans d'ailleurs être très précis. De plus, une fois les principes affirmés, il faut choisir le moment opportun, et ne pas être constamment à la remorque des événements. Il est en outre indispensable de sortir un peu du contexte nord-africain. L'avènement de De Gaulle est un événement dans le monde. Si, avant de Gaulle, la position de la France était très faible sur le plan international, depuis les choses ont changé. Il prend ses distances vis-à-vis des Américains d'une part. D'autre part les Russes vont jusqu'à sacrifier le Parti communiste français dans l'espoir d'ébranler l'OTAN. Peut-être que l'avènement de De Gaulle amènera des changements en Orient. Alors, il faut réfléchir et voir clair (sur l'Egypte)[7].

M. Krim : Nous considérons quant à nous que l'indépendance de l'Algérie doit être nettement réaffirmée. Il est indispensable qu'à la politique d'intégration de De Gaulle, nous répondions clairement.

M. Bouabid : Je parlais de la forme et non du fond sur lequel nous sommes tous d'accord.

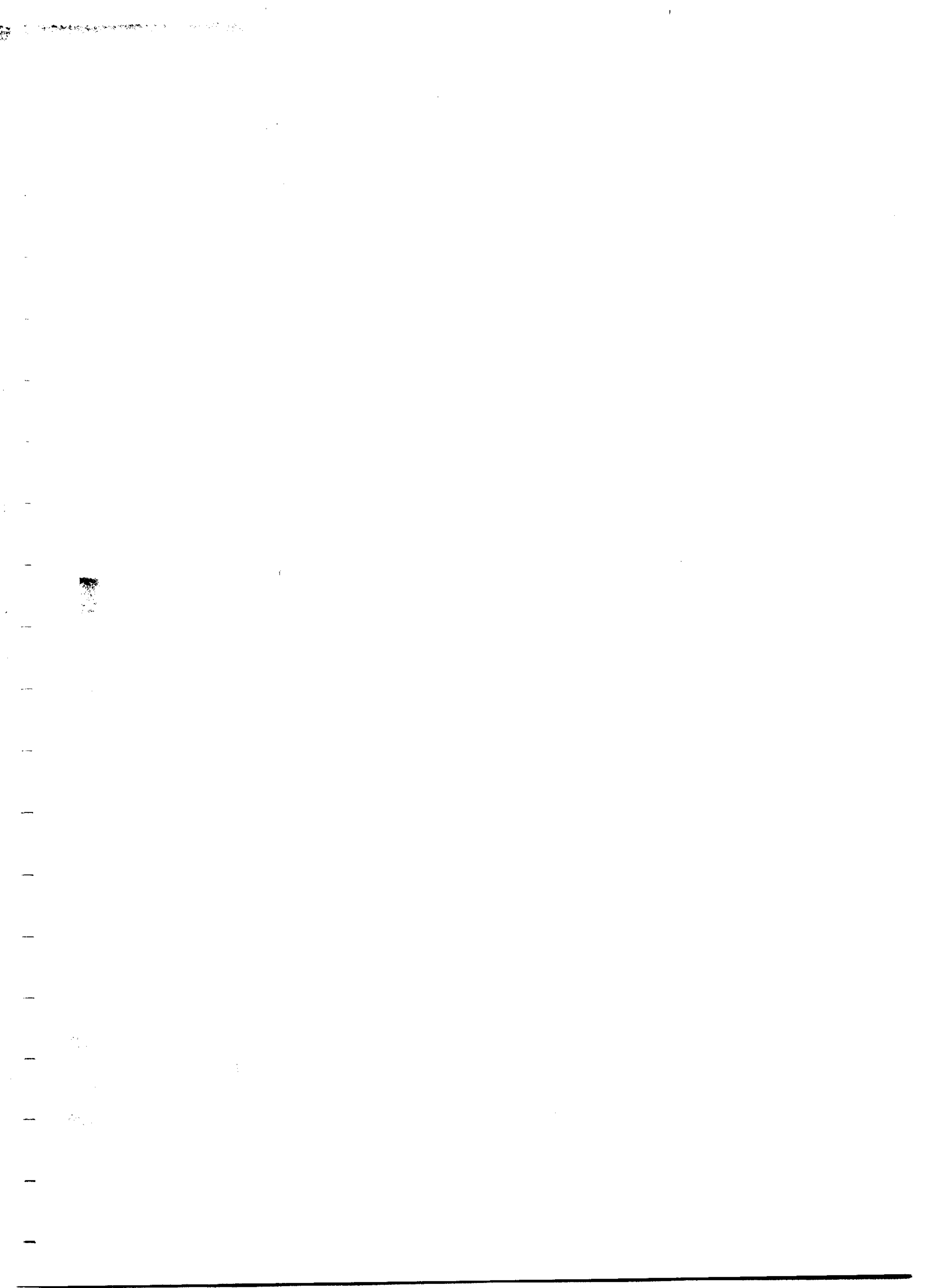
M. Abbas : Le raisonnement de M. Bouabid est pertinent à une condition : celle que toute analyse doit partir de la position du peuple essentiellement intéressé. Or en Algérie, il y a la guerre et si nous nous évadons de la guerre, nous pouvons bien sûr aboutir à des résultats ahurissants. Pour nous Algériens, la position de De Gaulle signifie la guerre, et ce quelque soit l'appui que pourrait recevoir de Gaulle de la part des Américains, des Russes ou même des Egyptiens. Le mot intégration signifie : guerre.

Tous les délégués ayant acquiescé, M. Abbas poursuit : Or au moment où de Gaulle essaie d'obtenir l'appui des Américains, des Russes et peut-être même comme le pense M. Bouabid, des Egyptiens, il est indispensable d'affirmer que la seule solution valable, la seule solution possible est l'indépendance algérienne ainsi que la construction du Maghreb arabe uni. Si l'on veut arrêter la guerre, il n'y a qu'une solution : l'indépendance de l'Algérie.

M. Bouabid : Nous considérons que le discours du président Bourguiba, que nous avons entendu aujourd'hui est aussi valable pour nous. Nous pourrions en reprendre les termes essentiels [8].

M. Abbas : Le discours peut servir de base pour les Tunisiens et les Marocains. Mais les Algériens ne sauraient y souscrire car nous sommes en guerre et nous ne pouvons tenir ce langage.

M. Bahi Ladgham : Il est évident qu'il faut intensifier l'effort de guerre, donner des instructions à l'armée algérienne pour multiplier les opérations militaires. Mais, à côté



de cela, sur le plan politique, nous pensons que le discours du président Bourguiba peut servir de base. Car il faut laisser à de Gaulle une marge de manœuvre. Il faut lui permettre un changement de politique sans lui faire perdre la face.

M. Boussouf : La modération peut au contraire encourager de Gaulle dans sa politique.

M. Abbas : Que Boumendjel et Bouabid nous apportent un texte et nous discuterons demain.

M. Boumendjel : Il est préférable de se mettre au préalable d'accord sur les principes qui feront l'objet de la rédaction. Je suggère les trois idées suivantes :

1. Réaffirmation explicite des décisions de Tanger quant à l'indépendance de l'Algérie et à l'unité du Maghreb arabe uni.
2. Condamnation de la politique d'intégration.
3. Dénonciation de la politique d'isolement du FLN tentée par le général de Gaulle.

M. Bouabid : Alors dans ces conditions, les gouvernements tunisien et marocain ne pourront plus prendre aucune initiative sur le plan diplomatique.

M. Abbas suggère les deux principes suivants :

1. Réaffirmation de la nécessité de l'indépendance algérienne et de la création du Maghreb arabe uni.
2. Condamnation de la politique d'intégration comme contraire à une politique de fait en Afrique du Nord.

M. Ladgham : Nous pensons qu'il faut faire de la diplomatie et montrer de la clairvoyance et de la maturité politique. Le fait que de Gaulle ait reconnu le courage des résistants algériens a été relevé par toute la presse internationale qui y attache une grande importance. Ceci est un signe qui doit nous entraîner à laisser une marge de manœuvre à de Gaulle, à ne pas prononcer certains termes.

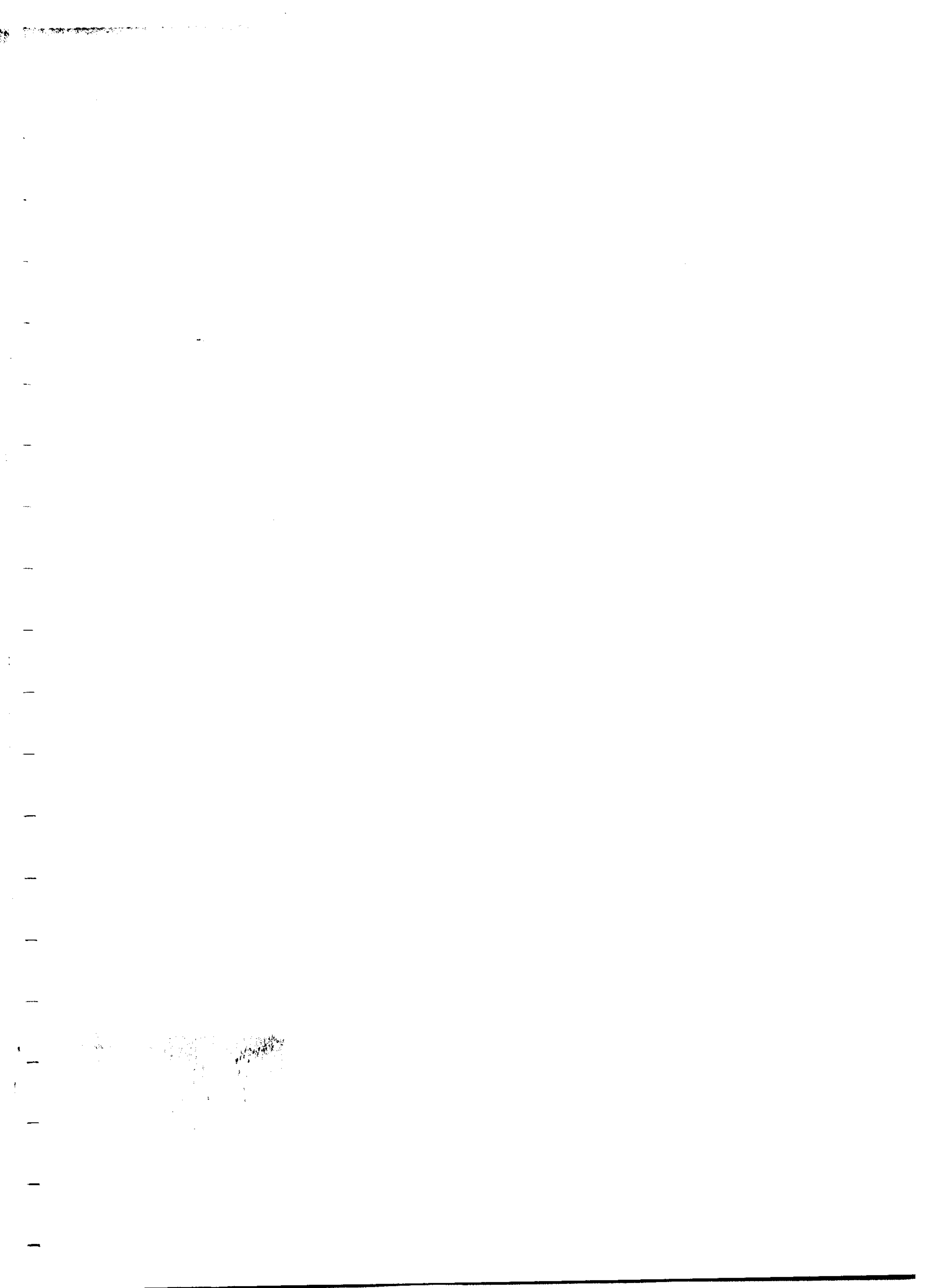
M. Boussouf : Nous sommes venus, délégués par le CCE pour mettre en application les décisions de Tanger. Mais depuis Tanger certains événements sont intervenus. D'une part accord sur l'évacuation en Tunisie, évolution de la question d'évacuation au Maroc, discours de De Gaulle en Algérie. C'est sur ce dernier point que nous devons nous mettre d'accord. Pour nous il est clair que de Gaulle cherche à nous isoler et nous ne pouvons lui donner aucune chance avant qu'il ait prouvé le contraire. Quand cette preuve existera, nous serons d'accord avec vous. Pour l'instant, il n'y a rien. Il y a d'autre part un facteur dont ni M. Ladgham ni M. Bouabid n'ont parlé : c'est que le peuple algérien lit tous les journaux et écoute toutes les radios. Il n'a pas d'autre part oublié Tanger. Or, lorsque de Gaulle a été à Alger, il a dit aux Algériens « vous êtes Français » et il a demandé aux combattants algériens de se rendre. Par conséquent pour nous, de Gaulle s'est prononcé clairement et si vous ne pouvez pas prendre position, nous vous demandons de le dire.

M. Krim : J'appuie ce que vient de dire Boussouf.

M. Francis : Pour les observateurs étrangers, les événements d'Alger du 13 mai ont été la réplique de Tanger. Et si les ultras d'Alger ont accepté l'intégration, c'est uniquement pour répondre à une idée force, celle de Tanger, par une autre idée force, celle de l'intégration. De Gaulle nous a jeté des fleurs, mais nous aurions préféré qu'il nous insulte mais qu'il parle d'indépendance. Nous devons prendre garde car chaque mot que nous prononcerons sera pesé et commenté. Le peuple algérien suit les événements avec attention et nous n'avons pas le droit de jouer avec le moral de notre peuple. C'est pourquoi nous vous demandons d'être à nos côtés.

Bahi Ladgham : Nous devons étudier la portée de ce que l'on va dire. Nous devons réaffirmer les principes adoptés à Tanger et rejeter l'intégration, mais nous devons tenir compte de certaines possibilités qui pourraient se produire et laisser la porte large-

…/…



ment ouverte. C'est une question de conscience. Je vous demande d'y réfléchir car des hommes meurent tous les jours en Algérie.

M. Ferhat Abbas : Je comprends parfaitement la position de M. Bahi Ladgham mais pour nous le meilleur capital c'est ce peuple et cette armée qui luttent et souffrent depuis 4 ans et notre devoir est de tout faire pour les réconforter et renforcer leur moral. Il est alors convenu que M. Bouabid rédige un texte qui sera discuté à la prochaine séance.

La prochaine séance étant fixée au lendemain vendredi 20 juin à II heures au même endroit, le Président lève la séance.

PROCES-VERBAL DE LA SEANCE DU 20 JUIN 1958

La séance est ouverte à II heures 30.

M. Abbas : Avant de poursuivre la discussion de l'ordre du jour, je tiens à signaler qu'une certaine atmosphère d'équivoque s'est créée autour de cette conférence sans d'ailleurs que nous n'y soyons pour rien. Il est donc nécessaire de dissiper tout cela par un communiqué que nous publierons à l'issue des travaux.

L'accord s'étant réalisé sur la nécessité de ce communiqué, le Président ouvre la discussion de la suite de l'ordre du jour.

M. Bouabid : Hier, il avait été convenu que j'apporterai un projet de rédaction sur le point I b) : condamnation de la politique d'intégration de De Gaulle. Je vais vous présenter une formulation qui s'inspire des trois idées :

1. rappel des décisions de Tanger ;
2. se prononcer sur l'intégration ;
3. quelque chose qui puisse laisser aux gouvernements tunisien et marocain quelques perspectives et quelques initiatives dans le domaine diplomatique.

Voilà ce que je propose à l'attention de la conférence :

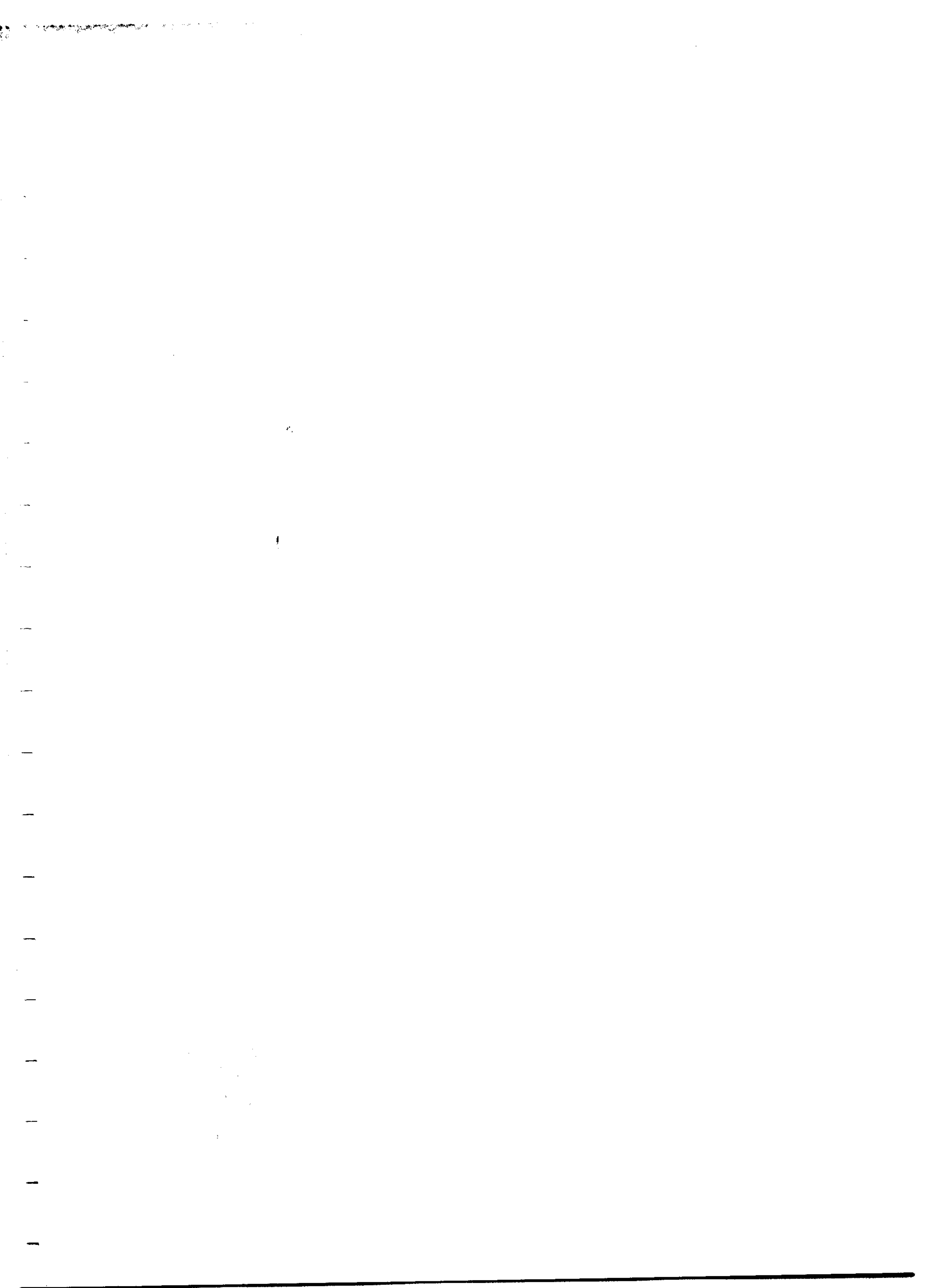
« La conférence affirme la fidélité des trois pays d'Afrique du Nord aux principes et résolutions adoptées par la conférence du Maghreb arabe uni réunie à Tanger qui proclame solennellement le droit imprescriptible du peuple algérien à la souveraineté et à l'indépendance.

« Examinant avec attention la politique d'intégration adoptée par le nouveau gouvernement français à la suite des événements du 13 mai dernier, la conférence constate que l'adoption d'une telle politique constitue une régression certaine même par rapport aux différentes solutions annoncées par les gouvernements français précédents et qu'elles n'a pour conséquence que l'intensification d'une guerre meurtrière menée contre un peuple déterminé à résister et à lutter afin de n'avoir d'autre nationalité que la nationalité algérienne et d'autre existence que celle d'un pays libre, démocratique et pacifique.

« La conférence rejette en conséquence tout système d'intégration comme contraire aux principes des Nations unies et aux résolutions de la conférence du Maghreb arabe uni.

« Animés du souci de restaurer la paix en Algérie, conscients de l'étroite solidarité des trois peuples d'Afrique du Nord et espérant l'avènement d'une ère de coopération pacifique et fructueuse entre l'Afrique du Nord et la France, les gouvernements tunisien et marocain réaffirment leurs bonnes dispositions afin de rechercher les moyens susceptibles de mettre fin à la guerre sur la base du respect des souverainetés des trois peuples du Maghreb et conformément aux principes des Nations unies. »

M. Krim : Avant d'aborder la discussion du projet que vient de nous lire M. Bouabid, je demande à la conférence de me permettre de signaler que malgré toutes les dis-



cussions que nous avions les jours précédents, la presse continue à être tendancieuse e. Tunisie. Elle parle le moins possible de la délégation algérienne et le journal *Le Peti Matin* d'aujourd'hui signale que c'est le secrétariat permanent qui s'est réuni hier et c. comme manchette de 1re page. Je voudrais savoir ce qui se passe.

M. Abbas : Il avait été bien convenu pourtant que cette conférence était à l'échelle des exécutifs.

M. Ladgham : *Le Petit Matin* est un journal qui est en train d'effectuer un travail de sabotage. Et d'ailleurs la censure n'existe pas en Tunisie.

La délégation tunisienne promet de faire apporter par le journal lui-même les rectifi cations nécessaires dès le lendemain.

La discussion reprend alors sur le projet soumis par M. Bouabid.

M. Abbas : Nous devrons rappeler au début du communiqué que cette conférence a lieu à l'échelle des exécutifs. Nous faisons d'autre part des réserves quant au dernier paragraphe, car il n'est pas normal qu'un communiqué à trois comporte des paragra phes à deux. Cela en diminue d'autre part la solidarité et la portée. Un communiqué à trois engage les trois parties.

M. Ladgham : Mais sur le fond, êtes-vous d'accord pour que les 2 gouvernements tunisien et marocain puissent prendre des positions légèrement différentes. La formu lation devant être trouvée par la suite.

Les gouvernements tunisien et marocain ont des possibilités d'action sur le plan diplomatique. Cependant pour que cette action soit possible et efficace auprès des dif férentes chancelleries, et surtout à une époque où la France prépare déjà la session de l'ONU, il faut qu'ils aient à leur disposition un texte qui ne soit pas uniquement l'expression complète des positions du FLN. Cette action des deux gouvernements tuni sien et marocain est d'autant plus importante que le gouvernement français a déjà envoyé dans le monde la majorité de ses grands ténors. Un pareil texte, et nous discute rons de la formulation par la suite, nous aidera beaucoup auprès des chancelleries et des Nations unies. Vous reconnaîtrez par exemple que l'offre des bons offices tuniso-marocains, faite l'an dernier, nous a énormément servis.

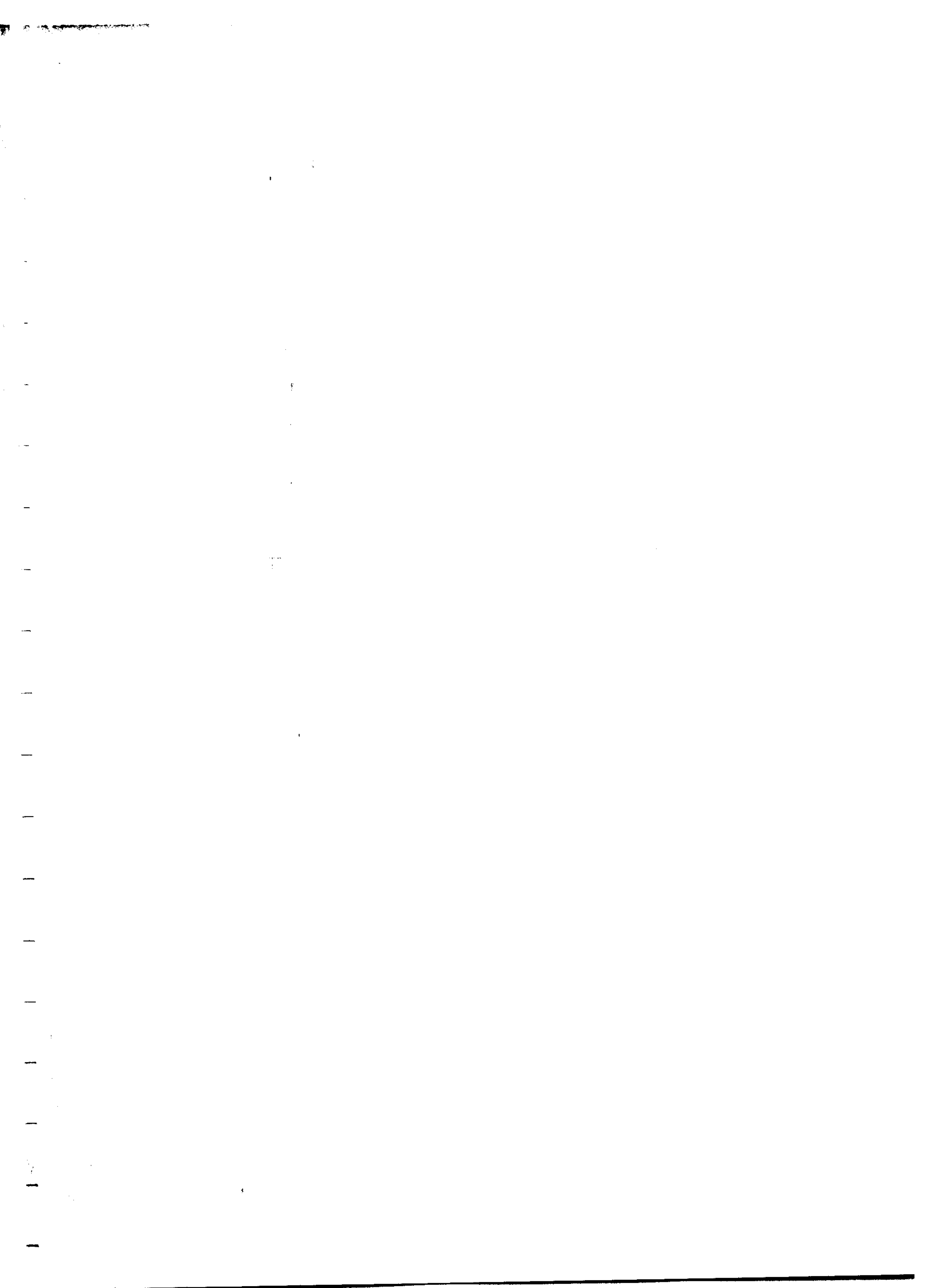
M. Francis : Je suggère à la conférence de commencer par l'étude du Ier paragraphe. A ce propos, je me permets de signaler que dans les résolutions de Tanger, nous n'avions pas seulement proclamé le droit imprescriptible du peuple algérien à son indé pendance, mais que nous avions ajouté, et cela est très important, que cette indépen dance était la seule solution du conflit franco-algérien, il y a une nuance très impor tante pour nous.

M. Boumendjel : Je propose que dans la rédaction de ce Ier paragraphe nous entrions directement dans le vif du sujet. Je demanderai par exemple que le mot fidélité soit supprimé, car il y a des mots qui une fois employés évoquent leurs contraires. Il me semble beaucoup plus efficace de reprendre dans ce Ier paragraphe le texte intégral de Tanger en plaçant au besoin des guillemets.

L'accord étant intervenu sur ce point, la conférence passe à l'étude de l'ordre du paragraphe. Cet ordre adopté, la discussion s'engage sur l'opportunité du IVe paragraphe.

M. Ladgham : Je comprends parfaitement M. Abbas quand il dit que dans ce communiqué à trois il est normal d'y trouver un paragraphe se rapportant uniquement à deux. Mais alors je suggère que la conférence prenne acte des bonnes dispositions des gouvernements tunisien et marocain.

M. Boussouf : Nous avons pris acte de l'échec des bons offices[9]. Or ce paragraphe IV signifie une relance des bons offices. Sur ce point nous ne saurions être d'accord. Nous refusons absolument de faire un appel direct ou indirect à de Gaulle. Nous ne pouvons donc accepter ce IVe paragraphe.



M. Krim : Nous comprenons parfaitement l'intérêt de ce qu'ont développé MM. Bouabid et Bahi. Mais nous ne pouvons quant à nous faire aucune ouverture directe ou indirecte avant que de Gaulle ait manifesté sa bonne volonté le premier. Pour l'instant, il n'y a encore rien. Nous avons accepté les bons offices tuniso-marocains, la France les a rejetés, ce n'est donc pas à nous à faire encore le premier pas.

M. Bahi Ladgham indique alors que la France n'a pas rejeté les bons offices par note diplomatique. A cela M. Abbas répond que la conférence de presse de M. Pineau à l'ONU et le discours de Gaillard qui a suivi sont amplement suffisants pour constituer la réponse officielle du gouvernement français sur ce sujet.

M. Bahi Ladgham : Le paragraphe IV ne parle pas des bons offices, mais il est incontestable qu'il y a dans la politique internationale un fait nouveau qui s'appelle de Gaulle. Ce dernier a commencé une grande offensive sur le plan diplomatique. Nous devons préparer la riposte. C'est pourquoi nous vous demandons d'accepter ce paragraphe IV.

M. Bouabid : Ce paragraphe IV ne constitue pas les bons offices qui ne sont pas eux-mêmes la négociation. Car, avant toute négociation, il y a une phase de préparation. C'est pourquoi nous avons parlé de bonnes dispositions. En effet, si nous nous joignons entièrement à vos positions, nous serons voués à l'immobilisme et à la paralysie sur le plan diplomatique. Maintenant que le CCE ne puisse pas se joindre à nous et adopter la même position, nous le comprenons parfaitement. C'est pourquoi dans la rédaction je parle uniquement des gouvernements marocain et tunisien. Les gouvernements qui ont une existence internationale doivent rechercher des possibilités et c'est ainsi qu'ils peuvent contribuer à hâter la situation désirée. Dans le cas contraire les gouvernements tunisien et marocain seront paralysés.

M. Krim : Nous ne voulons pas de paralysie. Il est bien entendu que dans notre révolution, nous travaillons sur deux fronts : le front militaire et le front politique et diplomatique. Le 2e front nécessite bien sûr des possibilités de manœuvre, mais j'attire l'attention de la conférence sur le fait que nous n'avons jamais fui la négociation, puisque des contacts ont été pris plusieurs fois avec les Français (Belgrade et Rome). Nous avons toujours déclaré que nous étions prêts à discuter. Nous avons accepté les bons offices et abandonné le préalable. Or, après tout cela, la France n'a jamais fait la moindre concession. Tout au contraire, après 4 ans de guerre, voilà un gouvernement qui revient en arrière par rapport aux précédents, qui propose l'intégration. Dans ces conditions nous ne pouvons pas accepter de faire d'ouverture directe ou indirecte. Cela d'ailleurs ne vous empêche pas, à vous, gouvernements en tant que tels, de faire des sondages. Quand la France reviendra sur son refus des bons offices, nous étudierons la question.

M. Francis : Il est évident que ce paragraphe IV ne parle pas des bons offices mais vous reconnaîtrez quand même que c'est une espèce d'ouverture. Or, actuellemenent, avec la politique d'intégration de De Gaulle, nous ne pouvons accepter de faire la moindre ouverture. D'ailleurs avant de vouloir faire la moindre ouverture, il faut au préalable avoir fait des sondages. Or nous vous demandons de nous dire si ces sondages ont été faits. En conclusion, nous ne pouvons accepter un paragraphe à deux dans un communiqué à trois.

M. Balafredj : Lorsqu'une réunion se fait à trois, il faudrait tout de même qu'il y ait des compromis. A Tanger, nous étions à l'échelle des partis, ici nous sommes à l'échelle des gouvernements. Ce n'est pas la même chose.

M. Ladgham : Il suffit de relire le texte pour se rendre compte qu'il ne s'agit pas d'une ouverture, c'est beaucoup moins que ça. D'ailleurs si nous demandons ce paragraphe IV comme instrument de travail sur le plan diplomatique pour les gouvernements marocain et tunisien, c'est à l'usage non pas seulement de la France mais des trois pays. D'ailleurs il y a plusieurs moyens d'action. Ce texte vous servira d'abord en

../..



vue des Nations unies et vous avez vu l'an dernier le profit que nous avions retiré de l'ONU de l'offre des bons offices. Ce texte constituera pour les gouvernements tunisien et marocain, un instrument de travail sur le plan diplomatique.

M. Boussouf : Nous ne sommes pas convaincus de la nécessité et de l'opportunité de ce paragraphe IV. Pouvez-vous nous donner les raisons pour lesquelles vous tenez à ce paragraphe IV.

M. Ladgham : J'ai déjà précisé qu'il était question seulement des moyens d'action. Et d'ailleurs nous vous demandons seulement que la conférence prenne acte des bonnes dispositions des gouvernements marocain et tunisien.

M. Krim : Nous avons examiné très attentivement la situation politique. De Gaulle fait la politique des ultras et c'est pourquoi nous ne pouvons ouvrir la moindre porte. Quand il changera sa pratique, on verra.

La séance est suspendue pendant 15 minutes pour permettre aux différentes délégations de délibérer séparément. A la reprise, la discussion continue.

M. Abbas : La délégation algérienne ne peut accepter le paragraphe IV. Nous ne pouvons, au moment où la réaction a triomphé à Alger, faire des concessions à Tunis. Je répète que notre meilleur capital est le peuple algérien et nous devons tout faire pour augmenter le moral de ce peuple.

M. Balafredj : Faites nous confiance. Le paragraphe IV ne comporte aucune faiblesse.

M. Abbas : Ce n'est pas une question de confiance. La preuve, c'est que confiants dans le président Bourguiba et le sultan Mohammed V, nous avions accepté d'abandonner le préalable dans les bons offices.

M. Ladgham : Trois possibilités se présentent :
1. la conférence s'associe aux bonnes dispositions ;
2. la conférence prend acte des bonnes dispositions ;
3. les 2 gouvernements font un communiqué à part.

M. Francis : Puisqu'il y a à notre ordre du jour un point sur les positions commune à l'ONU et puisque MM. Bouabid et Bahi ont dit que ce paragraphe IV est destiné à servir d'instrument de travail diplomatique, je suggère que la discussion sur la nécessité de ce paragraphe IV soit liée à la discussion de la position commune à l'ONU.

L'accord s'étant réalisé sur cette position, la séance est levée, après que la prochaine ait été fixée à 16 heures 30 au même lieu.

La séance est reprise à 17 heures.

M. Francis : Je demande que les délégations tunisiennes et marocaines nous exposent leur point de vue sur la question : position commune à l'ONU.

Cette action revêtira 2 formes :

1. Les gouvernements tunisien et marocain agiront auprès de toutes les puissances par la voie diplomatique pour les convaincre.

2. Notre action sera concertée à l'ONU. Les trois délégations règleront sur place la tactique et les moyens à employer. Nos délégations agiront constamment de concert.

M. Krim : Je suggère que les trois pays envoient des commissions dans les différents pays pour plaider la cause algérienne. Après discussion de ce point précis, il est décidé qu'il sera d'abord procédé à des sondages pour connaître les pays auprès de qui une telle commission sera envoyée. Les représentants diplomatiques tunisiens et marocains feront d'autre part tout pour mettre en contact les autorités locales et les représentants du FLN.

M. Bahi revient à la position commune à l'ONU: C'est une affaire de circonstance, car les événements peuvent déjouer un dispositif juridique préparé à l'avance. Mais il y a des principes qu'il faut mettre en évidence :

1. Ne pas se cantonner à l'aspect moral.

--/..

2. Beaucoup plus qu'une condamnation, il faut rechercher une adhésion à des solutions.

Il faut pour la préparation à l'ONU un dossier complet et précis qui devra prouver qu'aucune solution n'a jamais été trouvée et montrer l'évolution politique. Il faut d'autre part que les chancelleries soient informées sérieusement à l'évolution de la situation politique et militaire. Cette information devra être continuelle et elle pourra se faire par l'intermédiaire des gouvernements tunisien et marocain qui pourront envisager la création d'une commission officiellement chargée de cette question.

La France a commencé son offensive et il est possible qu'il y ait des difficultés pour l'inscription. Je signale que le président N'Krumah sera invité par Eisenhower et qu'il lui exposera la question algérienne.

La discussion reprend alors sur l'opportunité et la nécessité du paragraphe IV.

M. Francis : Nous proposons la rédaction suivante :

« La conférence après avoir procédé à l'examen de la situation internationale décide de mener une action commune sur le plan diplomatique en vue d'aboutir à un règlement pacifique du problème algérien. Elle prend acte des bonnes dispositions des gouvernements tunisien et marocain dans la recherche des moyens susceptibles de mettre fin à la guerre d'Algérie. »

Les points de l'ordre du jour [qui] devront [être mentionnés] dans le communiqué final ayant été discutés, la conférence suspend ses travaux pour permettre la rédaction [du communiqué final].

A la reprise de la séance, l'étude de l'ordre du jour est poursuivie et les décisions suivantes adoptées :

Secrétariat permanent :

M. Bahi : Pour la Tunisie : nous proposons Ahmed Tlili et Abdel Madjid Chaker.

M. Bouabid : nous n'avons pas encore désigné les deux membres marocains.

[Algérie] : nous avons désigné Ahmed Francis et Ahmed Boumendjel.

La première réunion aura lieu à Tunis.

Assemblée consultative :

Elle se composera provisoirement de 30 membres à raison de 10 par pays. La première réunion aura lieu à Tunis. Le secrétariat permanent en fixera la date après la désignation des membres[10].

Gouvernement algérien .

Ferhat Abbas ouvre la discussion sur ce point de l'ordre du jour et déclare qu'il faudrait s'attendre à quelque chose en juillet.

M. Bouabid demande qu'une consultation préalable sérieuse ait lieu.

M. Boussouf : A Tanger vous avez recommandé la proclamation du gouvernement algérien, après consultation des deux pays frères. Mais le sens qu'il fallait attacher au mot consultation n'a pas pas été étudié et défini. Alors nous vous demandons de nous indiquer ce que vous entendez par consultation.

M. Bouabid : Une consultation, c'est une étude en commun d'un certain nombre de facteurs préalablement à toute proclamation :

— opportunité politique de la proclamation,

— choix du siège,

— résultats des sondages effectués auprès des différents gouvernements. Le choix des hommes que vous mettez dans ce gouvernement ne nous regarde pas, mais il faut que la décision de la date de proclamation soit discutée. Car consultation ne veut pas dire seulement informations préalables. Notre avis doit compter car nous ne sommes pas ici des « béni oui oui ».

M. Boussouf : Je crois que la position tunisienne sur le sens à donner à consultation

../...

est légèrement différente. Eux voudraient discuter la composition même du gouvernement, et ce en plus de la discussion des autres facteurs énoncés par Bouabid.

M. Bahi : Je suis d'accord avec ce qu'a déclaré Bouabid en ce qui concerne les déclarations. Si nous avions attiré l'attention du CCE sur la composition du gouvernement c'est parce que nous savons que l'étranger attache une grande importance à cette composition, qui très souvent est le signe d'une orientation, les personnes comptant beaucoup pour l'étranger. Pour tout le reste je rejoins et j'appuie Bouabid.

M. Krim : Il est évident qu'avant de proclamer le gouvernement nous viendrons vous voir et nous discuterons. Si nous sommes convaincus tant mieux ; si nous ne sommes pas convaincus par vos arguments, alors nous passerons outre et vous n'avez qu'un droit, celui de ne pas nous reconnaître. Alors chacun prendra ses responsabilités.

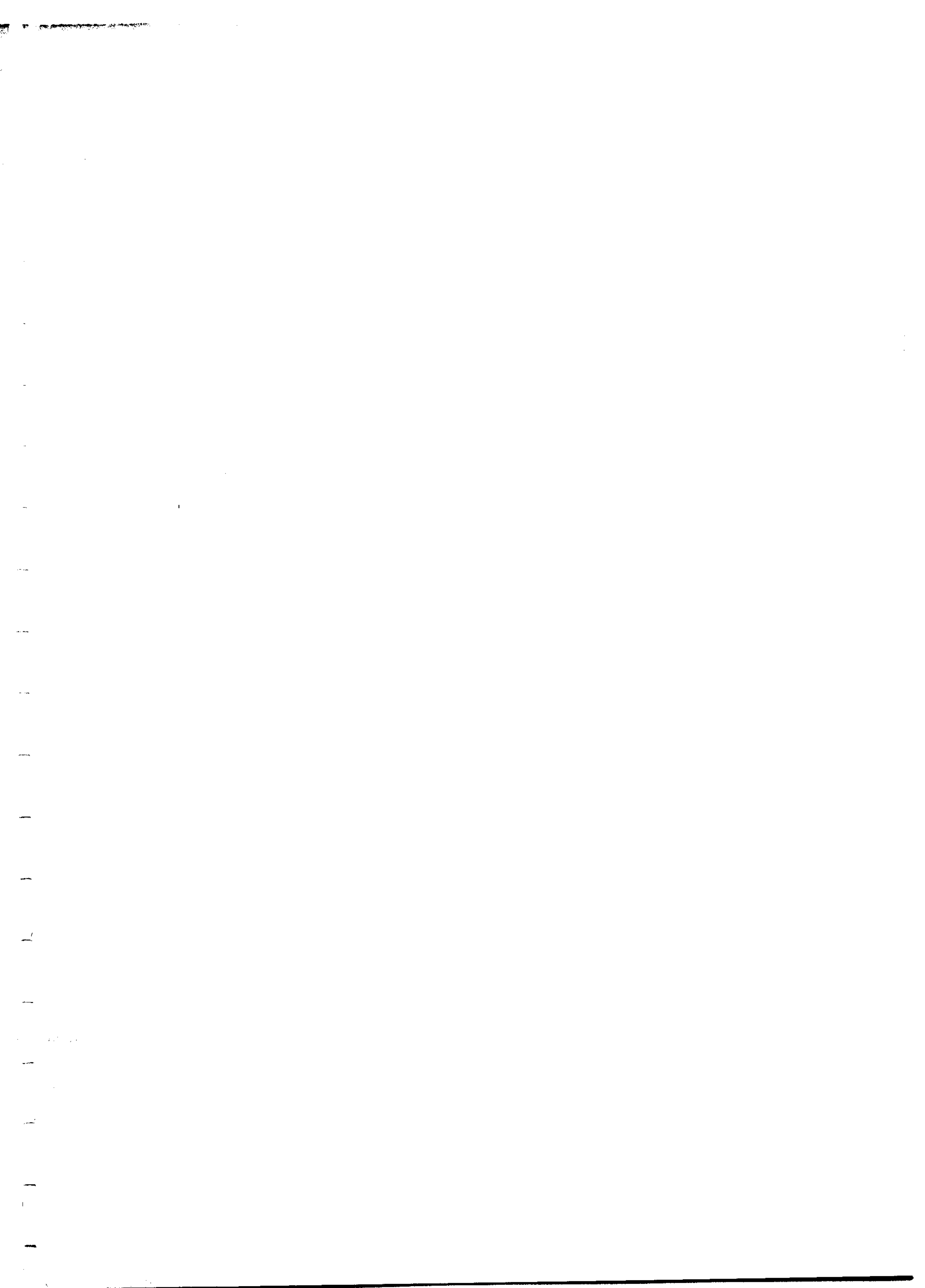
M. Abbas : Certaines informations et consultations ne nous sont pas encore parvenues. Dès qu'elles parviendront nous vous enverrons quelqu'un avec un dossier de consultation qui contiendra tous les éléments de cette consultation.

La conférence passe ensuite à la lecture et à l'adoption du communiqué commun. M. Tlili est chargé de la traduction en langue arabe.

Après adoption de ce communiqué, le président clôt la conférence en remerciant les délégations tunisienne et marocaine de leur esprit de compréhension.

NOTES

1. A cette conférence, le FLN est invité en tant qu'organe exécutif du mouvement de libération et non en tant que représentant de l'Assemblée de l'Algérie. La conférence représente un recul par rapport à la conférence de Tanger : Tunisiens et Marocains promettent seulement une action commune sur le plan diplomatique avec le FLN en vue d'aboutir à un règlement pacifique des problèmes algériens.
2. Voir doc. n° 53.
3. Décision de principe qui n'a en fait jamais reçu d'application.
4. Somme en anciens francs.
5. Ce chiffre, comme celui cité peu après des victimes de la guerre, est improvisé. Ils avaient tous les deux un caractère propagandiste.
6. Les bons offices anglo-américains.
7. Bouabid laissait entendre une révision de la position égyptienne dans le sens d'un assouplissement à l'égard de la France.
8. Dans ce discours, Bourguiba abordait le problème algérien en se posant en un éventuel médiateur entre la France et le FLN.
9. Ceci évoque les bons offices anglo-américains après le raid sur Sakiet Sidi Youssef.
10. Cf. doc. n° 53.



البيبلوغرافيا

البيبلوغرافيا (قائمة المصادر والمراجع)

1) المصادر والمراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

- البجاوي (محمد)، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق 1965.

- إدريس (الرشيد)، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس، 1981.

- الذاودي (رشيد)، **علي البلهوان، حياته وأثاره**، الطبعة الأولى، دار عطارد، تونس 1974.

- الديب (فتحي)، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.

- الريماوي (عبد الله)، **المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار المعرفة، فيفري 1961.

- الزبيري (العربي)، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر 1984.

- العقاد (صلاح)، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.

- العلوي (مصطفى)، **المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ**، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفاق الجديدة، 1984.

- الفاسي (علال)، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، تيطوان المغرب، بدون تاريخ نشر.

- (   ) ، **نداء القاهرة**، الطبعة الأولى، الرباط، سنة 1959.

- الورثلاني (الفضيل)، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، سنة 1992.

- الورديغي (عبد الرحيم)، **الخفايا السرية في المغرب المستقل (1956 – 1961)**، طبعة جديدة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب (بدون تاريخ).

- أزغيدي (محمد لحسن)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني (1956 – 1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

- المحجوبي (علي)، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، سنة 1986.

- الميلي (محمد)، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

- (   )، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، 1983.

- أندري جوليان (شارل)، **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تعريب مزالي والبشير بن سلامة، الشركة التونسية للتوزيع (بدون تاريخ نشر).

- أي أشفورد (دوغلاس)، **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، ترجمة عائدة سليمان عارف، أحمد مصطفى أبوحاكمة، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1963.

- بن العقون (عبد الرحمن)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920 – 1936)**، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

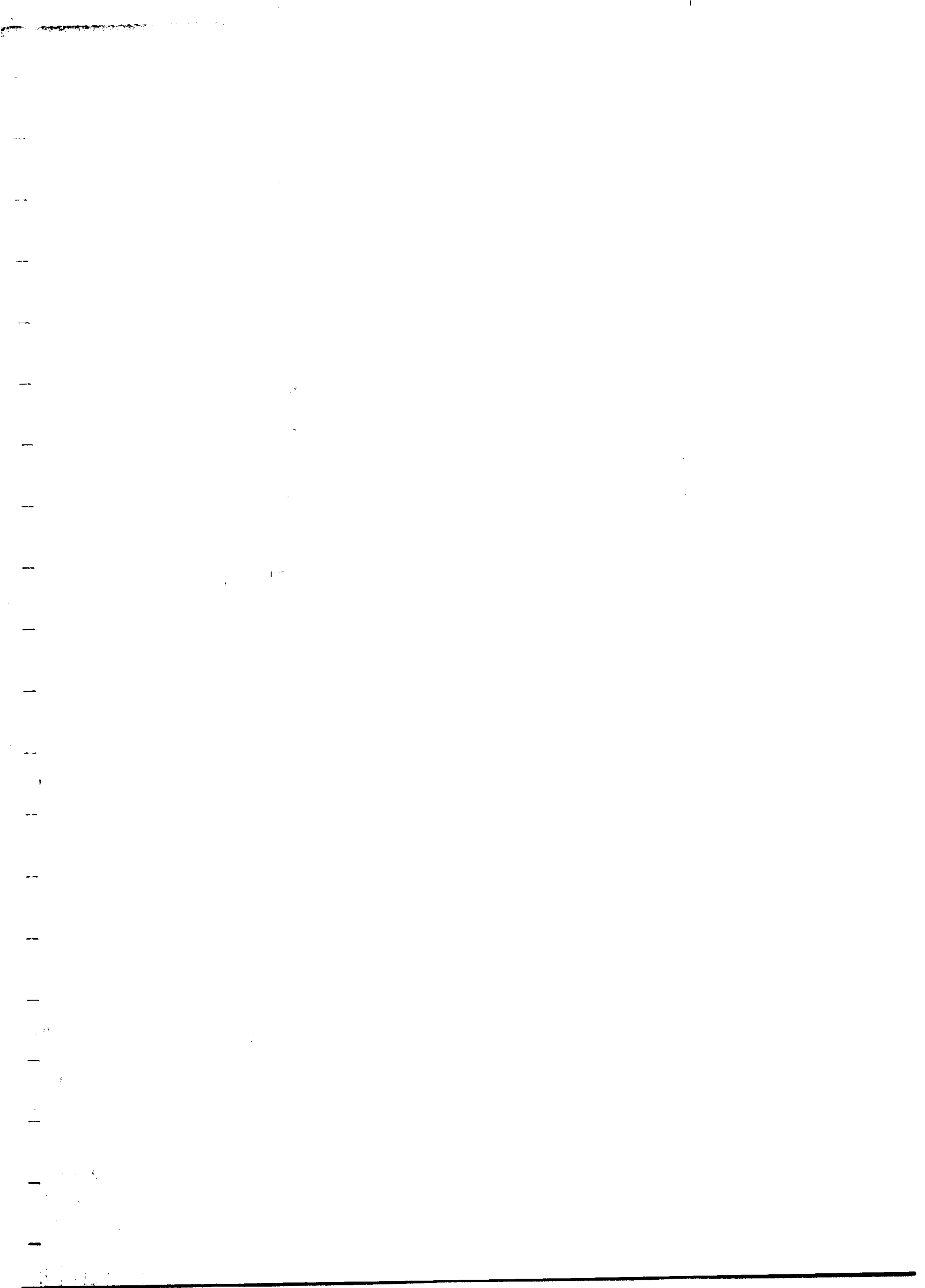
- بن بركة (المهدي)، **الإختيار الثوري في المغرب**، الطبعة الأولى، أفريل 1966.

- براهيمي (عبد الحميد)، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1969.

- بوحوش (عمار)، **التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1967.

- بوعزيز (يحي)، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1996.

– بول (بالطا)، كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربيــــة**، ترجمـــة كـامل فـاعور، نخلة فريفر، دار القدس، بيروت (بدون تاريخ).
– بومـالي (أحسـن)، **إسـتراتيجية الثـورة الجزائريـة في مرحلتهـا الأولى (1954 – 1956)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.
– توفيق المدني (أحمد)، **حياة كفاح (مذكرات)**، الجزء الأول في تونس (1905 – 1925)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (بدون تاريخ نشر).
– حربي (محمد)، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، ترجمـة نجيـب عيـاد وصـالح المثلوثـي، موفم للنشر، سلسلة صاد، الجزائر 1994.
– (   )، **جبهة التحرير الوطـني الأسـطورة والواقـع (1954 – 1962)**، ترجمة كميل قيصر داغر، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
– حمـادي (عبـد الله)، **الحركــة الطلابيــة الجزائريــة (1871 – 1962)**، الطبعـة الثانيـة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
– خالد (أحمد)، **أضواء من البيئة التونسية**، الدار التونسية للنشر 1979.
– دبـش (إسماعيل)، **السياســة العربيـــة والمواقـف الدوليـــة تجـــاه الثـورة الجزائريـــة (1954 – 1962)**، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر 1999.
– ديغول (شارل)، **مذكرات الأمل**، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، لبنان 1971.
– سـطورا (بنيـامين)، **مصـــالي الحـــاج (1898 – 1974)**، ترجمـــة صـــادق عمـــاري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999.
– سعد الله (أبو القاسـم)، **الحركـة الوطنيـة الجزائريـة (1930 – 1945)**، الطبعـة الرابعـة، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت 1992.
– سعد (فايزة)، **سنوات الدم تجربة الثورة الجزائرية**، الروز اليوسف، جانفي 1989.
– الشيخ (خير الـدين)، **مذكـرات**، الجـزء الثـاني، المؤسســة الوطنيـة للكتـاب، الجزائر (بدون تاريخ نشر).



- عبد الله (الطاهر)، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956)**، الطبعة الثانية، دار المعارف، سوسة، تونس 1990.

- علي رفاعي (محمد)، **الجامعة العربية وقضايا التحرر**، دار النشر المغربية، للطباعة والنشر، القاهرة، ماي 1971.

- قداش (محفوظ)، قنانش (محمد)، **نجم شمال إفريقيا (1926 – 1937)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.

- قداش (محفوظ)، صاري (الجيلالي)، **المقاومة السياسية (1900 – 1954)**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

- قنان (جمال)، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والتوجيه والنشر والإشهار، الجزائر 1994.

- كافي (علي)، مذكرات، دار القصبة للنشر، 1999.

- لاكوتير (جان)، **ديغول**، ترجمة إبراهيم الحلو، دار النهار للنشر، بيروت 1969.

- لاندو (روم)، **مراكش بعد الإستقلال**، ترجمة خيري حماد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ماي 1965.

- (   )، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نيقولا زيادة، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1963.

- (   )، **الحسن الثاني، ملك المغرب**، ترجمة بنجمان الداودي، المطبعة الملكية، الرباط 1969.

- مالكي (أمحمد)، **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 1994.

- هلال (عمار)، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، لافوميك، الجزائر (بدون تاريخ نشر).

- واتربوري (جون)، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجدة نعمة وعبود عطيه، الطبعة الأولى، دار الوحدة، بيروت، لبنان 1982.



ب- المقالات والدوريات :

• المقالات :

- الجابري (محمد عابد)، "فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال"، في وحدة المغرب العربي (ندوة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1987.

- (   )، "يقظة الوعي العروبي في المغرب مساهمة في نقد السيوسيولوجيا الإستعمارية"، في تطور الوعي القومي في المغرب العربي (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- تابيلت (علي)، "مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 163، الجزائر 2000.

- الخزعلي (كفاح كاظم)، "مواقف حزب الإستقلال المغربي من القضايا القومية (1944 - 1956)، مجلة المؤرخ العربي، عدد 31، السنة الثانية عشر، معهد الدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق 1987.

- إدريس (الرشيد)، "كيان المغرب وآفاقه"، في بناء المغرب العربي (ندوة)، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية 1983.

- الراسي (جورج)، "وحدة المغرب من وحدة العرب"، مجلة الحوار، العدد 12، ماي 1988.

- الغربي (الغالي)، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، الملتقى الوطني الأول "حول الأسلاك الشائكة والألغام"، بولاية النعامة، في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 18 جوان 1996.

- (   )، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية والدولية"، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أفريل 1996.

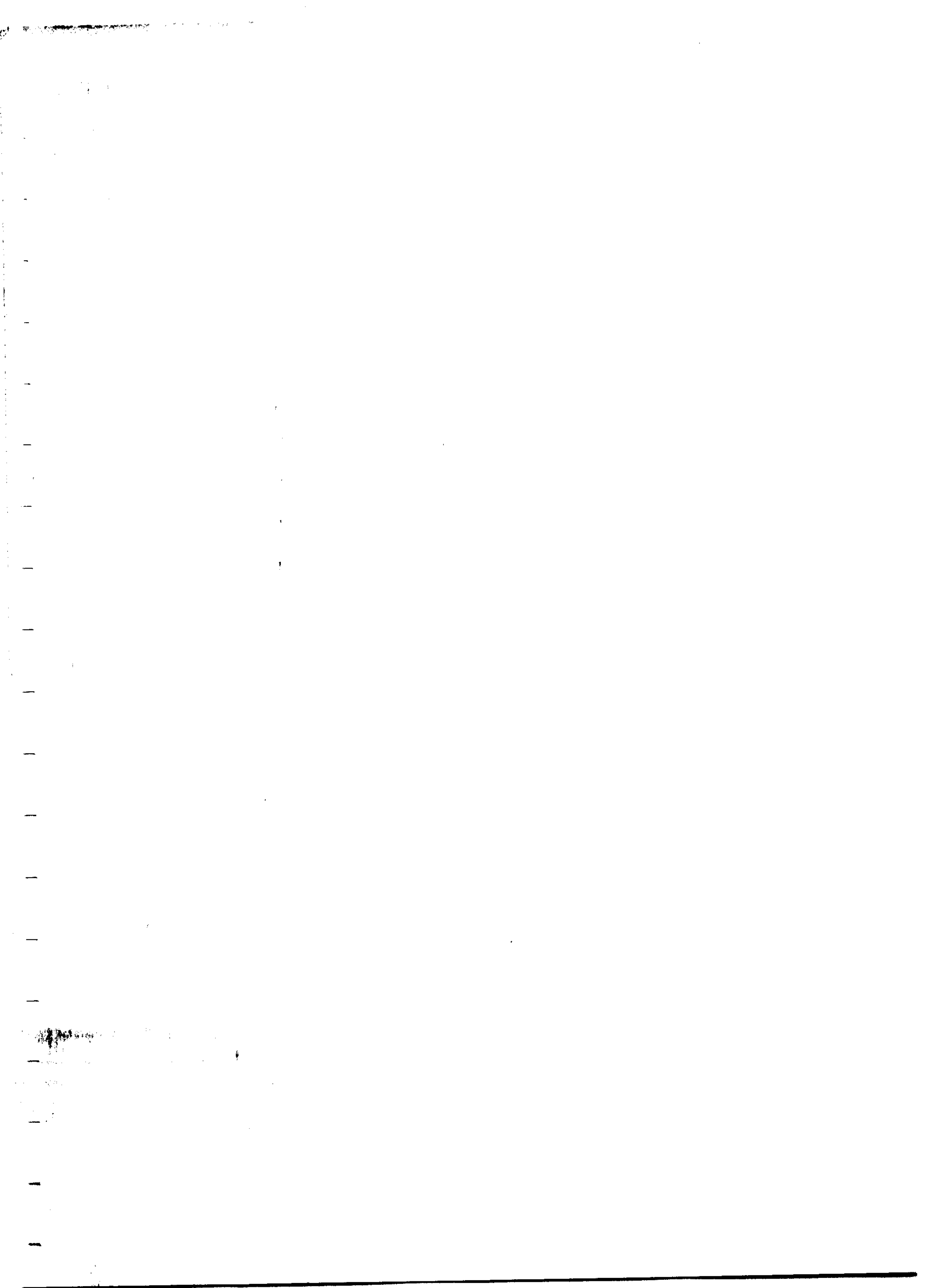


- المنصر (عدنان)، "الخلافات الحزبية والنقابية في تونس المستقلة، صراعات القيادات أم صراع برامج؟"، مجلة الكراسات التونسية، العدد 164، جامعة تونس 1993.
- (   )، "اليوسفية من خلال المصادر الشفوية، دراسة في الخطاب"، مجلة الكراسات التونسية، عدد خاص 170/169، جامعة تونس 1995.
- بناني (عثمان)، "النشاط السياسين الوطنين المغاربة بالقاهرة في عام 1947"، في النهضة والتراكم (ندوة)، سلسلة المعرفة التاريخية، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر 1986.
- حربي (محمد)، "الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي (1928 - 1954)"، في وحدة المغرب العربي (ندوة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جانفي 1987.
- رخلية (عامر)، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، مجلة المصادر، العدد 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1996.
- زنيبر (محمد)، "المغرب العربي والناصرية"، في الناصرية والنظام العالمي الجديد (ندوة باريس)، الطبعة الأولى، دار الوحدة 1981.
- مهري (عبد الحميد)، "أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954"، الأصالة، عدد 22، 1974.
- (   )، "من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، محاضرة ألقاها يوم 12 ماي 1998، بشتاتم هاوس، بلندن بدعوة من مركز الدراسات شمال إفريقيا والمعهد الملكي للشؤون الخارجية.
- قنان (جمال)، "تشكيل الحكومة المؤقتة، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، العدد 4، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.
- هويدي (أمين)، "رؤية عربية من منظور استراتيجي"، في الناصرية والنظام العالمي الجديد (ندوة باريس)، الطبعة الأولى، دار الوحدة 1981.



ب) الدوريات :

- الشعب (جريدة)، حوار مع محمد بوضياف، عدد 7786، 16 نوفمبر 1988.
- الشعب (جريدة)، حوار مع محمد بوضياف، عدد 7787، 17 نوفمبر 1988.
- الشعب (جريدة)، حوار مع عبد الحميد مهري، عدد 8392، 01 نوفمبر 1990.
- المجاهد الأسبوعي (جريدة)، وقائع مؤتمر طنجة أفريل 1958، عدد 1186، 29 أفريل 1983.
- المجاهد (جريدة)، مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة، عدد 12، 15 نوفمبر 1957.
- المجاهد (جريدة)، مقال إفتتاحي، "عرض الوساطة التنونسية المغربية"
- ( )، "لماذا تصر فرنسا على الحرب ولماذا تصر الجزائر على التحرر؟"، عدد 13، 1 ديسمبر 1957.
- ( )، "بلاغ الرباط"، عدد 13، 1 ديسمبر 1957.
- المجاهد (جريدة)، "هل هناك تحول في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر ؟"، عدد 18، 15 فيفري 1958.
- المجاهد (جريدة)، "حرب الجزائر هي : حرب المغرب العربي"، عدد 20، 15 مارس 1958.
- المجاهد (جريدة)، "طريق الوحدة المغربية"، عدد 21، 1 أفريل 1958.
- المجاهد (جريدة)، "هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة؟"، عدد 22، 15 أفريل 1958.
- المجاهد (جريدة)، بعد مؤتمر طنجة لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح، عدد 23، 7 ماي 1958.
- المجاهد (جريدة)، "مؤتمر طنجة، مرحلة حاسمة"، عدد 23، 7 ماي 1958.
- المجاهد (جريدة)، "قواعد الاستعمار العسكرية الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول"، عدد 25، 14 جوان 1958، ص 6 - 7.
- المجاهد (جريدة)، "العقلية الفرنسية ومؤتمر طنجة"، عدد 26، 2 جويلية 1958.
- المجاهد (جريدة)، "مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى"، عدد 26، 2 جويلية 1958.
- **المجاهد (جريدة)**، "الخبز المسموم"، عدد 27، يوم 22 جويلية 1958.



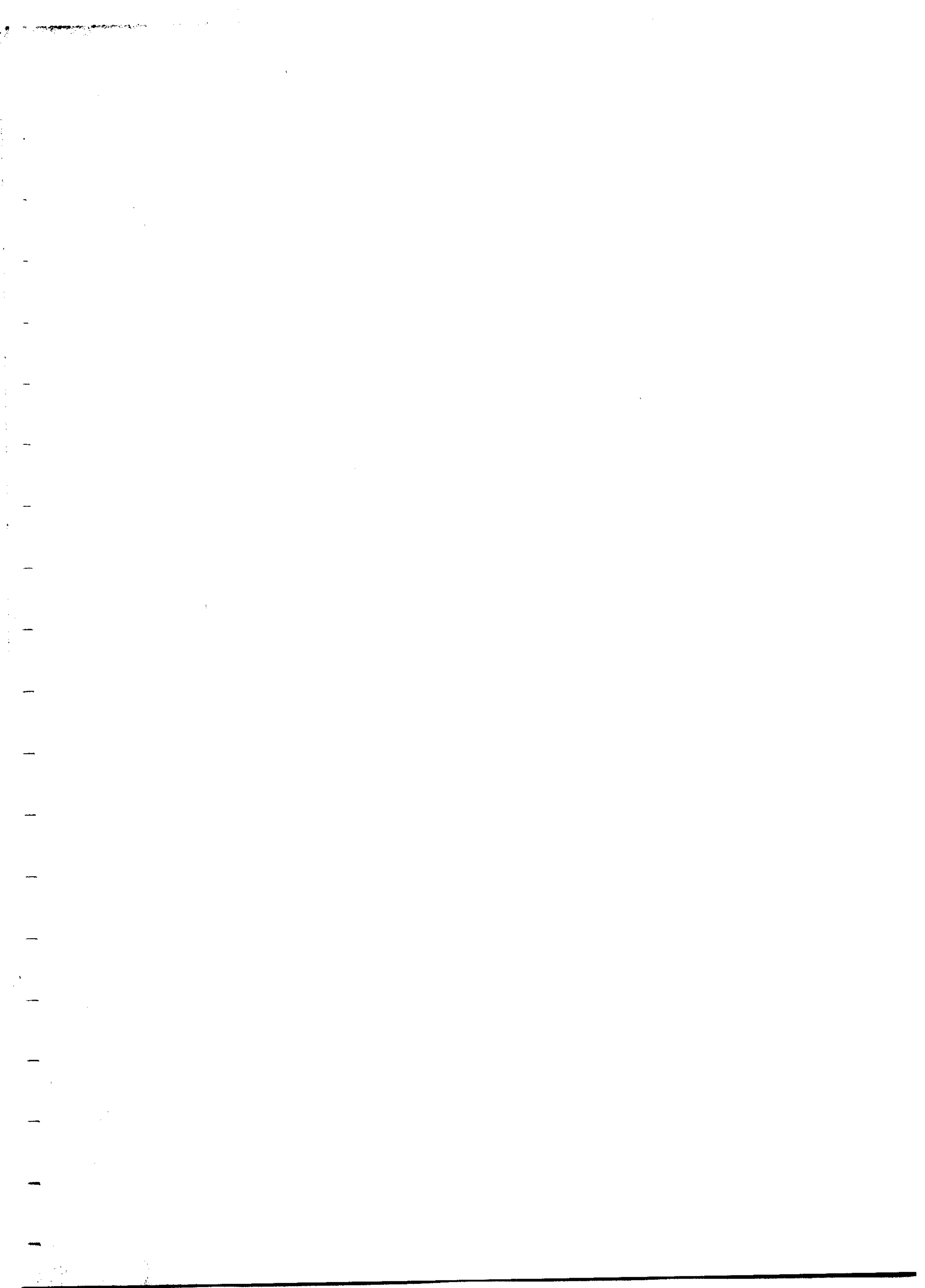
- المجاهد (جريدة)، حكومة الثورة لا تفاوض إلا في الإستقلال، عدد 32، يوم 19 نوفمبر 1958.
- المجاهد (جريدة)، حوار مع عبد الحميد مهري، وزير شؤون المغرب العربي، عدد 44، 14 جوان 1959.

ج) الموساعات :

- موسوعة السياسة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، الأجزاء (1 - 2 - 3 - 4).
- الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979.
- دليل الجزائر السياسي، رشيد بن يوب، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1999.

د) الرسائل الجامعية :

- بلقاسم (محمد)، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910 - 1954)، رسالة ماجستير، تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1994، (لم تنشر).
- جبلي (الطاهر)، القاعدة الشرقية، رسالة ماجستير، تحت إشراف الدكتور جمال قنان، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ديسمبر 2000، (لم تنشر).
- صغير (مريم)، مواقف الدو العربية من القضية الجزائرية (1954 - 1962)، رسالة ماجستير، تحت إشراف الدكتور عمار بن سلطان، معهد التاريخ جامعة الجزائر 1994، (لم تنشر).



المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

أ) الكتب :

- AGERON (CHARLES ROBERT), **LA GUERRE DALGERIE ET LES ALGERIENS (1954 - 1962),** ARMAND COLIN, PARIS 1997.

- ALLEG (HENRI), ET (AUTRES), **COMPLOTS DU 13 MAI A L'INDEPENDANCE UN ETAT VIENT AU MONDE**, TEMPS ACTUELS, T(3), PARIS 1981.

- AUDARD (GEORGES), **UNION FANçAIS, SUIVIE DES RELATIONS DE LA FRANCE AVEC LE MAROC, ET LA TUNISIE**, RENE GULLARD, PARIS 1958.

- BALTA (POUL), **LE GRANDE MAGHREB DES INDEPENDANCES A LAN 2000,** LAPHAMIC E.N.A.G, ALGER 1990.

- BARALE (JEAN), **LA CONSTITUTION DE LA Ive REPUBLIQUE A L-EPROUVE DE LA GUERRE** , LIBRAIRE GENRALE DE DROIT, PARIS 1964.

- BEN BELLA (AHMED), **ITINERAIRE**, EDITION, MAINTENANT, 1987.

- BEN KHADDA (BEN YOUCEF), **LES ORIGINES DU 1er NOVEMBRE 1954**, EDITION, DAHLAB, ALGER 1989.

- ( ), **LALGERIE A LINDEPENDANCE, LA CRISE DE 1962**, DAHLAB, NOVEMBRE 1997.

- BELHOCINE (MABROUK), **LE CORURIER ALGER LE CAIRE (1954 - 1956) ET LE CONGRES DE LA SOUMAM DANS LA REVOLUTION**, CASBAH, ALGER 2000.

- BELQHODJA (TAHER), **LES TROIS DECENNES BOURGUIBA (TEMOIGNAGE),** EDITION ARCANTERES, PUBLISUD, 1998.

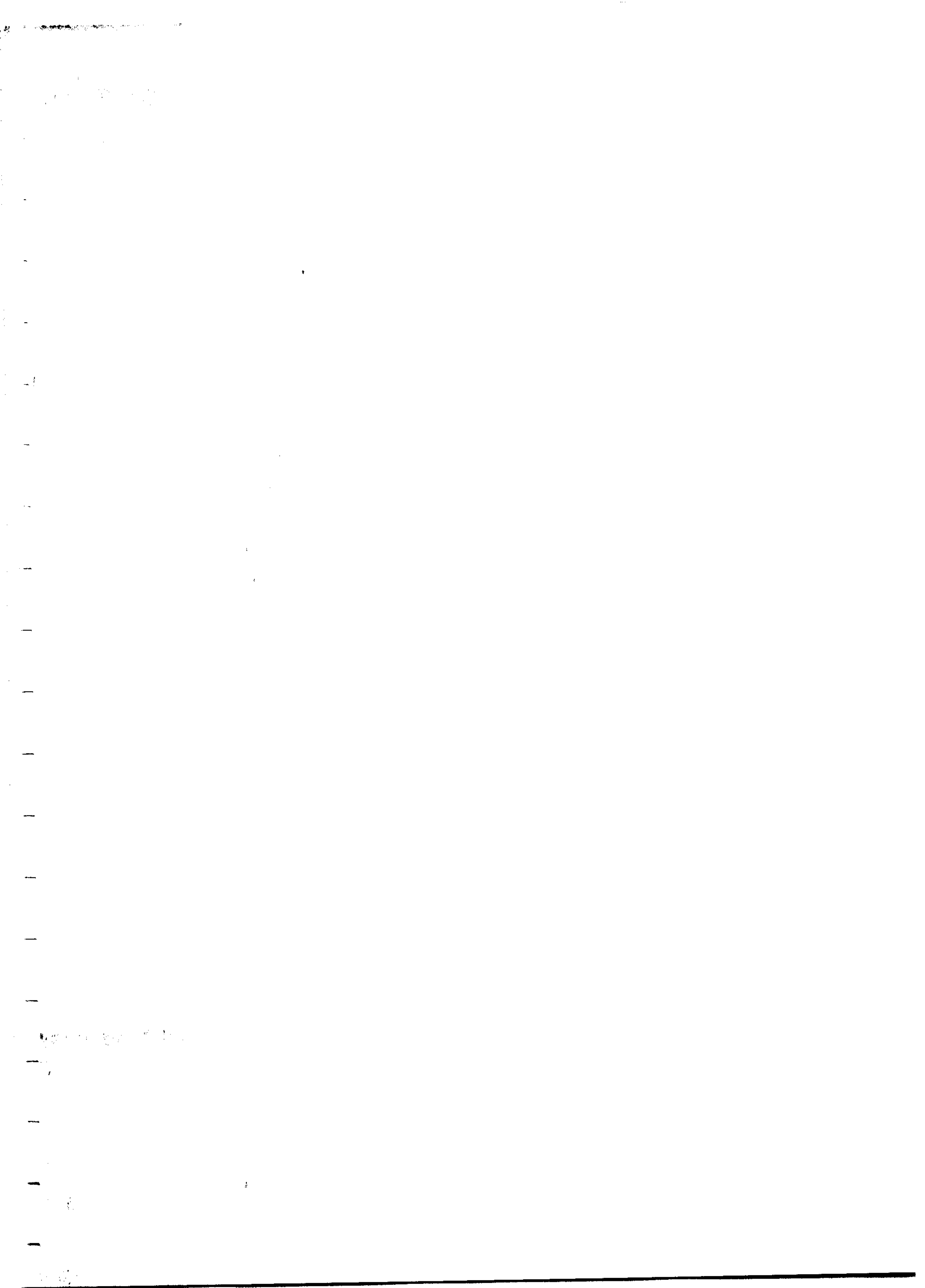
- CHIKH (SLIMANE), **LALGRIE EN ARMES AU LE TEMPS DES CERTITUDES**, 2 eme ED, CASBAH, ALGER, MARS 1998.

- DUCHEMIN (JAQUES), **HISTOIRE DE F.L.N**, COLLECTION LORDRE DU JOUR, LA TABLE RONDE (S.D).

- GAUDIO (ATTILIO), **ALLAL EL FESSI AU LHISTOIRE DE LISTIQLAL,** EDITION ALIN MOREAU 1972.

- GROS (SIMON), **LA POLITIQUE DE CARTHAGE ABONDON AU SAVEGARDE DE LUNION FRANCO-TUNISIENNE,** PLON 1958.

- HARBI (MOHAMED), **LES ARCHIVE DE REVOLUTION ALGERIENNE, LES EDITIONS JEUNE AFRIQUE,** PARIS 1981.



- HARBI (MOHAMED), **LE F.L.N MIRAGE ET REALITE DES ORIGINES A LA PRISE DU POUVOIR (1945- 1962),** JEUNE AFRIQUE, PARIS 1985.

- HARTMUT (ELSENHANS), **LA GUERRE DALGERIE (1954 - 1962) LA TRANSITION DUNE FRANCE A UNE AUTRE LE PASSAGE DE LA IVE A LA VE REPUBLIQUE**, PUBLISND 1999.

- HORNE (ALISTAIR), **A SAVAGE WAR OF PEACE**, LONDON, 1977.

- JULIEN (CHARLES ANDRE), **LE MAROC FACE AUX IMPERIALISME (1415 - 1956),** EDITION J.A 1978.

- LE TOURNEAU (ROGER), **EVOLUTION POLITIQUE DE LAFRIQUE DU NORD MUSULMANE (1920 - 1961),** LIBRAIRE, ARMAND COLIN 1962.

- MOURICE (CHALLE), **NOTRE REVOLTE**, PRESSE DE LA CITE, PARIS, 1968.

- NOEL (LEON), **DE GAULLE ET LES DEBUTS DE LA Ve REPUBLIQUE (1958-1965),** COLLECTION , ESPOIR 1976.

- KEDDACHE (MAHFOUD), **HISTOIRE DE NATIONALISME ALGERIENNE** , TOME 2 eme EDITION, E.N.A.L. ALGER.

- TEGUIA (MOHAMED), **LALGERIE EN GUERRE**, OFFICES DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES , ALGER (S.D.)

- TRIPPIER (PHILIPPE), **AUTOPSIE DE LA GUERRE DALGERIE**, PARIS 1972.

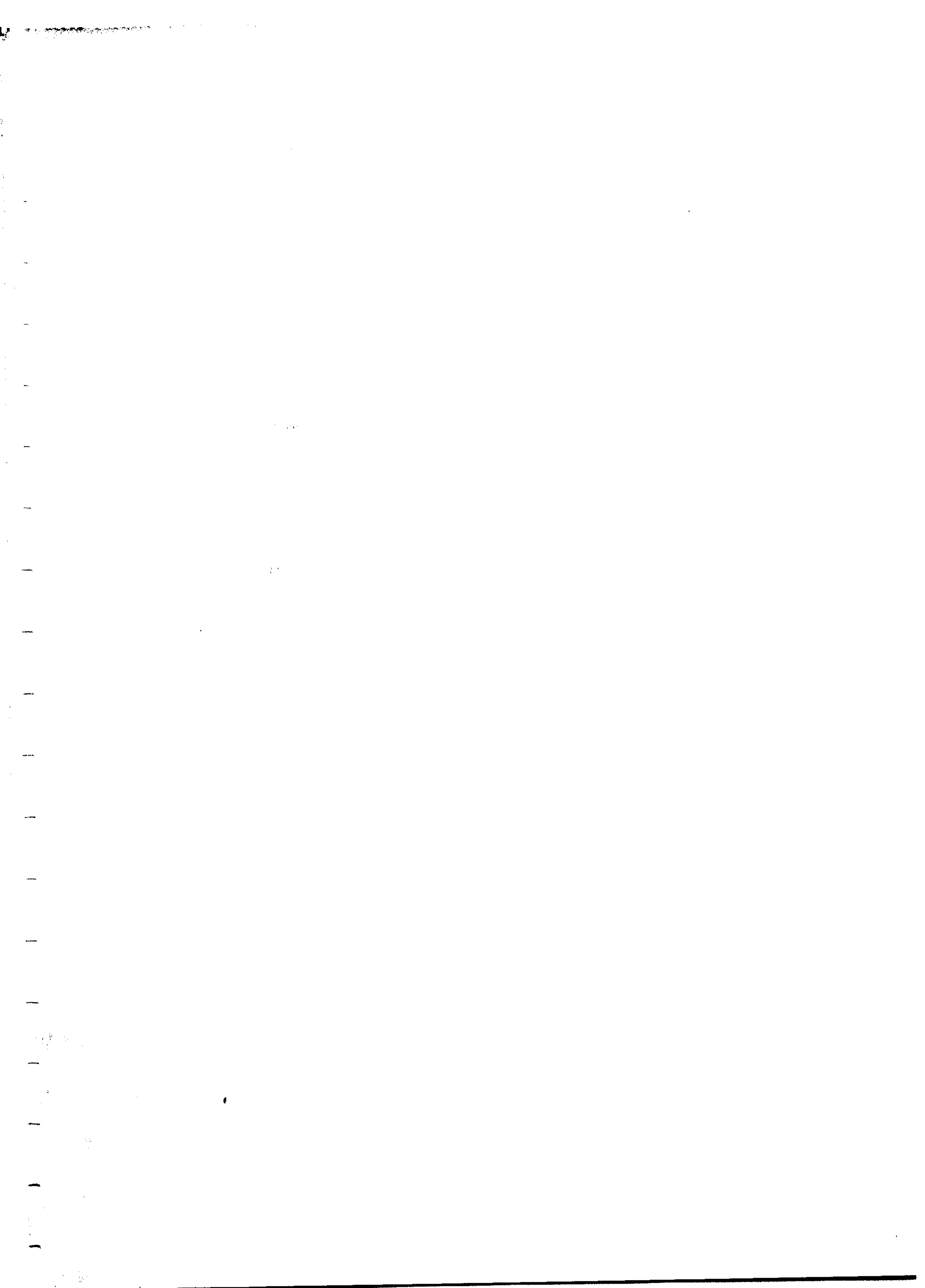
- STORA (BENJAMIN) ELLYAS (AKRAME), **LES 100 PORTES DU MAGHREB**, EDITIONS , DAHLAB, ALGER, NOV 1999.

- YOUSFI (MHAMED) : **LES OTAGES DE LA LIBERTE**, PRESSE DE SERRA GRAPHIC, ROUIBA, ALGERIE. (S.D).

ب) المقالات :

- AGERON (CHARLES ROBERT), **LEVOLUTION DE LOPINION PUBLIQUE FRANCAISE FACE A LA GUERRE DALGERIE**, IN CENTRE NATIONAL D-ETUDE HISTORIQUES, E.N.A. ALGER 1985.

- BEN TOBBAL (LAKHDAR), **FRAGMENT DE MEMOIRES**, NAQD, N°4 JUIN, MARS, 1993.



- BOUDIAF (MOHAMMED), **LA PREPARATION DU 1ER NOVEMBRE MEMORIA N°1 LE MAGAZINE DE LHISTOIRE**, EDITION, RAHMA. (S.D).

-CHOIX (CR) (GENERAL BRUNO), **LA FRANCE ET LA RECONSTITUTION DE LARMEE TUNISIENNE EN 1956,** REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE. N3/4 EDITION A PEDONE, 1996.

- DE COCK (LAURENCE), **LA FRANCE ET BOURGUIBA (1945-1956),** REVUE DHISTOIRE DIPLOMATIQUE, N° 3/4, 1996.

- LE TOURNEAU (ROGER), **TENDANCES UNITAIRES DU MAGHREB JUSQUEN 1962,** IN CENTRE DE RECHERCHES ET DETUDES SUR LES SOCIETES MEDITERRANEENES (LUNITE MAGHREBINE), PARIS VII, (S.D).

- MAURICE (VAISSE) ET CHANTEL, **LES RELATION FRANCO- TUNISIENNE (JUIN 1958- MARS 1962),** REVUE DHISTOIRE DIPLOMATIQUE, N3/4 EDITION A PEDONE 1996.

- MEYINIER (GILBERT), **LES ALGERIENNES VUE PAR LE POUVROIR EGYPTION PENDANT LA GUERRE DALGERIE**, NAQD N°4, 1993.

- PECAR (ZDRAVKO), **ALGERIE TEMOIGNAGE DUN REPORTER YOUGOUSLAVE SUR LA GUERRE DALGERIE**, IN CENTRE NATIONAL D-ETUDE HISTORIQUE. E.N.A.L. ALGER 1983

-WALL (IRWIN), **LES ETATS UNIS, LA GRANDE BRETAGNE ET L'AFFAIRE DE SAKIET, SIDI YOUSSEF**, REVUE DHISTOIRE DIPLOMATIQUE, N° 3/4 1996.

- WALL (IRWIN), **LES RELATION FRANCO - AMERICAINE ET LA GUERRE DALGERIE (1956 - 1960),** REVUE DHISTOIRE DIPLOMATIQUE N° 1, EDITION A PEDONE 1996.

- HARBI (MOHAMMED), **LE COMPLOT L 'AMOURI** , IN CHARLES ROBERT AGEROIN, LA GUERRE DALGERIE ET LES ALGERIENS (1954-1962), ED. ARMOND COLIN PARIS 1997.

- HAROUN (ALI), **MESSALI DE LE.N.A. AU M.N.A. APERCU D'INPARCOURS**, REFLEXIONS OUVRAGE COLLECTIF, JUIN 1998.

- HARTMUT (ELSEHANS), **ECHEC DUNE STRATEGIE NéOCOLONIALE**, IN CENTRE NATIONAL DETUDES HISTORIQUES, E .N.A.L. ALGER 1985.

الشوجنية .ولقد رؤي ان يكون مذهب الشنتو عقيدة رسمية للدولة .فتم فصله عن البوذية وفروعها ,وإنسحب أعضاء أسرة الإمبراطور عن الطوائف البوذية داخل القصر وإعتدي الغوغاء علي معابد البوذية .ولكن منذ عام 1872 اقتنع اليابانيون بتغلغل البوذية فصار هناك إقرار منهم بتمشي البوذية مع مذهب الشنتو بالتوازي ,بل إمتزجت العقيدتان في عقلية الرجل الياباني العادي إلي الحد الذي كان المساس بإحداهما يعني الإضرار بالأخري وهذا ضرب من ضروب المرونة الفكرية والعقائدية التي إشتهدت بها اليابانية .

وبعد البوذية جاء لليابانين نوع متقدم من التعاليم وهو تعاليم الكونفوشية على إلتهام تعاليمها بشراهة.

كما دخلت المسيحية اليابان عام 1549 متمثلة في شخص القديس فرانسيس أكسافير .

حاليا تتمتع كل المنضمات الدينية في اليابان بحرية مطلقة في تطبيق معتقداتها .فقد جاء في المادة 20 من دستور اليابان مايلي * حرية الديانة مضمونة للجميع والدولة لاتمنح إمتيازات لأي منظمة دينية, وهذه الأخيرة لاتمارس السياسة * (8)

المطلب الثاني بعض الصفات والتقاليد اليابانية.

أولا التجانس العرقي

من الصعب على المرء تحديد بالدرجة الأولى العامل الأساسي في نهضة اليابان الحديثة كما يصعب إيجاد ثقل هذا العنصر أو ذلك في هذه العملية .لكن هناك عنصرا مؤكد لعب دورا هاما في تلك النهضة وهو العزلة الطبيعية لأمة *جزرية *.

عملت هذه العزلة على مدار مايدبوا على قرنين من الزمان على تكريس هذه العزلة التي ضربتها اليابان طوعا على نفسها .وتأتي أهمية هذه العزلة في أنها جعلت من اليابان دولة شديدة التجانس واعية بدرجة أكبر بشخصيتها وتميزها على سواها من جيرانها من الشعوب المنطقة على الأقل , فلا يوجد في اليابان أقليات عرقية تذكر ,ولا جيوب عقائدية مما يشكر عائقا في الطريق كثير من الدول الأخرى التي إتبعت تحديث نفسها .وفضلا عن ذلك ولدلدى اليابانين شعورا بالقومية لا يقل بحال من الأحوال عما صار لدى الدول الأوروبية في تاريخها المعاصر .

ثانيا :الواقعية و المرونة

يتميز الياباني بالتفاؤل والشدة النفور من الشعوذة و التطير لذلك إستطاعت اليابان تنقية ماعلق بالبوذية الصينية من دواعي السحر والإغراق في الغموض رغم أن الكتب البوذية اليابانية لم تكن إلا ترجمة للكتب الصنية و الهندوسية .

و من الملاحظ ان اليابانى قد يعتقد في الكاثوليكية الرومانية , أو في الأرثوذكسية الروسية أو البوذية أو الشنتو .فهو بوجه عام متسامح نادر التعصب لديانة أو مذهب دون الآخر وخاصة في أوساط المتقفين و إنما ينفر الياباني بطبعة من التطير و التشاؤم حين يجده في أية ديانة.

---

(8) the international society for educational information
la vie au japon - inc Tokyo - japon .
op. cit P 1

جـ) الدوريات :

- PARIS MATCH, N° 2656 20/04/2000.

- EL MOUDJAHID, N°22 LE 16 /04/1958.

- LECHO DALGER, LE 09/01/1958.

- LECHO DALGER, LE 10/02/1958.

- LECHO DALGER, LE 12/02/1958.

- LECHO DALGER, LE 13/01/1958.

- LECHO DALGER, LE 19/01/1958.

- L ECHO D 'ALGER, LE 17/01/1958.

- LE MONDE 28/04/1958.

- LE MONDE 03/05/1958.

- LE MONDE 12/02/1958.

د) المنشورات والتقارير :

- PLAN DE CONSTANTINE (1958-1963) DIRECTION DU PLAN ET DES ETUDES DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMENT EN ALGERIE RAPPORT GENERAL, JUIN 1960.

- LA CONFERENCE DE LUNITE TANGER LE 27-30 /04/1958 TUNISIES SECRETARIAT DETAT A LINFORMATION 1958.

هـ) الوثائق الغير منشورة :

- PROCES VERBAUX DE LA CONFERENCE DE TANGER POUR LUNITE DE MAGHREB ARABE DU 27 AVRIL AU 30 AVRIL 1958.

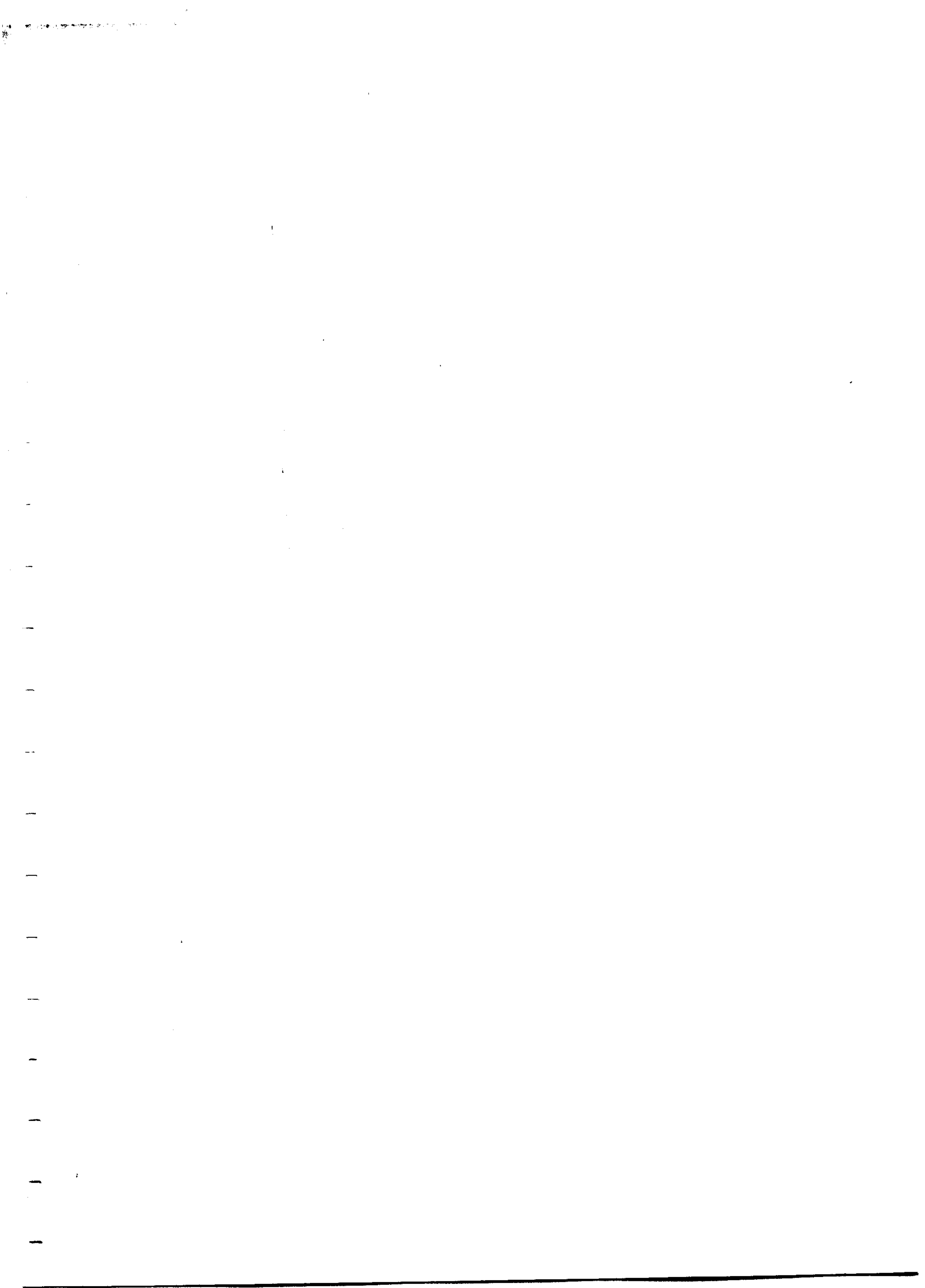


فهرس الأعلام

﴿ أ ﴾







﴿ ح ﴾

﴿ خ ﴾

﴿ د ﴾

﴿ ر ﴾

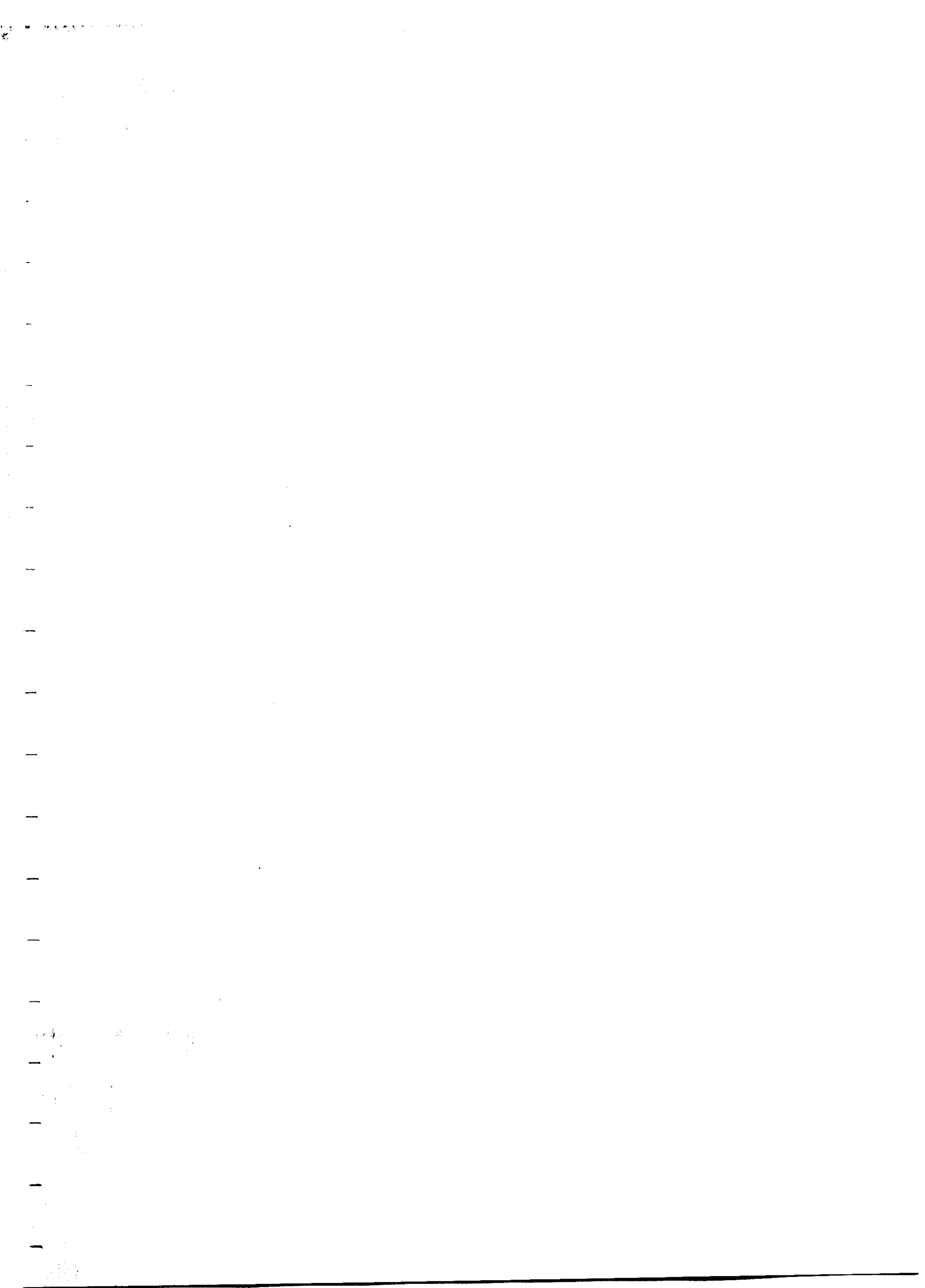
﴿ س ﴾

﴿ ش ﴾

﴿ ص ﴾

﴿ ع ﴾

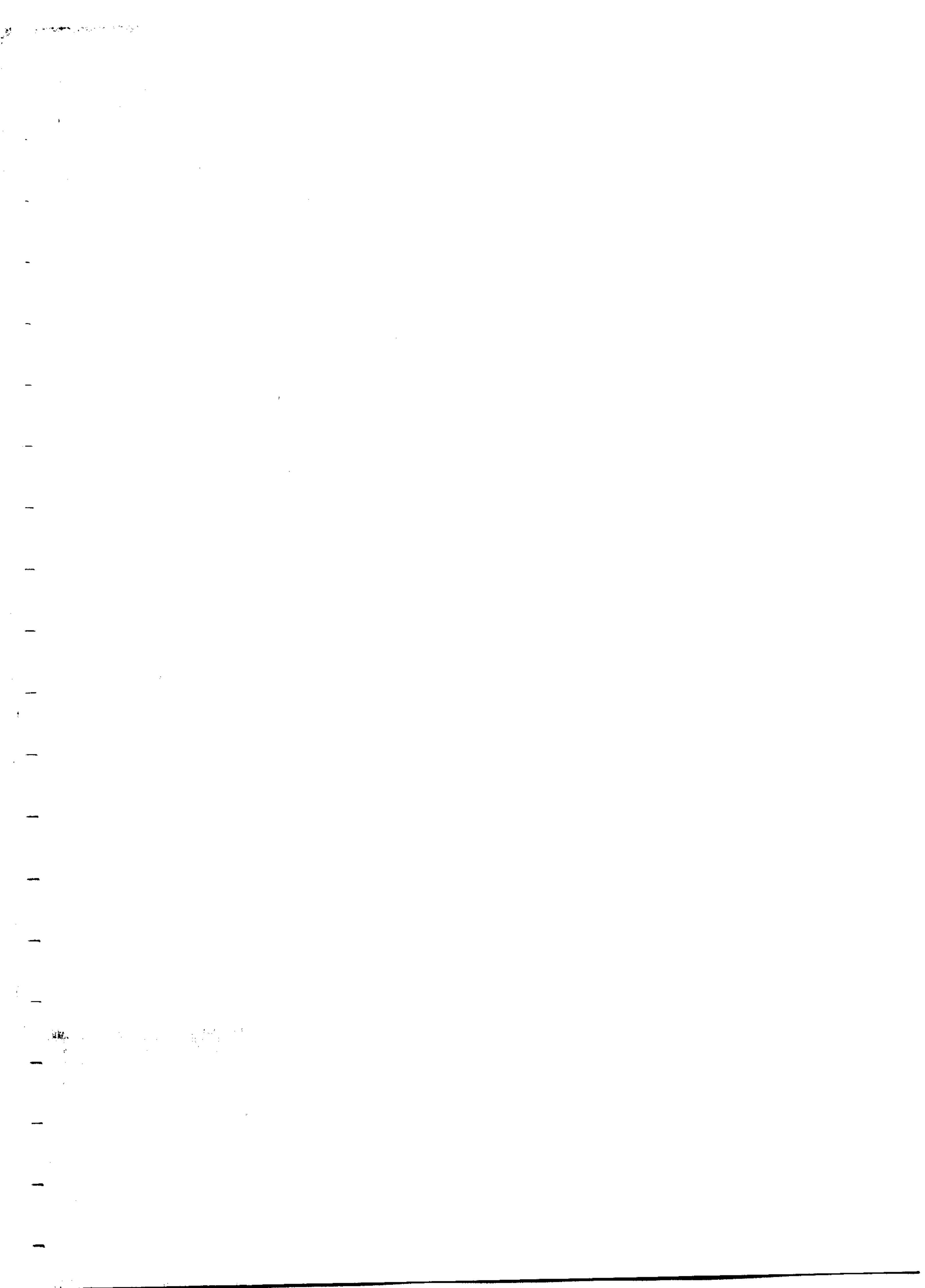




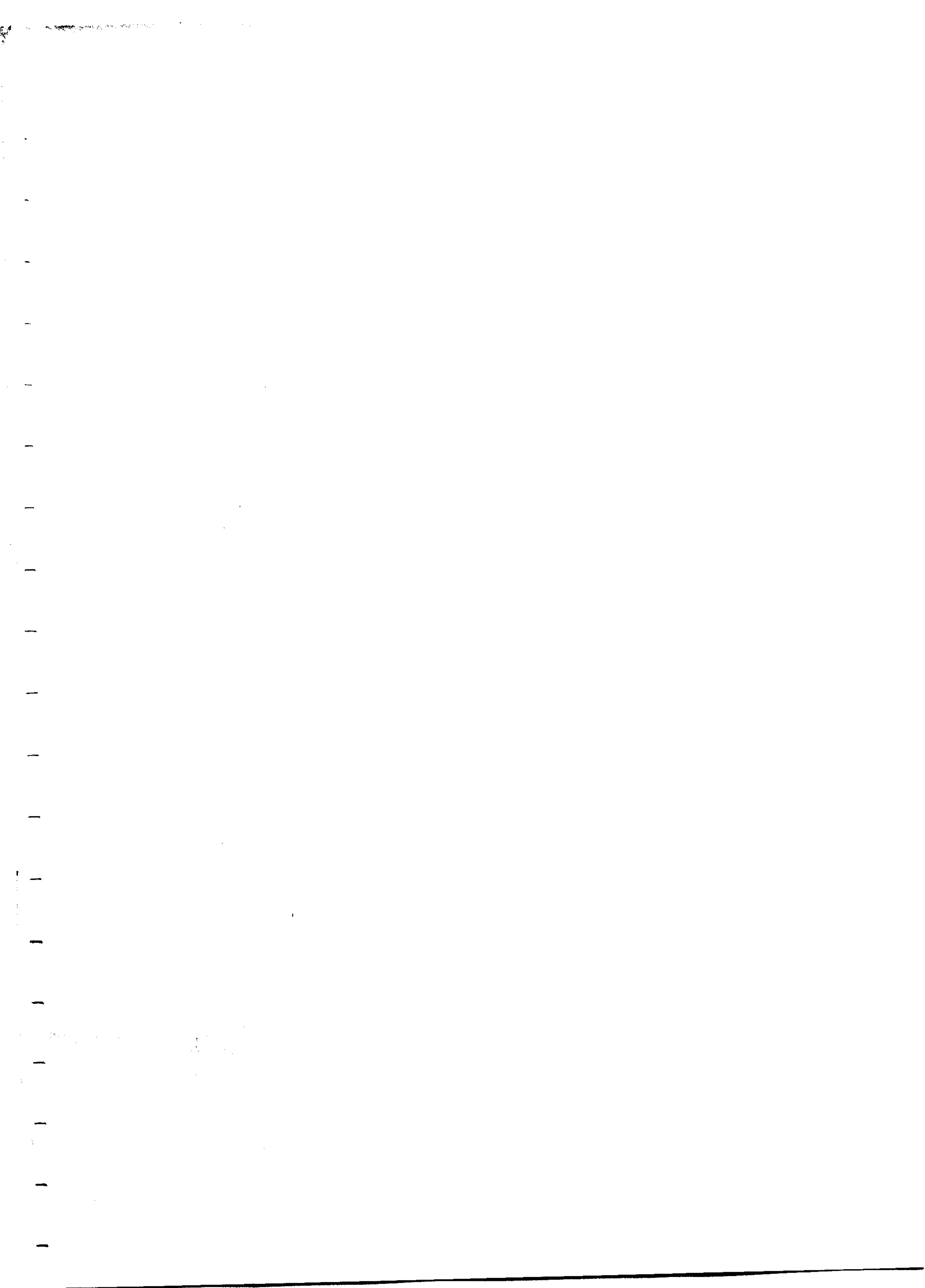


فهرس الأماكن والبلدان

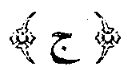
﴿ أ ﴾



﴿ب﴾

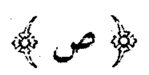


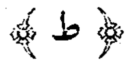


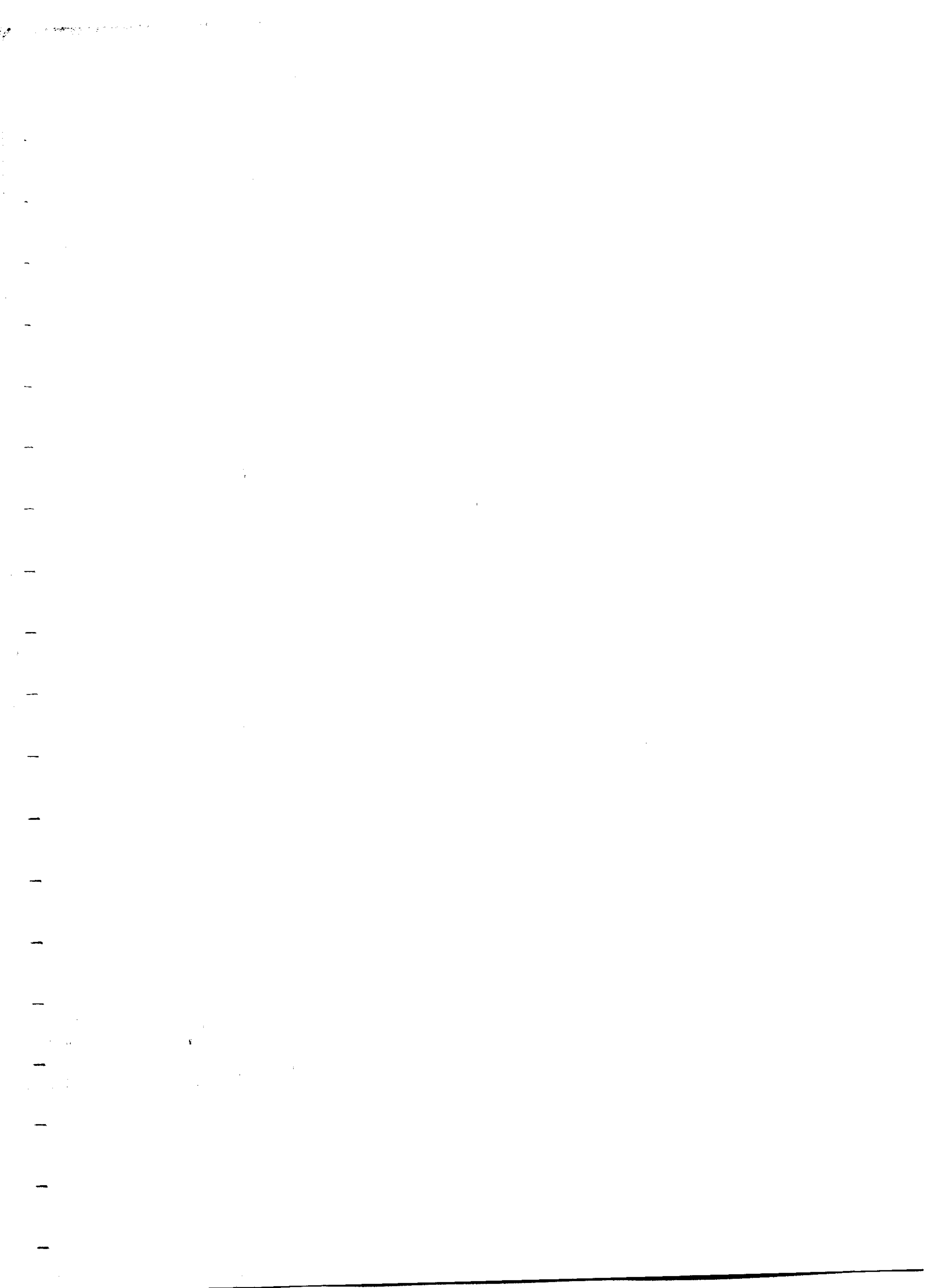












﴿ ع ﴾

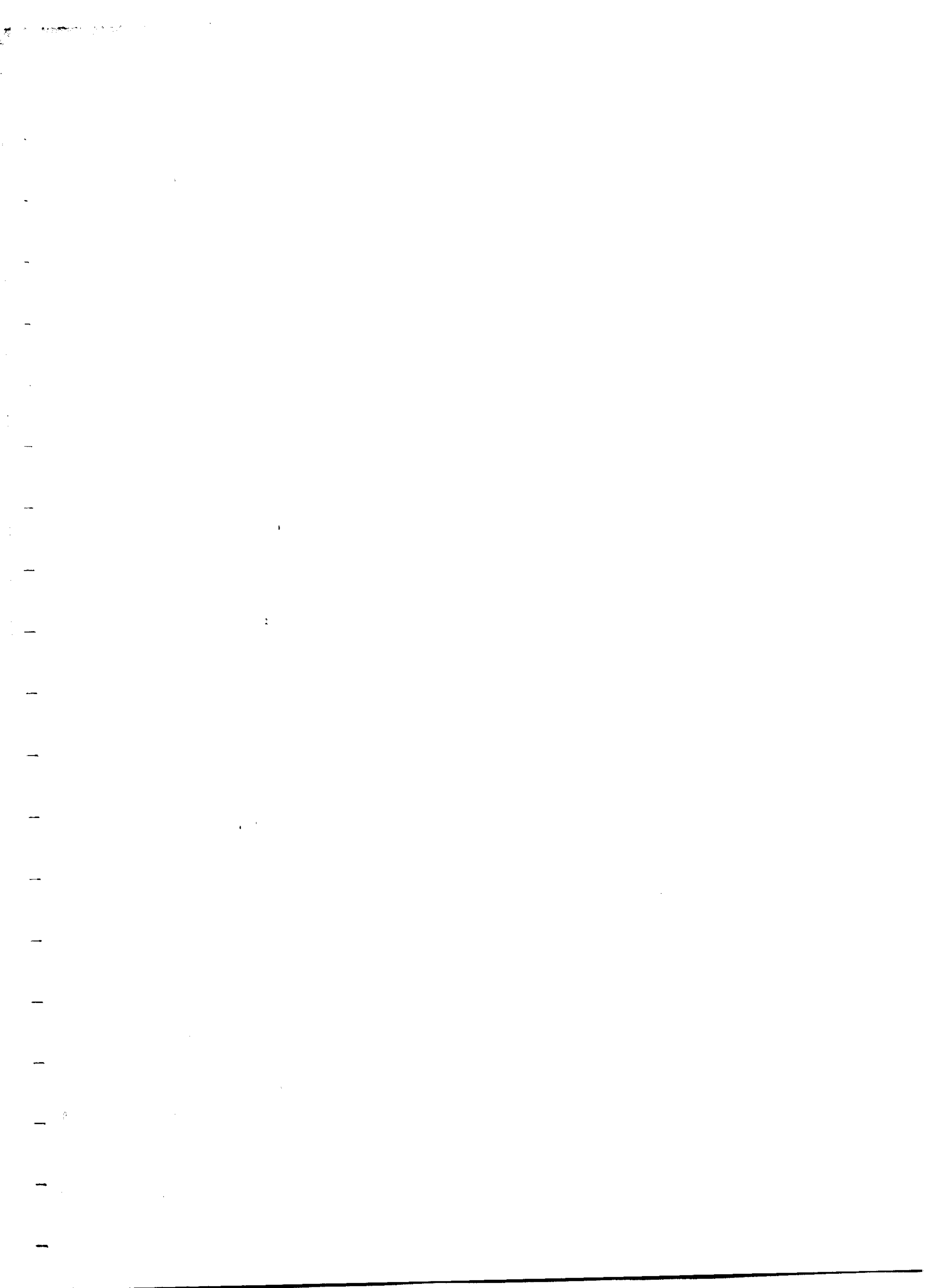
﴿ غ ﴾

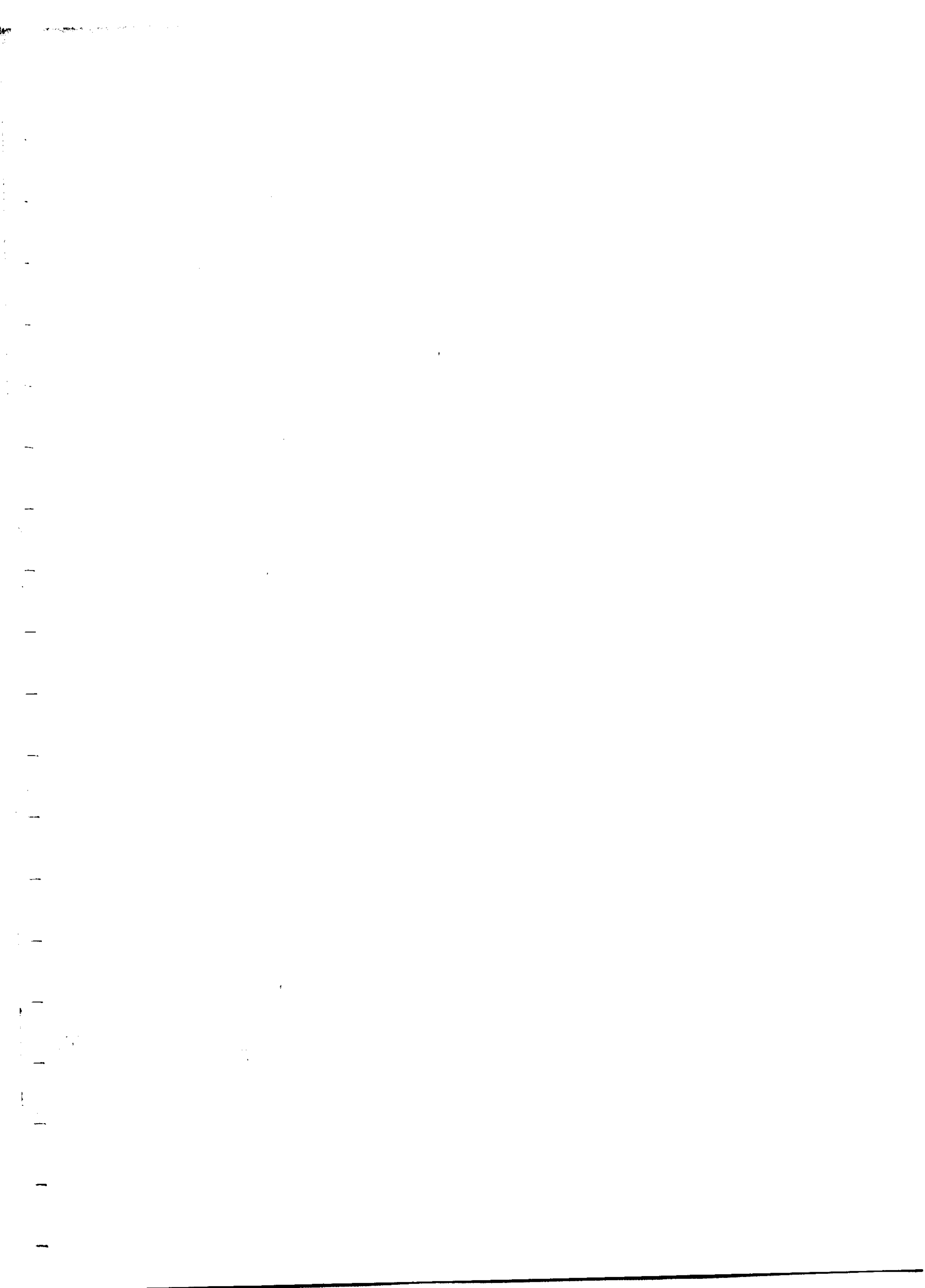
﴿ ف ﴾

﴿ ق ﴾

﴿ ل ﴾

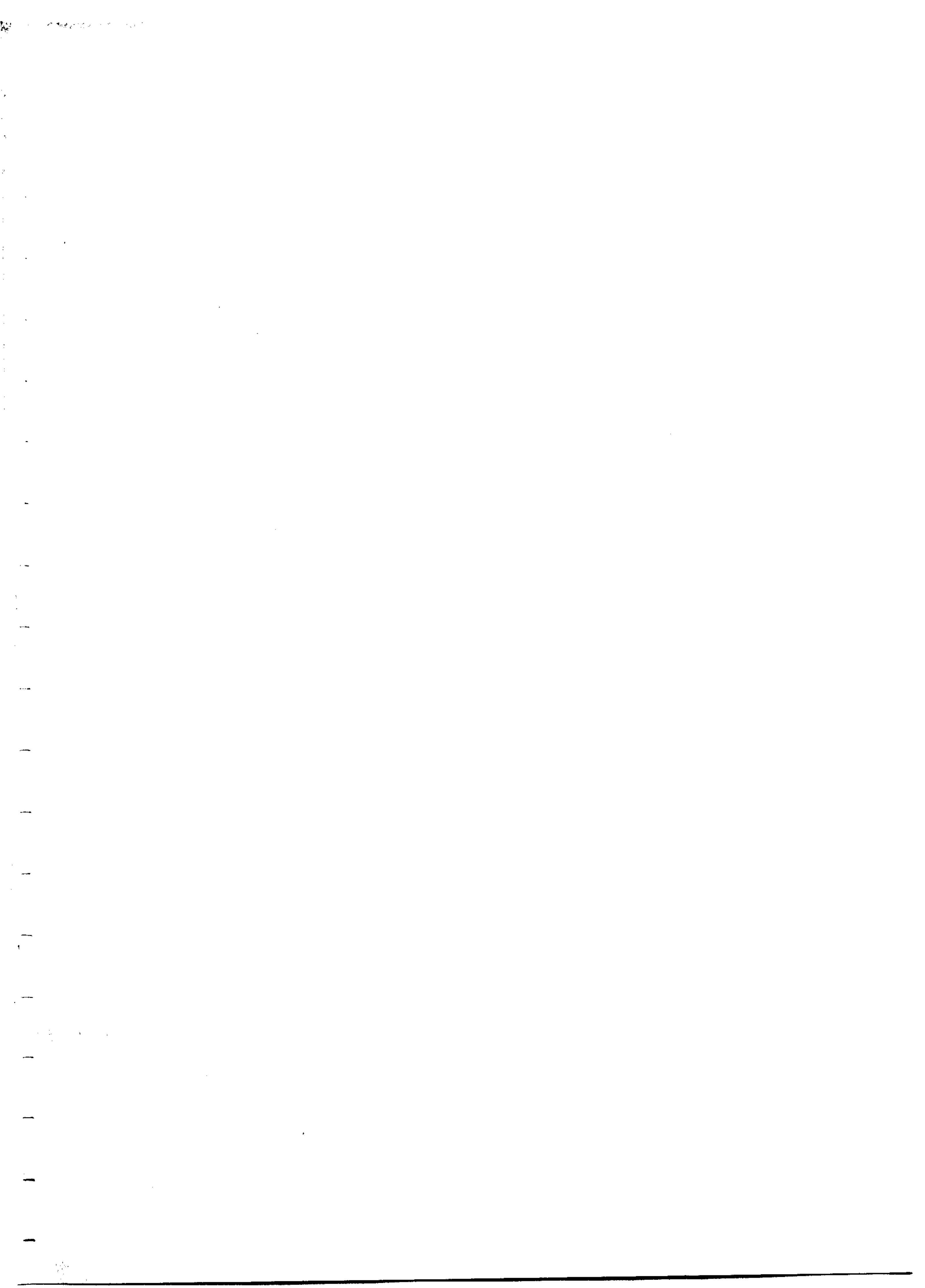
﴿ م ﴾





فهرس المحتويات





فهرس المـلاحق